

المدخل

في

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

الجزء الأول

حتى ١٨٧٧

تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية
الجزء الأول

د. محمد محمود النيرب

الطبعة الأولى ١٩٩٧

دار الثقافة الجديدة
٣٢ شارع صبري أبو علم
باب اللوق، القاهرة
ت وفاكس: ٣٩٢٢٨٨٠
الجمع التصويري: بدار العالم الثالث

رقم الايداع ٩٧/٨٠٤٣
الترقيم الدولي I.S.B.N.
977 - 221 - 079 - 7

المدخل

في

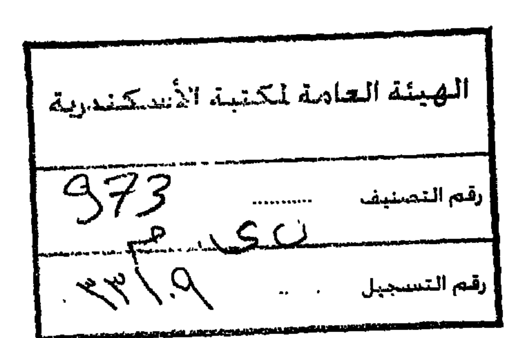
تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية

الجزء الأول

حتى ١٨٧٧

الدكتور: محمد محمود النيرب





دار الثقافة الجديدة

مقدمة

لقد بدأت علاقات الولايات المتحدة بالشرق العربي في حوالي منتصف القرن الماضي أو قبل ذلك بقليل، ومنذ ذلك الحين -وحتى أصبحت الولايات المتحدة قوة دولية في مطلع القرن الحالي – اقتصرت علاقاتها بالعالم العربي على نشاط بعض الهيئات التبشيرية أولاً، ثم الثقافية فيما بعد؛ حيث استمرّ ذلك حتى نهاية العقد الرابع. بدأت تلك العلاقات – لأسباب سياسية وجغرافية – في منطقة الخليج العربي ثم الساحل الشرقي للبحر المتوسط. وما لبثت هذه الصلات أن ازدادت أثناء الحرب العالمية الثانية من حيث النوعية والاتساع، حيث أصبحت تشمل– مع بداية العقد الخامس– مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والثقافية. هذا بالإضافة إلى هجرة أعداد لا بأس بها من العالم العربي فترة ما بين الحربين إلى القارة الأمريكية. إن ازدياد وقوة هذه العلاقة يحتّم على كلا الطرفين – العربي والأمريكي– أن يتعرّف على تاريخ وحضارة الطرف الآخر. وبهذا فإن هذه الدراسة إنما هي محاولة لتعريف القارئ العربي -بصورة عامة وطالب الكلية والجامعة بصورة خاصة- بالخطوط الرئيسية لتاريخ هذا البلد.

وإن للكاتب هدفين رئيسيين في وضع هذا الكتاب: الأول ، أن المكتبة العربية -حسب علمي- تفتقر إلى كتاب جامع شامل لهذا الموضوع باللغة العربية، وإن وجدت بعض الكتب فهي إما موجزة جداً لاتكاد تغطّي إلا بعض الظواهر البارزة في هذا التاريخ، وإما عامة لا تتناول خصوصيات هذا التاريخ في تتابع زمني متناسق، وإما أنها تتناول فترات معينة من هذا التاريخ. لذلك كان هدفنا الأول هو محاولة سدّ بعض الفراغ في المكتبة العربية بوضع كتاب يعالج هذا الموضوع بصورة جامعة وشاملة لكل مراحل التاريخ الأمريكي. وأما الهدف الثاني فهو أن تدريس الكاتب لمادة التاريخ الأمريكي في جامعات أمريكية ثم في الجامعات العربية قد أشعره بمدى حاجة الطالب العربي إلى كتاب واحد باللغة العربية يعالج هذا الموضع. وعلى ذلك فإن هذا الكاتب لا يخفي بأن هدفه الرئيسي إنما هو خدمة ذلك الطالب. ومن هذه الناحية، ونظراً للظروف الراهنة التي أصبحت عليها العلاقات الأمريكية العربية؛ فإننا نوصي بضرورة تقرير مادة التاريخ الأمريكي كمتطلب لطلبة كليات الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعات والكليات العربية، وأن تكون هذه المادة إلزامية بالنسبة

لتخصصات المواد الاجتماعية (التاريخ والجغرافيا والاجتماع والاقتصاد).

وقد توخينا -في كتابنا- تبسيط وعرض الخطوط الرئيسية للتاريخ الأمريكي على شكل موضوعات متحدة. كل موضوع نعالجه في باب رئيسي مستقل. فوضعنا هذا الكتاب في جزأين: الأول يبدأ بالخلفية الأوروبية للكشوف الجغرافية للعالم الجديد، ويشمل: نشأة الشعب الأمريكي - نشأة الأمة الأمريكية- وحدة من خلال التعدّد- الثمن الباهظ، الحرب الأهلية، الذي دفعته الأمة الأمريكية للوصول إلى اتحاد حقيقي - عهد إعادة البناء .. حيث ينتهي هذا الجزء بعام ١٨٧٧. أما الجزء الثاني فيبدأ بفترة نشوء الولايات المتحدة كقوة اقتصادية كبرى، ويشمل: تطوّر الأمة الأمريكية - أمريكا كقوة دولية- من ازدهار إلى انحسار- من النظام الجديد إلى النظام المعتدل - الحكم الجمهوري المعتدل- الحدود الجديدة والأوقات العصيبة - وأخيراً، أمة تنظر إلى الأمام.

ونُحّب أن نلفت الانتباه أننا وضعنا نصب أعيننا الابتعاد عن التفسيرات الشخصية التي غالباً ما تكون مثاراً للخلاف بين المتخصصّين، ومثاراً للإرباك في تفكير القارئ. ولذلك فقد ركّزنا على عرض وشرح ملامح التاريخ الأمريكي الرئيسية، كما اتفق عليها المتخصّصونْ دون محاولة إعادة تفسيرها، وبهذا فقد ابتعدنا عن أن تكون معالجتنا للموضوع موسوعية، حيث تجنّبنا ذكر الأحداث والأشخاص والتشريعات غير الهامة، وتجنّبنا ذكر العديد من الهيئات والمؤسسات الرسمية الثانوية التي لم تلعب دوراً رئيسياً في مجري ذلك التاريخ.

هذا ومن الصعوبات التي يواجهها الكاتب في مثل هذا الموضوع هي كيفية نقل الأسماء الأجنبية إلى اللغة العربية. وقد اتبعت أسلوب كتابة أسماء الأعلام والأحداث كما هي بحروف عربية، دون ترجمتها، وكما تلفظ أصلاً باللغة الإنجليزية، ونظراً لكثرة استخدام الحروف الأولى فقط من أسماء الولايات، فقد وضعنا - تسهيلاً للقارئ- قائمة بمختصرات أسماء الولايات بما يتناسب والقارئ العربي.

ورغم قصر التاريخ الأمريكي -نسبياً- مقارنة بتواريخ بعض الشعوب الأخرى، فإن مجالات البحث فيه وتوفّر الوثائق الرسمية وغير الرسمية قد جعله كثير التشعب يزخر بمادة تاريخية غنية. وعلى ذلك ففي نهاية كل فصل اخترنا بعض المصادر الرئيسية له وذلك خدمة للقارئ الذي يرغب في زيادة الاطلاع أو التخصص. وفي نهاية الجزء الثاني، اخترنا بعض المراجع العامة.

ولأنّ المصدر الرئيسي لأعمال وسلطات الحكومة الاتحادية الأمريكية إنما هو الدستور الأمريكي (١٧٨٧) ومن قبله وثيقة إعلان الاستقلال (١٧٧٦)؛ فقد قمنا بترجمتهما - بتصرّف- ووضعناهما كملاحق في نهاية كل جزء. هذا بالإضافة إلى ملاحق أخرى توضيحية: تاريخ التوسّع الإقليمي - تطوّر الاتحاد الفيدرالي - الرؤساء ونواب الرؤساء - تطوّر

عدد السكان – مراحل التوصّل إلى تشريع قانوني.

وقد بذلنا جهدنا في الوصول إلى ما ابتغيناه من هذا الكتاب، ونأمل في أن نكون قد حققنا الأهداف التي توخينّاها وسعينا اليها. مع أن التاريخ الأمريكي لايزال –أيضاً– بكراً، ومجالاً مفتوحاً أمام الباحثين والمؤرخين العرب الذين يحاولون صياغته وكتابته باللغة العربية.



محتويات الجزء الأول

□□□

الباب الأول
نشأة الشعب الأمريكي (١٤٩٢ - ١٧٦٣)

❖

الباب الثاني
نشأة الأمة الأمريكية (١٧٦٣ - ١٨٠٠)

❖

الباب الثالث
نشأة واحد من عِدّة (١٨٠٠ – ١٨٥٠)

❖

الباب الرابع
طريق صخرية إلى الاتحاد: فترة الحرب الأهلية
(١٨٥٠ – ١٨٦٥)



الباب الخامس
عقاب أم مساحة؟
عهد إعادة التعمير
(١٨٦٥ - ١٨٧٧)



الباب الاول
نشأة الشعب الأمريكي
(١٤٩٢ - ١٧٦٣)

الفصل	الموضوع
١ -	الاستكشاف والاكتشاف
٢ -	تأسيس المستعمرات البريطانية في أمريكا
٣ -	النظام السياسي والاقتصادي في المستعمرات
٤ -	الحياة الاجتماعية والفكرية في المستعمرات
٥ -	الحرب داخل المستعمرات



الباب الأول

نشأة الشعب الأمريكي

١٤٩٢ - ١٧٦٣

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يبدأ في قارة أوروبا قبل أن تُعرف هناك أمريكا، وفي قارة أمريكا نفسها قبل أن يصلها الأوروبيون. ففي عهد كولومبوس كان الأوروبيون نشيطين، يسيرون بخطوات سريعة؛ حيث كانوا يكتشفون ويستكشفون العالم من جديد، واصلين إلى آفاق وأماكن بعيدة.

إن اكتشاف كولومبوس الرائع والمُحيِّر لأراضٍ جديدة كان قد شجّع الآخرين على الكشف، فمن إسبانيا والبرتغال، ومن فرنسا وإنجلترا وبعض الأمم الأوروبية الأخرى، اندفع كثير من المغامرين، الذين خاطروا بحياتهم، بأموالهم، وبسمعاتهم، لكي يصبحوا أغنياء ويكوّنوا إمبراطوريات جديدة.

أمريكا التي وجدوها كان يقطنها ملايين من الناس، ولكنهم كانوا متناثرين في قارتين، ولم يكن لدى هؤلاء الأمريكيين الأصليين السفن أو المعرفة العلمية التي تمكنّهم من الوصول إلى أماكن أخرى، وهكذا فقد أوصلهم الأوروبيون بعالم لم يكونوا يعرفونه من قبل. وما كان يعني بالنسبة للأوروبيين النجاح وتكوين إمبراطوريات؛ إنما كان يعني -بالنسبة للأمريكيين الأصليين- الصراع من أجل الحفاظ على أراضيهم وطريقة معيشتهم.

إن الآمال التي جلبها سكان «العالم القديم» إلى «العالم الجديد» -كانت مختلفة بقدر الاختلاف بين أممها وشعوبها: الطمع في الذهب أو حب المغامرة - حب العظمة أو شرف خدمة الحاكم - الهرب من ظلم حكومة جائرة- العبادة بالطريقة التي يرونها- الهرب من الفقر أو السجن- تكوين مزرعة يحلمون بها. وهناك البعض الذي حضر بدون أمل - إذ يستخدمون كعبيد في المزارع أو في المناجم والمطاحن. وبالتدريج، وخلال ما يقرب من المائتي عام، فقد صهرتهم الحياة في القارة الجديدة في بوتقة واحدة كوّنت منهم الشعب الأمريكي.



الفصل الأول

أولاً: الكشوفات الجغرافية

الخلفية التاريخية لأوروبا في عصر اكتشاف أمريكا

١ – الحروب الصليبية

٢ – صعوبة الحصول على الحاجيات الآسيوية

٣ – ظهور نظام الدولة الحديثة

٤ – الثورات التجارية والجغرافية

٥ – الرحالة السابقون لكولومبس

٦ – التقدم في وسائل الإبحار

ثانياً: اكتشاف الطرق البحرية

١ – هنري والبرتغاليون

٢ – كولومبس والإسبانيون :

أ – رحلات كولومبس

ب – البحارة الإسبانيون بعد كولومبس

جـ – الحد الفاصل

ثالثاً: أمريكا قبل كولومبس

رابعاً: توطين الإسبانيين في أمريكا

أ – الاكتشاف والفتوحات الأولى

ب – مستعمرات الإسبانيين

جـ – نظام الاستعمار الإسباني

خامساً: كشوف وعمليات الاستيطان الأوروبية الأخرى

١ – البريطانيون

٢ – الفرنسيون

٣ – الهولنديون

٤ – السويديون

تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

مراجع باللغة الإنجليزية



الفصل الأول

الكشوفات الجغرافية

يتفق مؤرخو العصر الحديث على القول بأن اكتشاف أمريكا إنما كان نتيجة حتمية لتوسع الحضارة الأوروبية في أواخر العصور الوسطى. لقد مثّلت تلك الفترة في نظرهم تصاعداً مستمراً في سلطة أوروبا التجارية والسياسة، وكان هذا الاكتشاف أهم حدث في ذلك التصاعد. وإن هذا التوسع الأوروبي قد جعل الوقت ناضجاً لاكتشاف كريستوفر كولومبس (Columbus)، ولو لم يكن كولومبس قد قام بهذا العمل، لكان بالإمكان أن يقوم به شخص آخر. ومن ثمّ فحتى يمكن فهم حدث اكتشاف أمريكا؛ فإنه لابد من استعراض الخلفية التاريخية له في أوروبا، ومن خلال ذلك فإننا سنرى بأن هذا الاكتشاف لم يكن عملية منعزلة بنفسها – وأهم عملية في ذلك – ولكنه كان خطوة في طريق التوّسع الأوروبي ككل. لقد كان الإسبانيون أول من قدّم الحضارة الأوروبية إلى العالم الجديد، وتلاهم في ذلك البرتغاليون ثم الفرنسيون فالهولنديون ثم البريطانيون.

الخلفية التاريخية لأوروبا في عصر اكتشاف أمريكا

عاشت أوروبا في أواخر العصور الوسطى أحداثاً وتغيراتٍ هامة تفسّر كيف ولماذا كان بالإمكان اكتشاف قارة جديدة.

الحروب الصليبية: لقد قام مسيحيو أوروبا في الفترة بين عام ١٠٩٥ – ١٢٩١ بشن سلسلة من الحروب الدينية في شرق البحر المتوسط ضد المسلمين. ورغم اختلاف المؤرخين في تفسير الدوافع لهذه الحروب؛ فإنه يكاد يكون بينهم شبه إجماع على أن الغرض الأساسي منها إنما كان الاستيلاء على الأراضي المقدسة – بما فيها القدس التي ترتبط بحياة المسيح – طمعاً من قادة هذه الحملات في إنشاء دويلات لأنفسهم هناك.

كان للحروب الصليبية آثارها الفعالة على أوروبا. من أهم هذه الآثار أن الحملات العسكرية الصليبية عرّفت الأوروبيين على حضارة أناس كانت أكثر تقدماً من الحضارة الأوروبية. وبهذا فقد اتّسع أفق الأوروبيين لما حولهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن معرفة الأوروبيين لمنطقة شرق البحر المتوسط وجنوبها قد زاد من معلوماتهم الجغرافية. وأخيراً، فقد تعلّم الأوروبيون تقدير ومحبة الكثير من منتجات تلك المناطق، وتجدر الملاحظة هنا بأن الشرق في ذلك الوقت كان أكثر تقدماً من أوروبا في كثير من النواحي، خصوصاً الطب والعلوم، في الحضارة واتّساع المدن، وفي تمتّعهم بأنواع كثيرة من المأكل والملبس والحاجيات الأخرى.

ونتيجة للحروب الصليبية؛ فقد أصبح الأوروبيون أكثر تقديراً لحاجيات آسيا بصورة عامة، والتي لم يكونوا قد عرفوا مثلها من قبل، من بينها الملابس، وحصوصاً الحرائر وأقمشتها المشجرة، والسجاد الشرقي والأقمشة المصنوعة من القطن. كما تعلّم الأوروبيون أيضا تذّوق البهارات الآسيوية مثل القرنفل، الفلفل الحلو، الزنجبيل، جوزة الطيب، القرفة. هذه البهارات أثبتت منفعتها للأوروبيين في حفظ وجعل المأكولات أكثر شهية، وبذلك ابتعدوا عن الروتين الأوروبي المعروف في الأكل، وهكذا فقد كان التحصيل الحاصل للحروب الصليبية إنما هو زيادة التبادل التجاري بين أوروبا وآسيا.

صعوبة الحصول عل الحاجيات الآسيوية: اتضح للأوروبيين صعوبة الحصول على هذه الحاجيات الآسيوية وكذلك ارتفاع أسعارها. وبذا فقد بدأوا يبحثون عن الوسائل المختلفة للحصول على هذه الحاجيات، ورأوا ضرورة التغلب على ثلاث عقبات في هذا السبيل: أولاً، أن غلاء هذه الحاجيات إنما كان يرجع إلى طول الطريق التجارية التي تقطعها مما يزيد من تكليفها.

فمعظم هذه الحاجيات كانت تأتي من الصين والهند وجزر الهند الشرقية وبلاد فارس وشرق البحر المتوسط. والبعض منها كان ينقل بواسطة القوافل عبر طرق برية طويلة، وأحياناً كانت تستعمل الطرق البحرية ثم البرية. وقد كانت هذه الحاجيات تشحن بواسطة تجّار إيطاليا من موانئ آسيا الصغرى (تركيا)، ومن موانئ فلسطين، أو الموانئ المصرية. بطبيعة الحال، كان هذا الطريق الطويل — عدا عن المصاعب المترتبة عليه — سبباً في غلاء هذه الحاجيات عندما تصل إلى المستهلك الأوروبي. ثانياً، كان نقص العملة الذهبية في أوروبا وعدم احتياج الشرق للحاجيات الأوروبية قد ضاعف من صعوبة دفع أثمان هذه الواردات الآسيوية. وأخيراً، فإن احتكار التجار الإيطاليين للتجارة مع آسيا قد زاد أيضاً من ارتفاع أسعار تلك الحاجيات. وبناءً على ما تقدّم فقد بدأ التجار الأوروبيون وكذلك الدول الأوروبية في التفكير في وسائل للتغلب على هذه المصاعب.

ظهور نظام الدولة الحديثة: تميزت قارة أوروبا عن غيرها من قارات العالم في العصور الوسطى بسيطرة النظام الإقطاعي عليها، ذلك النظام الذي كان يعتبر في حد ذاته نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعاً. ولقد كانت سطوته من العوامل الرئيسية التي أخرّت شعوب القارة الأوروبية عن مماثليهم في القارة الآسيوية. غير أن سطوة النظام الاقطاعي هذه بدأت تضعف تدريجياً في أواخر العصور الوسطى، وبدأ يفقد سلطته في الوقت السابق على اكتشاف أمريكا ويحل محله نظم ملكية استطاعت أن توّحد كل الاقطاعيات في منطقة واحدة — (ظهور نظام الدولة بمعناها الحديث). بوادر انهيار النظام الإقطاعي هذا بدأت تظهر أولاً في البرتغال ثم إسبانيا ثم إنجلترا ثم فرنسا. يضاف إلى ذلك، أن الزيادة في العلاقات التجارية مع آسيا منذ الحروب الصليبية كانت أدّت إلى ظهور طبقة وسطى من بينها بعض التجار الأثرياء. وبما أن الملوك كانوا حماةً للتجارة الداخلية والخارجية فإن التجار كانوا يقرضون الأموال ويدفعون الضرائب — عن طواعية— لهؤلاء الملوك مما ساعدهم على توسيع سلطتهم على النبلاء. كان اختراع البارود قد ساعد الملوك أيضاً على التغلّب على رجال الإقطاع وبذلك كانوا قد اكتسبوا مناطق أكثر على حساب هولاء أو حرموهم من سلطة الحكم التي تمتعوا بها فيما سبق. وبناءً عليه فقد أصبح لهذه الدول الملكية الجديدة السيطرة على موارد كافية لتمويل الرحلات البحرية والقيام باستكشافات فيما وراء البحار. وبازدياد قوة هذه الدول، فإن ملوكها بدأوا يحاولون كسب بعض الامتيازات لصالح دولهم على حساب الدول الأوروبية الأخرى. ونتيجة حتمية لكل ذلك فقد ظهر تنافس شديد بين الدول الأوروبية يعمل على توسيع السيطرة الإقليمية والتجارية.

الثورات التجارية والجغرافية: يشير المؤرخون إلى جميع التغيرات التي صاحبت النمو التجاري في أوروبا باسم «الثورة التجارية». هذا التعبير يعني ظهور الطرق الحديثة في العمل التجاري مثل نظام البنوك واقتراض رأس المال بفائدة واستعمال النقود كوسيلة للتعامل، والتجارة على نطاق واسع. هذه التغيّرات كان قد تبعها تحول في الطرق التجارية إلى أوروبا، فبدلاً من التجارة عن طريق البحر المتوسط تحولت هذه الطريق إلى المحيط الأطلسي، وفيما بعد استطاع التجار الأوروبيون القضاء على الاحتكار التجاري الإيطالي. هذا التوسع التجاري بكل مظاهره كان العامل الأساسي في حدث اكتشاف أمريكا.

وبزيادة معرفة الأوروبيين بالعالم الخارجي، فقد ازدادت رغبتهم في الكشوف الجغرافية. ماركو بولو (Marco polo) مثلاً، وبعض أفراد عائلته من التجار كانوا قد زاروا الصين، وقد كتب هذا عن إقامته هناك والتي استمرت سبعة عشر عاماً، وهكذا فقد زادات هذه الكتابات من رغبة الأوروبيين في التجارة مع آسيا. كما أن المبشرّين الذين سافروا إلى بلاد فارس والهند والصين، وفيما بعد إلى اليابان، كانوا قد ساهموا في زيادة المعلومات والتعامل مع الشرق الأقصى.

الرحالة السابقون لكولومبس: أصبح من المسلم به الآن أن كولومبس لم يكن بالفعل أول أوروبي وطأت قدماه أرض العالم الجديد، ولكن عديداً غيره كانوا قد سبقوه ووصلوا شواطئ أمريكا الشمالية في ظروف غامضة مما جعل آثارهم شبه معدومة وجعل أخبار رحلاتهم أشبه بالأساطير منها بالواقع التاريخي. فهناك دلائل كثيرة على أن أهل الشمال الأوروبي (Norsemen) والملقبّون بالفايكنجز (Vikings)، أولئك البحارة المهرة من أسكندنيفيا، كانوا قد اكتشفوا آيسلندا وجرينلند ولبرادور قبل عام ١٠٠٠م. وفي تلك السنة كان البحار ليف أركسون (Lief Erickson) قد اكتشف ما اسماه هو فنلندا – ويمكن أن تكون هي نيو انجلند الحالية – وقد أنشأ مستعمرة عليها ولكنها لم تدم طويلاً. وكان الباسكويز (Basques) يقومون برحلات بعيدة للصيد في المحيط الأطلسي، وتوجد هناك كثير من الأقاويل والحكايات عن غير هؤلاء من البحارة الذين زاروا أرضاً بعيدة جداً إلى الغرب.

التقدم في وسائل الإبحار: لقد شاهدت أوروبا في القرن الثاني عشر عدداً من الاختراعات الجديدة في وسائل الإبحار وبناء السفن الكبيرة، وقد ساعد هذا التقدّم التكنولوجي البحارة على أن يذهبوا بعيداً عن البحر المتوسط. فاختراع البوصلة وتطوير الاسطرلاب (آلة فلكية قديمة ذات صفائح) الذي سبق المزولة (آلة لتحقيق مركز السفينة بالنسبة إلى خطوط الطول والعرض)، مكّن البحارة من تحديد مواقعهم بواسطة النجوم في حالة عدم رؤيتهم لليابسة. وبناءً عليه، فقد أمكن بناء سفن أكبر وتغيير طرق التجارة القديمة، كما أمكن عمل خرائط وقياسات ساعدت البحارة في تحديد موقعهم، وفي الاستفادة من اتجاهات الرياح والتيارات البحرية، وتلافي الأخطار.

اكتشاف الطرق البحرية

لقد ظهرت أولى مساعي الاكتشاف في شبه جزيرة ليبيريا، خصوصاً في البرتغال. ويُعتبر ذلك أمراً طبيعياً نظراً لموقع إسبانيا والبرتغال على المحيط الأطلسي وإشرافهما على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية في ذلك الوقت. يضاف إلى ذلك، توفّر الرغبة والاستعداد لدى شعبي البلدين في الانطلاق نحو آفاق جديدة واكتشاف مناطق مجهولة. وربما يمكن الإضافة بالقول إن تديّن وتمسّك شعبي البلدين بالمسيحية دفعهما إلى العمل على نشر هذه الديانة في أماكن مجهولة.

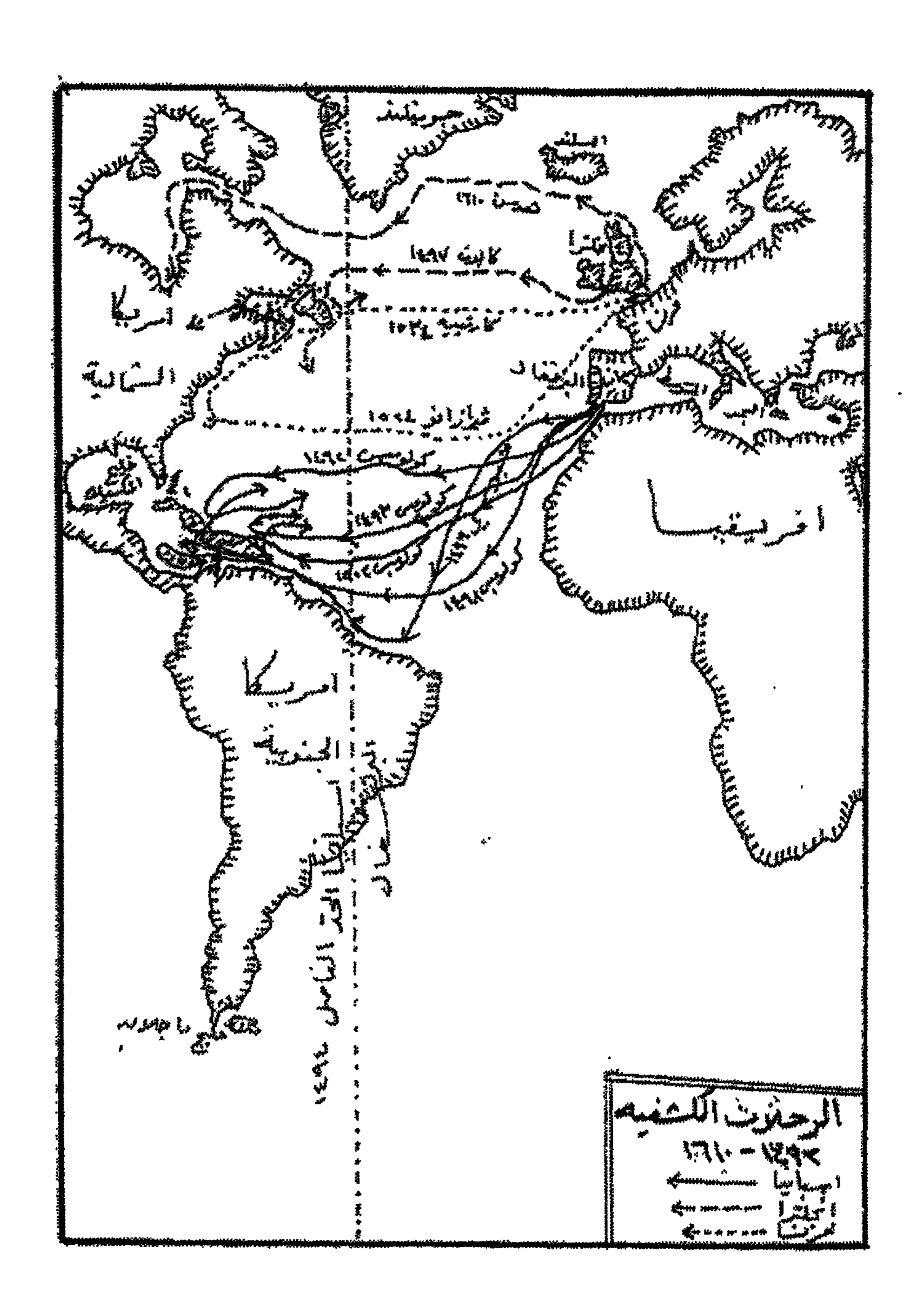
الأمير هنري والبرتغاليون: من أبرز رجال البرتغال الذين اهتمّوا بعمليات الاكتشاف، كان الأمير هنري (١٣٩٤ – ١٤٦٠)، ابن الملك جون الأول ملك البرتغال والذي عرف– فيما بعد– باسم هنري الملاّح. لقد بدأ هذا الأمير حياته كقائد من قواد الأسطول البرتغالي، وهو الذي احتلّ مدينة سبتا على شاطئ المغرب في سنة ١٤١٥م، حيث كانت أول خطوة استعمارية لبلاده فى أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت بدأ يهتّم بأفريقيا بصورة خاصة. ويمكن القول بأن هذا الأمير قاد بلاده في تقدّم وسائل الإبحار والاستكشافات، فلقد أنشأ مدرسة بحرية في قرية برتغالية اسمها ساجريس(Sagres) في أقصى الجنوب الغربي من ليبيريا، كان غرضها دراسة فنّ الإبحار، حيث بنى بجانبها –أيضاً– مرصداً، وسرعان ما أصبحت هذه مركزاً للدراسات الجغرافية والبحرية ومعه كثير من العلماء. ولقد تخرّج من هذه المدرسة بحّارة استطاعوا أن يكتشفوا ساحل أفريقيا وأراضي أخرى للبرتغال وفتحوا تجارة العاج والذهب والرقيق. وقد استمّرت هذه الكشوفات تدريجياً بمحاذاة ساحل أفريقيا الغربي، حيث استطاع البحار بارثولوميو دياز (Bartholomew Diaz) الدوران حول قرن أفريقيا الجنوبي – رأس الرجاء الصالح – سنه ١٤٨٧م.

وبتّولي الملك عمانويل الأول الحكم في سنة ١٤٩٥م، اندفع البرتغاليون بحماس وقوة في التوسّع نحو الشرق، حيث أمر هذا الملك بتجهيز حملة بقيادة البحار فاسكو دي جاما (Vasco de Gama) سنة ١٤٩٧م؛ حيث وصلت تلك الحملة إلي شواطئ أفريقيا الشرقية التي كانت حتى ذلك الوقت وقفاً على البحارة والتجار العرب. ومن الجدير بالذكر أن البحارة العرب كانوا قد خبروا طرق البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي، وكانت لهم فيها – قبل مجيء البرتغاليين– تجارب قديمة وخطوطاً بحرية دائمة ومزدهرة. لقد بدأ نشاط البحارة العرب هذا منذ مطلع القرن الحادي عشر الميلادي. ويعزى إليهم عموماً حفظ أفكار بطليموس من الزوال وكتابتهم لعديد من مؤلفات الجغرافيا (*). وقام هؤلاء –أيضاً– برسم العديد من الخرائط للمحيط الهندي وبحر الصين بما فها من تيارات بحرية وجزر ومرافئ.

وبصورة خاصة، فإن بحاراً عربياً اسمه أحمد بن ماجد كان قدّم للبرتغاليين معلومات هامة عن طُرق الوصول إلى الهند. وقد ساعد ابن ماجد –بالفعل– حملة دي جاما إلى شواطئ الهند، حيث وصلها في شهر مايو سنه ١٤٩٨م، وتعرّف على سواحلها الغربية، ودرس أسواقها التجارية وما فيها من سلع وحاجيات طالما تمني الأوروبيون الحصول عليها دون وساطة أهل الشرق أو التجار الإيطاليين.

وبرجوع حملة دي جاما إلي لشبونه سنه ١٤٩٩م، عائدين من الهند ومعهم الكثير من حاجياتهم، فقد أعلن دي جاما للعالم اكتشاف طريق جديد يصل أوروبا بالهند دون المرور بالبحر المتوسط، وهو حلم راود البحّار والتجار الأوروبيين. وبهذا يكون دي جاما قد بدأ تجارة مربحة لبلاده مع الشرق الأقصى.

(*) من أهم هؤلاء المؤلفين: محمد بن موسى الخوارزمي، مصور للدولة الإسلامية (القرن التاسع الميلادي). الاصطخري، كتاب المسالك والممالك. المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. الإدريسي، خريطة العالم (أدق مما وضعه بطليموس). ياقوت الحموي، معجم البلدان (أكبر قاموس جغرافي).



الرحلات الكشفية
١٤٩٢ - ١٦١٠
اسبانيا
انجلترا
فرنسا
جرينلند
صدسن ١٦١٠
كابوت ١٤٩٧
كارتييه ١٥٣٤
فيرازانو ١٥٢٤
كولمبس ١٤٩٢
كولمبس ١٤٩٣
كولمبس ١٤٩٨
كولمبس ١٥٠٢
امريكا الشمالية
امريكا الجنوبية
افريقيا
الخط الفاصل ١٤٩٤

كولمبس والإسبانيون: لم يكن الإسبانيون أقل رغبة من البرتغاليين في اكتشاف بلدان جديدة، وفي التعرُّف على طرق جديدة للتجارة مع الشرق، تحرّرهم من سيطرة تجّار المدن الإيطالية من جهة، والدولة العثمانية بأساطيلها القوية في شرق البحر المتوسط من جهة ثانية، خصوصاً مع الهند. غير أن إسبانيا كانت قد انشغلت طوال القرن الخامس عشر -تقريباً- في سلسلة طويلة من الحروب مع المسلمين للتخلص من آخر ما تبقى لهؤلاء من معاقل في شبه جزيرة ليبيريا- دولة غرناطة. ولم يتم ذلك إلا في سنه ١٤٩٢م. وبعد ذلك أصبح في مقدور فردناند وزوجته إيزابيل الاهتمام بأمور الإبحار والتوسع.

ولد كريستوفر كولمبس سنه ١٤٥١م في مدينة جنوا (إيطاليا)، التي اشتهرت -آنئذ- بتقاليدها البحرية، وبوجود أكبر مدرسة عالمية للبحرية فيها، في عائلة متواضعة. وقد عمل في صغره ، حائكاً كأبيه، ويقال بأنه -بعد ذلك- كان قد جاب في أنحاء البحر المتوسط مرات عديدة كتاجر. قصد كولومبس حوالي سنة ١٤٧٥م إلى لشبونة التي سبقه إليها أخوه الأكبر الذي كان يعمل بها كرسام خرائط وبائع كتب. وقد تعرف بواسطة أخيه على الأوساط العاملة في البحر والمهتّمة بصناعة السفن والدراسات الجغرافية والفلكية. وتزّوج كذلك من فتاة برتغالية. ويقال بأنه كان ورث عن حميه - الذي كان من رجال حركة الاستعمار والتوّسع البحري - مكتبة جغرافية، انعكف على دراسة ما فيها من مخطوطات وخرائط. تأثر كولمبس، منذ سنة ١٤٨٠م، بالآراء المعروفة في أيامه والتي تقول بكروية الأرض، ولذلك فإنه كان قد اقتنع بإمكانية الوصول إلى الشرق- جزر الهند الشرقية - عن طريق الإبحار غرباً عبر المحيط الأطلسي، وقد ترددت في عصره قصص البحارة الذين رأوا أرضاً في أقصى الغرب من الأطلسي. ومن خلال حساباته فقد استنتج كولمبس بأن الذهاب إلى جزر الهند الشرقية ربما يكون أقصر عن طريق الغرب. وقد حاول، منذ سنة ١٤٨٦م، الحصول على معونة مالية من ملك البرتغال للقيام بهذا العمل، ولكن طلبه رفض، ليس فقط من قبَل هذا الملك؛ بل من قبَلِ هنري السابع ملك انجلترا في ذلك الوقت أيضاً؛ حيث رفضه نظراً لارتفاع تكاليفه.

(أ) رحلات كولومبس: وأخيراً، بعد انتهاء البلاط الإسباني من صراعه مع المسلمين وبمعاونة صديق من أحد رجال الدين المقربين من البلاط الملكي الإسباني، استطاع كولومبس أن يقنع فردناند وإيزابيلا بأهمية مشروعه وذلك في أواخر أبريل سنة ١٤٩٢م. تتلّخص شروط كولومبس في أنه اذا نجح في مشروعه، فإنه سيعيّن نائباً للملك في المقاطعات المكتشفة. وأن يعطَى عشرة بالمائة من الأرباح التي ستدرها التجارة مع هذه المناطق.

وهكذا بمعاونة الملك الإسباني المادية، قام كولومبس في أوائل أغسطس سنة ١٤٩٢م في بعثه بحرية تتكون من ثلاث سفن هي سانتا ماريا، نينا، بنتا (Santa Maria, Nina, pinta). وقد وصل في أكتوبر إلى جزر البهاما، ثم فيما بعد إلى كوبا ثم إلى هايتي. وقد اعتقد بأن هذه الأرض الجديدة إنما هي أطراف لجزر الهند الشرقية، ولذلك فقد أطلق على سكانها الأصليين اسم «الهنود» (Indians).

ولقد ترك كولومبس معسكراً في هايتي - أرض جمهورية هايتي الحالية - حيث كان هذا أول مؤسسة أوروبية في العالم الجديد (اكتشف كولومبس عند رجوعه في رحلة ثانية بأن الهنود قتلوا جميع الرجال فيه). وفي منتصف مارس سنه ١٤٩٣م، عاد كولومبس إلى إسبانيا من حيث انطلق، ليخبر رجال البلاط الملكي باكتشافه الجديد.

(ب) البحارة الإسبانيون بعد كولومبس: قام كولومبس بعد رحلته الأولى بثلاث رحلات استكشافية إلى جزر الهند الغربية وسواحل أمريكا الوسطى، ولكنه لم يستطع أن يحقق وعده للملك باحتكار تجارة البهارات مع الهند أو أن يكتشف ما كان قد سمّاه بمدن الذهب، وهكذا مات مغضوباً عليه. ومن أبرز الرحلات بعد كولومبس ما قام به رجل إيطالي يدعي أمريكوس فسبوسيوس(Americus Vespucius). لقد كان هذا من عائلة فلورنسية، عمل أول حياته في السلك الديبلوماسي ثم التحق بخدمة آل مديتشي الإيطالية التي كان لها مصالح تجارية كبرى في البحر المتوسط ليشرف على تجارة تلك العائلة في إسبانيا. وبفضل علاقته مع رجال البحر- حيث كان يتولّى تموين سفنهم - فقد بدأ يهتمّ بالعالم الجديد ويجمع معلومات كثيرة عنه.

وحتي وفاة كولومبس، كان من المعتقد أن الأرض المكتشفة حديثاً ليست إلا قسماً من البر الأسيوي، إلا أن بعض معاصري كولومبس -ومنهم فسبوسيوس- كان يراودهم الشك في صحة هذا الاعتقاد. فقام فسبوسيوس بعدة رحلات إلى الأرض الجديدة لحساب إسبانيا مصب نهر لابلاتا في الأرجنتين.

ولم يجد فسبوسيوس أي تشابه بين الشواطئ التي اكتشفها مع الشواطئ الهندية، حيث كان لدى الأوروبيين معلومات كثيرة عن الهند، مأخوذة مما كتبه رحالة القرون الوسطى الذين زاروا تلك البلاد. وهذا مما دفع فسبوسيوس إلى الاعتقاد بأنه أمام قارة جديدة غير متصلة بالعالم القديم. وهكذا فقد أطلق عالم جغرافي ألماني اسم «أمريكا» علي المنطقة الجديدة المكتشفة، وذلك نسبة إلى أمريكوس. وفي سنه ١٥١٣م قام الرحالة بالبوا (Balboa) بقيادة عدة مئات من الرجال عبر بنما، إلى أن وصل المحيط الهادي، وفي ملاحظته لذلك المحيط من على الجبال هناك سماه «البحور الجنوبية» (South Seas)، وادّعى بملكية إسبانيا لكل الأراضي التي تحيط بهذه البحور. ثم قام فردناند ماجلان (Magellan) بالإبحار إلى اسبانيا (خارجا من إسبانيا غرباً) في رحلة استغرقت من ١٥١٩ - ١٥٢٢م، وبذلك أثبت كروية الأرض. كان ماجلان نفسه قد قتل في الفلبيين من أحد الرعايا هناك، ولكن سفينة من سفنه كانت قد أكملت الرحلة.

اندفع الإسبانيون -فيما بعد- للتعرّف على أرجاء الأرض الجديدة، واكتشاف معالمها الداخلية في محاولة لاستعمارها واستثمار خيراتها.

(ج) الخط الفاصل: ونظراً لتنافس كل من الإسبانيين والبرتغاليين على الأراضي الجديدة المكتشفة فقد قام البابا بالتوسط بينهما بوضع خط يفصل بين ممتلكات كل منهما في المناطق المكتشفة، وهذا ما يعرف باسم معاهدة تورد سيلاس (Tordesillas) عام ١٤٩٤م، والتي أخذت بموجبها إسبانيا معظم أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية، وأخذت البرتغال آسيا. ولكن نظراً لاكتشاف البرازيل بواسطة بحّار برتغالي: بيدرو كابرال (Pedro Cabral) عام ١٥٠٠ م، فقد اتفقت الدولتان على أن تكون البرازيل ملكاً للبرتغال. ولكن هذا التقسيم لم يمنع دولاً أخرى من اكتشاف واستعمار أمريكا.

أمريكا قبل كولومبس

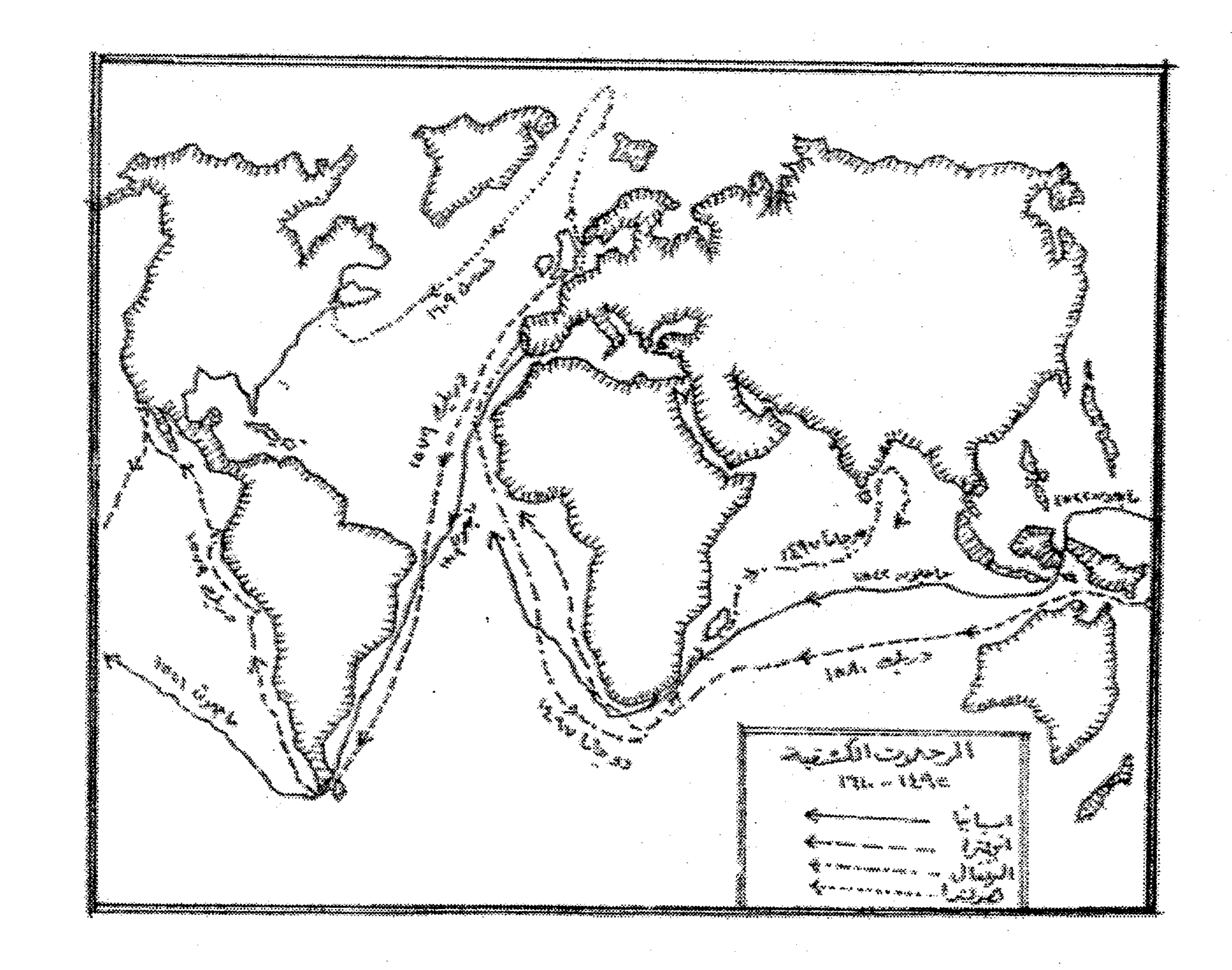
لم تكن القارة الجديدة -بطبيعة الحال- خالية من السكان، ولا من الحضارات، ولكن القسم الأكبر

من سكانها كان قد تجمع في المناطق الوسطى من القارة. ويتفق معظم علماء الأجناس– الآن– على أن السكان الذين أسماهم كولومبس بالهنود إنما انحدروا من مهاجرين أتوا من آسيا إلى أمريكا عن طريق جزر آلوتيا Alutia (شمال غرب آلاسكا) بعد نهاية العصر الجليدي. والأرجح أن هؤلاء ينتمون إلى العنصر المغولي الذي ينتمي إليه الصينيون وأنهم هاجروا من شمال آسيا إلى شمال أمريكا وأخذوا يتّجهون نحو الجنوب بحثاً عن وسائل أفضل للمعيشة وظلوا فترة طويلة يعيشون على الصيد والقنص. ويجهل علماء الأجناس متى بدأت هذه الشعوب بالانتقال إلى مرحلة الزراعة. ولكن هذا الانتقال، على أية حال، كان قد أجبرهم على الاستقرار وبالتالي أدّى إلى قيام حضارات مزدهرة، وأن بعضهم توّصل إلى معرفة واستخدام المعادن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحضارات كانت قد تطوّرت بصورة منعزلة تماماً عن حضارات آسيا، وبالتالي فليس بينهما تشابه. ويجب الإضافة إلى أن هذه الحضارات– أيضاً –كانت تختلف اختلافاً جذرياً عن الحضارات السائدة في أوروبا في عهد الكشوف الجغرافية. كما أن عددهم من القرن السادس عشر كان يقارب بضعة ملايين منتشرة في شمال وجنوب العالم الجديد. وأهم هذه الحضارات ثلاث: الآزتكس، الإنكاس، المايا‌س(Aztecs, Incas, Mayas) .

وفيما يعرف الآن بالولايات المتحدة، كانت الوحدة السياسية الرئيسية للهنود تتمثّل في العشيرة، وكان رئيس العشيرة يمثّل القائد العسكري، بينما كان القائد السياسي والقضائي يسمى الساكيم (Sachem). كل الأرض كانت ملكاً للعشيرة والقبيلة (كل قبيلة كانت تنقسم إلى عشائر)، حيث لم يعرف هؤلاء الملكية الفردية ولم يفهموها. أما ما سماه الرجل الأبيض «بوحشية» الهنود، إنما تعلمها هؤلاء من الرجل الأبيض الذي شجّع الهنود على الحرب بشراسة عندما ظهرت المنافسة بين البيض للتعامل مع الهنود.

ويمكن القول : إن مساهمة الهنود في الحضارة الأمريكية كانت نسبياً غير ملحوظة أولاً، أكبر مساهمة لهم كانت في مجال النباتات الزراعية، فقد علموا الأوروبيين زراعة واستعمال بعض المحاصيل مثل: الذرة، والبطاطا الحلوة والبيضاء، القطن، التبغ، البندورا، وأنواعاً كثيرة من البقول والكوسا، والحيوان الوحيد الذي استأنسوه كان الكلب.. ثانياً، إن عدد الهنود في المجتمع الأمريكي الآن.ربما يقارب عددهم وقت اكتشاف كولومبس، كما أن الدم الهندي قد استدام نتيجة التزاوج مع البيض والعبيد.. ثالثاً، نجد أن بعض الأسماء الجغرافية، كأسماء بعض الولايات، الأنهار ، المدن، وتابعة لتسميات هندية، كما أن بعض التعابير في اللغة العامية الأمريكية لها أصل هندي مثل كوكس(Caucus) موكازين (Moccain)، سكوتاش..رابعاً؛ لقد علّم الهنود أوائل المكتشفين الأوروبيين كيف يعيشون من الطبيعة عن طريق القنص والقبض على الحيوانات وكذلك الأعمال الخشبية، وهكذا فقد مدّ الهنود هؤلاء المكتشفين بمعلومات جغرافية مفيدة.


الرحلات الكشفية
اسبانيا
انجلترا
البرتغال
فرنسا

توطن الإسبانيين في أمريكا

أنشأ المستوطنون، الذين حضروا إلى هايتي في رحلة كولومبس الثانية عام ١٤٩٣، أول مستوطنة إسبانية دائمة في أمريكا. وبمجيء عام ١٥١٥م، كان الإسبانيون قد احتلوا بورتوريكو، (Porto Rico)، جامايكا (Jamaica)، وكوبا(Cuba). ولقد خدمت هذه المستوطنات كمراكز لمدّ النفوذ الإسباني إلى القارة الأمريكية نفسها، حيث أصبحت تمثّل مراكز المراقبة الإسبانية على المستعمرات.

الاكتشافات والفتوحات الأولى: إن أكبر وأعظم فتوحات إسبانية في العالم الجديد كانت في التغلب علي إمبراطوريتين هنديتين هما الأزتكس، وإنكاس. فقد قام هرنان كورتيس(Hernan Cortes) بجيش بسيط في الفترة بين ١٥١٩ — ١٥٢١ بالتغلب علي مونتزوما(Montezoma) قائد الأزتكس في أواسط المكسيك وأخضع المنطقة لنفوذه. وفي مغامرة شبيهة قام فرانسسكو بيزارو (Francisco Pizaro)، المولود عام ١٥٦٨ م في أسبانيا، بغزو وفتح إمبراطورية الإنكاس في بلاد البيرو وبوليفيا باسم العرش الإسباني وتأسيس مدينة ليما لتصبح عاصمة لممتلكاته. وقد غنم هذين القائدين كميات كبيرة من الذهب والفضة مما جعل الإسبانيون يطمعون في المزيد.

كان أول دخول للإسبانيين إلى ما يعرف الآن بالولايات المتحدة قد بدأ عام ١٥١٣م عندما قام بونس دي ليون(ponce de Leon) باكتشاف فلوريدا، وقد قام بعده بانفيلو دي نارفيز(panfilo de Narvaez) على رأس ٦٠٠ رجل بالنزول في فلوريدا عام ١٥٢٨م؛ ولكن لم ينج في هذه الحملة إلا كابيزا دي فاكا (Cabeza de vacea) وثلاثة معه، وذلك بعد أن تاهت الحملة في الأراضي الشاسعة شمال المكسيك. وبعد ذلك جاء هرناندو دي سوتو(Hernando de soto) بحملة من ٦٠٠ رجل أيضاً إلى فلوريدا عام ١٥٣٩م. وقد استطاع هؤلاء السير إلى الشمال الغربي حتى وصلوا إلى أوكلاهوما، وقد اكتشفوا نهر المسيسبي حيث دفن دي سوتو هناك. في المنطقة الجنوبية الغربية قام فرانسسكو كورونادو (Coronado)، فيما بين ١٥٤٠ و ١٥٤٢م، بالخروج من المكسيك متجهاً إلى الشمال، قاطعاً نهر ريوجراند، مكتشفاً المناطق العليا في نيومكسكو، تكساس، أوكلاهوما، كانساس. هذه الاكتشافات أعطت حقوقاً إقليمية لإسبانيا في هذه المناطق تبعها فيما بعد تكوين المستعمرات.

مستعمرات الإسبانيين: وبفشل الإسبانيين في الحصول علي المعادن الثمينة التي جاءوا من أجلها أو بالتعرّف على حضارات هندية غنيّة يستفيدون منها في القارة الأمريكية، فإنهم قد أهملوا تكوين أيّ مستعمرات في تلك المناطق، ولكنهم أجبروا على ذلك نتيجة مجيء بعض الأوروبيين الآخرين مثل الفرنسيين، الإنجليز، الروس. وحتى يقاوم الإسبانيون احتلال الفرنسيين لساحل فلوريدا الشرقي؛ قاموا بإنشاء أول مستعمرة لهم سنة ١٥٦٠م تسمى سينت أوغستين(St. Augustine). وقد كانت هذه أول مستعمرة للرجل الأبيض ضمن حدود ما يعرف الآن بالولايات المتحدة. ولقد كانت نيومكسكو ثاني منطقة يستوطن بها الإسبان، حيث قام جون دي أوناتي باحتلال أعالي وادي ريوجراند، ولقد أصبحت مستعمرة سانتا في(Santa Fe) التي أنشئت عام ١٦٠٩م عاصمة لنيومكسكو، وفي سنه ١٧٦٩م أقيمت مستعمرة إسبانية في شمال كاليفورنيا سميّت سان دييجو (San Diege).

نظام الاستعمار الإسباني: في البداية أودع الملك أمر الفتوحات إلى قادة عسكريين (كونكو ستاد ورز) مثل كورتيس. وكان هؤلاء يقومون بالمراقبة السياسية والاقتصادية على السكان الأصليين؛ حيث كان الملك الإسباني يمنح هؤلاء القادة قطعاً من الأرض الكبيرة يقيمون عليها. فيما بعد أصبحت البعثات و إنشاء المراكز العسكرية وسيلة لمدّ النفوذ الإسباني على أمريكا. في كثير من الأحيان أُنشئت المدن والمزارع والمناجم بواسطة شركات خاصة.

في كل مكان كانت سلطة الملك هي العليا. ولقد طُبِّقت النظرية الميركنتلية تطبيقاً صارماً؛ بحيث تسمح بتطوير المستعمرات لصالح البلد الأم، ولم يسمح لغير الإسبانيين بالتجارة مع المستعمرات ، كما أن هذه التجارة كانت تحت مراقبة حكومية شديدة. ولقد أنشأ الملك مجلساً خاصاً في إسبانيا لحكم المستعمرات سمي «مجلس جزر الهند» ، ومجلساً آخر في المستعمرات مكوناً من نائبين للملك؛ واحد في بيرو والآخر في المكسيك. ولقد كان الملك هو الذي يعيِّن كل الموظفين، ويحكم المستعمرات مباشرة.

كشوف وعمليات الاستيطان الأوروبية الأخرى

لم يكن من المقبول بطبيعة الحال لدى الدول الأوروبية الأخرى أن تبقى مكتوفة الأيدي أمام الاكتشافات البرتغالية والإسبانية، فقد اندفعت هذه الدول في مزاحمة عنيفة لاكتشاف أراضٍ جديدة، دون أن يؤثر عليهم تقسيم العالم الذي وضعه البابا في معاهدة ثوردسيلاس بين البرتغال وإسبانيا.

البريطانيون: كان جون كابوت (Cabot) بحّاراً إيطالي الأصل، من مدينة جنوا، مقيماً في لندن منذ عام ١٤٩٠م، حيث كان يعمل هناك بالتجارة. وبعد خبر اكتشاف أراضٍ جديدة بواسطة كولومبس، عرض كابوت على هنري السابع ملك بريطانيا -آنذاك- تمويل حملة بحرية تتجه في المحيط نحو الغرب. وقد وجدت فكرة كابوت هذه حماساً كبيراً في أذهان البريطانيين (حكومة وشعبا)، وذلك لأنه كان يسود هناك اعتقاد قديم بوجود أرض وراء المحيط، يضاف إلى ذلك أن الملك نفسه كان قد ندم كثيراً لأنه رفض تمويل رحلة كولومبس حين عرضها عليه قبل أن يتبنّاها فردناند وإيزابيل.

قام كابوت بأول رحلة له إلى أمريكا عام ١٤٩٧م، حيث وصل إلى نيوفاوندلاند وكذلك إلى برادور على الشاطئ الشرقي لشمال القارة. وقد أعقبها برحلة أخرى بعد ثلاث سنوات وصل فيها إلى جزيرة جرينلاند. لم يحقّق كابوت مكاسب مالية عاجلة لبلاده، لأنه لم يجد شعوباً يتاجر معها. إلا أن رحلاته كانت ذات أهمية كبرى، إذ أنها أعطت بريطانيا الحجة وربما السند القانوني لادعاء ملكية مناطق شاسعة من الأراضي الجديدة. ولكن بريطانيا لم تبدأ فعلاً باستعمار الأرض الجديدة إلا في مطلع القرن السابع، وذلك لأن البريطانيين كانوا مشغولين في النصف الأول من القرن السادس عشر (زمن حكم هنري الثامن وإدوارد السادس وماري) بمشاكل داخلية مع الكنيسة وقضايا الإصلاح الديني، استطاعت حسمها فقط بعد منتصف ذلك القرن. وهكذا ففي عهد إليزابيث (١٥٥٨ - ١٦٠٣م) الذي تميّز بالازدهار والسلم الداخلي، أظهر الإنجليز اهتماماً كبيراً بالبحر وبصناعة السفن، ومن ثم بدأوا بالتفكير الفعلي في استعمار أمريكا الشمالية.

في عام ١٥٧٧م، ترك جون دريك (Drake) لندن في حملة بحرية عبر الأطلسي إلى الجنوب الغربي، ودار حول قرن أمريكا الجنوبية ثم بمحاذاة ساحلها الغربي إلى الشمال، ماراً بسواحل أمريكا الوسطى إلى أن وصل إلى خليج سان فرانسسكو؛ حيث قام بغارات بحرية على الأسطول الراسي في الخليج، ثم رجع إلى بريطانيا عام ١٥٨٠م.

أعقب دريك حملة هنري هدسن (Hudson) عام ١٦١٠م. حيث مرّ بسواحل أمريكا الشمالية الشرقية، متجهاً إلى الغرب بمحاذاة الساحل، إلى أن دخل الخليج الذي عرف بعد ذلك باسمه.

الفرنسيون: جاء الفرنسيون إلى سواحل كندا ونيوفاوندلاند -في البداية- علي شكل حملات صغيرة للصيد وتجارة الفراء وذلك حوالي عام ١٥٠٤م. وفي عام ١٥٢٤م، أرسلت الحكومة الفرنسية أول مكتشفيها جوافاني فيرازانو (Verazzano) إلى ساحل المحيط الأطلسي الشمالي للبحث عن المنفذ الشمالي

الغربي في أمريكا الشمالية إلى المحيط الهادي.

وفيما بعد، قام المكتشف جاكويس كارتييه (Cartier) بثلاث حملات في الفترة من ١٥٣٣ — ١٥٤١م، حيث تتبع نهر سانت لورنس إلى أن وصل إلى منابعه العليا، وبذلك فإنه أعطى الحق والسند القانوني لفرنسا للسيطرة على كندا. وبزيادة رغبة الفرنسيين في الاستفادة من تجارة الفراء فقد قام الرحالة ساموبل دي شامبلين (Champlain) بإنشاء مستوطنة كوبك عام ١٦٠٨. هذه البداية في الاستعمار الدائم بواسطة الفرنسيين في كندا، كانت قد توسعّت -فيما بعد- عن طريق المبشرين والتجار إلى داخل القارة وذلك بفضل وجود البحيرات الكبرى ونهر المسيسبي، فقد قام كل من المبشر ماركيت(Marquette) وتاجر الفراء جوليت (Joliet) بالتغلغل في منطقة وادي المسيسبي عام ١٦٧٣م. وقد قام سير دو لاسال (Sier de la Salle) بتتبع نهر المسيسبي إلى مصبه في الجنوب في خليج المكسيك، وأعلن سلطة الفرنسيين عليه عام ١٦٨٢م، وقد قتل لاسال بواسطة أتباعه أثناء رحلة استكشافية كان يقوم بها في الجنوب الغربي (تكساس) عام١٦٨٧. وقد قام الفرنسيين بإنشاء مستوطنات بيلوكس (Biloxi)، وموبيل(Mobile) ونيو أورليانز على خليج المكسيك بين ١٦٩٩ — ١٧١٨م.

ولقد قام الفرنسيون بإنشاء البعثات والمراكز التجارية المتفرقة وكذلك المستوطنات الزراعية في المناطق التي اكتشفوها وادعوا ملكيتها، كما أنهم تاجروا مع الهنود، وكوّنوا علاقات طيبة معهم لفترة طويلة من الزمن. ولكن امتداد النفوذ الفرنسي بدأ يتوقف، عندما قام شامبلين بالتدخل بين القبائل الهندية، محرضاً قبيلة الجونكنز (Algonquins) بالهجوم علي قبيلة إروكوس(Iroquis) عام ١٦٠٩م (لقد كانت القبائل الهندية في تلك المنطقة تحت ما يسمى بالاتحاد الكونفدرالي). وعلى ذلك فإن هذا التدخل قبل شاملبين كان قد قلب قبيلة الإروكوس ضده، بحيث أصبحت حليفة للهولنديين والبريطانيين، وكان نتيجة ذلك وقف مدّ النفوذ الفرنسي جنوب مونتريال في كندا. وهذا يعلل عدم وجود مستعمرات فرنسية في وادي المسيسبي والجنوب الغربي قبل مجيء الاستعمار البريطاني، أي أمريكا الشمالية، وبذلك اقتصر الوجود الفرنسي على كندا فقط.

الهولنديون: إن البحث عن ممر عبر أمريكا الشمالية — من الشمال الغربي— إلى المحيط الهادي، كان قد دفع «شركة الهند الغربية الهولندية» إلى تكليف هنري هدسن البريطاني الجنسية والذي كان يعمل مع الشركة إلى الذهاب لاكتشاف ساحل الأطلسي الشرقي من فرجينيا إلى نيوفاوندلاند عام ١٦٠٩م. وفي السنة التالية بدأ الهولنديون في تجارة الفراء مع الهنود في منطقة نهر هدسن. وفي عام ١٦٢٤م قامت تلك الشركة بإنشاء مستوطنة نيو أمستردام (نيويورك) على نهر هدسن وكذلك مستعمرة نيوفاوندلاند.

لقد استعمل الهولنديون نظام الباترون (Patron) لضمان تكوين المستوطنات، وهذا يعني منح قطع كبيرة من الأرض لأشخاص أو شركات مقابل مساعدة هؤلاء لبعض العائلات الهولندية على الاستيطان، وقد كانت تجارة الفراء هي أهم عمل تقوم به هذه المستوطنات. وقد استطاع الهولنديون التوسع غرباً حتى نهر كونتكت. وجنوباً، استطاعوا الاستيلاء على بعض المستوطنات التي أنشأها السويديون على الديلاوير عام ١٦٣٨م.

السويديون: قام السويديون بتأسيس جزر الهند الغربية عام ١٦٣٢م بغرض العمل في التجارة، وتمكّنوا عام ١٦٣٨م من شراء قطعة أرض واسعة من الهنود؛ أسسوا عليها مستعمرة عند مصب نهر الديلاوير، أطلقوا عليها اسم «السويد الجديدة». وقد اعترض الهولنديون على نزول السويديين في أراضٍ كانوا يعتبرونها ملكاً لهم؛ مما أدّى إلى نزاع بين الدولتين، استمر حتى عام ١٦٦٥م؛ حيث استولى عليها الهنود.

الفصل الأول

تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

١٤٨٧ : استطاع بوفيريو دياز الدوران حول رأس الرجاء الصالح

١٤٩٢ : وصل كولومبس إلى أمريكا

١٥١٩ : بدأ ماجلان رحلته حول العالم التي أكملها في ١٥٢٢

١٥٦٥ : أنشأت إسبانيا مستوطنة وقلقة وسينت أوغستين (فلوريدا)

١٦٠٨ : أنشأ شامبلين (الفرنسي) كويك

١٦٢٤ : كوّنت شركة الهند الغربية الهولندية مستوطنة نيو أمستردام (نيويورك)

١٦٣٨ : استوطن السويد في الديلاوير

١٦٨٢ : أعلن لاسال النفوذ الفرنسي علي وادي المسيسبي

١٧٦٩ : بدأ الإسبانيون في توطن كاليفورنيا

❖

CHAPTER 1

DISCOVERY AND EXPLORATON

1 - D. B. Quinn. **North America From Earliest Discovery to First Settlement** (1977)

2 - S. E. Morrison **Admiral of the Ocean Sea** (1942)

3 - Wallac Notestein. **The English people on the Eve of Colonization** (1954)

4 - W. J. Eccles. **France in America** (1972)

5 - Charles Gibson. **Spain in America** (1966)

6 - A. M. Josephy Jr. **Tho Indian Heritage of America** (1968)

❖

الفصل الثاني

الاستعمار البريطاني في أمريكا الشمالية

- البداية:

كلاب البحر - بداية فاشلة

- دوافع الاستعمار البريطاني:

الدوافع الاقتصادية - الدوافع الدينية

الدوافع السياسة والاجتماعية.

- عملية ناجحة:

مستعمرة جيمس تاون

- تأسيس المستوطنات الشمالية (نيوإنجلند):

مستعمرة بلموت - مستعمرة خليج ماستشوستس

مستعمرة رود أيلند - كونتكت - نيوهامشيروين

اتحاد رود أيلند الكونفدرالي

- تأسيس المستوطنات الجنوبية:

ميريلاند - توطين مناطق الكارولانا- جورجيا-

- تأسيس المستوطنات الوسطى:

نيويورك - بنسلفانيا- ديلاوير

- مستوطنات وست اندز:

- تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

- مراجع باللغة الإنجليزية

الفصل الثاني

الاستعمار البريطاني في أمريكا الشمالية

لقد كان الاستعمار البريطاني متأخراً في الوصول إلى قارة أمريكا الشمالية. والسبب في ذلك هو أن ملوك التيودور (Tudor) كانوا قد انشغلوا في تثبيت حكمهم على العرش وفي تركيز السلطة في يد الملك. وهكذا كانت رحلة جون كابوت عام ١٤٩٧ م، هي أول رحلة تضع قدماً على ساحل الأطلسي الشرقي، ولكن كابوت لم يحاول إنشاء أي مستوطنات بريطانية هناك. بعد طلاق الملك هنري الثامن لزوجته الإسبانية كاثرين الكاثوليكية، انشغلت بريطانيا فيما سمّي بالعهد البروتستنتي وما صاحبه من نزاع بين لبروتستنت والكاثوليك. كما يجب ألا ننسى بأن قوة إسبانيا البحرية كانت عائقاً في سبيل تكوين إمبراطورية بريطانية في أمريكا، ولكن بهزيمة الإسبان في موقعة الأرمادا عام ١٥٨٨م، أصبحت الطرق مفتوحة أمام تغلغل الاستعمار البريطاني في القارة الأمريكية.

ومما أفسح المجال أمام الإنجليز للعمل بنجاح هو عدم قدرة إسبانيا على تكريس سيادتها على كل الأراضي التي اكتشفتها في أمريكا. في النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأت تظهر في إسبانيا أعراض الانحلال والضعف لبضعة أسباب أهمها: أولاً، نوعية النظام الاقتصادي الذي طبقته في المناطق المكتشفة. لقد تبنّت هذه الدولة نظاماً اقتصادياً يعتبر الذهب وحده أساساً للثروة، حيث ركّز هؤلاء اهتمامهم على جمع أكبر مقدار من هذا المعدن، ولم يهتموا بتطوير الزراعة أو الصناعة، وقد أدى هذا إلى ظهور عوارض التضخم المالي وارتفاع الأسعار وانهيار اقتصاديات البلاد. هذا في الوطن الأم، أما في المستعمرات فقد ركّز الرّواد الأوائل على جمع المعادن الثمينة فقط، دون القيام بأية محاولات جديدة لاستثمار الموارد الطبيعية الأخرى خصوصاً الزراعة. واكتفوا باستغلال السكان المحليين بل وإبادتهم في معظم الأحيان.. ثانياً، إصدار إيزابيل ملكة إسبانيا المراسيم الخاصة بطرد المسلمين واليهود من شبه جزيرة ايبيريا في مطلع القرن السادس عشر كان قد أفقد البلاد اليد العاملة الخبيرة في شئون الزراعة والتجارة والصناعة.. وأخيراً، كان انشغال إسبانيا المتزايد في تأييد الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا وتدخلها في قضايا الإصلاح الديني قد أدى إلى إهمال متزايد لشئون المستعمرات الإسبانية في أمريكا.

هذا الضعف الإسباني كان قد أعطى العرش البريطاني مزيداً من الحرية للعمل والتدخّل في شئون أمريكا الشمالية. ففي الفترة بين ١٥٥٠ – ١٥٨٨م، مارست بريطانيا أعمال القرصنة في البحار بتأييد من ملكتهم إليزابيث. فالبحارة البريطانيون من أمثال كافنديش، وهوكنز، ودريك، كانوا قد حصلوا على شهرتهم بفضل جرأتهم الكبيرة في مهاجمة السفن الإسبانية المحملة بالذهب في عودتها من العالم الجديد، وكانت هذه الهجمات قد جعلت فيليب الثاني ملك إسبانيا يقرّر مهاجمة القنال البريطاني في محاولة لغزو الجزر

البريطانية إلا أنه فشل في ذلك.

البداية

كما كان الحال مع الكثير من الدول الأوروبية، كان الدافع الأساسي للاكتشافات البريطانية في أمريكا هو البحث عن ممر عبر أمريكا إلى المحيط الهادي، ومن ثم إلى آسيا. بعد موت الملكة اليزابيث أصبحت ابنة هنري الثامن– التي تعتنق البروتستنتية– ملكة على العرش البريطاني. وقد كانت بريطانيا زعيمة الدول البروتستنتية في أوروبا في ذلك الوقت، ومن ثم بدأت هناك منافسة وصراع حاد مع إسبانيا التي كانت زعيمة الدول الكاثوليكية. في البداية كان هذا الصراع من جهة البريطانيين متركّزا على القيام بغارات ضد المستوطنات الإسبانية في أمريكا، ومحاولة القرصنة والهجوم عل السفن التجارية الإسبانية في عرض البحر.

كلاب البحر: في الستينيات (منذ عام ١٥٦٠) قام جون هوبكنز(John Hopkins) – قائد ماسمّي بكلاب البحر – بإيعاز من الملكة إليزابيث بغارات ضد السفن الإسبانية في البحر الكاريبي وفي موانئه، كما اشترك هوبكنز في تجارة الرقيق من أفريقيا. وفي السبعينيات قام السير فرانسيس دريك (Fran-cis Drake) بغارات على المستعمرات الإسبانية في جزر الهند الغربية. ومن رحلاته المشهورة: إقلاعه إلى المحيط الهادي والإغارة على سفن التجارة الإسبانية على ساحل أمريكا الغربي ووصوله شمالاً إلى سان فرانسيسكو، ومن كاليفورنيا قام بالرجوع إلى إنجلترا عن طريق المحيط الهادي وبهذا كان ثاني رحّالة – بعد ماجلان– يدور حول الكرة الأرضية ونتيجة لأعماله ضد إسبانيا أعطته الملكة إليزابيث لقب «نايت» (Knight). وقد تبع ذلك حرباً مكشوفة بين بريطانيا وإسبانيا. وكانت هزيمة الأخيرة في موقعة الأرمادا قد أعطت بريطانيا السلطة العليا في البحار، ومن ثم استطاعت أن تمدّ نفوذها الاستعماري إلى أمريكا.

بداية فاشلة: قبل خمس سنوات تقريباً من غرق الأسطول في الأرمادا كانت إلزابيث ملكة بريطانيا قد حاولت تأسيس أول مستعمرة لها في الأرض الجديدة. ففي سنة ١٥٨٣ م منحت الملكة أحد محاربيها القدامى السير همفرى جلبرت(Hamphry Gilbert) امتيازاً يقضي «بأن يسكن ويمتلك الأراضي البعيدة والوثنية التي لايملكها أمير مسيحي». وكان اختيار جلبرت أن ينزل في المنطقة المسماة حالياً نيوفاوندلاند؛ إلا أن هذا المحاولة فشلت وفقد قائدها في عاصفة بحرية في طريق عودته.

وبعد بضع سنوات من المحاولة الأولى ،عهدت الملكة إلى أحد مقربيها وهو السير والتر رالي (Walter Raleih) بأن يجد مكاناً ينزل فيه الإنجليز، وأعطته امتيازاً خاصاً باستقلال الأراضي الساحلية الممتدة من خليج سانت لورنس في الشمال حتي فلوريدا في الجنوب على أن يقدم مقابل ذلك للعرش البريطاني خمس ما يكتشفه أو يحصل عليه من معادن ثمينة. وعلى ذلك ففيما بين سنتي ١٥٨٥ – ١٥٨٧ م كان رالي قد أرسل ثلاث حملات إلى جزيرة رونوك – مقابل ساحل كارولينا الشمالية – فشلت الحملتان الأوليتان، ونجح في الحملة الثالثة عام ١٥٨٧ م في تكوين مستوطنة على الساحل، وأطلق رالى على تلك الأرض اسم «فرجينيا» تيمناً بالملكة العذراء. ولكن عند إبحار سفينة من بريطانيا لتوصيل الإمدادات لهذه المستوطنة عام ١٥٩٠م، فإن رجال السفينة لم يجدوا أي أثر للمستوطنين هناك.

وهكذا انقضى القرن السادس عشر، دون أن ينجح الإنجليز في إقامة أى مستعمرة ثانية لهم في العالم الجديد. عير أن أهمية تلك الحملات تكمن في أنها أعطت البحارة البريطانيين خبرة في التعامل مع البيئة الحديدة وفي طرق الإبحار، بحيث أدركوا أهمية اختيار المكان المناسب الذي يلائم قدراتهم وإمكانيّاتهم البحرية في ذلك الوقت. وهكذا فإن فرص نجاح الحملات الثانية كانت أفضل، كما أن انتصار بريطانيا على الأسطول الإسباني قد زاد من شجاعة وإصرار البريطانيين وحماسهم لهذا العمل. وقد تمثّل هذا الإصرار في مشاركة رجال الأعمال وعامة الناس في محاولة الاستثمار فيما وراء البحار، وبذلك بدأت تظهر شركات تهدف إلى تشجيع حركة الاستيطان في أمريكا، وقد لاقت الدعوة إلى الهجرة إقبالاً من الناس بسبب الأزمات الاقتصادية والبطالة. كما أن بعض من كانوا على خلاف مع كنيسة الدولة الرسمية وجدوا في العالم الجديد ملجأ لهم يمارسون فيه عباداتهم بحرية تامة.

دوافع الاستعمار البريطاني

دافع القادة البريطانيون لمدة طويلة، ولأسباب متعددة، عن فكرة تكوين مستعمرات بريطانية في أمريكا. وكانت هزيمة الإسبان في الأرمادا، والخبرة والتجارب التي قامت بها حملات جلبرت ورالي، قد مهّدت الطريق للنجاح في هذا السبيل.

الدوافع الاقتصادية: تلك كانت أهم الدوافع التي شجّعت عملية الاستيطان البريطاني. وأهمها ما يلي: أولاً، زيادة الفائض من رؤوس الأموال، حيث دفع هذا بأصحاب الأعمال الأثرياء على البحث عن وسائل لاستغلال رؤوس أموالهم، كما أن الشركات المساهمة قامت ببيع جزء من أسهمها إلى بعض المغامرين بهدف مشاركة هؤلاء في المصاريف والمخاطر التي تترتّب على عمل غير مضمون العواقب. وبذلك ظهرت عملية الاستيطان كمشاريع قامت بها شركات أو رجال أثرياء؛ ثانياً، انتشار نظرية الميركانتلزم الاقتصادية في أوروبا، أكد حاجة بريطانيا في الحصول على المعادن الثمينة – فقد أمل البريطانيون في الحصول على الذهب في المستعمرات؛ ثالثاً، حاجة بريطانيا كذلك في الحصول على المواد الأولية – بدلاً من أن تشتريها بالذهب من بلدان أجنبية – دفعت على تشجيع إنشاء المستعمرات في الخارج حتى تكون هذه مصادر للمواد الأولية التي تحتاجها بريطانيا – والتي كانت تستوردها – وأهمها المواد اللازمة للبحرية (الصواري، القطران، الزفته)، والأخشاب، والسكر، والتبغ، ومنتجات المناطق الاستوائية؛ رابعاً، الحاجة إلى جعل المستعمرات سوقاً للصناعات البريطانية الزائدة؛ وخامساً، رغبة بعض الناس في الحصول على أرض لأنفسهم، وذلك لتحسين أوضاع حياتهم، ساعد على التشجيع على الهجرة والتوطن في أماكن بعيدة.

الدوافع الدينية: كان ظهور عهد الإصلاح البروتستنتي في إنجلترا في ذلك الوقت قد دفع إلى ظهور فئات دينية ترغب في القيام بعباداتها الخاصة بدلاً من أن تخضع لكنيسة واحدة في البلاد – الكنيسة الانجيليكانية. وبما أن الوحدة الدينية كانت مختلطة بالوحدة السياسية فقد عمل الملوك البريطانيون على إجبار الناس على إطاعة تعاليم الكنيسة المتبعة، وبذلك فقد تعرّض كل الخارجين على هذا النظام إلى الاضطهاد،

وهكذا حاول المضطهدون الهروب إلى أمريكا حيث الأراضي الواسعة والفُرص المغرية لهم للقيام بالعبادات التي تتفق مع ما تمليه عليهم ضمائرهم. ومن بين هؤلاء المهاجرين الدينيين كانت جماعات من الكاثوليك، والبيوريتانز، والكويكرز. هذا إلى جانب الرغبة لدى المتدينين في قلب الهنود إلى الديانة البروتستنتية. كل هذه إذن كانت الدوافع القوية التي ساعدت على الهجرة والاستيطان في العالم الجديد.

الدوافع السياسية والاجتماعية: أولاً، إن وجود فائض من السكان تحت ظل نظام اقتصادي معين قد دفع إلى البحث عن وسائل للتنفيس عن هذه الزيادة ، كما أن تجمع ملكية الأرض في أيدي معدودة نتيجة) ضغط النظام الإقطاعي قد أدى إلى طرد المؤجرين عن الأرض لتحويلها إلي مراعٍ لتربية الأغنام ومن ثم إنتاج الأصواف ذات الأرباح العالية، وقد اضطر كثير من الناس في الأرياف للبحث عن العمل، وهكذا كانت الهجرة وسيلة لحل هذه المشكلة الاجتماعية؛ **ثانياً**، حب المغامره للبحث عن فرص وتجارب جديدة – قد شجع البعض إلى الذهاب إلي أمريكا؛ **ثالثاً**، الرغبة في الحرية السياسية دفعت جماعات أخرى إلى الهجرة فيما وراء البحار ، وأخيراً، فإن الحكومة البريطانية كانت تعمل على إضعاف النفوذ الإسباني عن طريق إنشاء مراكز عسكرية لها في الخارج.

عملية ناجحة

مستعمرة چيمس تاون: عند وفاة الملكة إليزابيث خلفها عل العرش چيمس الأول عام ١٦٠٣م. لقد اعتبر چيمس أن من حقه أن يرث كل الشاطئ الشرقي لأمريكا الشمالية الواقع بين خطي العرض ٣٤و٤٥ شمالاً. وفي عام ١٦٠٦م أعطى الملك حقاً رسمياً لشركة مساهمة تدعى «شركة فرجينيا» بالقيام بتكوين مستوطنات في الخارج. تلك الشركة كانت مكوّنة من فرعين أحدهما في مدينة لندن ويسمى «شركة لندن» والآخر في مدينة بليموث ويسمى «شركة بليموث». وبموجب هذا الحق فقد أعطى شركة لندن امتيازاً بتأسيس مستعمرات في الأراضي الواقعة بين خطوط العرض ٣٤و ٤١ شمالاً. وقد نصّ أحد بنود الامتياز على أن يتمتّع سكان هذه المستعمرات بالحصانات والحريات التي يمكن أن يتمتّعوا بها لو بقوا في وطنهم الأم، كما أعطيت الشركة حق صكّ النقود وفرض الضرائب وسنّ القوانين هناك مع المحافظة على سلطان العرش.

وفي ربيع عام ١٦٠٧ م اتّجهت ثلاث سفن إنجليزية وعلى ظهرها مائة وخمسة رجال إلى ساحل أمريكا الشرقي؛ حيث حطّت رحالها على أرض منخفضة في خليج شيزابيك عند مصب نهر چيمس، وقد أطلق على المنطقة اسم فرجينيا، نسبة إلى الشركة، وعلى المستعمرة اسم چيمس تاون، نسبة إلى الملك. ولم يكتب لهذه المستوطنة النجاح الكامل إلا بعد بضعة سنوات، نظراً للظروف القاسية التي لاقوها في سنواتهم الأولى، ولم يستمر هؤلاء في مكانهم الجديد إلا بفضل جرأة وحزم وإقدام أحد زعمائهم ويسمى «چيمس سميث».

إن ما تحملّته هذه المستعمرة من صعوبات يرجع إلى : **أولاً**، إن اختيار الموقع كان غير موّفق، حيث كان ذلك في منطقة تحيط بها المستنقعات ومن ثم مليئة بالملاريا؛ **ثانياً**، عدم وجود دافع الكّد والعمل لدى الأفراد طالما أنهم كانوا شركاء في الأرباح بغضّ النظر عن الجهد الذي يبذله أي واحد منهم؛ **ثالثاً**، الجهد

البسيط في التأقلم مع مثل هذه البيئة والانتفاع مما فيها من خيرات؛ رابعاً، عدم ملاءمة المستوطنين لهذا النوع من العمل – فمعظمهم من الرجال الذين لم يتعوّدوا على ما يتطلّبه الاستيطان من عمل وجهد شاق؛ وأخيراً، ضياع الوقت في البحث عن الذهب وعن ممر إلى جزر الهند الغربية.

كان تقديم زراعة التبغ – الذي كانت له سوق مربحة في أوروبا – عام ١٦١٢م من قبل جون رولف(John Rolfe) هو العامل الأساسي في بداية النجاح لهذه المستعمرة ، كما وصلت، في عام ١٦١٤م، سفينتان محملّتان بالمواد الغذائية التي كانوا في أشد الحاجة اليها، وكذلك بعض المهاجرين وعدد من الحيوانات الداجنة. وفي عام ١٦١٦م، ألغي نظام المشاركه ووزّعت الأرض على المستوطنين لتعطيهم دافعاً أكبر إلى العمل. وقد زيدت الأيدي العاملة عن طريق استيراد العمال المتعاقدين.

وفي عام ١٦١٩م، وقعت ثلاثة أحداث أدّت إلى تقرير مستقبل المستعمرة: الأول ، وصول سفينة من إنجلترا تحمل تسعين فتاة برسم الزواج مما سمح للسكان بالتزايد دون الاعتماد على المهاجرين من الوطن الأم، الثاني، حلول مركب هولندي (في شهر آب) يحمل عبيداً للبيع، وقد لاقى هؤلاء رواجاً كبيراً مما أدّى إلى انتشار الرقيق فى المستعمرة وهذا بدوره أدّى إلى توسع كبير في الزراعة وخاصة زراعة التبغ، والثالث، في عام ١٦٠٩م كان الميثاق الجديد للمستعمرة قد أعطى السلطة العليا للحاكم، مع وجود مجلس استشاري له؛ وكلاهما معّين من قِبل الشركة. في ٣٠ يوليو ١٦١٩ ، عقد مندوبو السكان وعددهم اثنان وعشرون (حيث انتخبت كل مزرعة اثنين ممثلين عنها) ومعهم حاكم المستعمرة ومستشاروه الستة اجتماعاً في كنيسة البلدة. وكان في ذلك ظهور أول جمعية تمثيلية للسكان في أمريكا وقد عهد إليها بسّن التشريعات الخاصة بالمستعمرة بعد استشارة الحاكم والمجلس الاستشاري. وستبقى هذه الجمعية المنتخبة طيلة عهد الاستعمار وحتى استقلال أمريكا، أحد أهم المراكز التي تمارس الديمقراطية في العالم الجديد.

في عام ١٦٢٢م، تعرّضت المستعمرة لهجوم كبير من الهنود قتل فيه ٣٥٧ رجل، وهذا دفع الملك إلى إجبار شركة فرجينيا على التخلّي عن ميثاقها، وعلى حل الشركة وجعل المستعمرة تابعة للبلاط الملكي في عام ١٦٢٤م.

وكمستعمرة ملكية، فإن الحكم في فرجينيا كان في يد الحاكم ومجلس استشاري يعاونه، ويعيّن هؤلاء من قبل الملك؛ ثم «مجلس الممثّلين» (A ssembly) الذي كان منتخباً من قبل المستوطنين. حيث كانت له سلطات تشريعية. في الواقع أن فرجينيا كانت تتمتع بدرجة كبيره من الحكم الذاتي.

في عام ١٦٧٦م، قامت فرجينيا بانتفاضة يشار إليها «انتفاضة بيكون». كان حاكم المستعمرة في ذلك الوقت السير وليام بيركلي (William Berkely) ، حيث حكم المستعمرة من ١٦٤٢ – ١٦٧٧م. لقد كان بيركلي يميل إلى طريقة حكم الملك شارل الثاني (كان شارل يدّعم كبار المزارعين والأثرياء في إنجلترا) ، حيث كان يميل إلى تدعيم كبار المزارعين علي ساحل فرجينيا ويهمل مصالح المستوطنين فى الداخل (على الحدود الغربية للمستعمرة) ، أولئك الذين كانوا تحت خطر الهنود. وقد زاد من غضب هؤلاء فشل حكومة المستعمرة في حمايتهم من غارات الهنود. لذلك أخذ سكان هذه المناطق عل عاتقهم تنظيم حملة ضد الهنود، دون إذنٍ من الحاكم، ولقد كان قائد هذه الحملة مهاجر جديد مثقف من إنجلترا اسمه

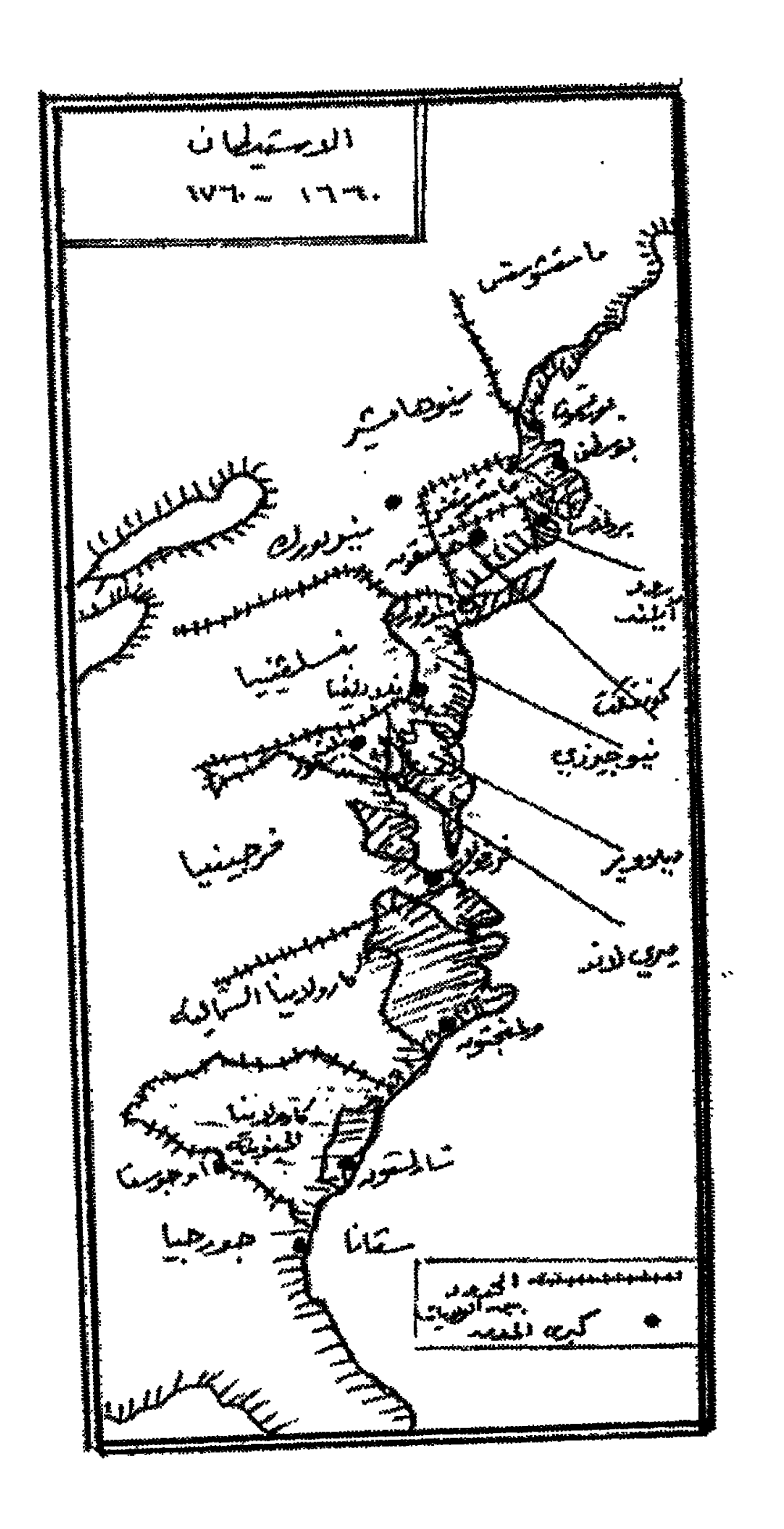
ناثانيال بيكو(Nathaniel Bacon) . لم يجرؤ بيركلي على معاقبة بيكون على عمله، ولكنه دعا إلى تكوين مجلس تمثيلي جديد، وقد قام هذا المجلس بسنّ إصلاحات عديدة تتعارض مع رغبة الملك، كما سمح المجلس أيضاً لبيكون بالقيام بحملة أخرى ضد الهنود، وبينما كان بيكون مشغولاً في حملته قام بتنظيم قوة عسكرية ضدّه، وقد ردّ بيكون علي ذلك بالزحف على عاصمة المستعمرة – چيمس تاون– وأحرقها وأجبر الحاكم على الهروب. في هذا الوقت توفي بيكون بسبب الملاريا. وهكذا استطاع بيركلي أن يعيد سلطته على چيمس تاون ويشنق عدداً كبيراً من الثوار، وهذا دفع الملك شارل الثاني إلى استدعائه إلى إنجلترا عام ١٦٧٧ م، غضباً عليه. هذا الحادث كان له أهميته في العهد الاستعماري في أمريكا، حيث أنه أعطى مثالاً لما جاء بعده عام ١٧٧٦ م – الثورة الأمريكية – وذلك في أن الحدثين كان قد قام بهما طبقات المزارعين الغربيين الذين كانت لهم شكاوى ضد حكم الأرستقراطية الكبرى في الشرق.

تأسيس المستوطنات الشمالية (نيوإنجلند)

في كثير من الأحيان يشار إلى الدافع الديني باعتباره الدافع الوحيد الذي شجّع تكوين المستعمرات البريطانية في منطقة إنجلترا الجديدة – الشمال الشرقي من ساحل الأطلسي، ولكن لا يجب أن ننسى بأن الدافع الاقتصادي ربما كان له نفس الأهمية في هذا الشأن.

مستعمرة بليموث (plymouth): في عام ١٦٣٠م، أصدر الملك البريطاني امتيازاً جديداً يقضي باستعمار كل الأراضي الواقعة بين خطي العرض ٤٠ ، ٤٨ شمالاً؛ أي الأراضي المعروفة باسم إنجلترا الجديدة. وقد كان معظم المهاجرين إلى هذه الاراضي من أولئك الذين تعرّضوا للأضطهاد الديني في إنجلترا بصورة خاصة وفي القارة الأوروبية بشكل عام. فجماعة المتدينّين الانفصاليين (Saparatists) في بريطانيا كانت تؤمن بضرورة استقلال كل مذهب ديني بحيث يضع تعاليمه بنفسه دون تدخل الكنيسة الأنجيليكانية ، ولكن هذه الكنيسة رفضت السماح لهذا النظام، وبذلك بدأت جماعة الانفصاليين تعارض سلطة الكنيسة الأنجلكانية باعتبارها سلطة تعسفية مما عرض الجماعة للاضطهاد الديني. وعلى ذلك فقد قررّت فئة منهم تسكن مدينة سكروبي الإنجليزية الهجرة إلى هولندا، ولكنهم لم يرغبوا في أن يصبح أبناءهم رعايا هولنديين فعزموا على الهجرة إلى العالم الجديد. وقد تولّت جماعة من التجار الإنجليز في لندن تمويل هجرتهم مقابل حصة من الصادرات التي تعهّدوا بإرسالها إلى إنجلترا فى المستقبل. وقد انضم إلى هذه الجماعة أناس من لندن رغبوا في الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. وعلي ظهر سفينة سموها ميفلاور (Mayflower) غادر هؤلاء الحجّاج – هكذا كانوا يسمّون أنفسهم – مرفأ بليموث في إنجلترا في ١٦ سبتمبر عام ١٦٢٠ م، وكانت وجهتهم فرجينيا.

وعندما أجبرت العواصف السفينة أن تجنح عن طريقها، ووجد الحجاج بأنهم سينزلون على أرض خارج حدود منطقة فرجينيا ، اتفّقوا فيما بينهم على وضع ما سمّوه «ميثاق ميفلاور». لقد تعهّد الجميع في هذا الميثاق على طواعية نظام للحكم تكون فيه الكلمة الأولى للغالبية، وفي عام ١٦٢١ م، حصل هؤلاء على ملكية الأرض التي نزلوا عليها بكتابة ميثاق مع «مجلس نيو إنجلند» (Council of New England) الذي خلّف شركة فرجينيا. وقاموا بتأسيس مدينة صغيرة أسموها بليموث في ولاية ما ستشوستس الحالية.


المستعمرات
١٦٦٠ – ١٧٦٠
ماساشوستس
نيوهامبشير
بوسطن
نيويورك
رود آيلند
كونكتكت
بنسلفانيا
فيلادلفيا
نيوجيرزي
ديلاوير
ميريلاند
فرجينيا
كارولينا الشمالية
ولمنجتون
كارولينا الجنوبية
شارلستون
أوجوستا
سافانا
جورجيا

وبجانب الزراعة، فقد زاول هؤلاء تجارة الفراء. كان أول شتاء قضاه الحجّاج -هناك- قاسياً مما أدّى إلي موت أكثر من نصفهم. وظلّ تطورّ المستعمرة بطيئاً، ولم يزد عدد سكانها على ٣٠٠ نسمة. في البداية كان الحاكم ومعاونيه يجتمعون مع كل السكان للقيام بإصدار التشريعات الضرورية للمستوطنات، وتنظيم المحاكم، وقد سميّت هذه الاجتماعات في كل مستوطنة باسم «اجتماعات القرية» (Town Meeting) ومن هنا جاءت تسمية (Township)، وهذه تعتبر بمثابة ديمقراطية مباشرة في الحكم. وفيما بعد، بازدياد عدد السكان، وباستحاله اجتماع الكل في مكان واحد، فقد أصبحت البلدان الأبعد تختار ممثلين عنها لحضور الاجتماع التشريعي العام. كان وليام برادفور (William Bradford) هو أول حاكم لمستعمرة بليموث، وقد دام حكمه حوالي ثلاثين عاماً. في عام ١٦٨٦م، أصبحت بليموث جزءاً من «اتحاد نيو إنجلندا» الدينية الكاملة للجميع.

كونيكتيكت:(Connecticut): إن وجود أرض خصبة حول نهر كونيكتيكت ومغريات تجارة الفراء كانت الدوافع الرئيسية حول إنشاء هذا المستوطنة، أما الخلافات حول الأمور الدينية والسياسية فقد كانت عبارة عن دوافع ثانوية في تأسيسها. وهكذا قام توماسْ هوكر (Thomas Hocker) في عام ١٦٣٦م بقيادة جماعة من المهاجرين من نواحي بوسطن متجهاً إلى الغرب، وأنشأوا مستعمرة هارت فورد (Hart Ford)، وفي نفس العام أقيمت مستوطنات أخرى بواسطة مهاجرين من منطقة ما ستشوستس. وفي ١٦٣٩م قام سكان هذه المستوطنات بكتابة ما أسموه «قوانين كونيكتيكت الرئيسية» (Fundamental Orders of con-necticut) التي وضعت نظام الحكم في هذه المستوطنات، وتعتبر هذه القوانين أول دستور مكتوب للحكم فى أمريكا. وقد تضمّن هذا الدستور حكومة تمثيلية لكونيكتيكت سميت «المحكمة العامة»، وقد جمعت المحكمة في يدها سلطات تشريعية وقضائية وإدارية بحيث تشبه المحكمة العامة في ماستشوستس.

وكانت جماعة بيوريتان لندن قد أنشات ما سمّته بمستوطنة نيوهيفن عام ١٦٣٧م بقيادة كل من القسيس جون دافنبورت (John Davenport) والتاجر ثيوفيلس إيثون(Theophilus Eaton). هذه المستعمرة التي سكنها البيوريتان فقط، كانت قد تعرّضت لعدة متاعب بحيث اضطرت في عام ١٦٦٢م بأن تنضم إلى كونيكتيكت تحت ميثاق واحد بين المستعمرتين.

نيوهامشير، ومين (Maine, New Hamphsire): في عام ١٦٢٣م، وهبت الحكومة البريطانية قطعتين من الأرض شمال ماستشوستس؛ واحدة للكابتن جون ميسون (John Mason) والأخرى إلى السيد فردناندو جورجيس(Ferdenando Gorges). أما الأول فقد أخذ الجزء الغربي وسمّاه نيوهامشير، وأما الثاني فقد أخذ الجزء المحاذي للساحل وسمّاه مين. وعندما لم ينجح القادمون الجدد في عملية التوطين فقد استوطن هذه المناطق مهاجرون من ماستشوستس، وأصبحت حكومة المناطق الجديدة تابعة لمستعمرة الخليج(Bay colony). وفي عام ١٦٧٩م جعل الملك شارك الثاني نيوهامشير مستعمرة مستقلة، أما مين فقد بقيت جزءاً من ماستشوستس إلى أن دخلت الاتحاد الفيدرالي عام ١٨٢٠م.

أما الجزء المتبقي من نيو إنجلند والذي يدعي ڤيرمونت (Vermont) فإنها كانت جزءاً من نيويورك إلى أن قبلت كولاية مستقلة في الاتحاد الفدرالي عام ١٧٩١م. وعندما عارضوا حكم البيوريتانيين الديني فقد أجبروا على المغادرة أو اختاروا طواعية أن يتركوا بوسطن. وكان جون ونثروب من أشهر قادة بوسطن وقد خدم كحاكم معظم الفترة من ١٦٣٠ - ١٦٥٠م.

مستعمرة رود آيلند (Rhodelsland): عدم التسامح الديني الذي سيطر على حكام ماستشوستس كان لابدّ من أن يؤدي إلى معارضة بعض سكان المستعمرة، وكل معارضة كما قلنا كان يحكم عليها بالطرد. وهذا ما حصل مع روجر وليامز (Roger William) أحد سكان ماستشوستس. لقد كان قسيساً مثقفاً تخرّج من جامعة كامبردج، وقد جلب على نفسه غضب ومعارضة حكام بوسطن البيوريتان لاختلافه معهم في الرأي بخصوص طريقة الحكم في بوسطن. لقد آمن وليامز بضرورة فصل الكنيسة عن الحكومة، ودعى إلى استقلال كل طائفة لوحدها (بمعنى أنه عارض حكم البيشوبس (Bishops). كما آمن بالحرية الدينية للفرد، ودعا إلى أن الطريقة الشرعية الوحيدة للحصول علي الأرض إنما يجب أن تكون عن طريق شرائها من الهنود. وهكذا كان لابدّ لوليامز من الرحيل؛ حيث اتجه إلى جنوب بوسطن، وأسس هناك، مع ما لحقه من أتباع، مستعمرة رود آيلند، التي أصبحت تجمع فيها عدة مستوطنات.

في البداية عندما حُكِم علي وليامز بالخروج عام ١٦٣٥م، هرب إلى هنود نرقنست (Narragansett). وفي عام ١٦٣٦م بدأ مستوطنة بروفدنس (Providence) التي أصبحت أساساً لرود آيلند. ظهر هناك معارض آخر لنظام الحكم في بوسطن، وهذه المرة كانت السيدة آن هتشنسون (Anne Hutchinson) التي أوجدت نزاعاً في بوسطن بسبب معارضتها للحكم الديني، وبذلك خرجت وأتباعها من بوسطن وأنشأت مستوطنة بورتسموث (.Portsmouth) عام ١٦٣٨م بالقرب من بروفدنس -- مستوطنة وليامز. في عام ١٦٩٣ م ظهرت معارضة في بورتسموث كان قائدها وليام كود نقتون (William Coddington) حيث أجبر أهالي المستوطنة هذه المجموعة على ترك بورتسموث، فرحل هؤلاء وكونوا لهم مستوطنة في نيوبورت(New port). هذا وقد ظهر معارض آخر في بوسطن يدعى صامويل نيوبورت (Samuel Gorton)، وعندما أجبر على الرحيل قام بإنشاء مستوطنة وروك(Warwick) عام ١٦٤٣م. وبهذا أصبح عدد المستوطنات في رود آيلند أربعة. في عام ١٦٤٤م استطاع وليامز الحصول علي ميثاق من البرلمان البريطاني بالسماح بوجود أربع مستوطنات في رود آيلند، وفي عام ١٦٦٣م أعطى البرلمان لهم ميثاقاً دائماً حيث ضمن هذا الميثاق الحرية (Dominion of New England)، وفي عام ١٦٩١م، إنضمت إلى مستعمرة ماستشوستس.

وبسرعة أخذت بعد ذلك تتوطّد الأمور على ساحل ماستشوستس وخاصة بعد أن وفدت جماعات كثيرة من البيوريتانيين، حيث كان هؤلاء يعترضون على الكنيسة البروتستانتية البريطانية، دون أن يفكّروا في الانفصال عنها؛ إنما كانوا يريدون تنقيتها. وقد لقي هؤلاء نجاحاً سريعاً بسببً تنظيمهم مما جعل عددهم يزداد بسرعة.

مستعمرة خليج ماستشوستس: (Massachusetts) هي أولى المستعمرات التي أنشأتها جماعة البيوريتانيين، وقد كانت هذه أكبر وأكثر أهمية من مستعمرة بليموث، وقد بدأت كمشروع تجاري للصيد البحري وفيما بعد وفد اليها آلاف من البيوريتانيين الذين يعملون في الزراعة. في عام ١٦٢٩م قام منشئو المستعمرة الأولين بالحصول على ميثاق بالحكم الذاتي للمستعمرة، وتعتبر سنة ١٦٣٠م البداية الرسمية لهذه المستعمرة، عندما عيّن جون ونثروب(John Winthrop) حاكماً لها حيث استقر بقرابة ألف من أتباعه في جهة سميت بوسطن، وفيما بعد ظهرت قرى جديدة محيطة ببوسطن بين ١٦٣٠ - ١٦٤٠ م، نتيجة موجة من الهجرة أطلق عليها «الهجرة الكبرى»، حيث جاء حوالي ٢٥,٠٠٠ من البيوريتانيين إلى

ماستشوستس للهرب من اضطهاد الكنيسية الأنجلكانية خلال حكم شارل الأول.

كان نظام الحكم في ماستشوستس «ثيوقراطياً» (Theocratic) — حكم رجال الدين. فقد آمن القادة بأن الكنيسة يجب أن تسيطر على الحكومة حتي يمكنها تطبيق التعاليم الدينية — وتلك كانت تعاليم قائد الإصلاح الديني جون كالفين (John Calvin)، وبناء عليه فإن أعضاء الكنيسة فقط هم الذين سمح لهم بالتصويت والمشاركة في الحكومة. وحسب ميثاق المستعمرة فقد سمح للأحرار (Freemen)— أولئك الذين لا ينتسبون إلى الكنيسة، حيث كان عددهم اثني عشر شخصاً — بالاشتراك في اختيار المجلس الاستشاري للحاكم. وقد توسّع أساس المشاركة في الحكومة في عام ١٦٣٠ م عندما أصبح عدد الأحرار مائة وتسعة. وفي عام ١٦٣٤م، عندما أراد المجلس التشريعي في المستعمرة فرض ضرائب على سكان القرى المجاورة، فقد طالب هؤلاء بحق تمثيلهم في المجلس وقد أعطي لهم هذا الحق. وبعد عام ١٦٤٤م بدأ ممثلو السكان يجتمعون منفردين وبذلك ظهر نظام المجلسين: أعوان الحاكم (المجلس الاستشاري)، ثم المجلس المنتخب، وأصبحت مهمتهم ليس فقط فرض الضرائب بل سن القوانين أيضاً. ومع ذلك فقد كانت الحكومة بعيدة عن أن تكون ديمقراطية. حيث أن قليلاً من السكان قد أصبحوا أحراراً — بحيث يحق لهم الانتخاب — وكان رجال الكنيسة هم الذين يرّشحون هؤلاء للحصول على حريتهم.

اتحاد نيو إنجلند الكونفدرالي: نظراً للأخطار العسكرية الّتي تعرضت لها مستعمرات نيو إنجلند من القبائل الهندية، ومن الهولنديين في الجنوب الغربي، ومن الفرنسيين في الشمال (كندا) فقد ظهرت أول فكرة لجمع هذه المستعمرات في وحدة واحدة عام ١٦٤٣م. وقد تكوّن الاتحاد من أربع مناطق: ماستشوستس، بليموث، كونتكتيكت ونيوهيڤن. وقد استمر هذا الاتحاد حتى عام ١٦٧٤، ولكنه لم يكن فعّالاً إلا حتي عام ١٦٦٥م. أما «الخوارج» في رود آيلند فلم يسمح لهم بالانضمام إلى الاتحاد. وقد كانت كل منطقة ترسل اثنين من الممثلين عنها ليقرّروا سياسة الاتحاد تجاه القبائل الهندية، والعلاقة مع الدول الأجنبية، وحسم الخلافات الداخلية بين المناطق. وقد انحل الاتحاد لعدم تعاون منطقة ماستشوستس.

تأسيس المستوطنات الجنوبية

جميع المستوطنات الجنوبية أُنشئت بواسطة عقود خاصة، ما عدا فرجينيا وديلاوير (Virginia, Delaware) حيث أُنشئتا كشركات تجارية.

ميريلاند (Maryland): كان السير/ .جورج كالڤرت(George Calvert) قد حصل من الحكومة البريطانية على قطعة من الأرض تعتبر منحة وتمتد من نهر البوتوماك حتى خط عرض ٤٩٦، وذلك لتوطين بعض الكاثوليك البريطانيين الذين تعرّضوا للاضطهاد الديني في عام ١٦٣٢م. وعندما توفّي كالڤرت آلت الملكية إلى ابنه سسيليوس كالڤرت (Cecilius Calvert). وفي عام ١٦٣٤ م أُنشئت أولْ مستوطنة في سينت ميري(St. Mary)، وقد نمت أحوالها منذ البداية كمستوطنة زراعية، واستفادت من خبرات فرجينيا (لأنها مستوطنة أقدم) وكذلك من المساعدات المادية التي قدمتها تلك المستعمرة. لقد كانت سينت ميري نموذجاً للمستوطنات الخاصة، فقد كان كالڤرت يؤجر إقطاعيات كبيرة (١٠٠٠ — ٣٠٠٠ هكتار) لبعض

اللوردات الكبار، وهؤلاء بدورهم يؤجّرونها إلى صغار المزارعين، وهكذا فقد انتقل النظام الإقطاعي البريطاني إلى أمريكا. ولم يكن لصغار المزارعين أي واجبات تجاه اللوردات الكبار إلا أن يدفعوا ضريبة صغيرة، وهكذا بصورة فعلية، فقد كان صغار الملاك هم الذين يملكون الارض.

من حيث نظام الحكم فقد كان يرأس المستوطنة حاكم يعاونه مجلس تنفيذي كلاهما معين من قبل صاحب العقد (كالفرت)، بالإضافة إلى مجلس عام ينتخبه صغار الملاك. ونظراً لاتسّاع رقعة الأرض ولاختلاف الناس؛ فقد نمت من ميريلاند الأفكار الديمقراطية والتسامح الديني أكثر من غيرها من المستعمرات. ففي عام ١٦٤٩م وافق المجلس العام على قانون التسامح الديني (Toleration Act) حيث كان هذا ضرورياً نتيجة لكثرة المهاجرين البروتستنت والبيوريتان من فرجينيا. وعندما زاد عدد البروتستنت على الكاثوليك فقد ظهرت ضرورة حماية العبادة الدينية لكل المؤمنين بالمسيحية.

في عام ١٦٥٠م حصل المجلس العام على حقوق تشريعية، وأصبح يجتمع بصورة مستقلة. وقد زادت هذه الحقوق بعد انتفاضة بيكون في فرجينيا.

توطين مناطق الكارولانيا (Carolinas): ما يُسمى حالياً شمال وجنوب كارولاينا منح كقطعة واحدة في جنوب مستوطنة فرجينيا إلى ثمانية من أصدقاء الملك شارل الثاني عام ١٦٦٣م. وقد بدأ توطين هذه المناطق بنجاح في عام ١٦٧٠ م، عندما قامت حملة استكشافية بإنشاء مدينة شارل (Charles Towne)، وفيما بعد سميّت شارلستون (Charleston)، وقد طلب أصحاب المنحة من الفليسوف جون لوك بأن يكتب لهم نظاماً للحكم في هذه المنطقة، وقد أطلق عليه «الدستور الأساسي لكارولاينا». وقد أصبح هذا الدستور مثالاً للنظام الإقطاعي، مما جعل السكان لا يرغبونه، نظراً لاختلاف الظروف في العالم الجديد، وهكذا كان مصيره الفشل. ومع مرور الزمن فقد عمل هؤلاء لأنفسهم نظام حكم يناسبهم.

فشلت هذه المناطق في تأسيس نظام زراعي ناجح، وبالتالي فقد اتجّهوا إلى تجارة الجلود مع القبائل الهندية في الجنوب الغربي. وبمجيء عام ١٧٠٠ م نجحوا في زراعة الأرز الذي أصبح يجلب لهم أرباحاً عالية، وهذا دفعهم إلى استيراد الرقيق لفلاحة الأرض، وهكذا ظهر نظام الاعتماد على الرق في العالم الجديد.

استقل القسم الشمالي من هذه المنطقة في عام ١٧٢٩م، عندما باع أصحاب العقد الأول حقهم إلى الملك، وازدهرت في المناطق الوسطى منه مستوطنات جديدة. وباستقلال هذه المنطقة عن شارلستون، ظهر فيها مجتمع ديمقراطي تتكون غالبيته من صغار الملاك، حيث اختلف هذا تماماً عن النظام الأرستقراطي الذي ظهر في فرجينيا وكارولاينا الجنوبية.

جورجيا (Georgia): كانت هذه آخر مستوطنة بريطانية أُنشئت في أمريكا الشمالية. وقد تأسست هذه المنطقة بمنح جيمس أوجليثورب(James Oglethorpe) – الذي كان يرأس مجلساً خيرياً – عقداً لمنطقة مِن الأرض في عام ١٧٣٢م، وفي السنة الثانية فقد بدأ أوائل المهاجرين يصلون إلى المنطقة وأسسوا مدينة سڤانا (Savana). وكان هؤلاء المهاجرين قد حضروا من مناطق مختلفة من الجزر البريطانية: اسكتلندا، سالزبورج، ويلز، بالإضافة إلى إنجلترا.

أهم البواعث التي ساعدت على إنشاء جورجيا كانت: أولاً، خلق منطقة تفصل بين الكارولاينا وبين الإسبانيين في فلوريدا إلى الجنوب؛ ثانياً، لجعلها ملجأ لأصحاب الديون الذين كانوا في سجون بريطانيا؛ وثالثاً، لجعلها ملجأ لأولئك البروتستنت الذين تعرّضوا للاضطهاد الديني في أوروبا؛ وأخيراً، لمحاولة إقناع الهنود باعتناق المسيحية. وقد كانت الخطة بأن يعتمد الاقتصاد على صغار الملاك لإنتاج الحرير والنبيذ، ولكن لم تنجح هذه الخطة إلا عندما وضعت قوانين ضد الملكيات الكبيرة وضد الرق، وهكذا فقد أدى هذا إلى ظهور نظام اقتصادي يشبه ذلك الذي في كارولاينا الجنوبية. فى عام ١٧٥١م، أصبحت جورجيا مستوطنة ملكية.

تأسيس المستوطنات الوسطى

أصبحت المستوطنات الوسطى بريطانية في عهد الملك شارل الثاني، بعد رجوع ملوك الستيوارت إلى الحكم. كان دوق يورك وكذلك وليام بن (William Penn) من المؤسسين لكل من نيويورك، بنسلڤانيا، نيوجيرسي، وديلاوير. كانت الأخيرة تشبه إلى حد كبير المستوطنات الجنوبية، وقد ظل حاكماً بنسلڤانيا إلى حين مجيء الثورة الأمريكية عام ١٧٧٦م.

نيويورك (Newyork): أُنشئت هذه المستوطنة أصلاً بواسطة الهولنديين، وقد استولى عليها البريطانيون بعد حروب ثلاثة مع الهولنديين خلال القرن السابع عشر. فقد وجد البريطانيون بأنها تفصل مستوطناتهم الجنوبية عن الشمالية، وبذلك تشكّل خطراً على القسمين، كما أنها كانت تنافسهم في تجارة الفراء. ولذلك فقد منح الملك شارل الثاني أخيه دوق يورك في عام ١٦٦٤م الأرض الواقعة بين كونيكتيكت وديلاوير، وأعانه بأسطول بحري للاستيلاء عليها. وقد استطاع الدوق الاستيلاء عليها في نفس السنة، وغيّر اسمها إلى نيويورك. وقد كانت أقلّ المستوطنات ديمقراطية نظراً للحكم الفردي الذي تمتّع به الدوق في المنطقة.

بنسلڤانيا: (Pennsylvania): كان وليام بن قد أنشأ مستوطنة على غرار أوجلثورب في جورجيا، وكان باعثه على ذلك حتى تكون ملجأ للكويكرز من الاضطهاد الديني الذين تعرّضوا له في أوروبا. في عام ١٦٨١م منح الملك شارل الثاني هذه المنطقة إلى بن كسداد لدين كان عليه لوالد وليام. وقد تمتعت هذه المستوطنة – التي أطلق عليها وليام «التجربة المقدسة» – بحرّية العبادة وبنظام حكم مستقل. وقد باع وليام الأرض إل الكويكرز وإلى بعض المهاجرين الألمان. كما تمتعت أيضاً بحسن المناخ والاستفادة من المهاجرين الأولين إليها. كان يحكم المستوطنة مجلس تشريعى واحد، ولكن هذا النظام لم يناسب المستوطنين نظراً لاتساع رقعة الأرض، حيث كان يكره هؤلاء دفع الضريبة الصغيرة إلى صاحب العقد.

حرّية النظام في هذه المستوطنة استرعت انتباه الكثير من المهاجرين، وهكذا فقد نمت أحوالها بسرعة شديدة. كان الإعلان عن نظام الحكم في هذه المستوطنة في ألمانيا قد استرعى انتباه الكثير من المتطرفين الدينيين هناك؛ خصوصاً رخص الأرض والحرية الدينية. وعلى ذلك فقد شملت هذه المستوطنة أنواعاً متباينة من المهاجرين أكثر من أي مستوطنة أخرى في أمريكا الشمالية.

ديلاوير(Delaware) : أُنشئت هذه المستوطنة أصلاً بواسطة السويديين، ثم احتلها الهولنديون، و بعد أصبحت ضمن المنطقة التي منحها الملك شارل الثاني إلى أخيه دوق يورك. في عام ١٦٨٢م اشتُ هذه المستوطنة من دوق يورك حتى يحصل على مخرج إلى البحر لمستوطنة بنسلفانيا. في عام ١٧٠٢ أعطى لهذه المستعمرة حق انتخاب مجلسها العام، ولكن بقيت عائلة پن صاحبة الحق فيها؛ ومن ثم كـ تعين حاكم المستوطنة.

مستوطنات وست إنديز (West Indies)

لم يستوطن البريطانيون في الأرض اليابسة فقط، وإنما قاموا بإنشاء مستوطنات أخرى بحرية مقـ الساحل الشرقي لقارة أمريكا الشمالية. فقد قام السيد جورج سومرز(George Somers) بإنشاء مستوطنة جزيرة برميودا عام ١٦١٢م وذلك لزراعة التبغ، ثم استوطن بريطانيون آخرون في جزيرة باربا (Barbados) عام ١٦٢٥م، وكذلك فيما بعد سينت كريستوفر (Saint Christopher) عام ٨٢٣ وذلك لغرض زراعة قصب السكر في هذه المناطق، حيث أصبح المحصول الرئيسي لها. أما جزيرة جاميكا فـ حصل عليها البريطانيون بعد حرب مع إسبانيا عام ١٦٥٥ م؛ حيث استخدمت أيضاً لزراعة قصب السـ معتمدة على جلب الرقيق للعمل في الأرض. وقد اتضح بأن هذه المستوطنات البحرية كانت مربـ للبريطانيين أكثر بكثير من المستوطنات في الأرض اليابسة في كل ساحل الأطلنطي الغربي.

❖

الفصل الثاني

تسلسل تاريخي لأهم الأحداث التاريخية

١٤٩٧ : استكشافات جون كابوت لساحل أمريكا الشمالي، كانت أول محاولة بريطانية في أمريكا الشمالية.

١٥٨٧ : بدأ رالي مستوطنته في جزيرة رونوك.

١٥٨٨ : انتصار بريطانيا على إسبانيا في حرب الأرمادا.

١٦٠٧ : إنشاء مستوطنة چيمس تاون.

١٦٢٠ : إنشاء مستوطنة بليموث.

١٦٣٤ : أنشأ مستوطنة سانت ميري (ميريلاند)

١٦٣٦ : روجر وليامز بدأ استيطان رود آيلند.

١٦٦٤ : استولى البريطانيون على نيوفوند لاند (نيويورك)

١٦٧٠ : ابتداء استيطان شارلس تاون، كارولاينا.

١٦٧٦ : انتفاضة بيكون.

١٧٣٣ : إنشاء مستوطنة سڤانا (جورجيا).



CHA PTER 2

FOUNDING OF THE BRITISH COLONIES

1- T.J . Wertenbaker. **The First Americans (1927).**

2 - W.F Craven. **The Colonies in Transition (1968).**

3 - C.M. Andrews. **The Colonial periold in American History (4 vols., 1935 - 1938).**

4 - G. L. Beer . **Origins of the British Colonial System (1908).**

❖

الفصل الثالث

النظام السياسي والاقتصادي في المستعمرات

نظام الحكم:

أنواع المستعمرات – الحاكم العام ، المجلس التنفيذي، المجلس العام – نظام الانتخاب والتوظيف – الحكم المحلي.

المراقبة الاستعمارية:

النظام التجاري البريطاني – الإدارة الاستعمارية البريطانية – قوانين البحرية – التنظيمات الخاصة بالصناعات والعملة – أثر القوانين البحرية.

الحالة الاقتصادية في المستعمرات:

الزراعة في المستعمرات الشمالية – الوسطى – الجنوبية – مناطق الحدود – الصناعة – صيد الأسماك وتجارة الفراء – التجارة – مشاكل العملة – حالة العمل والعمال – العبودية.

تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

مراجع الفصل الثالث.

❖

الفصل الثالث

النظام السياسي والاقتصادي في المستعمرات

لقد اقتبست الولايات الأمريكية، خلال فترة الاستعمار البريطاني لها، كثيراً من أنظمة بريطانيا السياسية ؛ كما أن بريطانيا نفسها استفادت من خبرتها في حكم تلك المستعمرات في تكوين نظام استعماري عام يمكن تطبيقه في مناطقها الاستعمارية الأخرى. وتجدر الملاحظة بأن نظام الحكم الإنجليزى في أمريكا كان أكثر ليونة من أي نظام استعماري في العالم الجديد. من ناحية أخرى، فقد حدّدت جغرافية ساحل الأطلسي الغربي الموارد الطبيعة للمستعمرات البريطانية فيه، كما أن هذه الموارد بدورها كانت قد أثرت في التكوين الاقتصادي للمستعمرات بحيث أصبح بالإمكان تقسيمها إلى ثلاث مناطق متمايزة: الشمالية (إنجلترا الجديدة)، الوسطى، والجنوبية.

إنّ المواثيق التي منحتها بريطانيا (نظام الحكم لتكوين المستعمرات كانت قد أعطت لسكان تلك المستعمرات حكماً ذاتياً شبه مستقل عن البلد الأم، ونظراً لبعد المسافة بين البلد الأم والمستعمرات، فقد أهملت بريطانيا تطبيق نظام صارم عليها. وهكذا فقد كان لهذين العاملين أثرهما في أن تتمتّع المستعمرات البريطانية بحرية نسبية أكثر منها في أي مستعمرات أخرى في العالم الجديد.

أنواع المستعمرات: هناك ثلاثة أنواع من المستعمرات: الأول، المستعمرات المملوكة (proprietary) حيث تنقسم إلى قسمين: إما مملوكة من قبل شركة مساهمة، أو من قبل من شخص واحد أو اثنين. لقد كان هناك أربع مستعمرات مملوكة من قبل شركات مساهمة، واثنتان مملوكتان من قبل أشخاص وهما جورجيا ونيويورك. الثاني، مستوطنات المشاركة (حكم ذاتي)، وتختلف هذه عن سابقتها بأن كل مستوطنة كان لها دستورها الخاص الذي يعطي لسكانها حقّ الإشراف على شئونها المحلية والسياسية والمالية. والثالث، المستعمرات الملكية، وقد نشأت هذه بجعل بعض المستعمرات تحت الإشراف غير المباشر للملك. ولم يكن هذا النوع من المستعمرات قد شاع في البداية نظراً لعدم رغبة الملك في الإشراف المباشر على تلك المستعمرات. إن العقود التي منحها الملك لسكان المستعمرات قد أصبحت دساتير تحكمها، كما أعطت بريطانيا الحقّ لسكان المستعمرات في أن يبقوا كرعايا لحكومة البلد الأم، وهذا يختلف عمّا كانت تطبقّ السلطات الاستعمارية الأوروبية الأخرى في مستعمراتها في الخارج؛ حيث لم تعتبر هذه السلطات سكان المستعمرات كرعايا للحكومة الأم كما فعلت بريطانيا.

الحاكم العام، المجلس التنفيذي، المجلس العام: لقد تشابه نظام الحكم في كل المستعمرات البريطانية في أمريكا. مركز الحاكم العام قد بدأ باعتباره رئيساً تنفيذياً لشركة مساهمة، ولكنه تحوّل -فيما بعد- إلى مركز سياسي. في المستعمرات المملوكة كان الحاكم العام يعين من قبل الملك — صاحب

المستعمرة. في مستعمرات المشاركة كان الحاكم يُنتخب من قبل سكان المستعمرة؛ أما في المستعمرات الملكية فقد كان الحاكم يعيّن من قبل الملك. أما المجلس التنفيذي فيشبه في مهمّاته وطريقة تعيينه تلك الطرق المتبعة مع الحاكم العام، ماعدا ماستشوستس حيث كان المجلس التنفيذي فيها منتخباً من قِبَل المحكمة العامة. سلطات الحاكم العام كانت تنفيذية: تطبيق القوانين، تعيين موظفي المستعمرة، رئاسة قوة البوليس المحلية ، كما كان له حق النقض في الأمور التشريعية. ويجب الملاحظة بأن مركز الحاكم العام في المستعمرات البريطانية كان حرجاً، فمع أنه يجب عليه أن يطبق أوامر أولئك الذين عينوه؛ إلا أنه كان يتقاضى مستحقاته المالية من قِبَلِ سكان المستعمرة.

لم يكن هناك فصل حاسم بين سلطات الحكم الثلاث. لقد كان الحاكم والمجلس التنفيذي يمثّلان المحكمة العليا، وكان المجلس العام يخدم كمجلس أعلى تشريعي. المجلس العام كان منتخباً من قبل السكان، وينفصل تماماً عن المجلس التنفيذي. من الملاحظ بأنه كان هناك صراع دائم بين الحاكم وبين المجلس العام ، وكان الأخير يتخذ من حقّه في الموافقة على الميزانية العامة وسيلة لإجبار الحاكم على بعض المكاسب، وقد وجد هذا أيضاً في مستعمرات المشاركة. لقد كانت المجالس العامة تعتبر فرض الضرائب ووضع الميزانية من حقّها فقط، وليس للحاكم العام أي شأن بها.

نظام الانتخاب والتوظيف: إذا قورنت حقوق الانتخاب في ذلك الوقت بتلك في وقتنا الحاضر. فيمكن القول بأنها كانت صارمة إلى حدّ كبير، كان المطلب الديني (ضرورة انتماء الفرد إلى كنيسة معينّة) سبباً في حرمان الكثير من الانتخاب في القرن السابع عشر، ولكنها خفّت كثيراً في القرن الثامن عشر. كان حق الانتخاب محظوراً فقط في الرجال، ومع ذلك فإن تلك المستعمرات تمتعت بحقوق أكثر حتى من السكان في البلد الأم. في المستعمرات الشمالية كانت الغالبية العظمى من الرجال تتمتع بحق الانتخاب ، أما المستعمرات الجنوبية فلم يكن لها مثل هذا الحق، بحيث يمكن القول بأن المجالس العامة إنما هي عبارة عن سلطة أوليغاركية (سلطة المجموعة) . فالممثّلون في هذه المجالس كان يجب أن يكونوا من أصحاب الإقطاعيات الكبيرة، وهؤلاء كان معظمهم يسكنون في المناطق الساحلية. ولم توجد هناك أحزاب سياسية منظمة، وهكذا فإن مصالح السكان في الداخل كانت تختلف عن مصالح أولئك الإقطاعيين على الساحل، وبالتالي فقد كانت المناطق الداخلية تعارض سياسة هؤلاء الإقطاعيين. في كثير من الأحوال كانت المناطق الداخلية تقوم بانتفاضات ضد السلطات الإقطاعية على الساحل، ومن أبرز هذه الأحداث انتفاضة بيكون.

الحكم المحلي: في المستعمرات الجنوبية، كانت الكاونتي(County) تمثّل الوحدة الأساسية للحكم المحلي (كما كان الحال في إنجلترا) ، ويعتبر البوليس (County Sherif) والقضاة المحليين من أكبر موظفّي المستعمرة، ويعين هؤلاء في العادة من قبل حاكم الولاية. كانت كاونتي منقسمة إلى وحدات تسمى كل منها باريش(Parish) . في نيو إنجلند كانت الوحدة الأساسية تسمّى قرية (Township) وكان لهذه مجلس محلي منتخب هو الذي يقوم بإدارة الشئون المحلية، وكان هؤلاء يعينون الممثلّين في المجالس العامة للمستعمرة. أما المستعمرات الوسطى فكانت تطبقّ مزيجاً من النظامين الشمالي والجنوبي، أما القضاة في هذه المستعمرات فكانوا يعيّنون من قبل الحاكم العام.

القانون البريطاني والتعاليم الدينية كانت هي القانون العام المطبق في المستعمرات. وكانت العقوبات هنا تختلف عنها في انجلترا، فالجلد والتعليق من الأيدي والحرق بالنار وكرسي الإغراق كانت تقوم مقام السجن

أو الإعدام في إنجلترا.

المراقبة الاستعمارية

نظرياً كان الغرض من إنشاء المستعمرات هو أن تدّر نفعاً على الحكومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين الذين يملكونها.

النظام التجاري البريطاني: كانت النظرية الميركانتلية (التجارية) ، التي شاعت في أوروبا في العصر الحديث هي التي كانت، تتبّعها بريطانيا في حكم مستعمراتها الأمريكية ، مع أن بريطانيا كانت أقل حماسة في تطبيق تلك النظرية من الدول الأوروبية الأخرى. وتتمثّل هذه النظرية في الآتي. كان هناك تنافس حاد بين الدول الأوروبية لامتلاك مستعمرات لها فيما وراء البحار، مما جعل خطر الحرب دائماً يهدّد علاقات هذه الدول، وكان الغرض من وجود هذه المستعمرات هو الاستفادة من مواردها الطبيعية بحيث تدّر أرباحاً زائدة على البلد الأم، هذه الأرباح كانت توضع على شكل احتياطي ذهب مخزون للاستعمال في حالة الحرب مع دولة أخرى. وهكذا فقد كان وجود المستعمرات البريطانية يخدم هذه الفكرة لأنها كانت مصدراً رئيسياً لقصب السكر، الأخشاب، الأسماك، كما كانت تمثّل موانئ مختلفة تستعملها بريطانيا في مواصلاتها، ولهذا فإن إنجلترا كانت تشجع إنتاج المواد الأولية، وتفرض قوانين ضدّ الصناعات المحلية حتى تكون المستعمرات سوقاً لبيع المنتجات المصنوعة في البلاد الأم. من هذه الناحية، كانت بريطانيا صارمة في تطبيق نظام المراقبة على التجارة وعلى نوعية الناقلات التي تستعمل لهذا الغرض.

الإدارة الاستعمارية البريطانية: كانت مستعمرات بريطانيا في قارة أمريكا الشمالية أول مستعمرات لتلك الدولة فيما وراء البحار، وعلى هذا فقد كان ينقص الحكومة البريطانية عامل التجربة في إدارة تلك المستعمرات. لقد كانت هناك ثلاثة عوامل لها الأثر الأكبر في تشكيل نظام الحكم البريطاني في المستعمرات: الصراع المحلي في بريطانيا بين الملك والبرلمان، بين بريطانيا والقارة الأمريكية. هذه العوامل أعطت المستعمرات الأمريكية الفرصة في أن تتمتّع بحرية نسبية لتحكم نفسها بنفسها. وبمجيئ آل ستيوارت إلى الحكم عام ١٦٦٠م، فقد وضعت الإدارة الاستعمارية تحت إشراف الملك والمجلس التابع له، ومن ثم قام الملك بتعيين ما يسمى بالمجلس التجاري الذي أصبحت مهمته القيام بتوصيات للملك بخصوص إدارة هذه المستعمرات ، وكان البرلمان البريطاني يقوم بوضع التشريعات الضرورية لتنفيذ هذه التوصيات. وهكذا فقد كان مجلس الملك والبحرية البريطانية وكذلك المحاكم تنظر في قضايا كثيرة تتعلق بتطبيق هذا النظام الإداري، ولقد تعلّم سكّان المستعمرات أن يتجنبوا كثيراً من هذه القوانين التي كانوا يرون في طبيقها ضرراً على أنفسهم.

قوانين البحرية: لقد وضعت بريطانيا هذه القوانين لتحكم نظام التجارة والبحرية بينها وبين مستعمراتها الأمريكية، تلك القوانين كانت تؤكد المصالح البريطانية أولاً. من أهم هذه القوانين كان قانون عام ١٦٦٠ ، وقد كان الغرض منه حظر نقل البضائع داخل الإمبراطورية على السفن البريطانية فقط، حيث

تطلبّ هذا القانون بأن البضائع المتبادلة يجب أن تنقل على سفن معينة، مملوكة لرعاية بريطانيين ويعمل عليها رعايا بريطانيين أو أمريكيين، كما حدّد القانون أنواعاً معينة من البضائع التي لا يسمح ببيعها إلا داخل الإمبراطورية البريطانية مثل: السكر، التبغ، القطن، الأخشاب. وفيما بعد أضيف إلى القائمة: الأرز، الفراء، الحديد. وحتى يمكن إفادة المستعمرات فقد حرمت زراعة التبغ داخل بريطانيا أو استيراده من بلد آخر.

وفي عام ١٦٦٣م، وضعت الحكومة البريطانية قانوناً آخر فرضت بموجبه على واردات المستعمرات البريطانية من الدول الأوروبية بأن تمرّ على موانئ بريطانية لدفع الضريبة هناك، ولكنّ الحكومة البريطانية كانت تدفع تعويضات لسكان المستعمرات بحيث تجعل أسعار هذه المواد رخيصة على السكان، كما أنها كانت مستوردة مباشرة من الدول الأوروبية. لقد حاول الأمريكيون تجاهل هذه القوانين، ولذلك كثرت شكاوى رجال الجمارك البريطانيين ضدّهم. وبناءً عليه فقد قام الملك جيمس الثاني، لمحاولة سدّ هذه الثغرة، بوضع قانون جديد عام ١٦٦٩م.

لقد فرض قانون ١٦٦٩م على حكام المستعمرات بحلف اليمين بتطبيق قوانين البحرية بشكل صارم، وكل من يخالف ذلك يتعرّض للعقوبة. لقد عهد إلى المجلس التجاري الذي كان يتبع الملك مباشرة بأن يقوم بتنفيذ هذه القوانين، كما أُعطي لرجال الجمارك حق إيقاف السفن المشبوهة وتفتيشها.

أما قانون ١٧٣٣م فقد حرّم على المستعمرات البريطانية في أمريكا أن تستورد السكر من المستعمرات الأوروبية الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، وأجبرهم علي استيراد السكر فقط من الجزر الخاضعة لبريطانيا. وقد فرض هذا القانون ضرائب عالية على المخالفين، ولكن هذا القانون لم يطبق بشكل فعّال.

التنظيمات الخاصة بالصناعات والعملة: كانت الحكومة البريطانية تريد منع أي منافسة للصناعة البريطانية من قبل المستعمرات، ولذلك فقد أقرّت بعض القوانين التي تمنع قيام بعض الصناعات في هذه المستعمرات. من هذا هذه القوانين قانون الأصواف لعام ١٦٩٩م الذي منع إنتاج الملابس الصوفية في المستعمرات الأمريكية، ثم قانون القبعّات عام ١٧٣٢م الذي منع إنتاج القبعات. ثم قانون الحديد عام ١٧٥٠م الذي منع إنتاج المصنوعات التي يكون فيها الحديد عاملاً أولياً. هذه التنظيمات لم يكن لها أثر فعّال على المستعمرات الأمريكية؛ حيث أن هذه المستعمرات في الواقع كانت معتمدة اعتماداً كلياً على الضناعات البريطانية. صك العملات كان يعتمد علي تشريعات تقوم بها المجالس العامة في المستعمرات حسب التنظيمات التي يضعها البرلمان البريطاني، أو حسب تعاليم الحكّام في الولايات؛ أولئك الذين كانوا يتلقوّن أوامرهم من البرلمان.

أثر القوانين البحرية: محاولة بريطانيا السيطرة على تجارة المستعمرات كان لها محاسنها ومساوئها علي اقتصاد هذه المستعمرات ، كانت المساعدات المالية التي تدفعها الحكومة لإنتاج بعض المزروعات قد ساعدت المزارعين في المستعمرات على الحفاظ والاستمرار في الزراعة ، كما كانت الحكومة البريطانية تدفع مساعدات مالية لأصحاب المخازن البحرية والأخشاب التي تستعمل لصناعة السفن. ومن ذلك نرى بأن هذه التنظيمات إنما فُسّرت لصالح سكّان المستعمرات. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن تطبيقها لم يكن فعّالاً.

وبناء عليه، ففي عهد السيد روبرت والبول (Robert Walpole) ودوق نيوكاسل(١٧٢١ - ١٧٦٣م) اتبعت الحكومة البريطانية سياسة «غضّ النظر» عن تطبيق هذه القوانين. كما لا يجب أن ننسى بأن تجارة المستعمرات كانت تستفيد من حماية البحرية البريطانية لها في عرض البحر.

الحالة الاقتصادية في المستعمرات

إنتاج المحاصيل الزراعية ووجود المواد الأولية كانت تكوّن الدعائم الرئيسية لاقتصاد المستعمرات. وبطبيعة الحال، فإن المواد الطبيعية كانت قد حدّدت نوع الحياة الاقتصادية في المستعمرات. أما الصناعة المحلية فإنها تعتمد على ما هو موجود من الموارد الأولية.

الزراعة في المستعمرات الشمالية: تشمل هذه المستعمرات كل من نيوهامشير، ماستشوستس، كونيكتيكت، ورود آيلند. خصوبة التربة مع وجود مناطق صخرية مع تعرّج السواحل كان قد حدّد نوعية اقتصاد هذه المستعمرات. فقد مارس السكان هنا الزراعة وتربية المواشي والصيد والتجارة. وجود الشواطئ الصحرية الكثيرة التعرجات ساعد على بناء المرافئ الكثيرة ، كما أن وجود الغابات الكثيفة في المناطق الغربية قد وفرّ الأخشاب اللازمة لصناعة السفن. مجاري المياه الكثيرة المتدفقة من الجبال سمحت بإقامة المطاحن ومصانع السكر ومناشر الأخشاب. وهكذا فإن هذه الإمكانيات الكبيرة المتوفرة قد أعطت فرصاً ثمينة للسّكان الجدد. وبخلاف السكان فى المستعمرات الأخرى فإن السكان هنا كانوا يقومون بتطوير المناطق الجديدة، كعمل جماعي، وكانوا يتركون بيوتهم للعمل في الحقول؛ بدلاً من أن يسكنوا على الأرض التي يزرعونها كما هي الحال في المستعمرات الأخرى. ولكن الحالة الأخيرة - السكنى على المناطق الزراعية - قد أصبحت هي الطريقة المتبعة في كل المستعمرات في وقت لاحق. على العموم كانت هذه المستعمرات قادرة على كفاية نفسها بنفسها.

الزراعة في المستعمرات الوسطى: تشمل هذه المستعمرات: نيويورك، نيوجرسي، ديلاوير، وبنسلڤانيا. لقد كانت هذه تسمى «مستعمرات الخبز» لأنها كانت تنتج الحبوب بأنواعها. فقد كان القمح هو المحصول الرئيسي، ويتبع ذلك الذرة حيث تزرع في كل هذه المستعمرات، كما شملت هذه الزراعة أيضاً زراعة علف الأبقار والفواكه والخضراوات. وبما أن هذا المستعمرات كانت « مستعمرات مملوكة» فقد كانت الأرض تعطى للأفراد مقابل أجرة يدفعونها. وكثيراً ما كان هؤلاء المؤجرون يتفادّون دفع الأجرة وبالتدريج فقد أصبحوا ملاّكا للأرض مقابل ثمن إسمي. وكما في ولاية فرجينيا -في الجنوب- فإن الأرض كان يمكن الحصول عليها كحقّ فردي بدلاً من شرائها مباشرة؛ حيث لم تصبح فكرة البيع قاعدة متّبعة إلا في القرن الثامن عشر. أما مصدر الأيدي العاملة الرئيسي فهو لخدمة المتعاقدين. المزارع هنا في العادة كانت صغيرة.

الزراعة في المستعمرات الجنوبية: تشمل هذه المستعمرات: ميري لاند، فرجينيا، كارولاينا (جنوبية وشمالية) ، ثم جورجيا. خصوبة التربة، ثم نوع المناخ في هذه المنطقة (الحار الرطب) ، بالإضافة إلى وجود منطقة ساحلية تخترقها النهيرات العديدة الصالحة لسير السفن: كل هذه العوامل ساعدت على إيجاد

اقتصاداً يعتمد على تصدير المحاصيل الزراعية. كان التبغ هو المحصول الزراعي الرئيسي في مناطق ميري لاند وفرجينيا والكارولاينا، وقد اشتهرت الأخيرة أيضاً بالأرز وبالنيلة (مادة تستخدم في صباغة الملابس). وقد كانت هذه المحاصيل تستبدل بالمنتجات البريطانية والأوروبية. أما جورجيا فقد كانت تنتج النيلة والقطن، ولكن المحصول الأخير لم يصبح رئيسي الإنتاج إلا بعد عهد الثورة الأمريكية. الزراعة هنا كانت تمارس على نطاق واسع بسبب الاعتماد على الرقيق المستورد. كان إنتاج هذه المستعمرات يزيد على استهلاكها، وبهذا كان يتوفّر لديها فائض للتصدير، وبذلك أصبحت حياة سكانها متعلّقة إلى حدّ كبير بمستوى الأسعار في أوروبا.

لقد ظهرت الإقطاعيات الزراعية الكبيرة في مناطق الساحل، وأصبح الإقطاعيّون يسيطرون على الحياة السياسية والاجتماعية في الجنوب. وبتوسع أصحاب الإقطاع في زيادة أراضيهم؛ اضطر صغار المزارعين إلى الهجرة نحو الغرب؛ حيث كانوا يقومون بزراعة التبغ والمحاصيل التي يعتاشون منها. وهكذا فقد وجد في هذه المنطقة مجتمع أرستقراطي في أسسه واتجاهاته، فكبار ملاك الأراضي كانوا يحتكرون حق التمثيل في مجلس المستعمرة، كما كانوا يتولّون إدارة شئونها؛ وتأتي بعدهم طبقة العبيد الأرقّاء المحرومين من كل الحقوق، ولم توجد طبقة متوسطة بين الفريقين كما هو الحال في الشمال.

الزراعة في مناطق الحدود: توفّر الأرض الخصبة المشاع دفع السكان الذين لايملكون أرضاً إلى الزحف نحو مناطق الحدود واستصلاح أراضٍ يعيشون منها. وفيما عدا مناطق نيوإنجلند، فإن الهجرة نحو الغرب كان يقوم بها أفراد يعتبرون كروّاد. لقد كان هؤلاء الروّاد يقومون ببناء البيوت الخشبية الصغيرة في وسط الغابات ، وكانوا يسوّون الأرض ويتخلصون من الشجيرات الصغيرة للقيام بزراعة الذرة والخضراوات، وبناءً عليه، فقد كانت البلطة والبندقية هما السلاح الرئيسي لمثل هذه العملية، وقد كان الرائد يعول نفسه أيضاً عن طريق صيد الطيور في الغابات. كانت الحياة بسيطة ولكنها قاسية وبذلك فقد اشتهر هؤلاء الروّاد بالاعتماد على النفس والجلافة، وكثيراً ماكان هؤلاء يشترون الأرض ويستصلحونها بالاستدانة من ارستقراطيي الساحل الشرقي.، ونظراً لما كان يتحمله هؤلاء من الديون ، ونظراً لاستغلال الأرستقراطية الشرقية فإن لهم هؤلاء كانوا يعتبرون بأن مصالحهم السياسية والاقتصادية، إنما تتعارض مع مصالح هذه الأرستقراطية. وهكذا فيمكن القول بأنه منذ بداية التاريخ الأمريكي كانت قد تعارضت مصالح الساحل مع مصالح أولئك الذين يقطنون في الداخل.

الصناعة: كان بناء السفن من الصناعات الرئيسية التي تركّزت في المستعمرات الشمالية، أما المستعمرات الوسطى والجنوبية فقد كانت تبني بعض السفن الكبيرة، ولقد وجدت المخازن البحرية في كل المستعمرات. كارولاينا الشمالية اشتهرت بالزفتة والقطران والنفط. ولقد وجدت المناجر في كل المستعمرات لإنتاج الأخشاب سواء لغرض التصدير أو الاستعمال المحلي.

المستعمرات الشمالية كانت تستورد الدبس من الجزر المحاذية لساحل الأطلسي الشرقي، وكانت تحوّل كميات كبيرة منه إلى المشروب الروحي «رم» للتصدير والاستهلاك المحلي. كان الحديد يوجد في كل المستعمرات ؛ وبعد عام ١٧٥٠م، فقد أصبحت بنسلفانيا أكثر المناطق إنتاجاً لهذه المادة الأولية. في المستعمرات الشمالية والوسطى كان إنتاج المواد الأولية يعتمد على أصحاب الحرف. طحن الحبوب كان من الأعمال الرئيسية في نيويورك بنسلفانيا حيث وجد في هاتين المستعمرتين أكبر المطاحن في أمريكا؛ أما

المستعمرات الأخرى، فكانت تنتج الطحين للاستهلاك المحلي فقط. صناعة الملابس كانت فقط للاستهلاك المحلي، وكانت تعتمد على الأصواف والكّتان، وقليلاً ماكان يستعمل القطن، واعتمدت المستعمرات على بريطانيا في استيراد الملابس. بجانب صناعة الملابس، شملت الصناعات المحلية حفظ الأطعمة وصناعة الأثاث والأدوات الزراعية. عدم وجود مواد أولية تستبدل ببعض الصناعات في مستعمرات نيو إنجلند شجّع على ازدهار الصناعة في هذه المستعمرات.

صيد الأسماك وتجارة الفراء: مع أن كل المستعمرات كانت تعمل في تجارة الفراء، إلا أن مركز هذه التجارة كان في منطقة ألباني (نيويورك) في الشمال، وكذلك في منطقة شارلستون في الجنوب حيث كانت تصدّر كثيراً من الجلود.

كان صيد الأسماك والحيتان من الحرف الرئيسية في المستعمرات الشمالية الذي كان يُشغل مئات السفن علي مدار السنة في السواحل الشمالية الشرقية من ساحل الأطلسي، وكان يصدّر إلى الجزر الساحلية لتغذية الرقيق الذين يعملون في الإقطاعيات الكبيرة، وكذلك إلى بعض الدول الأوروبية الكاثوليكية.

التجارة: وجود بعض المناطق الجبلية الصخرية جعل سكان المستعمرات الشمالية يتجهون إلى البحار، ليس من أجل صيد الأسماك فحسب، بل من أجل القيام بعملية النقل البحري بين الساحل الأمريكي الشرقي والجزر المحاذية له. ولقد كانت سفن المستعمرات الشمالية تحمل الأغذية من ساحل الأطلسي حيث تستبدل هذه بالدبس والسكر والزنجبيل وبعض صكوك التبديل التي كانت تستخدم لدفع أثمان البضائع المستوردة من إنجلترا. وبعد سنه ١٦٩٧م (حيث ظهرت الإقطاعيات الكبيرة) فإن المستعمرات الشمالية بدأت تتعامل في تجارة الرقيق. كان الدّبس المستورد من الجزر الساحلية يحوّل إلى مشروب روحي في المستعمرات الشمالية، وكانت هذه المشروبات بدورها تستبدل بالرقيق، وكان ينقل هؤلاء إلى الجزر الساحلية هذا وقد تعاملت المستعمرات الوسطى أيضاً في تجارة الرقيق.

المستعمرات الجنوبية كانت تصدّر الحبوب والتبغ والأرز والنيلة إلى إنجلترا لاستبدالها ببعض المنتجات الصناعية.

مشاكل العملة: نظراً لاعتماد المستعمرات على استيراد كلّ حاجياتها من البلد الأم، فقد سبب هذا ندرة الحاجيات في هذه المستعمرات؛ لأن تلك الحاجيات كانت تستخدم كوسيلة للاستبدال. كانت المستعمرات تحصل على الذهب عن طريق تجارتها مع أفريقيا وجزر الهند الغربية (الجزر المحاذية لساحل الأطلسي الشرقي). كان الدولار الإسباني هو العملة الرئيسية التي تستخدمها المستعمرات في تجارتها مع الخارج. وكانت المجالس التشريعية في المستعمرات تصكّ العملات، حتي تخفف العبء عن كاهل موازينها التجارية، وكان البرلمان البريطاني قد حظر صكّ مثل هذه العملات نظراً لانخفاض قيمتها في كثير من الأحيان. ،في عام ١٧٦٤م، أصدر البرلمان البريطاني تشريعاً يمنع منعاً باتاً صدور مثل هذه العملات.

حالة العمل والعمال: توطّن الأرض الجديدة واستغلال مواردها الطبيعية الكثيرة كان يستلزم وجود الأيدي العاملة الكثيرة. انخفاض ثمن الأرض، وسهولة عملية الشراء، ساعدت المهاجرين الفقراء الذين حضروا للعمل على التملّك السريع. وهكذا فقد كان الطلب على العمّال سواء حرفييّن أو غير حرفيين دائماً في ازدياد، وبالتالي فقد كان هناك ندرة دائمة في توفر العدد المطلوب.

كان مصدر العمال الرئيسي هو أولئك الذين تعاقدوا للحضور، على شريطة العمل فترة تتراوح بين ٣ – ٧ سنوات، مقابل أجرة نقلهم إلى أمريكا. في أمريكا كان هؤلاء يعطون إلى من يدفع عنهم أكبر ثمن، وقد سّمي هؤلاء «بالعمال المتعاقدين». لقد كان هؤلاء دون أية مدخّرات مالية، وغالبيتهم كانوا من المستدينين في بريطانيا أو الذين كانوا يخدمون مدّة حكم عليهم هناك. لم يكن لهؤلاء أثر كبير في تطوير القارة الأمريكية.

ويجب أن نفرق هنا بين «العمال المتعاقدين» وطبقة أخرى من العمال تسمّى ردمبشنرز (Redemptioners)، وتمثّل هذه طبقة من العمّال حضروا بعائلاتهم ولديهم بعض المدّخرات، كما أنهم قد حضروا بدافع من أنفسهم، لذلك فقد كانت مساهمتهم في المجتمع الجديد أكبر. ولقد استقر قسم كبير منهم في منطقة بنسلفانيا، حيث أنه بعد انتهاء مدة عقود عملهم، كانوا يعطون قطعة من الأرض مساحتها خمسون هكتارا، بالإضافة إلى الأدوات الزراعية والملابس. كانت هذه الطبقة تمثّل غالبية عظمى في كثير من المستعمرات.

العبودية: كانت طبقة الرقيق تمثّل مصدراً كبيراً للعمال في أمريكا. المستعمرات الشمالية كانت تستخدم عدداً كبيراً من الهنود الحمر، أو كانت تستبدلهم بالرقيق السود من جزر الهند الغربية. وقد استخدم الهنود الحمر أيضاً في المستعمرات الجنوبية. ولكن يجب الملاحظة بأن الهنود الحمر لم يستطيعوا أن يتأقلموا كرقيق، ولذلك فقد بدأ استيراد الرقيق من أفريقيا في عام ١٦١٩م، عندما بيعوا لأول مرة في جيمس تاون. وقد ازداد استيراد هؤلاء الرقيق إلى المستعمرات الجنوبية، خصوصاً بعد عام ١٧١٣م، حيث كانوا يستخدمون في زراعة الأرز، والنيلة، والتبغ. وقد كان أصحاب الإقطاعيات الكبيرة يفضلون استخدام الرقيق السود عن غيرهم لقدرتهم على السيطرة عليهم أكثر. في البداية، قبلت المستعمرات الشمالية فكرة وجود الرقيق، ولكن الظروف الاقتصادية هنا لم تناسب وجودهم تماماً، كما كان الحال في المستعمرات الجنوبية.

❖

الفصل الثالث

تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

١٩١٦ : بيع أول عبيد في چيمس تاون.

١٦٤٣ : نُظِّمت مستوطنات نيو إنجلند في اتحاد كونفدرالي.

١٦٥١ : سنّت بريطانيا أول قوانين التجارة البحرية على المستعمرات.

١٦٨٥ : بدأ اتحاد نيو إنجلند (دومينون).

١٧٢١ : بدأت بريطانيا في عهد رئيس الوزراء والبول في إهمال تطبيق القوانين التجارية حتى سنه ١٧٦٣م.

❖

CHA PTER 3

GOVERNMENT NND ECONOMY OF THE COLONIES:1607 - 1763

1 - L.W. Labarcc. **Royal Government in America (1930)**

2 - D.J. Boorstin. **The Americans: The Colonial Experience** (1958)

3 - L. C. Gray . **History of Agriculture in the Southern United States** (1933).

4 - E. R. Johnson. **History of the Domestic and Foreign Commerce of the United States** (1922).

5 - D.B. Davis . **The Problem of Slavery in Western Culture** (1966).

❖

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية والفكرية في المستعمرات

سكان المستعمرات البريطانية:

هجرة غير البريطانيين – الطبقات الاجتماعية .

الأديان في المستعمرات:

البيورتان في نيو إنجلند – الدين في المستعمرات الوسطى والجنوبية – محاكمات السّحَرة – عصر اليقظة الكبير.

حضارة المستعمرات:

التعليم – الصحافة الدورية – الأدب في المستعمرات – آثار عصر الاستنارة – أثر المفكّرين الأوروبيين – وحدانية الآلهة.

العوامل المساعدة والمعارضة للتعاون بين المستعمرات:

العوامل الموّحدة – العوامل المفرّقة.

تسلسل الأحداث الهامة

مراجع

الفصل الرابع

الحياة الاجتماعية والفكرية في المستعمرات

كان نوع الحياة في المستعمرات الأمريكية- بريطانياً، في البداية، ولكن نظراً لاختلاف الظروف في البيئة الجديدة، فقد بدأ هذا يخلق -تدريجياً- نوعاً مستقلاً من الحياة. هذه الظروف البيئية تمثّلت أولاً في وجود الأرض المشاع التي كانت في حاجة إلى استيطان ومن ثمّ استمرارية « الزّحف الحضاري» من الساحل الشرقي نحو الغرب داخل قارة أمريكا الشمالية. هذه العملية خلقت إنساناً جديداً - متقشفاً، ومعتمداً كلية على نفسه. وثانياً، يجب الملاحظة بأنّ هؤلاء المهاجرين كانوا مختلفين في خلفياتهم التاريخية والجنسية والاجتماعية، وأنّ وجودهم مجتمعين في بيئة جديدة؛ كان قد أدّى إلى خلق مجتمع جديد، قومية جديدة - ما يسمّيه علماء الاجتماع «الانصهار الحضاري».

سكان المستعمرات البريطانية

كانت نسبة زيادة السكان في أمريكا مرتفعة جداً. يرجع هذا إلى العوامل الآتية: استمرارية الهجرة واتساع رقعة الأرض المشاع الذي أعطى فرصاً كثيرة للمهاجرين للعمل ولتكوين النفس؛ ارتفاع نسبة المواليد نظراً لممارسة الزواج المبكّر؛ وفرة الموارد الاقتصادية؛ ثم الرغبة في تكوين عائلات كبيرة للمساعدة في استصلاح الأراضي.

هجرة غير البريطانيين: المهاجرون الذين حضروا في فترة الاستعمار البريطاني كانوا يشكلون ثلاث فئات: بلاتين ألمان (Palatine Germans)، ومن أسكتلندا وأيرلندا (Scottch - Irish)، ثم الرقيق السود.

بدأت هجرة الألمان هنا بعد عام ١٧١٠م، عندما وافق البرلمان البريطاني علي منح الجنسية لكل بروتستنتي يحضر إلى أمريكا. لقد كان هؤلاء يتركون بلدهم بسبب عوامل الفقر والحروب والاضطهاد الديني. ولقد استقرّ هؤلاء في الداخل (بعيداً عن الساحل) في مناطق بنسلفانيا حيث توفُّر الأرض واتسّاعها. وأصبحوا -فيما بعد -يسمّون بهولنديّو بنسلفانيا (Penn - Dutch).

وقد لحق -بهؤلاء الألمان- مهاجرون من شمال أسكتلندا وأيرلندا. هؤلاء المسيحيون البربسبتاريون حضروا إلى أمريكا لكي يتجنّبوا اضطهاد الكنيسة الأنجلكانية والكاثوليكية في أيرلندا، هذا بالإضافة إلى ندرة

الموارد الاقتصادية هناك. وكانت منطقة استيطانهم تقع إلى الغرب والجنوب الغربي من المهاجرين الألمان الذين سبقوهم في المناطق الجبلية في فرجينيا والكارولاينا. بالإضافة إلى هذا كانت هناك مجموعات من المهاجرين الفرنسيين الهوجونوت (البروتستنت) الذين استوطنوا في الكارولاينا. الأيرلنديون كانوا يحضرون في دفعات متتابعة خلال هذه الفترة الاستعمارية، وقد فقد الكثير منهم شخصيتهم الأولى بانخراطهم في المجتمع الجديد. الأسكتلنديون استوطنوا في الكارولاينا وجورجيا. الهولنديون كانوا في نيويورك، بعض السويسريين والسويد استوطنوا في وادي ديلاوير حيث كانوا يمثّلون جزءاً من السّكان في العالم الجديد.

الطبقات الاجتماعية: بالرغم من وجود التمايز الطبقّي في العالم الجديد، إلا أنه تجب الملاحظة بأن هذا التمايز كان أقلّ حدّة بكثير مما هو عليه في أوروبا، في ذلك الوقت. الأرستقراطية الجديدة فى أمريكا كانت تتّمثل في: الموظفّين الكبار، رجال الدين، الحرفيين، كبار رجال السفن والتّجار، وكبار الإقطاعيين الذين كانوا من أصل بريطاني.

ونظراً لتوفّر الموارد الاقتصادية فقد دفع هذا إلى ارتفاع الأوضاع الاجتماعية في المجتمع الجديد. وهنا يجب التمييز بين الأرستقراطيين من كبار الموظفين في المستعمرات الذين كانوا من أصل بريطاني، وبين أولئك الذين استطاعوا تحسين أوضاعهم الاقتصادية نظراً لتوفّر وغنى البيئة.

الطبقة الوسطى كانت تتمثّل في: المزارعين، التجار، والفنيين. وكانت هذه الطبقة تمثّل الغالبية العظمى من سّكان المستعمرات. الطبقة الثالثة تتمثّل في العمال الأحرار غير الحرفيين. هذا بالإضافة إلى طبقة رابعة متميزة تتمثل في: الخدمة المتعاقدون(Indentured Servants)، وكذلك الرقيق السود.

الأديان في المستعمرات

لقد كان للدين والنّظرة الدينية أثر فعال، يزيد بكثير عما هي الحال الآن، في تشكيل أفكار السكان في تلك الفترة. وبما أن البروتستنت المتطرّفين كانوا قد تعرّضوا للاضطهاد الديني الشّديد في أوروبا، فإنهم قد حضروا إلى أمريكا للهروب من ذلك الاضطهاد، وهكذا فإن البروتستنتية المتطرّفة وجدت لها ظروفاً بيئية مناسبة في العالم الجديد، وبالتالي فقد ازدهرت أكثر بكثير مما كان عليه الحال في أي بلد آخر. إن تنوع الخلفيّات الدينية التي حضرت إلى أمريكا، كان قد أدى إلى خلق التسامح الديني بالتدريج في العالم الجديد — أكثر من أيّ بلدٍ آخر.

البيوريتان في نيو إنجلند (Puritans in New- England): لقد كان للصفات التي تمتعّت بها هذه الطبقة الدينية أكبر الأثر على الحياة في المجتمع الجديد أكثر من أي فئة دينية أخرى. من صفاتهم الدينية ما يأتي: أولاً، أنّهم كانوا من أتباع جونٍ كالفن الذّين يؤمنون بأن الإنسان مسير وليس مخير.. ثانياً.. بأن الرب هو الذي قررّ بالفعل أولئك الذين سينقذهم (في الآخرة)، وبالتالي فإنّ كثيراً من البيوريتان كانوا من المتصّوفين، وذلك ليعرفوا فيما إذا كانوا من «المُختارين» من قبَلِ الرّب، وكانوا يهتّمون بتحسين أوضاعهم وكذلك أوضاع الآخرين.. ثالثاً، كانوا يؤمنون بقانون أخلاقيّ صارم، وأصدروا بعض القوانين التي تحرّم

العمل يوم الأحد، وتُجبر على الذهاب إلى الكنيسة. ومع أن هذه الفئة حضرت إلى أمريكا لتتمتع بالحرية الدينية، إلا أنها اضطهدت كثيراً من الفئات الدينية الأخرى في أمريكا، مثل البابتست (المعمدانيين) (Baptists)، والكويكرز واليهود والكاثوليك، وغيرهم. ومع ذلك يجب الملاحظة بأنّ هذا عمل قامت به معظم الديانات الأخرى في خلال القرن السادس عشر. من حيث التنظيم الكنسي، فإن البيوريتان كانوا يعتبرون كونجرجيشنال،(Congregational) ومعنى هذا أنّهم يؤمنون بأن كل كنيسة يجب أن تكون حرّة من أي سيطرة عليا خارجية (خارج الكنيسة). كانت الفئة الدينية الرئيسية في رود آيلند هي المعمدانية، حيث بدأوا تحت رئاسة روجر وليامز.

الدين في المستعمرات الوسطى: كان تعدد الأديان من المظاهر الرئيسية التي تجب ملاحظتها في هذه المستعمرات. كانت فئة الكويكرز تمثّل الغالبية العظمى في بنسلفانيا ونيوجيرسي؛ الأسكتلنديّون الأيرلنديون جلبوا مجموعة من اللوثريين، (Lutherans) والمينونايتز (Mennonites)، والمورافيين(Moravians)؛ كثير من البيوريتانز استوطنوا في نيوجيرسي. أما في نيويورك فقد كان هناك فئات من الهولنديين المصلحين (Dutch Reformed)، وكذلك الألمان المصلحين(German Reformed). ولكن لم يكن لمنطقة نيويورك صفة دينية غالبة، كما هو الحال في مناطق أخرى.

الدين في المستعمرات الجنوبية: كانت جماعات الكنيسة الأنجلكانية هي الفئة الغالبة في المناطق الساحلية، وكان مفروضاً على السكان ضرورة مساندة الكنيسة بجمع التبرعات لها. أما ميريلاند فقد كان يقطنها فئة كبيرة من الكاثوليك. وجود أتباع الكنيسة الأنجلكانية الذين كانوا يتمتّعون بالطّلاقة الاجتماعية والانفتاح على الحياة ميزّ الجنوب عن الشمال (البيوريتان)، ذلك الذي عرف التطرّف الديني. أما البريستاريين والمعمدانيين والكويكرز فقد استوطنوا في المناطق الداخلية في الجنوب.

محاكمات السّحَرَة: كان الاعتقاد بالسحر الدّيني ظاهرة شائعة في القرن السابع عشر، في كل من أوروبا وأمريكا. لقد ظهرت في منطقة سالم (Salem) عام ١٦٩٢م هستيريا دينية شديدة لدى السكان. وقد بدأت هذه نتيجة اتهام بنتين صغيرتين، كانتا تستمعان لتعاويذ اثنين من الخدمة من جزر الهند الغربية لبعض النساء الكبار في السن بأنهن (أي النساء) قد ألقين عليهما اللعنة. ونتيجة لهذه الاتهامات فقد أُعدم تسعة عشر شخصاً، قبل أن توقف المحاكمة التي كان نتيجتها تعرّض أشخاص مرموقين للمحاكمة. كل ذلك أدّى إلى فقدان الثقة في بعض قادة البيوريتان.

التّسامح الديني: كان للأفكار الدينية الأثر الفعّال في تشكيل نظريّات معتقديها، وبالتالي فقد أثّر في نظرة كل فئة دينية إلى غيرها من الفئات، مما أدّى إلى انعدام التسامح وإلى التناحر الديني المستّمر. الخلافات التي ظهرت داخل الكنيسة البرسبتارية أدّت إلى تفرع هذه الكنيسة إلى فئات مختلفة يكره الكثير، منها، ليس فقط الكاثوليك، بل بعض الفئات داخل الكنيسة البروتستنتية نفسها. عدم التسامح الديني هذا كان ظاهرة ملحوظة، حيث أنّ حقّ التصويت في الانتخابات مثلاً كان محظوراً في منطقة ما، إلا على الفئة التي تدين بنفس المعتقدات (الكاثوليك الذين يعيشون في الشمال ليس لهم حق التصويت). عدم التسامح الديني لدى البيوريتان في الشمال مثلاً أدّى إلى نفي الخارجين عن هذه المعتقدات وإلى معاقبتهم بالضرب وبالسجن ، أو حتى بالإعدام.

التسامح الديني ظهر كضرورة حتمية في منطقة ميريلاند، ولكنّه كان جزءاً رئيسياً من معتقدات

المنشىء الأول «تجربة بِنْ المقدسة» . انتشار فكرة التنوير (Enlightenment) شجع على تخفيف أثر المعتقدات الدينية على حياة الناس خلال القرن السابع عشر. وهكذا فإن فضيحة سالم كانت قد أعدمت الثقة في قيادة البيوريتان، كما أن هجرة فئات دينية أخرى إلى هناك قد أضعفت من نفوذ البيوريتان فيما بعد. وهكذا فإنه يمكن التعميم بالقول بأن فكرة التسامح الديني قد وَجَدتْ طريقها في وقت مبكر في أمريكا – منذ بداية القرن الثامن عشر.

عصر اليقظة الكبير: ظهور الأفكار الدنيوية، وانتشار فكرة التنوير في أواخر القرن السابع عشر– أديا إلى رد فعل قويّ لصالح الدين في القرن الثامن عشر. ردّ الفعل هذا أطلق عليه في أمريكا ما يسمّى بعصر اليقظة (Great Awakening) ، والتي وصلت أوجها في منتصف القرن الثامن عشر. وقد بدأت إثر تعاليم جوناثان إدواردز(Jonathan Edwards) الثيولوجي المتديّن(ماستشوستس) . ومن هناك امتدّت هذه الحركة إلى كل المستعمرات الأمريكية، وخصوصاً في المناطق البعيدة عن الساحل، حيث أصبح لها أثر فعالٌ كبير. وقد صاحب هذه الحركة كثير من الحماس والعاطفة الدينية مما أدّى إلى اعتناقها من قِبل الكثير من السكان.

من نتائج هذه الحركة أنهّا زادت من عضوية الكنائس الصغيرة التي كانت في طريق الاضمحلال؛ وأنها طعّمت الدين بعاطفة قوية عارمة؛ وكحركة ديمقراطية فإنها جلبت انتباه الطبقات الفقيرة، وبالتالي فقد أضعفت الكنيسة الأنجليكانية والسلطة البريطانية عموماً، وأخيراً فإنهّا دفعت على زيادة الاهتمام بالأمور الإنسانية، ورفعت من القيم الأخلاقية والمعنوية، ومن ثّم أدّت إلى إنشاء بعض الكلّيات الجامعية الدينية.

حضارة المستعمرات

بطبيعة الحال، كان كل ما هو بريطاني سواء في مجال اللغة، الأدب، القانون، العادات، الدين، والأفكار، قد سيطر على حضارة المستعمرات البريطانية في أمريكا.

التعليم: إيمان البيوريتان الصارم في المستعمرات الشمالية بضرورة التعليم للفرد أدىّ إلى أن تكون تلك المنطقة رائدة في النواحي التعليمية في أمريكا. إنّ قانون عام ١٦٤٧م قد فرض إنشاء مدارس عامة ابتدائية في كل قرية يزيد سكانها على الخمسين عائلة، وبمجيء عام ١٦٨٩م فقد أصبح التعليم الابتدائي إجبارياً في كلّ مناطق نيو إنجلندا ما عدا رود آيلند. أما في المستعمرات الوسطى فلم يكن هناك نظام عام للتعليم لأن هذا كان يعتبر من واجبات الكنيسة، حيث أنّ ذهاب الأطفال للكنيسة إنما يعتبر تعليماً بالنسبة لهم. في الجنوب أيضاً لم يوفّر القانون ضرورة وجود التعليم العام الإجباري، ولكن كانت بعض العائلات الغنيّة تتشارك في توفير الملقّنين الخاصين لأطفالها.

المدارس الثانوية الوحيدة التي توفّرت في نيو إنجلند كانت تتّمثل في تعليم قواعد اللغة اللاتينية. الكلّيات التسع التي أُنشئت هناك قبل الثورة الأمريكية كانت كلّها مدعومة من الفئات الدينية. وكانت كلية هارفارد أوّلها، حيث أُنشئت في عام ١٦٣٦م، وتبعها كلية وليام أند ميري عام ١٦٩٣، ثم كلية ييل عام

١٧٠١م، لقد كان هناك بعض الكليات لتخريج رجال الدين، ولذلك كان اهتمامها مقصوراً على تعليم اللغات الكلاسيكية القديمة ودراسة الأديان.

الصحافة الدورية: أُنشئت أول مطبعة في المستعمرات في عام ١٦٣٩م؛ وطُبعت أول جريدة في عام ١٦٩٠م؛ أول جريدة دورية تطبع كانت بوسطن نيوز – ليتر(Boston Newsletter) عام ١٧٠٤م. وبمجيء عام ١٧٦٥م فقد كان هناك ٤٣ جريدة دورية تطبع في أمريكا. هذه الجرائد الأسبوعية كانت تطبع بعض الأخبار المحلّية، الإعلانات، وبعض المقالات من صحف بريطانية. وكان أوّل حدث في تاريخ الصحافة الأمريكية هو عندما حوكم الصّحفي جون بيتر زينجر(John Petter Zinger) المحرّر في صحيفة نيويورك الأسبوعية، عام ١٧٣٥م ،بتهمة التّشهير بحاكم نيويورك العام السيد/ كوسبي. وكانت براءته نقطة تحوّل في تاريخ حرية الصحافة. طبعت أول مجلة في عام ١٧٤١م، وطبعت أول موسوعة صغيرة في عام ١٧٣٩م في نيو إنجلند. هذه الموسوعات كانت تطبع سنوياً، وتتضمّن معلومات عملية كثيرة، وبعض الأضاحيك، والحكم، وكانت تخدم كرزنامة ومرشد فلكي. كان من أشهر هذه الموسوعات هي موسوعة «رتشارد الفقير» (Richard Almanac) التي كان يكتبها بنجامين فرانكلين (١٧٣٢ – ١٧٥٧م).

الأدب في المستعمرات: موضوعات الكتابات الأولى كانت تهتم بأفكار تدور حول إنشاء المستعمرات. كان الإنتاج الأدبي في نيو إنجلند من أكثر الإنتاجات الأدبية في المستعمرات في القرن السابع عشر، وكان هذا الإنتاج محصوراً في المواضيع الدينية وتاريخ المستعمرات. ومن المعروف أنّ الإنتاج الأدبي يستوجب وجود أناس مثقفين، ومن هذه الناحية فقد أصبحت فلادلفيا منذ عام ١٧٤٠ م مركزاً أدبياً للمستعمرات. ويجب الملاحظة بأن الموضوعات المحلّية كانت تعالج في الكتابات الأدبية. وكان أول رائد يهتمّ بالكتابة عن المستعمرات بصورة عامة إنما هو الشاعر فليب فرينو (Philip Freneau) في عقد السبعينيات من القرن الثامن عشر.

آثار عصر التنوير: لقد آمن الأوروبيّون في العصور الوسطى بأن الكتاب المقدس إنما يحتوي على كل التفسيرات للعالم المحيط بهم. ظهور عصر التنوير أو ما سمي بعصر العقل (Age of Reason) قد بدأ عن طريق نكولاس كوبر نيكوس (Nicolas Copernicus) العالم الفلكي البولندي وأشباهه الذين تحدوا طرق التفكير في العصور الوسطى. وقد أثبت كوبر نيكوس بأن مركز الوجود إنما هو الشمس وليست الأرض. هذه التعاليم قد زادت من الشكوك في صحة تفكير إنسان العصور الوسطى، وأدّت إلى ظهور المبادئ العلمية مثل الملاحظة والتجربة والتعليل كوسائل لتفسير الوجود المحيط بالإنسان. وهكذا فبتطبيق نظم التعليل الجديدة؛ فإن الاعتماد على التفسير الديني لفهم الوجود الإنساني قد نقص إلى حد كبير.

نظم التفكير الجديدة جعلت الإنسان الأوروبى والأمريكي يتّجه إلي تطبيق القوانين العلمية لتحسين وضعه في الحياة الدنيوية؛ بدلاً من أن يتقبل أوضاعه البائسة في حياته الدنيا في سبيل حياة أخري بعد الموت. وهكذا فقد ظهرت فئة من المتعلمين الذين حاولوا التوفيق بين الدين والعلم مثل كوتون ماثر (Cotton mather) الرائد البيوريتاني. وبمجيء عام ١٧٠٠م كانت أمريكا تحتضن الأفكار الإنسانية والدنيوية الحرّة، وأصبح الناس في المستعمرات يتقبلون الأفكار الجديدة وضرورة إعطاء الفرد حرّية الاختيار. وقد حاول الفلاسفة البحث عن قوانين طبيعية تفسر سلوك الإنسان الاجتماعي. وهكذا فإن حريات الإنسان الطبيعية قد اتُّخذَتْ سبباً لتعليل الثورة ضد أي استبداد سياسي.

كان بنجامين فرانكلين من أشهر العلماء في المستعمرات الأمريكية. لقد اهتم هذا بفكرة جعل العلم وسيلة لخدمة الإنسان في حياته العملية، وقد اخترع فرناً لصهر الحديد، ودرس الحرارة والكهرباء، وأسهم في كثير من التجارب والاكتشافات. عالم النبات جون بارترام (John Bartram)، من ولاية بنسلفانيا، قام بملاحظات عديدة لأنواع النبات في المستعمرات، وقام بزراعة أول حديقة نباتية تمثّل أنواع النبات في أمريكا.

أثر المفكّرين الأوروبيين: لقد أثّر كثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع الأوروبيون على الفكر الأمريكي من أمثال هؤلاء الفيلسوف الإنجليزي جون لوك (John Locke) في كتابه «نوعان من الحكم» (١٦٩٠م)(Two Treaties of Government) الذي أكد بأن للإنسان «حقوقاً طبيعية» مثل حق الحياة، الحرية، الملكية. وقد فسر وجود المجتمع بما سماه «العقد الاجتماعي»، حيث أن الحكومات قد تكونت لغرض ضمان حقوق أفرادها، ولكنه كان يؤمن بشرعية الثورة ضد الحكّام، إذا نقض هؤلاء حقوق محكوميهم. ومن أمثال هؤلاء المفكّرين أيضاً كان جان جاك روسو الفرنسي في كتابه «العقد الاجتماعي» (١٧٦٢م)، حيث آمن هذا بحرية الإنسان، وبأهمية العدالة والمساواة لتحسين وضع الإنسان، ونقض فكرة حق الملوك الإلهي. الاقتصادي البريطاني آدم سميث (Adam Smith) في كتابه «ثروة الأمم» (١٧٧٦م)(The Wealth of Nations) وضع تفسيرات طبيعية لسلوك الإنسان الاقتصادي، وكان يؤمن بفكرة «دعه يعمل، دعه يمرّ» (Laissez Faire - Laisse passè)، وكان يؤمن بضرورة عدم تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية للمجتمع مثل الضرائب، الاحتكارات، وكل الأنظمة الخاصة بهذه الشئون.

وَحْدانية الإله: لقد اعتنق كثير من مفكري المستعمرات فكرة الإيمان بوحدانية الإله التي وجدت في أوروبا في ذلك الوقت. هذه الفكرة كانت تعني بأن الفكرة الدينية القائمة على العلم والتعليل إنما تنفي التعاليم القديمة التي كانت تؤمن بفكرة القوى الخارقة، وهاجمت هذه الفكرة أيضاً فكرة المناحرات الدينية التي انتشرت في القرن السابع عشر. لقد آمن أصحاب الوحدانية الإلهية بأنّ الإله إنما يتصرف في الوجود حسب قوانين طبيعية، وأنه لا يتدخل في حياة الإنسان اليومية. وكان من المؤمنين بوحدانية الإله في أمريكا: بنجامين فرانكلين، توماس جفرسون، توماس بين.

العوامل المساعدة والمعارضة للتعاون بين المستعمرات

هناك عوامل مشتركة ربطت بين المستعمرات البريطانية المحاذية لساحل الأطلسي، والتي جعلتها — فيما بعد — تقوم بعمل مشترك من أجل الحصول على استقلالها. هذه العوامل جعلت هذه المستعمرات تختلف عن بعض المستعمرات البريطانية التي وجدت في قارات أخرى. وفي الوقت نفسه فقد كانت هناك عوامل مفرقة تعمل ضد العوامل الأولى. من ضمن العوامل المساعدة على الوحدة كان هناك عامل رئيسي واحد— أخذ يظهر تدريجياً فيما بعد — ألا وهو الوحدة في المعارضة للاستبداد الملكي البريطاني في المستعمرات.

العوامل الموّحدة: أولاً، مع الزيادة التدريجية في عدد السكان، وتحسين الطرق والمواصلات البحرية، أمكن التغلّب على العوائق الجغرافية؛ وكلّ ذلك أدّى إلى تقدّم التجارة بين المستعمرات، كما كان إنشاء

نظام للبريد من قبل البريطانيين قد زاد من وسائل الاتصال؛ خصوصاً بعد تعيين بنجامين فرانكلين مديراً عاماً للبريد. ثانياً، اشتراك كلّ المهاجرين إلى أمريكا في عامل نفسي واحد ألا وهو كونهم حضروا إلى بيئة جديدة؛ تطلّبت التقشّف والمواظبة والاعتماد على النفس، ومن ثّم فقد توجّه جميعهم إلى معارضة الاستبداد الملكي البريطاني. ثالثاً، تعرض الجميع لخطرٍ مشترك وهو القبائل الهندية الموجودة في القارة الأمريكية. رابعاً عوامل: اللغة الواحدة، الأدب، والعادات والتقاليد المشتركة. خامساً، بعض النظم السياسية التي وجدت هنا جعلت المجتمع الجديد يحوز على صفات عامة تفرقه عن المجتمع الأول الذي حضروا منه– المجتمع البريطاني – من هذه النظم استعمال الدساتير المكتوبة، والمعارضة المشتركة ضد سلطة الحكّام في المستعمرات، وطريقة الانتخاب بالبطاقة المكتوبة، والاعتبار الكبير الذي يكنه السكان لفكرة الحكم عن طريق التمثيل.

العوامل المفرقة: أولاً، رغم تحسن الطرق والمواصلات، فمازال للعوائق الجغرافية أثرها الفعال في خلق العراقيل مثل: الأنهر الواسعة، والاتساع الجغرافي، وبعد المسافة، مثلاً ،بين ما ستشوستس في الشمال وجورجيا في الجنوب.. ثانياً، اختلاف المناخ والتربة بين المستعمرات خلق ظروفاً اقتصادية متباينه وبالتالي كان هذا عائقاً في سبيل التعاون.. ثالثاً، الاختلاف الطبقي الذي مازال موجوداً ، بقي عاملاً مساعداً على التفرقة، غير أنه رغم التباين بين صغار المزارعين وكبار الملاك، بين سكان الساحل وبين المناطق الداخلية، بين المدينين والمدائنين، فإنهم جميعاً كانوا يتفقون في المعارضة لعدو مشترك وهو السلطة البريطانية.. رابعاً، لقد حضر هؤلاء المهاجرون من مناطق جغرافية وخلفيات دينية وتاريخة متباينة، مما جعلهم مختلفين عن بعضهم البعض في البداية ، غير أنه بنمو التسامح، والتزاوج ، ووجود الخطر المشترك، فإنه سرعان ما بدأت وطأة هذه العوائق تخف تديجياً .. وخامساً، ظهور الكثير من النزاعات بين المستعمرات حول الحدود، الجمارك، وشئون العملة.



الفصل الرابع

الأحداث الهامة

١٥١٧ : بدأ مارتن لوثر عهد الإصلاح الديني في ألمانيا.

١٥٣٤ : انفصلت الكنيسة البريطانية عن الكنيسة الكاثوليكية.

١٦٣٦ : أُنشئت جامعة هارفارد

١٦٣٩ : نظمت جماعة البابتست (المعمدانيون)

١٦٤٧ : سُنّ قانون التعليم العالي الابتدائي لأول مرة في نيو إنجلند.

١٧٠١ : أُنشئت جامعة ييل.

١٧٠٤ : طبعت أول جريدة دورية «بوسطن نيوز ليتر».

١٧٣٥ : محاكمة زينجر كانت بمثابة سابقة في تطبيق حرية الصحافة.

❖

CHA PTER 4

SOCIAL AND INTELLECTUAL LIFE IN THE COLONIES

1. Carl Bridenbough. **Cities in the Wilderness** (1938)

2 . Louis B. wright. **The Cultural Life of the American Colonies** (1957)

3 . H. F. May. **The Enlightenment in America** (1976).

4 . J.T. Main **The Social Structure of RevolutionaryAmerica** (1965).

5. R. E. Brown. **Middle - Class Democracy and The Revolution in Massa chusetts** (1955)

❖

الفصل الخامس

الحرب داخل المستعمرات

الحرب مع الهنود

الحروب الأولى مع فرنسا: أسباب هذه الحروب – أهمها

حروب بريطانيا ضد الهنود والفرنسيين:

الخلفية التاريخية لهذه الحروب – كونجرس ألباني – المميزات التي تمتعت بها الأطراف المتحاربة – الحملات العسكرية – معاهدة باريس ١٧٦٣ م– نتائج هذه الحروب.

أهم الأحداث

أهم المراجع



الفصل الخامس

الحرب داخل المستعمرات

تمثل الخطر المشترك ضد المستعمرات -في البداية- في الهنود الحمر، ولكن عندما أصبحت بريطانيا إمبراطورية استعمارية منافسة لمثيلاتها في أوروبا، كان لابد من اشتراك مستعمراتها في أمريكا في الكفاح ضد الدول الاستعمارية المنافسة لبريطانيا- فرنسا وإسبانيا. على ذلك فقد كانت المستعمرات الأمريكية طرفاً في الصراع مع الهنود الحمر من جهة، ثم فرنسا وإسبانيا من جهة أخرى ، طيلة القرن الثامن عشر.

الحرب مع الهنود

الحرب مع الهنود: سبقت الإشارة إلى أن أراضي شمال القارة الأمريكية لم تكن مأهولة بالسكان ولا موطناً لحضارات زاهية عند بدء عملية الاستيطان البريطاني فيها كما كانت الحال في أمريكا الوسطى حين وصل الإسبان إليها. إلا أن شمال تلك القارة -على أية حال- كان موطناً لعديد من قبائل الهنود الحمر، موزّعة في الغابات وحول مجاري الأنهار والأودية، حيث كانت تمارس حياة كثيرة التخلّف إذا ما قيست بالرجل الأوروبي الأبيض أو حتى بجيرانهم هنود الجنوب - في أمريكا الوسطى والجنوبية، حيث تركزّت حياة هؤلاء الهنود على الصيد والقنص والزراعة البدائية في بطون الأودية.

حين وصل الإنجليز إلى الشواطئ الأمريكية؛ لم يقابلهم السكان الأصليون بروح عدائية في معظم الأحوال، بل كثيراً ما كانوا يظهرون رغبة في التعامل مع الرجل الأبيض بمقايضة الفراء والتبغ مقابل ما عند المهاجرين من مصنوعات وزجاجيات أو بعض المشروبات الروحية. ونظراً لاتساع رقعة الأرض؛ فلم يكن الهنود يعارضون في نزول المهاجرين الذين كانوا في معظم الأحيان و منذ البداية يسعون إلى الحصول على موافقة السكان الأصليين على تملكهم للأرض التي يقيمون عليها عن طريق اتفاقيات مكتوبة، لم يجد الهنود أيّ مانع في بصم أصابعهم عليها نظراً لجهلهم بالكتابة. علي أيه حال لم ير الهنود أيه قيمة لهذه الاتفاقيات وذلك لجهلهم بمضمونها؛ إضافة إلى ذلك أنّ فكرة التملّك وانتقال الملكية العقارية كانت غريبة على مداركهم تماماً.

ولكن بعد مرحلة ليست طويلة، بدأ الهنود يدركون ماهيّة الخطر الأبيض، فالمهاجرون أصبحوا يتزايدون باستمرار، ولم يعودوا يبنون قراهم -كما كان الحال في البداية- على الشاطئ، بل أخذوا يزحفون

في بنائها إلى الداخل ، كما أن هؤلاء المهاجرين بدأوا يتوغلون في الغابات بحثاً عن الصيد، مزاحمين في ذلك الرجل الهندي في موارد رزقه الأساسية، وهكذا بدأ تصادم المصالح يؤدي إلى اعتداءات وحوادث قتل فردية في أول الأمر، تحولتّ بعد ذلك إلى جماعية، وكانت نتيجتها في معظم الأحيان لصالح الرجل الأبيض نظراً لتفوقّه في السلاح ولتقدّمه في وسائل القتال الأخرى.

في البداية، كانت الصدامات مع الهنود محلّية، ولكن بزيادة المنافسة بين الدول الأوروبية المتواجدة في القارة، حاول كل منها محالفة الهنود ضد القوة الأوروبية المنافسة. حصل هذا عند ظهور المنافسة بين بريطانيا وفرنسا في البداية. وهكذا فمع مرور الزمن اشتعلت نيران حرب متقطعة بين الرجل الأبيض وبين السكان الأصليين، تخللّها فترات سلم قلق، وامتدت من فلوريدا جنوباً حتي أراضي الداكوتا شمالاً ودامت حوالي قرنين من الزمن.

في المراحل الأولى لهذا الصراع كان الهنود - نتيجة لشعورهم بأن مصالحهم مهددة - هم الذين يبادرون إلى استخدام العنف. ففي منطقة فرجينيا اندلعت حرب كبرى عام ١٦٢٢م استمرت أربع عشرة سنة، ففي شهر مارس من ذلك العام قام القائد الهندي أوبيشانكانو (Opechancanough) زعيم القبائل الهندية القاطنة حول مستعمرة فرجينيا بهجوم صاعق على قرى المستعمرة حيث قتل حوالي ٣٤٦ مستوطناً بريطانياً، ولم ينج من هذا الهجوم سوى العاصمة جيمس تاون، ولمدة أربعة عشر عام استمرت المعارك وأعمال العنف والتخريب من قبل الفريقين. وقد عقد صلح بين الطرفين في عام ١٦٣٦م، ولكنه لم يدم إلا سنوات قليلة بادر بعدها الزعيم الهندي إلى تنظيم مذبحة في عام ١٦٤٤م ذهب ضحيتها حوالي ٥٠٠ شخص من البيض. لم تتوقف هذه الحرب إلا حين وفق المهاجرون البيض إلى أسر أوبيشانكانو وإعدامه. وكما هي العادة، فكلما انهزم الهنود كانوا يجبرون على التخلي عن قسم كبير من الأرض التي كانوا يعيشون عليها. فيما بعد قامت -هناك- حرب عام ١٦٧٦م، كان من نتيجتها قيام «انتفاضة بيكون» التي رأينا بأنها كانت احتجاجاً من قبل سكّان المناطق الغربية ضد السلطات التي لم تكن توفّر لهم الحماية الكافية.

في نيو إنجلند كان البيوريتانز يكرهون الهنود الحمر كراهية شديدة، وفي حروبهم معهم كانوا يقتلون الرجال ويأخذون النساء والأطفال كرقيق. ففي سنه ١٦٣٧م، اشتعلت هناك نيران حرب عرفت باسم «حرب البيكو» (Pequot War). وقد بدأت هذه الحرب بمقتل تاجر بريطاني مما أدّى إلى سلسلة من التدابير الانتقاضية من الفريقين، وكانت قبيلة البيكو دائماً تريد الثأر لنسائها وأطفالها الذين أصبحوا رقيقاً للرجل الأبيض. في أواخر شهر مايو عام ١٦٣٧م تسلّل الكابتن ميسون مع فريق من جنوده الإنجليز نحو قرية قبيلة البيكو؛ فحاصرها، وأضرموا فيها النيران، وكانت حصيلة هذا الهجوم إحراق ٦٠٠ رجل و امرأة وطفل من الهنود. بعد هذه الحرب سادت فترة من الهدوء النسبي في منطقة نيو إنجلند لمدة أربعين سنة.

فيما بعد، بتزايد عدد المهاجرين، وتكاثر مدنهم ومستعمراتهم، بدأ الصراع بين الرجل الأبيض والرجل الهندي يمر في مرحلة ثانية تتّميز بشعور الهنود بضرورة التنظيم والتعاون ونبذ الخلافات القبلية بينهم، وقد وفقت معظم هذه القبائل في إقامة أحلاف عسكرية ساعدت على مقاومة الغزو الأبيض. ونتيجة لهذه الاتفاقيات العسكرية، شن الهنود الحمر بين عام ١٦٧٥ وعام ١٧١٥م ثلاثة حروب ضد المستعمرات البريطانية، أشهرها حرب الملك فيليب عام ١٦٧٥م التي قامت ضد مستعمرة بلجوت والتي كادت تقضي عليها (وقد سميت الحرب بهذا الاسم، لأن المستوطنين البريطانيين كانوا قد أطلقوا اسم الملك فيليب على

ميتاكوميت زعيم القبائل المحاربة). بدأت هذه الحرب عندما استولى المستوطنون في نيو إنجلند على كثير من الأراضي الهندية، وكانوا يحاولون السيطرة على سلوك الرجل الهندي، ولهذا شاع القتل والتنكيل والسرقة في مناطق الحدود، وتعرضت معظم مناطق نيو إنجلند للأخطار. ونتيجة لهذه الحروب فقد أحرق الكثير من المستوطنات ، ومرة أخرى كان هناك مئات من القتلى الهنود، وقد بيع قسم كبير منهم كعبيد، ولم تتوقف هذه الحرب إلا بمقتل زعيم الهنود في هجوم مباغت في سنة ١٦٧٦م. ومما امتازت به هذه المرحلة انتشار حرب العصابات على طول الحدود الداخلية بين قبائل الهنود والقرى الأمامية، وكثيراً ما أدت هذه الاضطرابات إلى انعكاسات على الوضع السياسي في كل المستعمرات. فيما بعد ذلك كانت الحروب مع الهنود كحلفاء لفرنسا أو بريطانيا.

ولكن لابد من الإشارة إلى أنه رغم جوّ العداء المتزايد، فإن فئة من الرجل الأبيض كانت ذات إرادة حسنة ورغبة في معاملة الهنود معاملة إنسانية عادلة، ومن هؤلاء على سبيل المثال وليم بن مؤسس ولاية بنسلفانيا الذى كان دائماً على علاقات طيبة مع جيرانه الهنود. لقد أقام بن مجلساً للتحكيم في الخلافات التي تنشأ بين الجانبين، يتألف من اثنى عشر عضواً نصفهم من الهنود والنصف الآخر من البيض، وقد صادق زعماءهم وكان يحضر احتفالاتهم الدينية كواحد منهم، ويشارك في طقوسهم وأعيادهم. سياسة الود والصداقة التي اتبعها الكويكرز أيضاً منعت اندلاع الحروب مع الهنود في المناطق الوسطى من المستعمرات البريطانية.

في منطقة نيويورك، أظهر المهاجرون ميلاً دائما إلى التعايش السلمي مع الهنود، وذلك لأن القبائل الهندية في تلك المنطقة — التي تنتمي إلى عنصر يسمي ايروكويز— كانت قد كونّت اتحاداً فيما بينها يعرف باسم «الأمم الخمس». لقد كان لهؤلاء مجلس أعلى يدير شئونهم، وكان المهاجرون يهابونهم كثيراً لما عرف عنهم من شدة وشراسة من جهة، ولكون أراضيهم تتاخم من جهة الداخل الأراضى الفرنسية، ولذلك فقد عوملوا دائماً بعدل واحترام تلافياً لقيام اتحاد بينهم وبين الفرنسيين.

الحروب الأولى مع فرنسا: كانت إسبانيا هي المنافسة الأولى لبريطانيا فيما وراء البحار، ولكن هزيمة الإسبان من قِبلِ بريطانيا في حرب الأرمادا، كان قد قضى على الخطر الإسباني لساحل الأطلسي الشرقي.

كان الهولنديون هم الفئة الثانية التي تحدت بريطانيا (في منتصف القرن السابع عشر)، وبعد ثلاثة حروب استطاعت بريطانيا أن تقضي على الخطر الهولندي في أمريكا الشمالية، وغيرت اسم مستعمرتهم نيو أمستردام إلى نيويورك.

وهكذا فقد أصبح الوجود الفرنسي في أمريكا الشمالية هو الوجود الأوروبي الرئيسي الذي كان باستطاعته أن يتحدّى السلطة البريطانية هناك.

لقد بينّا سابقاً (في الفصل الأول) كيف أن الفرنسيين كانوا قد أقاموا لهم مواطئ قدم في القارة الشمالية قبل وصول المهاجرين البريطانيين الأوائل إليها، وكان ذلك في أقصى شمال القارة؛ أي في كندا الحالية.

وهكذا، وبفضل جهود المكتشفين الفرنسيين لم ينقض القرن السابع عشر إلا وكانت الممتلكات الفرنسية فى أمريكا تضم قسماً كبيراً من بلاد كندا ووادي المسيسيبي والقسم الأوسط الغربي من أراضي الولايات المتحدة حالياً. هذه مساحات أكبر بكثير من أراضي المستعمرات الإنجليزية التي تمتد على طول الأراضي الساحلية الممتدة من كندا في الشمال حتى فلوريدا في الجنوب والممتدّة غرباً حتى حوض المسيسيبى.

إلا أن أراضي الإمبراطورية الفرنسية الواسعة لم تكن تضّم في مطلع القرن السابع عشر أكثر من ١٨,٠٠٠ مهاجر فرنسي، وهذا رقم ضئيل بالنسبة لامتداد رقعة الأرض.

لقد حاول الفرنسيون أن يعوضوا عن ضعفهم العددي بالتحالف مع الهنود حيث وثقوا صلاتهم بكثير من قبائلهم وتزاوجوا معهم. وهكذا فإن الاصطدام مع المستعمرات البريطانية أخد يقترب تدريجياً، ومع مطلع القرن الثامن عشر ، بات واضحاً أنه لابد من أن يخوض الفريقان حرباً فاصلة لتكريس سيادة أحدهما على العالم الجديد.

لقد سمّيت الحروب البريطانية– الفرنسية في أمريكا الشمالية «بحرب المائة سنة الثانية» (١٦٨٩ – ١٨١٥م).

أسباب هذا الحروب

كانت العلاقة بين المستعمرات الإنجليزية والفرنسية في أمريكا في بداية عهد الاستعمار علاقة طيبة إلى حد كبير، ولكن منذ أن ظهر الخلاف بين فرنسا وانجلترا في أوروبا عقب تولي وليم أورنج عرش بريطانيا عام ١٦٨٨م، وفرار الملك جيمس الثاني المتعصب للكاثوليكية، وتأييد لويس الرابع عشر لهذا الأخير فقد أخذ الصراع في أوروبا ينعكس على الأحداث في القارة الأمريكية، وبتزايد هذا الصراع في أوروبا – الذي شغل القسم الأكبر من القرن الثامن عشر، فقد أصبح الخلاف بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية في قارة أمريكا يشتد ويقوى أيضاً.

إضافة إلى ذلك ، فإن التعصب الديني والصراع بين الكاثوليك والبروتستنت في أوروبا، كان قد انتقل إلى العالم الجديد وزاد من حدة الخلاف بين المستعمرات الفرنسية والبريطانية هناك.

ثم إن تضارب المصالح بين الدولتين الأوروبيتين في العالم الجديد خصوصاً حول السيطرة على تجارة الفراء – التي كانت مصدراً مهماً من مصادر الثروة في العالم الجديد – كان قد أدّى إلى صراع على المناطق المنتجة للفراء. مناطق الصيد المهمة تركزت في السانت لورانس في كندا ومنطقة نهر الهدسون التابعة لبريطانيا، ولما كانت حيوانات هذه المناطق آخذة في الإنقراض، فكان لابد إذن من قيام صراع حول مناطق الصيد في الداخل حيث كانت فرنسا هي المسيطرة هناك، وهذا جعل الجانبين وجهاً لوجه داخل القارة.

وبناء على ذلك، فحتى تحمي فرنسا مواقعها في الداخل، قامت منذ مطلع القرن الثامن عشر بإقامة سلسلة من الحصون والقلاع بشكل نصف دائري تمتدّ من كويبك في الشمال حتى مصب المسيسيبي

علي خليج المكسيك في الجنوب، وذلك في محاولة لتطويق المستعمرات الإنجليزية ومنع توّسعها نحو الغرب.

وهنا تجدر الإشارة إلى إمكانيات كل من الدولتين فى العالم الجديد؛ لأن ذلك سيعطينا فكرة عن نتيجة هذا الصراع. في منتصف القرن الثامن عشر بلغ عدد سكان المستعمرات البريطانية نحو مليون ونصف المليون نسمة، بينما لم يزد عدد سكان كندا من الفرنسيين عن ثمانين ألفاً، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى رفض الحكومة الفرنسية قبول مهاجرين من غير الكاثوليك حتى ولو كانوا فرنسيين، وهذا مما حدا بالهجنوت المهاجرين من فرنسا إلى الاستقرار في المناطق الوسطى من المستعمرات البريطانية. من ناحية أخرى فإن الفرنسيين كانوا يطبقون النظام الإقطاعي فى ملكية الأرض. وفي كندا حيث خصوا النبلاء بالملكيات الكبيرة وفرضوا على الفلاح الفرنسي الصغير فى كندا نفس الالتزامات التى كانت مفروضة عليهم فى فرنسا، مما جعل الفلاحين فى كندا يتحولون إلى التجارة بدلاً من العمل فى الزراعة. كانت النتيجة عدم ازدياد موارد المستعمرات، وامتناع الفلاحين الفرنسيين على المدى الطويل عن الهجرة إلى العالم الجديد.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الفرنسية كانت قد ركزت كل اهتماماتها العسكرية على شئون القارة الأوروبية في الوقت الذي كان فيه الأسطول البريطاني – المتفوق في البحار– يعمل على توثيق الصلات بين الجزر البريطانية ومستعمراتها في القارة الأمريكية، كما أن ضيق مساحة المستعمرات البريطانية كان قد ساعد على توثيق الاتصال بين السكان وعلى قدرتهم على تنظيم أمورهم الدفاعية.

ويجب ألا ننسى بأن أكثر الحروب التي قامت بين المستعمرات الفرنسية والبريطانية طيلة القرن الثامن عشر، إنما كانت انعكاساً وامتداداً لحروب الدولتين في أوروبا.

أهم هذه الحروب: أولاً، حرب الملك وليام (١٦٨٩ – ١٦٩٧م) وهى أول حرب تشترك فيها مستعمرات بريطانيا في أمريكا في حرب مع دولة خارج القارة الأمريكية. لقد قامت مستعمرات نيو إنجلند بالاستيلاء على بورت رويال، وعلى نوفا سكوتيا، فى نفس الوقت الذي فشلت فيه بريطانيا فى الاستيلاء على كندا. هذا وكانت منطقة نيو إنجلند قد تعرضت نتيجة هذه الحروب إلى كثير من الغارات الهندية. انتهت هذه الحرب بمعاهدة ريزويك (Ryswick) عام ١٦٩٧م؛ دون حصول أي طرف من الأطراف على أى مكاسب إقليمية.

ثانياً، حرب الملكة آن (١٧٠١ – ١٧١٣م)، حيث أدت إلى سلسلة من الاصطدامات، كان أبرز ما فيها مشاركة الهنود فى المعارك خصوصاً فى منطقة نيو إنجلند، واستطاعت مستعمرات نيو إنجلند الاستيلاء مرة أخرى على بورت رويال، كما قامت بمعونة المستعمرات الوسطى والقوات البريطانية بالغارة على مونتريال فى كندا، ولكنّ هذه الحملة فشلت فشلاً ذريعاً نتيجة تحطم السفن الناقلة فى نهر سانت لورانس، ومع ذلك كانت نتيجتها هزيمة بريطانيا للحليفتين فرنسا وإسبانيا. انتهت هذه الحرب بصلح أوترِكت (Utrecht) عام ١٧١٣م، الذي كان من نتيجته حصول بريطانيا بمقتضاه على: نوفاسكوتيا، نيوفاوندلاند، ومنطقة خليج هدسن في قارة أمريكا الشمالية، وعلى منطقة جبل طارق في إسبانيا. إضافة إلى ذلك، استطاعت بريطانيا –نتيجة هذه الحرب– احتكار تجارة الرقيق مع أمريكا الجنوبية لمدة ثلاثين عاماً. ثالثاً، حرب الملك جورج (١٧٤٠ – ١٧٤٨)، نتيجة لتعرّض مناطق نيوإ نجلند للغارات الهندية التى كانت تشجّعها فرنسا، ونتيجة لمنافسة فرنسا لبريطانيا في مناطق الصيد على الساحل في تجارة الفراء، فقد قام سكّان نيو إنجلند بتنظيم حملة ضد مدينة لويسبرغ على جزيرة رأس برتون، ومع أن الحملة كانت ناجحة فى عام ١٧٤٥م، إلا أن نتيجة

هذه الحرب لم تكن حازمة، حيث انتهت بصلح «اى لاشابيل» (Aix -La- Chapelle) عام ١٧٤٨م، الذى بمقتضاه أعيدت منطقة لويسبرغ إلى السيطرة الفرنسية.

حروب بريطانيا ضد الهنود والفرنسيين

حرب بريطانيا ضد الهنود والفرنسيين (١٧٥٦ – ١٧٦٣م)، والتي سمّيت في أوروبا بحرب السبع سنوات، قامت في أمريكا الشمالية بسبب الصراع على وادي الأوهايو. كانت نتيجتها أن قضت بريطانيا على النفوذ الفرنسي كلّية في قارة أمريكا الشمالية.

الخلفية التاريخية لهذه الحرب: كان عدد الفرنسيين فى قارة أمريكا الشمالية يقارب المائة ألف نسمة عام ١٧٥٠م، وقد أزعج هؤلاء وجود مليونين من المستعمرين البريطانيين الذين كانوا مستمرين في عملية الزحف داخل القارة الأمريكية إلى الغرب، وقد زعمت كل من الدولتين السيطرة على مناطق شرق المسيسيبى. فى عام ١٧٤٩م كان الملك جورج الثاني قد منح مساحة ٢٠٠,٠٠٠ هكتار غرب جبال اليقني (غرب الأوهايو) إلى شركة الأوهايو، التى كانت تتكوّن من مجموعة من مضاربي الأراضي من فرجينيا. ومن بنسلفانيا، فإن تجّار الفراء قد اجتاحوا تلك المنطقة، مهدّدين بالسيطرة على التجارة مع الهنود. نتيجة لذلك، فقد قامت فرنسا بإنشاء سلسلة من التحصينات ضد الغزوات البريطانية. ولذلك فقد قام حاكم فرجينيا العام بإرسال جورج واشنطن، الذى كان فقط فى الثاني والعشرين من العمر، على رأس قوة عسكرية لإنذار الفرنسيين بالخروج من منطقة الأوهايو الشمالية. وقد اندلعت الحرب باشتباك واشنطن مع الفرنسيين فى منطقة جريت ميدو (Great Meadow) في عام ١٧٥٤م، واضطر واشنطن– نتيجة لهذا الاشتباك– التخلي عن القلعة الخاصة التي بناها لهذا الغرض والتي كانت تسمّي فورت نسيستي(Fort Necessity)، ونجح الفرنسيون في إقامة قلعة خاصة لهم تسمى فورت دوجوسني (Fort Duguesne)

كونجرس ألباني (Albany Congress): وللاستعداد لاحتمالات الحرب المقبلة، فقد قامت بريطانيا بتشجيع المستعمرات على التعاون فيما بينها. وهكذا فإن ممّثلين من سبع مستعمرات قد اجتمعوا في ألباني (منطقة نيويورك) عام ١٧٥٤، للعمل على الوحدة فيما بينهم لمجابهة خطر الحرب الهندية الفرنسية المقبلة، وكان بنجيامين فرانكلين هو الذي اقترح ما سمّي بخطة «اتحاد ألباني». وكان من مضمون هذه الخطة تكوين هيئة تمثيلّية (كونجرس) مع إعطائها السلطة بالتفاوض مع الهنود، تكوين جيش، فرض الضرائب، ومراقبة الأراضي العمومية. وقد وافق الممثّلون الحاضرون على هذه الخطة، ولكن المجالس التشريعية في المستعمرات – بتركيزها فقط على مصالحها المحلية – قد رفضت التخلّي عن أي من سلطاتها إلى هيئات خارجة عنها. أهمية هذا المؤتمر أنه يعتبر سابقة لمؤتمرات لاحقة كان الغرض منها تشجيع التعاون بين المستعمرات المختلفة .

المميزات التى تمتعت بها الأطراف المتحاربة: أولاً، البريطانيون: كانوا يمثّلون أكبر قوة بحرية فى العالم في ذلك الوقت، وكان لبريطانيا حليف قوي في أوروبا وهو فردريك الأكبر؛ كان عدد سكان المستعمرات البريطانية فى أمريكا يفوق بكثير عدد الفرنسيين هناك بنسبة ١:١٥؛ إنّ زعامة وليام

بت(Pitt) قد رفعت من الروح العسكرية والمعنوية لدى القوات البريطانية ؛ كما أنهّ كان على الفرنسيين أن يحموا مناطق واسعة جداً، فى حين أن المستعمرات البريطانية كانت محدودة المساحة ومتنوعة فى اقتصادياتها وصناعتها.

ثانياً، الفرنسيون؛ تتمثل العوامل المساعدة لحربهم مع بريطانيا في الآتي: كانت القبائل الهندية القوية حليفة لهم، في حين أن قبائل الأروكوس – حلفاء بريطانيا– قد وقفوا على الحياد؛ كانت المستعمرات الفرنسية في أمريكا أكثر تنظيماً وخضوعاً للسلطات الفرنسية من المستعمرات البريطانية هناك التي كانت في بعض الأحيان تتصرف وكأنها ولايات مستقلة، إلا في حين شعورها بتواجد خطر جدّي يهددها؛ كما أن الفرنسيين قد تمتعوا بوحدة قيادتهم، بينما كان البريطانيون –ينقصهم فى البداية –هذا النوع من الوحدة.

الحملات العسكرية لهذه الحرب: بدأ الجنرال إدوارد برادوك (Edward Braddock) القائد العام للقوات البريطانية في أمريكا الشمالية في شق طريق من ميريلاند داخل الغابات متجهاً إلي الشمال الغربي، وذلك بغرض الاستيلاء على القلعة الفرنسية في فورت دوكوسن، ولكنّ جيش برادوك كان قد تعرّض لكمين فرنسي، ولذلك فشل قبل وصوله إلى القلعة بحوالي سبعة أميال وذلك في عام ١٧٥٥م. وفي عام ١٧٥٦م، امتدّت هذه الحرب إلى داخل القارة الأوروبية نفسها. في خلال السنتين الأوليتين من الحرب تعرّضت الجيوش البريطانية في أمريكا لهزائم شنعاء من قبل الفرنسيين.

وبمجيء وليام بت كرئيس للوزراء عام ١٧٥٨ ، فإن مدّ الحرب بدأ يتّجه لصالح بريطانيا، ففي تلك السنة استطاع البريطانيون احتلال ثلاث قلاع فرنسية فى مناطق متفرقة: لويسبرغ، قلعة فرونتناك على ساحل بحيرة أونتاريو، وقلعة دوكوسن. وفي السنة التالية، هزمت بريطانيا القوات الفرنسية في منطقة الكويك في كندا. وبمجيء عام ١٧٦٠م، فإن البريطانيين كانوا قد استولوا على مونتريال، وبذلك أصبحت الحرب منتهية. قامت بريطانيا بنقل الفرنسيين الأكاديين من نوفاسكوتيا إلى مناطق لويزيانا. ولكن الغارات الهندية على الحدود تسببت في قتل الكثير من عائلات المستوطنين في نيو إنجلند. ونتيجة لهذه الانتصارات فقد اضطرت فرنسا أخيراً إلى التسليم فى عام ١٧٦٣م.

معاهدة باريس عام ١٧٦٣م: من شروط هذه المعاهدة: تخلّت فرنسا لبريطانيا عن كل ممتلكاتها في كندا في شرق نهر المسيسيبي؛ آلت جزر الهند الغربية التى خضعت لفرنسا وحليفتها إسبانيا إلى أصحابها الأصليين؛ تخلت إسبانيا لبريطانيا عن فلوريدا فى مقابل إرجاع كوبا إلى الحكم الإسباني؛ وتأكيد بقاء بريطانيا فى الممتلكات التى احتلتها من فرنسا فى القارة الهندية.

نتائج الحرب الفرنسية الهندية: بالنسبة للمستعمرات البريطانية في أمريكا، فإنها بدأت تشعر بعدم حاجتها إلى حماية بريطانية، وذلك لزوال الخطر الفرنسي من القارة الأمريكية. وبمعنى آخر فإن أهم نتائج هذه الحرب هو ازدياد ثقة سكان المستعمرات البريطانية بأنفسهم، وزيادة شعورهم أيضاً بأهميتهم نظراً للمساهمة المالية والعسكرية الفعّالة في هذه الحروب، كما دفعهم أيضاً إلى الاستهانة بالقدرة العسكرية البريطانية التى تعرضّت لهزائم كبيرة فى السنوات الأولى من الحرب. من ناحية أخرى، فإن اشتراكهم في الحرب قد عودّهم على التعاون فيما بينهم، وتنسيق جهودهم لما فيه خيرهم العام، كما أبرز من بينهم قيادات عسكرية لعبت دوراً هاماً فى الحرب، وفوق كل ذلك فإن زوال الحكم الفرنسي كان قد فتح أمام

المستوطنين الأمريكيين إمكانية التوسع نحو الغرب دون حدود أو قيود.

بالنسبة لبريطانيا، فإنها لاحظت إهمال مستعمراتها الأمريكية في دعم الحرب مع فرنسا؛ حيث أن هذه المستعمرات كانت تتاجر بحرّية مع الفرنسيين فى كندا وكذلك جزر الهند الغربية، وهكذا فقد بدأت الحكومة البريطانية معاملة صارمة للمستعمرات لترغمها على تقديم المعونات العسكرية والمالية التى كانت ترى بأنها في صالح الإمبرطورية ككّل. ومن ناحية أخرى، كان على بريطانيا مجابهة مشاكل الحكم لسكان المناطق التى احتلتها: الهنود الحمر غرب جبال الأبلاش، ثم السكان الفرنسيين في منطقة كويبك في كندا. في محاولتها إيجاد حلّ لهذه المشاكل، فإن بريطانيا تعرضّت لعداء شديد من قبل رعاياها فى المستعمرات.



الفصل الخامس

أهم الأحداث التاريخية

١٦٣٧ : حرب «البيكوت».

١٦٧٥ : حرب الملك فيليب.

١٦٨٩ : بدأت حرب الملك وليام، وانتهت بمعاهدة «ريزويك» عام ١٦٩٧م.

١٧٠٢ : بدأت حرب الملكة آن، وانتهت بمعاهدة «اوتركت» عام ١٧١٣م.

١٧٤٤ : بدأت حرب الملك جورج، وانتهت بمعاهدة «اى لاشابيل».

١٧٥٤ : بدأت الحرب مع الهنود والفرنسيين مجتمعين، وانتهت بمعاهدة باريس ١٧٦٣م.

١٧٦٣ : حرب البونتياك مع الهنود؛ إعلان ١٧٦٣م.

CHAPTER 5

COLONIAL WARS IN NORTH AMERICA

1 - H.H. Peckham. **The Colonial Wars** (1963)

2 - E. W. Gibson. **British Empire Before the American Revolution** (1936 - 1968). see early volumes.

3 - Francis Parkman, **Montcalm and Wolfe ane Conspiracy of pontiac.**

الباب الثاني

نشأة الأمة الأمريكية

١٧٦٣ - ١٨٠٠

❖

الباب الثاني

نشأة الأمة الأمريكية

١٧٦٣ - ١٨٠٠

كان انتصار الثورة الأمريكية، كما ذكر أحد المؤسسين الأوائل، إنما يشبه محاولة جعل ثلاث عشرة ساعة تدقّ في الوقت نفسه. كانت المستعمرات البريطانية شديدة الاختلاف فيما بينها لدرجة يمكن معها القول بأنه من المفارقات العجيبة أنها وصلت إلى نفس الفكرة فى نفس الوقت . لقد أُنشئت هذه المستعمرات في فترات مختلفة، ولأغراض متنوعة، واستمرت في طريقها نحو الاستقلال فى ثلاثة عشر اتجاهاً. لقد كان من الصعب الاتفاق بين سكان أي ولاية من الولايات، وهكذا فقد كان جعل ثلاث عشرة مستعمرة تسلك طريقاً واحدة، إنما كان يبدو شبه مستحيل. تلك كانت هي المشكلة الرئيسية التى واجهت المستعمرات في حرب الاستقلال.

ولكن هذا الاختلاف بين المستعمرات اتضح بأنه سلاحها السري في حرب الاستقلال. فإذا كان سكان المستعمرات متناثرين في مساحات شاسعة، وإذا افتقدوا وجود مركز واحد لهم؛ فإن ذلك سبب الاضطراب لأعدائهم، فالمستعمرات كانت كأخطبوط بعدة رؤوس، وكان يمكنها أن تحافظ على بقائها رغم فقدان البعض منها. كان ذلك هو الذي أزعج العسكريين البريطانيين، وهذا هو الذي جعل من شبه المستحيلات أن ينتصر البريطانيون في تلك الحرب.

ومع نجاح هذه المستعمرات فى حرب الاستقلال، وفي الوقت الذي كانت تظهر فيه أمة جديدة إلى الوجود؛ فإن ذلك التنوع الغريب بين تلك المستعمرات كان من أهم المشكلات التي واجهت بناء أمة واحدة. فكل ولاية جديدة كانت تريد أن تتصرف كدولة مستقلة لوحدها، وكان من الصعب على هذه الولايات أن ترى ضرورة أن تعمل مجتمعة. ففي السنوات الأولى للاستقلال، وتحت دستور كونفدرالي واحد، كان الأمريكيون يتحسسون طريقهم لكي يعرفوا ماذا يعني أن يكونوا سكاناً لأمة واحدة.



الفصل السادس

الطريق إلى الثورة

سياسة جديدة وردّ فعل

برنامج جرنفيل ١٧٦٣ – ١٧٦٦م

الاجتماعات الأولى – إعلان ١٧٦٣ م– ضريبة جرنفيل – المعارضة ضد هذه القوانين.

برنامج تاونشند ١٧٦٧ – ١٧٧٤م:

قرارات تاونشند – معارضة المستعمرات – فترة هدوء.

نتائج قانون الشاى لسنة ١٧٧٣:

قانون الشاى – القوانين الإلزامية ١٧٧٤ – قانون كويك ١٧٧٤– المؤتمر القاري الأول ١٧٧٤.

إعلان الاستقلال:

لكسنجتون وكونكورد – المؤتمر القاري الثاني ١٧٧٥ – الأسباب المباشرة لإعلان الاستقلال – الإعلان.

الأسباب الرئيسية للثورة الأمريكية:

أهم الأحداث

مراجع

❖

الفصل السادس

الطريق إلى الثورة

سياسة جديدة وردّ فعل (١٧٦٣ - ١٧٧٦م)

شعور المستعمرات بحاجتها الماسّة إلى الحماية البريطانية من أي أخطار (داخل القارة وخارجها) أرغمها على تقبل الوجود البريطاني سواء تعارضت مصالحها الاقتصادية مع بريطانيا أو توافقت، ولكن مع نمو المستعمرات التدريجي، وتزايد قدرتها على حماية نفسها، في الوقت الذى زادت فيه المراقبة البريطانية على شئونها الاقتصادية؛ لم تجد هذه المستعمرات بدأ من العمل المشترك لمحاولة الحصول على استقلالها.

وهكذا فإن عزم بريطانيا على تطبيق سياسة جديدة تدعم مركزها فى مستعمراتها الأمريكية، كان قد دفعها إلى وضع وتنفيذ نظم جديدة لهذا الغرض ابتداء من عام ١٧٦٣م، حيث أن الحرب الفرنسية الهندية مع بريطانيا كانت قد أظهرت ضرورة إيجاد تغييرات جذرّية في النظام الإداري المتبع مع المستعمرات. تتابع التنظيمات التي ابتدعها الملك والبرلمان البريطاني كانت في النهاية قد أدت إلى عداوة سكان المستعمرات، ومن ثم كان لها أثرها فى جلب الثورة الأمريكية فيما بعد (١٧٧٦م). وبمجيء جورج الثالث إلى العرش البريطاني (١٧٦٠م)، فقد عزم على أن يحكم ليس بالاسم بل بالفعل أيضاً، و نتيجة لذلك قام بابتداع إدارة سياسية جديدة زاد بمقتضاها السلطة الفعلية للحكومة البريطانية على مستعمراتها، ليس فى داخل بريطانيا فحسب؛ بل فى جهات الإمبراطورية البريطانية ككل.

برنامج جرنفيل (١٧٦٣ - ١٧٦٦)

كان رئيس الوزراء البريطاني جورج جرنفيل (Grenville) الذى جاء إلى الحكم سنة ١٧٦٣م المسئول المباشر قبل الملك عن وضع السياسة الجديدة.

الاحتجاجات الأولى: إن محاولة تطبيق قوانين جديدة للضريبة على المستعمرات- حتى قبل إنهاء الحرب الفرنسية الهندية - كان قد دفع إلى ظهور احتياجات كثيرة داخل المستعمرات على مثل هذه السياسة. من ضمن هذه القوانين ما يسمى بقانون «إعلام المساعدة» (Write of Assistance)، حيث أعطت بريطانيا بمقتضاه الحق لموظفي الجمارك في تفتيش أيّ منطقة مشبوهة بتهريب البضائع. وفي سنة ١٧٦١م، قام محام بارز من بوسطن يدعي «چيمس أوتس (James Otis) بتحدّي شرعية هذا القانون، ولكن المحاكم دعّمت القانون الجديد، ودعت إلى تطبيقه فى كل المستعمرات البريطانية. وهكذا فقد أدّت

مناقشة أوتس إلى تنوير الرأي العام بأن هذا القانون إنما يعتبر عملاً استبدادياً مناقضاً للحقوق الطبيعية للإنسان البريطاني.

في قضية بارسون(Parson's Cause)، فإن الرأي العام قد شحن بالعداوة ضد الحكومة البريطانية حيث دافعوا في هذه القضية عما اعتبروه حقوقاً طبيعية لهم بصفتهم رعايا بريطانيين. فحوى هذه القضية أنّ الحاكم العام في فرجينيا كان قد سن قانوناً بتخسيس مستحقّات رجال الدين، مما أدّى بهؤلاء إلى الشكوى إلى مجلس الملك الخاص(Privy Council) بشأن العدول عن هذا القانون، وعندما وافق مجلس الملك علي شكاوى رجال الدين، فقد طالب هؤلاء بإرجاع ما خصم من مستحقاتهم. وكان المحلفون في القضية قد وافقوا على ضرورة تعويض ما خصم من هذه المستحقات نتيجة العواطف التي أشعلها باتريك هنري (Patrick Henry) المحامي عن مصالح رجال الدين. وهكذا كان لهذه القضية أثرها في إشعال العواطف ضدّ السلطات البريطانية في المستعمرات.

إعلان سنة ١٧٦٣م: نتيجة للحرب الفرنسية الهندية، كان لزاماً علي الحكومة البريطانية أن تضع حلاً لمشاكل الهنود الحمر الذين أصبحوا خاضعين لنفوذها في أمريكا الشمالية (الهنود الذين يقطنون غرب جبال أليقني. إن زحف المستوطنين البيض الجدد إلي المناطق الغربية قد أدّي إلي ثورة الهنود فيما يسمي «بانتفاضة بونتياك» (Pontiac Rebellion) سنة ١٧٦٣م. وكان من مهمة الموظفين البريطانيين وضع سياسة تخص الهنود، مع تنظيم تجارة الفراء، وإيجاد نظام إداري حكومي لهذه المناطق.

لهذا الغرض فقد أعلنت بريطانيا ما يسمى «بإعلان ١٧٦٣م» الذي قررت بمقتضاه إعتبار جبال اليقني الحدّ الغربي الذي يفصل بين مناطق الهنود الحمر وبين المستوطنين البيض، ورحل المستوطنون الذين تعدّوا هذا الحد إلي حيث أتوا، كما أجبر كل من يريد التجارة مع الهنود من البيض أن يحصل على رخصة بذلك، كما منع البيض من شراء الأراضي من الهنود.

هذا القانون كان قد أدّى إلي عداوة المستوطنين والتجّار ومضاربي الأرض للحكومة البريطانية؛ ونتيجة للضغط الذي تعرضت له الحكومة من هذه الفئات، وخصوصاً مضاربي الأرض؛ فإن هذا القانون لم يطبّق بصورة فعالة، وهكذا فإن الخطّ الفاصل الذي اقترحته الحكومة بدأ يزحف تدريجياً نحو الغرب ليشمل الأراضي التي كان يضع مضاربو الأرض أعينهم عليها. كما أنّ المستوطنين أنفسهم قد تحدوا القانون وزحفوا بمستوطناتهم تدريجياً نحو الغرب في اتجاهات ثلاثة: اتجاه منطقة بتسبرغ، تجاه وادي واتوفا في شرق تنيسي، ثم جهة وسط كنتكي الخصبة؛ حيث تزعمهم في هذه المحاولة شخص يدعي دانيال بون(Danielle Boone). ونتيجة لأعمال المستوطنين هذه وإجحافهم بحقوق الهنود في الأرض، فقد قام الأخيرون بما يسمى بحرب «لورد دنمور» (Lord Dunmore's War) في كنتكي سنة ١٧٧٤م.

قانون ضريبة جرنفيل(Grenvielle Tax Program): من أجل دعم القلاع العسكرية البريطانية التي كانت تحمي المستعمرات من هجمات الهنود؛ ومن أجل تخفيف الضرائب علي التجار واللوردات البريطانيين، فقد وجدت الحكومة لزاماً عليها بأن تزيد من الضرائب المفروضة علي مستعمراتها في

أمريكا. لقد جاءت هذه الضرائب في وقت كانت الحرب الفرنسية الهندية قد أنضبت مدخرات المستعمرات من عينات التبادل، وكوسيلة لتحصيل هذه الضرائب، فإن الحكومة البريطانية قد قامت بتطبيق التالي: وضعت هناك مراقبة شديدة ضد التهريب بتعيين سفن للمراقبة، كما منحت إدارة الجمارك سلطات أوسع، وأعلنت ضرورة محاكمة المتهمين دون استخدام محلفين؛ وضعت قانون السكر سنة (١٧٦٤م) ،وقد سبق هذا قانون الدبس (١٧٣٣م)، حيث أنقصت الحكومة مقدار الضريبة المفروضة على الدبس المستورد من الفرنسيين أو جزر الهند التابعة لإسبانيا، ولكنها في الوقت نفسه بدأت تطبيقاً فعليا للقانون بحذافيره (بينما في حالة القانون الأول لم تراع الحكومة فكرة التطبيق الصارم للقانون)؛ إصدار قانون العملة سنة ١٧٦٤م، حيث بمقتضاه منعت الحكومة البريطانية المستعمرات من صك العملة؛ إصدار قانون الطوابع حيث استلزم ضرورة شراء طوابع حكومية لغرض كتابة العقود أو الأعمال التي تكون الدوائر البريطانية طرفاً فيها. وأخيراً قانون الإسكان ١٧٦٥م؛ حيث طلبت الحكومة البريطانية من المجالس التشريعية في المستعمرات بأن تهيئ أماكن السكن وتدفع نفقات الغرف عن عشرة آلاف جندي بريطاني يخدمون في المستعمرات.

المعارضة ضد هذه القوانين: لقد تركزت المعارضة الرئيسية في المستعمرات حول قانون الطوابع؛ وذلك لأن هذا كان عبارة عن ضريبة محلية فرضها البرلمان البريطاني على المستعمرات. لقد كانت هذه فكرة جديدة لم يسبق تطبيقها أو إعلانها في أي من مستعمرات بريطانيا فيما وراء البحار، كما أنها أثرت على الفئات السكانية التي كان لها أثرها على الرأي العام ككل مثل: المحامين، والصحفيين، والتجار.

هذا القانون ألهب مشاعر الرأي العام، خصوصاً بعد أن اقام المجلس التشريعي في مستعمرة فرجينيا بإعلان ما يسمى «بمقررات فرجينيا»، واعتبرتها إجحافاً بحقوق المجالس التشريعية في المستعمرات حيث لم يعترف المجلس بمثل هذه الضريبة، وكان يرى أن المجالس التشريعية وحدها هي صاحبة الحق و النقض في فرض أي ضرائب محلية جديدة، وقد تبع قرار فرجينيا هذا قرار من المجلس التشريعي في مستعمرة ما ستشوستس (١٧٦٥م)، حيث سجل هذا أول اجتماع رسمي ضد هذا القانون، وقد أقر هذا المجلس بأنه ليس من حق البرلمان البريطاني فرض أي ضرائب على المستعمرات لأنها غير ممثلة في البرلمان. «لا ضريبة دون تمثيل».

وهكذا فقد قامت الجماهير بأعمال شغب في جهات متعددة من المستعمرات ، وقام ما سموا «بأبناء الحرية» (Sons of Liberty) بأعمال التهديد وحرق هذه الطوابع، وأجبروا موظفي الطوابع على الاستقالة. وقد فرضت المجالس التشريعية في المستعمرات مقاطعة البضائع البريطانية، هذه المقاطعة أجبرت الحكومة البريطانية على أنه تلغي قانون الطوابع، كما أنها تغاضت عن تطبيق قوانين السكر والعملة.

ولكن البرلمان البريطاني رفض نقض حقه في فرض الضرائب المحلية على المستعمرات، واعتبر بأن سكان المستعمرات إنما هم ممثلون في البرلمان بصفة (Virtual Representation) كأي رعايا بريطانيين آخرين. ولهذا فقد سن البرلمان ما يسمى «بقانون الإعلان» سنة (١٧٦٦)(Declaratory Act)، مؤكداً حقه في فرض الضرائب على المستعمرات في كل الأحوال. بالنسبة لقانون الإسكان فإن مستعمرات نيويورك، وكذلك ماستشوستس، قد رفضت المساهمة في تحمل مصاريف الجنود البريطانيين.

برنامج تاونشند

جاء روكنجهام (Rockingham) رئيساً للوزراء بعد جرنفيل، وقد اتبع هذا سياسة المصالحة مع المستعمرات، مما دفع بالملك البريطاني إلى معارضته، واتّهموه بمحالفة سكّان المستعمرات على حساب مصالحهم، وهكذا أجبروه على الاستقالة، وجاء بعده تاونشند (Townshend) كرئيس للوزراء. وهكذا عزم الأخير على مواجهة مشكلة الضرائب في المستعمرات، وبموت تاونشند، آلت هذه السياسة إلى خلفه نورث.

قرارات تاونشند سنه ١٧٦٧م: أمر تاونشند مستعمرة نيويورك بحلّ المجلس التشريعي فيها الذي رفض الموافقة على قانون الإسكان؛ حتى يجعل منهم قدوة لبقية المستعمرات وحتى لايجلب سخط المستعمرات ككل، لقد قرر تاونشند فرض الضرائب على استيراد الزجاج، الرصاص، الورق، الدهان والشاي – كانت هذه الضرائب مقبولة من قبل السكان، كما أوجد إدارة جديدة للجمارك وأعطاها السلطة القانونية الكافية لتمنع حوادث التهريب بأيّ حال من الأحوال.

معارضة المستعمرات: قام التجّار في بوسطن بإعلان مقاطعتهم للواردات البريطانية؛ احتجاجاً على القوانين الجديدة، وقامت كثير من المستعمرات بتأييدهم في هذا العمل. وفي بوسطن، تزعم حركة الاحتجاج هذه شخص يدعى صمويل آدمز (Samuel Adams)، الذي أقنع المجلس التشريعي في بوسطن بأن يعلن ما يسمى «بالرسالة الموزعة» (Circular letter) التي عارض المجلس بمقتضاها حق البرلمان في فرض الضرائب على المستعمرات. في بنسلفانيا تزعم مثل هذه الحركة شخص يدعى جون دكنسون في كتاباته «رسائل من مزارع» . لقد اعترف السكان في المستعمرات بحقّ البرلمان البريطاني أحياناً في فرض مثل هذه الضرائب، ولكنهم اعتبروا المجالس التشريعية في المستعمرات هي صاحبة الحق في النقض في هذه الأمور. وكنتيجة لتحريض «آدمز» ، قامت الجماهير بمواجهة رجال الجمارك البريطانيين، وقد أشعل آدمز عواطف الجماهير باختلاقه الأكاذيب ضد قوات الحامية البريطانية في بوسطن. وعندما هاجمت الجماهير القوات البريطانية هناك (كان يطلق عليها المستعمرون لفظ أصحاب المعاطف الحمراء)، فقد قام الجنود بإطلاق النار عليها مما أدّى إلى إصابة وموت البعض منهم. وحتى يزيد من إشعال عواطف الجماهير، فإن آدمز اتخّذ من هذا الحادث ذريعة لزيادة هجومه، وسمّى الحادث «مذبحة بوسطن ١٧٧٠م» . ومع أن وزارة اللورد نورث قد أوصت بتطبيق هذه القوانين؛ إلا أن البرلمان لم يوافق عليها ونقضها جميعاً ماعدا الضريبة على الشاي .. وهكذا شعر سكان المستعمرات بأنهم قد حازوا على انتصارهم الثاني.

فترة هدوء (١٧٧٠ – ١٧٧٣م): بعد نقض قوانين تاونشند، ساد المستعمرات هدوء نسبي مما أدى إلى تحسين الأحوال الاقتصادية. لقد حز هذا الهدوء النسبي في نفوس المتطرفين من أمثال جون آدمز الذين كانوا يتوقون نحو الاستقلال التام عن بريطانيا، ومع أنهم لم يجرؤوا على المطالبة العلنية بذلك، إلا أنهم نجحوا في إبقاء شعلة المعارضة، حيث نظموا في ١٧٧٢م ما سموه بلجان المراسلة في كل أنحاء المستعمرات، وكان الغرض منها الدعاية ضد الحكومة البريطانية المبالغة في التركيز على أخطاء البريطانيين، والدفاع عما سموّه بحق المستعمرات.

في ١٧٧٢م، قام مهربو رود آيلند بحرق سفينة المراقبة البريطانية، وفي شمال غرب مستعمرة كارولاينا الشمالية، ظهرت هناك حرب أهلية صغيرة، حيث قام رجال الحدود بالاحتجاج الشديد ضد أعمال حاكم المستعمره ترفون، بغرض ما سموه بضرائب باهظة، سوء المحاكم، وقلة التمثيل – كل هذه الأعمال يقال بأنها كانت نتيجة تحريض من طبقة التجار. وفي بنسلفانيا قامت هناك حركة باكستون بويز. وذلك بالاحتجاج على إهمال الحكومة لحماية السكان من الهنود الحمر. هذه الحركات الغربية كانت تمثيلاً للإجحاف الذى مرّ به سكان هذه المناطق ضد الطبقات العليا الحاكمة على ساحل الأطلسي.

نتائج قانون الشاي لسنة ١٧٧٣م.

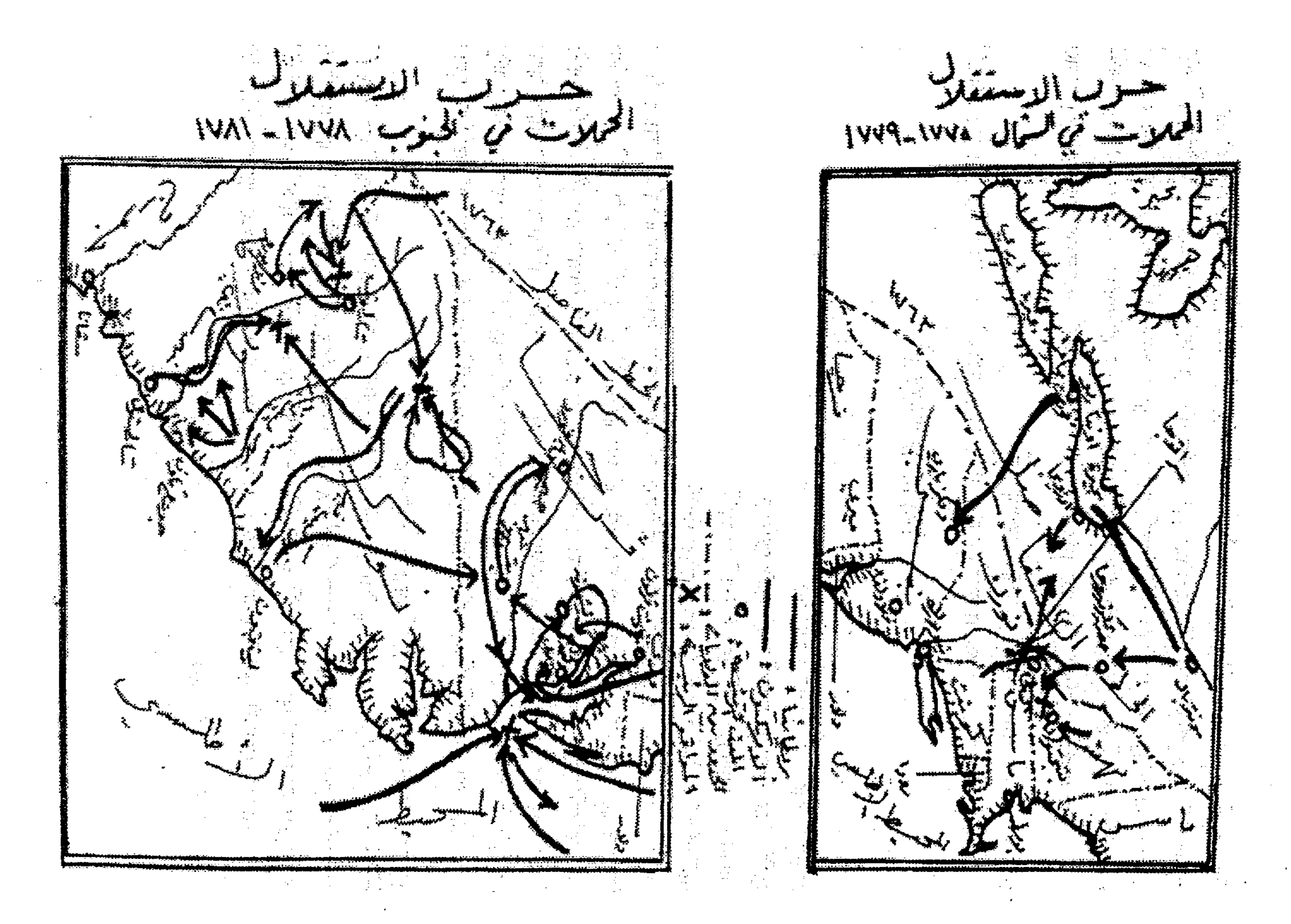
كان اللورد نورث قد سنّ هذا القانون بغرض إنقاذ شركة الهند الشرقية من الإفلا

قانون الشاي: منحت شركة الهند الشرقية بمقتضى هذا القانون حق تصدير الشاي إلى المستعمرات البريطانية، وكانت الشركة في نفس الوقت معفاة من دفع أي ضريبة على التصدير، ما عدا ضريبة اسمية صغيرة تحت قانون تاونشند. لقد مكّن القانون الجديد الشركة من بيع الشاى بأسعار أرخص حتى من أسعار المهربين، ومن ثم أصبحت هذه الشركة تحتكر تجارة الشاى مع المستعمرات، ولم يكن هذا احتكاراً فحسب؛ ولكنه كان احتكاراً لصالح شركة بريطانية بحتة.

وعندما شعر تجار الشاي بأن هذا يشكل خطراً على مستقبل تجارتهم؛ فإنهم بدأوا يميلون لتأييد المتطرفين في المستعمرات، وقاموا بتشجيع الأخيرين على منع تفريغ الشاى فى الموانئ، وفى بوسطن كان صمويل آدمز وجماعته المتطرفة مسئولين عن تنظيم ما سمّي «بحفلة شاي بوسطن» (١٧٧٣م)، وتبعت ذلك موانئ أخرى في المستعمرات، حيث قام المتطرفون بإغراق الشاي في البحر، كما شجّعوا المستهلكين على استعمال القهوة والشوكولاته بدلاً من الشاي.

القوانين الإلزامية (١٧٧٤م): قرّر اللورد نورث رئيس الوزراء والملك جورج الثالث اتخاذ سياسة حازمة تجاه ماستشوستس على الأخص – التي قادت المستعمرات الأخرى في التنكيل ضد الحكومة البريطانية. هذه السياسة تقتضي تنفيذ أربع مقررات وافق عليها البرلمان البريطاني وهي: إغلاق ميناء بوسطن حتى يدفع الأهالي تعويضاً للبضاعة التي خسرت؛ تخفيض سلطات المجلس التشريعي في ماستشوستس؛ عدم محاكمة المتهمين من موظفي الحكومة البريطانية داخل المستعمرة؛ وأخيراً إرغام المجلس التشريعي على تهيئة المأوى والمأكل للحامية البريطانية الموجودة هناك.

قانون كويبك (١٧٧٤م): كان هذا القانون خاصاً بالرعايا الفرنسيين الذين أصبحوا تحت الحكم البريطاني بعد هزيمة فرنسا، وقد سنّ البرلمان البريطاني هذا القانون حيث يقضي بمد حدود منطقة كويبك لتشمل المنطقة شمال الأوهايو وشرق نهر المسيسبي؛ واعترف بشرعية الكنيسة الكاثوليكية فى كل كويبك؛ كما أعطى الرعايا الكاثوليك حقوقهم السياسية.


حرب الاستقلال
الحملات في الشمال ١٧٧٥-١٧٧٩
حرب الاستقلال
الحملات في الجنوب ١٧٧٨-١٧٨١

هذا القانون سبّب عداوة البروتستنت الأمريكيين، لأنهم ظنوا بأنه ربما يكون خطوة أولى نحو تدعيم شرعية الكنيسة الأنجلكانية (التي تختلف قليلاً عن الكاثوليكية) في أمريكا ضد حقوق البروتستنت، كما اعترف القانون بحرية العبادة للكاثوليك، مع السماح بتطبيق القانون المدني الفرنسي عليهم -ذلك القانون لم ينّص على ضرورة استخدام المحلفين، كما هو الحال في القانون المدني البريطاني. وهكذا فقد خشى مضاربو الأراضي بأن القانون سيمنع نشاطهم في المناطق الغربية، كما أن تجّار الفراء كانوا يخشون من سلطة الموظفين البريطانيين الموجودين في مونتريال.

المؤتمر القاري الأول (First Continental Congress): إعلان القوانين الإلزامية: وقانون كويك، دفعت المجلس التشريعي المحلول في فرجينيا إلى الدعوة إلى اجتماع قاري لممثليه عن كل المستعمرات ليعقد في فلادلفيا في سبتمبر عام ١٧٧٤م. وهكذا فبدلاً من أن يؤدي القانون إلى تأديب ماستشوستس- كما أرادت الحكومة البريطانية - فإنه دفع إلى تكوين ممثلين مختارين من المجالس التشريعية في المستعمرات للاجتماع لحسم الأمور المتفاقمة مع البريطانيين.

كان عدد المتطرفين في هذا المؤتمر يفوق بكثير عدد المعتدلين. وقد وافق المؤتمر على القرارات الآتية: أولاً، قرارات سفولك؛ حيث رفض -فيها- المؤتمر الاعتراف بشرعية القوانين الإلزامية وقانون كويك. ثانياً، إعلان «حقوقهم وشكاواهم» (Rights and Greavances) ضد الحكومة البريطانية، حيث طالبوا بإلغاء كل القوانين التشريعية التعسفية التي أقرتها الحكومة منذ سنة ١٧٦٣م؛ وبذلك فقد أبرزوا فكرة النظرية السياسية الأمريكية التي بمقتضاها عارضوا حق البرلمان البريطاني في فرض ضرائب على المستعمرات «لاضريبة بدون تمثيل» ثالثاً، تكوين لجنة قارية يكون من شأنها تنظيم المقاطعة ضد التجارة البريطانية. رابعاً، وافق المؤتمر على أن يجتمع في السنة المقبلة. وأخيراً، رفض المؤتمر الموافقة على ما يسمى «بخطة جالوي» (Galloway plan)، والتي اقترحها بعض المعتدلين، حيث طالبوا فيها بتكوين اتحاد مع بريطانيا على أساس تكوين برلمان واحد للمستعمرات البريطانية تكون له سلطات تشريعية في كل المستعمرات مع ضرورة موافقة البرلمان البريطاني على قرارات هذا البرلمان.

إعلان الاستقلال

الغالبية العظمى من سكان المستعمرات لم تعتنق فكرة الاستقلال منذ البداية. ولكن الذي دفعها إلى ذلك؛ إنما هو لجوء الملك جورج الثالث إلى استعمال القوة.

لكسنجتون وكونكورد: كان المؤتمر القاري قد وافق على الاستعداد للدفاع؛ وبدأ سكان ماستشوستس بجمع الذخيرة، وتدريب الرجال على مجابهة السلطات البريطانية. وكان الجنرال توماس جيج (Thomas Gage) قد أرسل فرقة من بوسطن مكونة من ألف جندي في ليلة ١٨ أبريل سنة ١٧٧٥م للذهاب إلى بلدة كونكورد المجاورة للاستيلاء على مخزن بارود للمتطرفين، وكان رجل الاستطلاع بول ريفر قد أبلغ النبأ لجماعته في كونكورد، ومن ثم اجتمع هؤلاء في بلدة لكسنجتون لمقابلة القوة البريطانية.

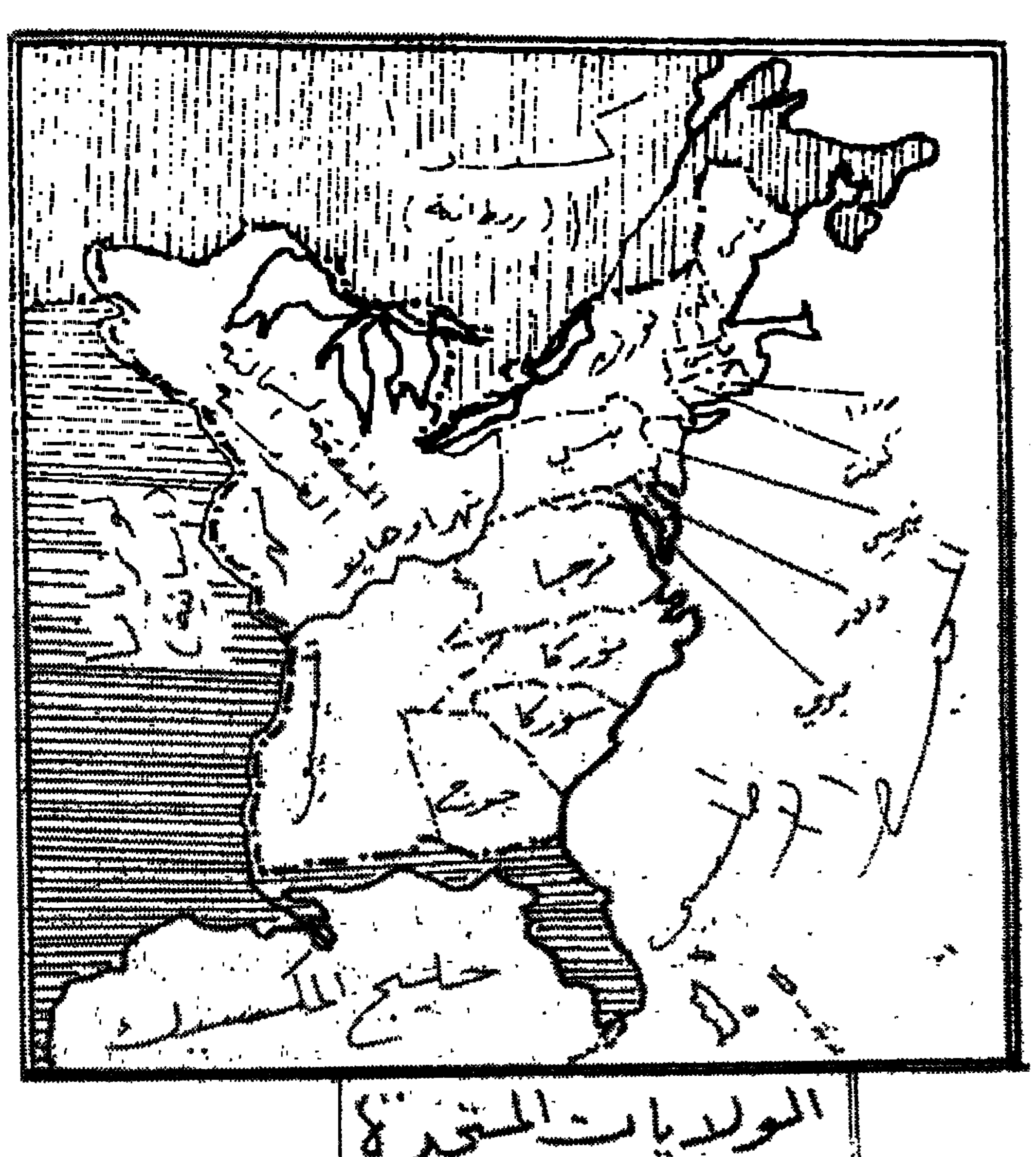
وتبودل إطلاق النار الذى قتل فيه عدد من الثوار، ثم من بعدها تقدمت الفرقة البريطانية إلى كونكورد حيث وجدت أن جميع الأسلحة قد نقلت من ذلك المكان. فى طريق عودة الفرقة إلى بوسطن، فإنها خسرت حوالى ٢٧٣ جندياً حيث نصب لها المزارعون كميناً على الطريق. انتشرت أنباء هذه الحادثة فى كل المستعمرات. وهكذا يمكن القول بأن هذه الحادثة إنما كانت البداية للكفاح المسلح الأمريكي ضد الحكم البريطاني.

المؤتمر القاري الثاني سنه ١٧٧٥م: اجتمع المؤتمر (حسب الخطة التي قررت في المؤتمر السابق) في ١٠ مايو سنة ١٧٧٥م. كانت فئة المعتدلين فيه تريد تأجيل إعلان الاستقلال، ولكن المؤتمر أقر خطة لتكوين جيش بقيادة جورج واشنطن. ومع ذلك اقترح المؤتمر «التماس غصن الزيتون» الذي أراد المجتمعون بمقتضاه مصالحة بريطانيا. ولكنّ الملك رفض هذا الاقتراح، ومن ثم قام –المؤتمر فيما بعد– بإعلان الأسباب والدوافع التي أدّت بهم إلى حمل السلاح. ومما تجدر ملاحظته هنا بأن المؤتمر لم يكن يسعى نحو إعلان الاستقلال لحظة اجتماعه هذه، وكل ما أرادوه هو العودة إلى أوضاع ما قبل سنة ١٧٦٣م.

الأسباب المباشرة لإعلان الاستقلال: تجدر الملاحظة بأنه كانت هناك اشتباكات عسكرية طيلة السنة السابقة على المؤتمر القاري الثاني، فلماذا إذن تحوّلت الفكرة من المصالحة مع بريطانيا إلى إعلان الاستقلال عنها؟ إجابة على هذا السؤال تكمن فيما يلي: أولاً، لقد انزعج الأمريكيون من استخدام بريطانيا للجنود المرتزقة خصوصاً الألمان، الهنود الحمر والعبيد؛ ثانياً، قرار البرلمان بإغلاق الموانئ الأمريكية إلى حين قبول القوانين الجديدة لم يترك للأمريكيين سوى اللجوء إلى إعلان الاستقلال الذى سيمكنهم من الحصول على مساعدات أجنبية؛ ثالثاً، كتابات توماس پين؛ خصوصاً «شعور عام» (Common Sense) كانت قد ألهبت عواطف الجماهير، وكان يهاجم فيها الملك جورج مباشرة، ويبين محاسن إعلان الاستقلال. وأخيراً الغالبية العظمى من المؤتمرين فى سنه ١٧٧٥م كانت من الفئة المتطرفة، حيث أن عدداً كبيراً من المعتدلين قد استبدل بممثلين من هذه الفئة.

إعلان الاستقلال: عين الكونجرس القاري لجنة برئاسة «توماس جفرسون» لكتابة إعلان الاستقلال. قام الكونجرس بإعلان قرار الاستقلال في الثاني من يوليو، وفي الرابع منه سنة ١٧٧٦م وافق الكونجرس على هذا القرار الذى بين أسباب فصم العلاقة بين المستعمرات والبلد الأم. كان جفرسون قد قام بكتابة الإعلان، ولكن الكونجرس أجرى عليه بعض التعديلات. وقد أشير في خاتمة هذا الإعلان بأن نظرية «جون لوك» هى الأساس الفكري للثورة، وفى القسم الثاني سرد الإعلان شكاوى المستعمرات ضد الملك جورج الثالث، وفي القسم الأخير أعلن استقلال المستعمرات الثلاث عشرة عن بريطانيا.

صدور هذا الإعلان، قوّى مركز المتطرفين في المستعمرات. وتجدر الإشارة إلى أنّ السكان كانوا قد انقسموا إلى قسمين: ما سمي «بالوطنيين»(Patriots) الذين آمنوا بضرورة حمل السلاح للدفاع عن الاستقلال ، وما سمي «بالمخلصين» (Loyalists) أولئك الذين مازالوا يريدون الوصول إلى طريقة سلمية بالتسوية أو المصالحة مع بريطانيا. وبإعلان ضرورة الكفاح المسلّح من أجل الحصول على الاستقلال؛ فإن



الولايات المتحدة
عام ١٧٨٣

فرنسا قد بدأت في إعطاء المساعدة السرية للمستعمرات، وبهذا فإنها ساهمت في إيجاد شرخ في صرح الإمبراطورية البريطانية.

الأسباب الرئيسية للثورة الأمريكية

أسباب الثورة كثيرة التعقيد، ولكن ذكر العوامل الآتية ربما يساعد على فهم الظروف التي دفعت بالمستعمرات إلى إعلان استقلالها عن البلد الأم.

أولاً: لقد تعودّت المستعمرات طيلة فترة استعمارها على نوع من الاستقلال والحرية التي لم يتمتع بها حتى سكان بريطانيا نفسها، كما وأن بريطانيا طيلة القرن والنصف من الاستعمار لم تكن جادة في تطبيق قوانين صارمة تجحف بالسكان. وأن مجيء الكثير من المهاجرين إلى القارة الجديدة إنما كان غرضهم البحث عن حياة حرّة طليقة. وهكذا عندما تغيرّت السياسة البريطانية -فيما بعد- عام ١٧٦٣م، واتجهت في تطبيق القوانين؛ خصوصاً تلك الخاصة بضرورة مساهمة المستعمرات في نفقات الحرب مع فرنسا، ولم يكن السكان على استعداد أن يتقبلوا مثل هذه القوانين لعدم تعودهم عليها، حتى أن حزب «الوقز» البريطاني نفسه كان يعارض في تطبيق هذه السياسة. ثانياً، سياسة بريطانيا الجديدة هدّدت مصالح فئات عديدة من السكان مثل: التجّار، تجّار الفراء، المستوطنين، الصناع، العمال، ومضاربي الأرض، ثم البروتستنت، وبالتالي فقد سببت عداوة هؤلاء- بما لهم من نفوذ محلي - ودفعت إلى أن يتكاتف الجميع منهم لمقاومة هذه السياسة بالقوة. ثالثاً، إن التوقيت الذي أعلنت فيه السياسة الجديدة ربما كان هو الدافع على ظهور المقاومة لها. ففي عام ١٧٦٣ كانت المستعمرات تشعر بنوع من الاستقلال الذاتي والثقة بالنفس بحيث نظر إلى السياسة الجديدة على أنها تخالف أي سياسة سابقة لبريطانيا في أمريكا. رابعاً: الخلاف الدستوري حول وضع المستعمرات الأمريكية داخل الإمبراطورية البريطانية. إن السكان رفضوا قبول فكرة التمثيل بالتبعية أو أنهم جزء ثانوي داخل الإمبراطورية. خامساً: العامل الديني كان له أثر قوي في إعلان الاستقلال. فكثيراً من المهاجرين كانوا من المتطرفين البروتستنت الذين هربوا من الاضطهاد الديني في أوروبا؛ ساعين وراء إيجاد حرية دينية أفضل في العالم الجديد، ولذلك فإنهم رأوا أن السياسة الجديدة إنما هي إنذار لهم بأن بريطانيا ربما تريد في المستقبل أن تدعمّ وجود الكنيسة الأنجلكانية (القريبة من الكاثوليك) شرعياً في أمريكا، بتعيين بيشوب أنجلكاني لها. سادساً: العامل النفسي: وهذا يتمثّل في أنه كان لموظفي الإمبراطورية البريطانية ميزات ومكانة تختلف عن الأمريكيين، وهكذا فقد حسد الأمريكيون هؤلاء الموظفين على وضعهم ولم يتقبلوا فكرة أنهم يمثلون طبقة ثانوية. سابعاً: كان السكان الذين حضروا من إنجلترا نفسها لم يزيدوا على الثلث من مجموع سكان المستعمرات، وبالتدريج فإن سكان العالم الجديد سرعان ما أصبحوا مجتمعاً وقومية مختلفة عن تلك التي يتمتع بها أولئك في الوطن الأم. وحتى الذّين كانوا من أصل بريطاني سرعان ما انصهروا في البوتقة الجديدة. كما أنه لا يجب نسيان الحقيقة بأن البعد الجغرافي كان عاملاً مشتركاً في كل حركات الاستقلال التي قامت في المناطق الاستعمارية. ثامناً: كانت فلسفة جون لوك التي تؤمن بحريات الإنسان الطبيعية وبحقه في الثورة ضد الحاكم إذا لم يراع هذا مصالح المحكومين - هي الفكرة الأساسية التي أخذتها

المستعمرات تعليلاً لضرورة إعلان استقلالها. تاسعاً: إيمان قسم كبير من السكان بإمكانية الاستقلال والمستقبل الزاهر شجعهم على المضي في طريقهم، خصوصاً وأنّ القارةّ الأمريكية واسعة الأراضي، وغنية، بينما بريطانيا نفسها لم تكن إلا جزيرة صغيرة فقيرة في مواردها الطبيعية. كما أنه وجد الأمل الكبير في إيجاد حليف أجنبي يساعد المستعمرات ضد بريطانيا. وهكذا فلم تكن الثورة عملاً يائساً لجأ إليه السكان بعد فشل أي وسائل أخرى. وإنما كانت عملاً مختاراً تشوبه الآمال الكبيرة بالنجاح.

كلّ استقلال له أوانه، وسواءً عاجلاً أو آجلاً، فإن تلك المستعمرات كان يمكن أن تحصل على استقلالها، ولكنّ وسيلة الاستقلال التي اتبعتها المستعمرات - الكفاح المسلح - كان يمكن أن تكون مختلفة. فكان يمكن لهذه المستعمرات أن تحصل على استقلالها بطريق تدريجي سلميّ- كما اتبعت بريطانيا ذلك مع كثير من مستعمراتها في الإمبراطورية ، وأصبحت هذه -فيما بعد- ضمن ما سمي «بالكومنولث». لكن الوسيلة الأمريكية في الحصول على الاستقلال عن بريطانيا كانت مختلفة باتّباعها طريق الكفاح المسلّح.

الفصل السادس

١٧٦٣: برنامج جرنفيل؛ الإعلان (إعلان ١٧٦٣).

١٧٦٧: برنامج تاونشند، المعارضة

١٧٧٣: أعطى احتكار توريد الشاي إلى أمريكا لشركة الهند الشرقية البريطانية.

١٧٧٤: سنّ البرلمان البريطاني ما يسمّى بالقوانين الصلبة وقانون كويك، أول مؤتمر قارى.

١٧٧٥: اشتباكات بين الميليشيا الأمريكية والجنود البريطانيين فى كونكورد ولكسنجتون؛ والمؤتمر القاري الثاني.

١٧٧٦: إعلان الاستقلال الأمريكي في ٤ يوليو.

GHAPTER 6

COLONIAL RESISTANCE TO BRITISH RULE, 1963 - 1776

•

1-H Gipson. **The Coming of the American Revolution, 1763 - 1776** (1954).

2- S. Morgan. **The Birth of the RCpublic: 1963 - 1776** (1956).

3- Bernard Bailyn. **The Ideological Origins of the American Revolution** (1967), and his The Origins of American Politics (1968).

4-. C. Miller. **The Origins of the American Revolution** (1943).

الفصل السابع
ثورة ناجحة: ١٧٧٦ - ١٧٨٣م

موارد القوى المتعارضة:

مقارنة القوى العسكرية - القدرات المالية

الحملات العسكرية:

من بنكرهل إلى برنستون - الخطة البريطانية عام ١٧٧٧ - الحلف الفرنسي الأمريكي - السنوات الأخيرة للحرب.

معاهدة باريس سنه ١٧٨٣م:

مفاوضات - شروط الصلح

الثورة الداخلية:

التغيرات السياسية - مبادئ الدستور الكونفدرالي - نقاط الضعف فيه- المصادقة عليه - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الأحداث الهامة

المراجع

الفصل السابع

ثورة ناجحة:

١٧٧٦ - ١٧٨٣م

قيام الثورة في أمريكا أعطى الفرصة لفرنسا في أن تثأر لنفسها من بريطانيا، نتيجة هزيمتها في حرب السبع سنوات؛ وهكذا فقد أصبحت الثورة الأمريكية حلقة أخرى في سلسلة الحروب الاستعمارية بين فرنسا وبريطانيا. كما لم تكن هذه الثورة عبارة عن كفاح من أجل الاستقلال فقط؛ ولكنها بجانب ذلك كانت ثورة اجتماعية وسياسية.

موارد القوى المعارضة

داخل المستعمرات الأمريكية، انقسم السكان إلى ثلاث فئات: «الوطنيون» حيث يمثلون ثلث السكان، و«الموالوت» ويمثلون الثلث الثاني، ووقف الثلث على الحياد.

الفئة الأولى هى التى كانت مصدراً للثورة، بينما بقيت الفئة الثانية على ولائها للبلد الأم، ولهذا فإن كثيراً من حكومات المستعمرات (أو يجب أن نقول الإدارات الجديدة التي تمثل الثوار) قد قامت بمصادرة أملاك الموالين وأجبرتهم على النزوح، حيث اتجه هؤلاء إلى كندا، جزر الهند الغربية، أو انجلترا. تمثلت فئة «الموالين» فى كبار الموظفين، التجار الأغنياء الذين يتعاملون مع بريطانيا، الحرفيين، ورجال الكنيسة الأنجلكانية. أما الفئة «الوطنية» فكانت تتمثل في صغار المزارعين، العمّال، المدنيين، وسكان المناطق الغربية ومع ذلك فيجب الملاحظة بأن التفريق الطبقي بين هؤلاء لم يكن واضحاً تماماً، فالمناطق النائية (فى الداخل) كانت تميل نحو الوطنيين، بينما كان سكان الساحل يميلون نحو «الموالين» ، والكثير من السكان لم يكن يهمهم الأمر بكثير أو قليل.

مقارنة القوى العسكرية: من حيث العدد كان لبريطانيا الفرصة، حيث أنها تعتمد على سكان أكبر عدداً، ولكنها بالفعل تعتمد على المتطوعين، والجنود المرتزقة؛ خصوصاً من بعض حلفائها في أوروبا مثل ألمانيا.

بعد انتشار الحرب إلى اجزاء أخرى في العالم الخارجي، اضطرت بريطانيا إلى تقسيم قواتها. أما جيش الثوار، الذي كان تحت قيادة جورج واشنطن، فإنه لم يتعد بأي حال من الأحوال أكثر من ١٨ ألف مقاتل. من حيث النظام والتدريب والخبرة؛ فإن القوات البريطانية بطبيعة الحال كان لها الامتياز الأكبر، ولكن

لا ننس بأن طبيعة هذه الحرب التي كانت في بيئة مليئة بالغابات قد قلّل من فائدة هذه الميزة. كانت القوات الأمريكية تتكون من فئتين: القوة القارية، ومليشيا الولايات، الأولى كانت تخدم بالتطوع لمدة ثلاث شهور، وقد كانت قليلة الخبرة والتدريب، أما الثانية فلم تكن تريد القتال خارج حدود ولاياتها، ولكنهم كانوا كثيري الحماس في الدفاع في الداخل.

البعد الجغرافي كان له الأثر الفعال أيضاً ، فقد عمل هذا ضد البريطانيين حيث كان عليهم أن ينقلوا الجنود عبر المحيط الأطلسي، وفي أمريكا داخل الولايات المختلفة. الثوار كانوا يعملون في مناطقهم ويستعملون الطرق الداخلية ويجتمعون كلما لزم الأمر لمجابهة البريطانيين. وكان بعد المسافة قد أوجد ندرة في الإمدادات للقوات البريطانية؛ البريطانيون كانوا يتلقون المساعدة من الهنود الحمر في مناطق الحدود الغربية، وقد أطلقوا سراح الرقيق في الجنوب حتي يشجعوهم على الانخراط في سلك الجندية ضد الأمريكيين. ولكن الآخرين حصلوا على مساعدة الجنود الفرنسيين والأسطول الفرنسي، خصوصاً في موقعة يورك تارون، وهكذا فقد ألحقوا أيضاً خسائر ببحرية الإنجليز.

القدرات المالية وبعض الميزات الأخرى للمتحاربين: لقد تميزّت بريطانيا العظمى، بطبيعة الحال، بكونها دولة كبرى ذات ثروة ومصادر اقتصادية عظيمة، أما الثوار من ناحية أخرى، فقد واجهوا صعوبات مالية في سبيل التجهيز للعمليات الحديثة. كان الكونجرس القاري وكذلك الولايات قد قاموا ببيع سندات لتمويل الحرب، وكذلك بطباعة العملة الورقية بشكل كبير جعل العملة لا قيمة لها تقريباً. ولذلك اضطر الكونجرس القاري إلى الاستدانة من فرنسا، هولندا، إسبانيا، وقد كانت هذه الديون توزع على الولايات، ولكن الأخيرة لم تكن تقوم بسداد ما عليها، ونتيجة لذلك فكانت هناك ندرة شديدة في تدبير التموينات الخاصة بالجيش الأمريكي المحارب. كان روبرت مورس(Morris) بمثابة المدير المالي لجيش الثوار. من الناحية المعنوية نجد بأن الأمريكيين– نظراً لأنهم يدافعون عن بيوتهم وأرضهم – قد تمتعوا بروح معنوية عالية. في حين أن هناك معارضة كبيرة داخل بريطانيا ضد الحرب مع المستعمرات، وهذا قلل من عدد المتطوعين للحرب. إن الأمريكيين كانوا يحاربون في بيئة طبيعية وظروف تعودوا عليها ، بينما لم يكن الجندي البريطاني يعرف الكثير عن هذه البيئة. هذا بالإضافة إلى أن أصدقاء بريطانيا في القارة الأوروبية كانوا أقل بكثير من أعدائها. حلفاء بريطانيا تمثلوا في روسيا، وبعض الألمان فقط، أما بقية أوروبا فقد كانت تشكّل عدواً لدوداً لها، خصوصاً منذ سنة ١٧٨٠م، حيث كوّنت هذه الدول ما سمي «بحلف الحياد المسلح» (League Of Armed Neutrality)، وذلك بسبب تدخل بريطانيا في الحقوق البحرية لهذه الدول.

وهكذا فقد كانت دول أوروبا الكبرى فرنسا وإسبانيا هي الممول الرئيسي للأمريكيين سواءً من الناحية المالية أو العسكرية.

الحملات العسكرية للحرب

في بداية الحرب كانت تبدو كفة الإنجليز هى الرابحة، ذلك أن أسطولهم القوي فرض حصاراً محكماً على شواطئ المستعمرات، استطاع فيه شلّ اقتصادها، وجعل الاتصال فيما بينها وبين أوربا صعباً للغاية. لم يكن يضعف موقف الجيش الإنجليزى إلا انقسام الرأي العام في بريطانيا حول الحرب، مما جعل الحكومة البريطانية تجد صعوبة كبيرة في جمع المتطوعين لإرسالهم إلى المستعمرات. لقد دفع ذلك بالملك جورج إلى أن يستعين بجنود مرتزقة من الألمان حيث استأجر حوالي عشرين ألف جندي من أمير مقاطعة «هس». ولقد أضرّ هذا التصرف بسمعة الملك إلى درجة كبيرة. في الجهة الأخرى، فإننا نجد بأن قدرة واشنطن وشخصيته تساوي ميزاته العسكرية كقائد للقوات القارية الأمريكية.

من بنكرهل إلى برنستون: بعد الاشتباكات الأولى في لكسنجتون، انسحبت القوات البريطانية إلى بوسطن. في البداية تحمل الأمريكيون خسائر كبيرة في بنكرهل (يونيو ١٧٧٥م)، ولكن في السنة التالية أجبر واشنطن بريطانيا على الانسحاب من بوسطن فى أبريل عام ١٧٧٦م. بعد بوسطن حوّلت القوات البريطانية مركز قيادتها إلى نيويورك تحت رئاسة سير وليام هو. وبعد إعلان الاستقلال، حاول واشنطن طرد البريطانيين من نيويورك، ولكنه فشل فى ذلك بعد هزيمتين كبيرتين في منطقة لونج آيلند ومرتفعات واشنطن، واضطر إلى الانسحاب نحو الجنوب عبر نيوجيرسي حتى وصل إلى بنسلفانيا وذلك لإعادة تنظيم قواته. وفى ديسمبر عام ١٧٧٦م، باغت واشنطن جيش هس الألماني في ترنتون وهزمه، ثم أتبع هجومه هذا إلى برنستون وانتصر على القوات البريطانية هناك، واستطاع استرجاع ولاية نيوجيرسي.

الخطة البريطانية فى عام ١٧٧٧م: كانت هذه الخطة أن يقوم الجنرال جون بيرجوين(John Bargoyne) بالاتجاه من كندا جنوباً نحو نيويورك عن طريق بحيرة شامبلين، حيث يلتقي هناك مع الجنرال سينت ليجر الذي يترك بحيرة أونتاريو متجهاً إلى الشرق بمحاذاة وادي موهوك. هاتين القوتين كان من المخطط أن تتقدما مجتمعة تجاه الجنوب إلى فيلادلفيا حيث تلتقيا مع الجنرال هو، وبذلك تكون قد قطعت القوات الأمريكية إلى قسمين شمالي وجنوبي.

لقد فشلت القوتين البريطانيتين في تحقيق أغراضهما، فقوة ليجر- التي كانت تشمل بعض الهنود - قد أوقفت من قبل الجنرال الأمريكي هيركمر، وحوصرت قوات بيرجوين بواسطة الجنرال الأمريكي جيتس (Gates) حيث هزمت فى موقعة سراتوجا (١٧٧٧م) شمال نيويورك.

ولأسباب غير مفهومة، فإن الجنرال هو لم يبد تعاوناً مع بيرجوين، وأمر قواته بالتقدم نحو الجنوب بدلاً من مساعدة بيرجوين، في نفس الوقت الذي أمر فيه بهجوم بحري أيضاً على فلادلفيا واحتلها طارداً منها جيوش واشنطن. ثم تعرّضت قوات -الأخير أيضاً- لهزيمة كبرى من قبل في منطقة براندي واين. وخسر واشنطن عدداً كبيراً من جنوده بسبب الثلوج في وادي فورج (١٧٧٧ - ١٧٧٨م). وتعتبر موقعة سراتوجا نقطة تحوّل رئيسية في الحرب، ذلك أن خسارة بريطانيا شجعت فرنسا وإسبانيا على دخول الحرب إلى جانب الأمريكيين، كما أعطت الأخيرين المبادرة في السيطرة على المناطق الشمالية. وبعد هذه المعركة

أخذت الحرب تتحول لصالح الوطنيين.

الحلف الفرنسي الأمريكي عام ١٧٧٨م: بعد موقعة سراتوجا، عقدت فرنسا حلفاً عسكرياً مباشراً مع الأمريكيين. فيما قبل ذلك، كانت المساعدات الفرنسية ترسل بشكل سري أو باسم شركات خيالية.

أرسل الكونجرس القارى بنيامين فرانكلين لمفاوضة الفرنسيين بغرض الحصول على المساعدات المالية، وقد ألح فرانكلين على وزير المالية الفرنسي فيرجينز بضرورة دخول فرنسا الحرب. كان انتصار الأمريكيين فى سراتوجا قد اقنع فيرجينز بهذا الأمر، ولذلك قامت فرنسا بتوقيع حلف عسكري مع الأمريكيين في عام ١٧٧٨م، تعهدت فيه فرنسا بالوقوف إلى جانب أمريكا حتى النصر، ثم وقعت معاهدة أخرى بالتبادل التجاري.

إسبانيا –حليفة فرنسا– أصبحت حليفة غير مباشرة لأمريكا، وهكذا فيمكن القول أنه بدون المساعدة المالية والعسكرية الفرنسية ،كان لايمكن أن يكتب النجاح للثوار الأمريكيين.

السنوات الأخيرة في الحرب (١٧٧٨ – ١٧٨١م): نظراً لزيادة ولاء المستعمرات الجنوبية لبريطانيا، قررت الأخيرة أن تغزو الجنوب متوقعة نصراً سريعاً على الثوار. ولهذا فقد قامت القوات البريطانية باحتلال سفانا ١٧٧٨م. وشارلتون سنة ١٧٨٠م، وهزموا الأمريكيين فى كامدين بمنطقة ساوث كارولينا. ومع أن الأهالي استطاعوا القضاء على قوة بريطانية في منطقة جبل الملك؛ إلا أن الأخيرين استطاعوا احتلال كل المناطق الساحلية في المستعمرات الجنوبية، بينما سيطر الثوار على خطوط المواصلات في الداخل. في منطقة الينويز كان جورج روجرز كلارك قائد مستعمرة فرجينيا قد استطاع أن يتغلب على البريطانيين هناك وأن يمدّ مناطق نفوذه شمال الأوهايو (١٧٧٨ – ١٧٧٩م).

لقد تعرض الأمريكيون لهزائم شديدة سنة ١٧٨٠م، بسبب فشل القائد الأمريكي بيند كت آرنولد (Benedict Arnold) فى الاستيلاء على وست پوينت، وعلى جيش الجنرال البريطاني كون والس، ولم يخفف من حدة هذه الهزائم إلا قرار فرنسا بإرسال جيش فرنسي إلى أمريكا بقيادة روتشامبو (Rochambeau) وبقوة بحرية فرنسية سنة ١٧٨١م.

وبمعونة القوات البرية والبحرية الفرنسية، استطاع واشنطن حصار كورن والس في يورك تاون والقضاء على قواته هناك. وكان هذا النصر حازماً وكانت نتيجته أن هدأت العمليات العسكرية من قبل القوات البريطانية.

معاهدة باريس ١٧٨٣

فشلت محاولات السلام بين الطرفين، ولكن بعد هزيمة يورك تاون، فإن الرأي العام البريطاني بدأ يعارض بجدية أي استمرار للحرب، ويرفض الموافقة على ميزانية لهذا الغرض. هذه المعارضة أدّت إلى سقوط وزارة اللورد نورث، وحل محلها وزارة اللورد شلبورن التي قامت بارسال مندوب لها إلى باريس للتفاوض مع

ممثلي الأمريكيين بغرض الوصول إلى اتفاقية بين الطرفين.

مفاوضات الصلح: انضم إلى بنيامين فرانكلين (الذي كان موجوداً في باريس) كل من جون آدمز وجون جى الذين أرسلهما الكونجرس القاري، كان من شروط المعاهدة الفرنسية الإسبانية أن تستمر فرنسا في حربها مع بريطانيا إلى أن تستطيع إسبانيا إرجاع سلطتها إلى منطقة جبل طارق. ولهذا فإن فرنسا عرقلت سير مفاوضات الصلح بين الأمريكيين وبريطانيا. وقد علم الوفد الأمريكي بنية فرنسا على القيام بتعويض حليفتها إسبانيا على حساب الأمريكيين، ومن ثم فقد قرر الوفد الأمريكي بأن يعقد صلحاً منفرداً مع بريطانيا - معارضاً بذلك مضمون الحلف العسكري الفرنسي الأمريكي لسنه ١٧٧٨م.

وحسب اتفاقية مبدئية سنة ١٧٨٢م، فقد وافقت بريطانيا مع الوفد الأمريكي على مناطق الحدود بينها وبين الدولة الجديدة، وكانت في هذا أكثر ليونة من مفاوضتها مع فرنسا وإسبانيا، ومن ثم وافق الطرفان (البريطاني - الأمريكي) على مضمون رسمي للمعاهدة في سبتمبر سنة ١٧٨٣م، دون الاهتمام باعتراضات فرنسا.

شروط معاهدة الصلح سنة ١٧٨٣م: تضمنت المعاهدة ما يأتي: اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية؛ حدود أمريكا مع كندا وضعت بحيث تحاذي البحيرات الكبرى. وأصبح نهر لمسيسيبى بمثابة الحد الغربي-في الجنوب امتدت حدود أمريكا إلى منطقة فلوريدا؛ اعترفت بريطانيا بحقوق لصيد البحري لأمريكا في شواطئ نيوفوندلاند؛ وافقت الولايات المتحدة على تسهيل مهمة الدائنين البريطانيين لجمع ديونهم في أمريكا، وافق كلا الطرفين على السماح لرعاياهما باستخدام نهر المسيسبي للملاحة؛ وأخيراً، وافق الوفد الأمريكي على أن يطلب من الكونجوس الأمريكي التوصية للولايات بإعادة ما صادرته من أملاك «الموالين» خلال الحرب.

الثورة الداخلية

بالإضافة إلى ما حققته الثورة الأمريكية من استقلال عن بريطانيا، فإنه كان لها آثار داخلية على المجتمع الأمريكي.

التغيرات السياسية في الولايات : بالانفصال عن البلد الأم؛ فإنه كان لزاماً على الثلاث عشرة ولاية بان تكوّن كلّ منها إدارة حكومية لنفسها. فى أوائل سنه ١٧٧٧م قامت إحدى عشرة ولاية بوضع دساتير جديدة لها، أما ولايتي رود آيلند وكونيكتيكت فقد أبقيا على دستورهما القديم مع تغيرات بسيطة. كانت كل الولايات قد حافظت على دساتيرها القديمة، ولكن أضافت إليها بنوداً تناسب أفكارها ومتطلباتها الجديدة حسب ما أملته التجارب السابقة. وكان لكل من الفيلسوف البريطاني لوك والفرنسي منتسكيو، أثرهما فى إيجاد أفكار جديدة مثل نظرية الحقوق الطبيعية.

من أبرز التغيرات الجديدة لنظام الحكم والتي ظهرت في الدساتير الجديدة ما يأتي: ضمانه لحقوق



الولايات المتحدة عام ١٧٨٧

الحدود الدولية

الحدود بين الولايات

الأفراد الطبيعية، ومن بينها حق المحاكمة بواسطة محلفين، ومنع الدولة من القيام بتفتيش الأفراد والبيوت دون إذن قضائي، وكذلك منع العقوبات الصارمة. وحق الانتخاب بني علي أساس الملكية، وفي بعض الأحيان الولاء الديني لكنيسة معينة. ويجب الملاحظة بأن هذا المتطلب الديني كان بسيطاً في ذلك الوقت؛ حيث يكفي أن يكون الفرد مؤمناً بالله والثالوث المقدّس والمذهب البروتستانتي وبذلك يمكنه الانتخاب. انتخابات المجالس التشريعية سنوياً كان المقصود منها أن تبقي هذه المجالس رهن إرادة الناخبين العامة. نظراً لتجربة الولايات السيئة في السابق مع حكامها، فقد قامت الدساتير الجديدة بتحديد سلطات هؤلاء الحكام بدرجة فاقت الحدّ، حتى أنها اضطرت -أخيراً- إلى إرجاع بعض هذه السلطات للحكام. وأخيراً فإن مبدأ فصل السلطات بين فروع الحكم الثلاثة (التنفيذية - والتشريعية- والقضائية) وضمان التوازن بينها، كان أهم المبادئ التي ظهرت فى نظم الحكم الجديدة، وذلك حتى يستحيل سيطرة أى فرع من هذه الفروع على الحكم.

مبادئ الدستور الكونفدرالي: بعد إعلان الاستقلال قام الكونجرس القاري بتعيين لجنة بغرض وضع نظام لحكم مركزي للولايات. من أبرز الذين كتبوا هذا الدستور الكونفدرالي كان جون دكنسون (Dickinson) من ولاية بنسلفانيا. وقد تمسكت بنود هذا الدستور بنص الثورة. ويجب الملاحظة بأن الولايات كانت تخشى وجود حكم مركزي يحرمها من كثير من سلطاتها، ولذلك فإنها سعت على إيجاد حكومة مركزية ضعيفة بحيث تبقى السلطة الكبرى للولايات.

من بين السلطات التى أُعطيت للحكومة المركزية ما يأتي: حق تكوين جيش وبناء أسطول، إعلان الحرب، عقد المعاهدات والإشراف على العلاقات مع الدول الأجنبية، حق صك العملة والاستدانة والإنفاق؛ لا يحق للحكومة المركزية فرض الضرائب، ولكنها يمكن أن تقترح ذلك على الولايات؛ لا يحق للحكومة المركزية فرض نظام التجنيد الإجباري أو الإشراف على التجارة. تلك هى حقوق الحكومة المركزية وما تبقى من ذلك إنما يكون من شأن الولايات.

نقاط الضعف في الدستور الكونفدرالي: الكثير من نقاط الضعف فى الحكومة الكونفدرالية سرعان ما اتضح بعد إعلان الدستور الكونفدرالي، ومن أهم هذه النقاط ما يأتي: عدم سريان أي تشريع جديد إلا بعد موافقة تسعة من الولايات من بين الثلاث عشرة - وهذا أمر صعب، أي إضافة لهذا الدستور إنما كان يتطّلب موافقة جميع الولايات، ومعنى هذا أن ولاية واحدة يكون لها حق النقض في هذا الأمر؛ أي أن هذا الدستور غير قابل للتغيير حتى يناسب تغير الظروف؛ لم يكن هناك رئيس واحد منتخب للحكومة المركزية، وإنما كانت هناك لجنة مكونة من ثلاثة عشر عضواً - واحد عن كل ولاية- وهذا عقبة فى سبيل إى عمل تنفيذي يخص الولايات؛ وأخيراً ، بما أنه ليس من حق الحكومة الكونفدرالية جمع أى فوائد على التصدير والاستيراد، فإن هذا الدستور قد حرم الحكومة الكونفدارلية من سلطة يمكن أن تستعملها هذه الحكومة فى علاقاتها مع الدول الأجنبية.

مصادقة الولايات على الدستور الكونفدرالي: لقد عرض الدستور الكونفدرالي على المجالس التشريعية فى الولايات الثلاث عشرة فى أواخر سنة ١٧٧٧م بغر ض التصديق عليه، وكان من المقرر أن

يصبح ساري المفعول بعد مصادقة كل هذه المجالس، في خلال السنة التالية وافقت كل المجالس على هذا الدستور ما عدا ميري لاند التي رفضت التصديق عليه، إلا إذا تخلت كل الولايات عن مطالبها وادعاءاتها في مناطق الحدود الغربية - كانت ميري لاند تخشى من أن يؤدي هذا الأمر إلى سيطرة بعض الولايات الكبرى على الحكم الكونفدرالي ككل. ولهذا فقد أعلنت حكومة ولاية نيويورك تخليها عن هذه المطالب وتلتها كذلك فرجينيا، وهكذا تم التصديق على الدستور سنة ١٧٨١م.

كان أكبر المؤثرين في التصديق على هذ الدستور هم مضاربو الأراضي ، حيث شعر هؤلاء بأنه يمكنهم أن يحصلوا على شروط أفضل في حالة تفاوضهم مع الحكومة المركزية أكثر من حالة تفاوضهم مع الولايات. كما أن أولئك الذين كانوا يؤمنون بضرورة وجود حكومة مركزية قوّية وجدوا بأن إعطاء حق التصرف في المناطق الغربية للحكومة المركزية إنما سيكون في المستقبل عاملاً على دعم هذه الحكومة، وربما يكون مصدراً لعوائد مالية تعوض عما خلفه الدستور من نقاط ضعف في الحكومة المركزية.

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي جلبتها الثورة: حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٨١م) كان لها بعض الآثار، ولكنها كانت مؤقتة منها: ندرة الحاجيات ، ولكن ظهرت بعض الصناعات المحلية لتسد هذه الثغرة؛ ارتفاع الأجور لم يكن يناسب الارتفاع الشديد في الأسعار، كما أن زيادة طبع العملة أدّى إلى زيادة التضخم المالي؛ ارتفاع نشاط المضاربين وتجار الحرب. ارتفاع نسبة التصنيع المحلي نتيجة لزوال القيود البريطانية التي كانت مفروضة في السابق، ولكن حرمت الولايات من التجارة مع جزر الهند الغربية. لقد أدّت الثورة إلى مصادرة وبيع إقطاعيات كثيرة «للموالين»، وبالتالي فقد أدى هذا إلى نوع من توزيع الأراضي؛ وأخيراً إلغاء القيود على التوطين في المناطق الغربية.

من الناحية الاجتماعية كانت الثورة قد أدّت إلى إلغاء الألقاب وحق الإرث (حق الابن في أن يرث أباه إذا كان كان إقطاعياً كبيراً) ؛ نظراً لعدم التوازن بين الولايات الشمالية والجنوبية في امتلاك الرقيق (في الجنوب كانت ملكية العبيد كثيرة بعكس الشمال) . فقد قامت كل الولايات شمال ميري لاند بإلغاء نظام الرّق في عام ١٨٠٥م، وامتنعت كثير من الولايات الجنوبية عن استيراد الرق.

من الناحية الدينية، فإن عدداً من الكنائس قد أصبح وجودها شرعياً، كما أعيد تنظيم الكنائس الأبسكوبالية والبرسبتارية؛ بحيث انفصلت عن مثيلاتها في بريطانيا. وبقيادة فرنسيس أوزبرى (Ausbery) فإن الكنيسة المنهجية(Methodist) قد استقلت عن الكنيسة الأنجليكانية المنهجية. وعين الكاثوليك الروم جون كارول (John Carroll) بيشوب بالتيمور، أول بيشوب لهم في أمريكا.

وبانتهاء الثورة، وعقد الصلح مع البريطانيين، وزوال سيطرتهم، بات الأمريكيون أحراراً في أن يقيموا مجتمعاً جديداً وفق الأفكار السياسية التي آمنوا بها، وحسب ما تفرضه البيئة والأرض والظروف المحيطة بهم.



الفصل السابع

الأحداث الهامة

١٧٧٥ : اجتمع المؤتمر القاري الثاني – موقعة بنكرهل.

١٧٧٦ : التصديق على إعلان الاستقلال من قبل المؤتمر القاري.

١٧٧٧ : معركة ساراتوجا (أعطت الأمل بنجاح الثورة الأمريكية)

– وضعت أحد عشر دستوراً محلياً – قدّم المؤتمر القاري (الكونجرس) الدستور الكونفدرالي للولايات للتصديق عليه –حوصر واشنطن في وادي فورج، وكاد الإنجليز أن يقضوا عليه.

١٧٧٨ : توقيع الحلف العسكري بين فرنسا وأمريكا.

١٧٨١ : أرسلت فرنسا الأدميرال دوجراس بأسطول لمساعدة الأمريكيين – قبض على القائد البريطاني في يورك تاون – صدقت الولايات على الدستور الكونفدرالي.

١٧٨٣ : صدّقت بريطانيا على معاهدة باريس معترفة باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية.



CHA PTER 7

A SUCCESSFUL REVOLUTION

1- J.R. Alden. **The American Revolution** (1954)

2 - E. S. Morgan .**The Birth of the Republic, 1763 - 1789** (1956).

3-Willard Wallace. **Appeal to Arms** (1951).

4 - J. C. Miller. **The Birth of the Republic** (1948).

5 - M.G. Kammen . **The Colonial Agents, British Politics, and the American Revolution** (1968)

❖



الفصل الثامن

من كونفدرالية إلى أمة

١٧٨٣ – ١٧٨٩م

التطورات في المناطق الغربية:

مبادئ نظام الحكم – قانون الأراضي لسنة ١٧٨٧، ١٧٨٥– سياسة الأراضي في المناطق الجنوبية الغربية – الحدود الشمالية – الخلاف مع إسبانيا.

المصاعب المالية والتجارية للنظام الكونفدرالي:

المصاعب التجارية – المالية – حركة فعالة

المؤتمر الدستوري

القيادة – الممثلون.

جو التسوية في المؤتمر:

التمثيل – التجارة والسلطات الأخرى – الهيئة التنفيذية– القضائية – ميزات خاصة – التصديق عليه (المعارضون ، المؤيدون) تعديلات – الانتخابات الأولى.

الأحداث الهامة.

المراجع



الفصل الثامن
من كونفدرالية إلى أمة

أقام الدستور الكونفدرالي، المصدق عليه عام ١٧٨١م، حكومة مركزية للولايات الأمريكية، لتحلّ محل الكونجرس القاري الذي امتدت مهماته من ١٧٧٥ – ١٧٨١.

تجربة هذه الولايات مع بريطانيا خلال فترة الاستعمار؛ علمتها الشكّ دائماً في سلطات الحكومة المركزية– سلطات حكومة بريطانيا. لهذا فإن هذه الولايات كانت تتجه نحو تكوين حكومة مركزية ضعيفة لا تنافس حكومات الولايات فى سلطاتها المشروعة. ولهذا فإن السلطات التي أعطيت للحكومة المركزية في الدستور الكونفدرالي كانت سلطات ضعيفة. وأعطت لحكومات الولايات سلطات مستقلة عن الحكومة المركزية. ولكن عندما ثبت ضعف هذا النوع من الحكم– الكونفدرالي – وعدم مناسبته للمصالح المتطورة للبلاد، نجحت الجهود في إلغاء الدستور الكونفدرالي ووضع دستور جديد يتكون بمقتضاه اتحاد فدرالي يمكن بواسطته التخلص من نقاط الضعف التي وجدت في نظام الحكم السابق – الكونفدرالي.

التطورات في المناطق الغربية

وضعت الحكومة الكونفدرالية – المركزية– قانوناً فى عام ١٧٨٥م، وذلك لتنظيم توزيع الأراضي في المناطق الغربية، وقانوناً آخر فى عام ١٧٨٧م لكيفية تكوين الولايات ونظم الحكم هناك (أصبحت هذه المناطق الآن تسمى بالمناطق الشمالية الغربية).

مبادئ نظام الحكم: رغم موافقة الولايات على مطالب ميري لاند فى عام ١٧٨١م بالتخلي عن ادعاءاتها – أي ادعاءات الولايات– فى المناطق الغربية؛ إلا أن هذا التخلي لم يكن كاملاً أو نهائياً. فرغم سياسة التخلي التي أعلنتها هذه الولايات؛ إلا أنها أبقت سيطرتها على بعض الأراضي في تلك المناطق، كما أصرّت على امتداد سلطتها إلى الرّواد الذين كانوا قد استوطنوا تلك المناطق. وزادت الفوضى بمحاولة الرّواد المستوطنين تكوين حكومات ذاتية.

قانون الأراضي العام ١٧٨٧م: هذا التشريع– أحياناً –يسمى بقانون الشمال الغربي، تضمن ما يأتي:

الاقتراح بتقسيم المناطق الغربية إلى مقاطعات لا تزيد عن الخمسة ولا تقل عن الثلاثة؛ تمرّ هذه المقاطعات في مراحل ثلاث من الحكم قبل أن تصبح أعضاء كولايات في الاتحاد الفدرالي، وذلك حسب زيادة عدد السكان فيها. في المرحلة الأولى تكون المقاطعات تابعة للكونجرس،حيث يقوم هذا بتعيين الحكّام فيها؛ المرحلة الثانية عندما يصل عدد السكان في المقاطعة إلى خمسة آلاف، يقوم هؤلاء بوضع إدارة لمقاطعتهم، وانتخاب مجلس للتشريع، ويرسل مندوبين إلى الكونجرس الكونفدرالي؛ المرحلة الثالثة ، عندما يصل عدد السكان إلى ١٠,٠٠٠ ، يقوم هؤلاء بوضع دستور لهم، ويقدمون طلباً إلى الكونجرس الكونفدرالي بالانضمام إلى الاتحاد. كان هذا القانون بمثابة سابقة استخدمت في تنظيم الحكومات في الأرضي الغربية في المستقبل. وهنا يجب القول بأن الامتداد والاستيطان نحو الغرب إنما بقي عملية مستمرة منذ بداية الاستعمار في القارة وحتى التسعينيات من القرن التاسع عشر.

قانون ١٧٨٥ م للأراضي: تضمن هذا القانون ما يأتي:

تقسيم الأراضي المشاع إلى مناطق: مساحة كلّ منها ٦ أميال مربعة، وتنقسم كل منطقة إلى ست أمثال، بمساحة ميل مربع لكل قسم؛ كل قسم من الأقسام الستة يباع في مزاد علني بواقع دولار واحد على الأقل ثمناً لكل أيكر (الأيكر= ٤ ,٠ من الهكتار) .. واشترط القانون على أن أقل مساحة تباع لا تنقص عن ٦٤٠ أيكر. وتجدر الملاحظة هنا بأن هذا إنما كان يناسب فقط مضاربي وشركات الأراضي؛ لأنهم هم الوحيدون الذين لديهم عملة نقدية لمثل هذا النوع من الشراء – وبهذا حرم القانون العمّال أو صغار المزارعين من التمليك، كما أن القانون أيضاً لم يتضمن بنوداً تسمح بالقروض المالية. ويجب الإضافة أن هذا القانون اعتبر سابقة لتقسيم الأراضي المشاع في المستقبل.

سياسة الأراضي في المناطق الجنوبية الغربية: هرع كثير من السكان أثناء الثورة إلى مناطق كنتكي وتينسي، واستوطنوا مساحات كبري من الأراضي هناك. لم يكن الحال هنا كما هو في المناطق الشمالية – لم تتخل الولايات –هنا– عن حقوقها في هذه المناطق، وإنما أعطت الولايات الأراضي إما للأفراد الذين استوطنوها أو لشركات الأراضي، أو تخلتّ عنها فقط في ١٧٩٠م. وهذا يفسر عدم وجود أى قوانين كونفدرالية خاصة بنظم الحكم في المناطق الجنوبية الغربية. كانت الولايات فى هذه المناطق تبيع الأراضي الغربية بأسعار رخيصة، أو تهب قطاعات منها إلى المحاربين القدامى، وكانت تعطيها تشجيعاً لبعض السكان على الاستيطان حيث يحوط كل شخص الأرض التي يريدها مع مراعاة العوامل الطبيعية والجغرافية. وهكذا فقد كانت النتيجة تداخل ملكيات الأفراد والمحافظات فى بعضها البعض ، مما أدّى إلى نزاعات كثيرة فى هذا الشأن.

الحدود الشمالية الغربية (مع كندا): حسب شروط معاهدة باريس مع بريطانيا، كان لزاماً على الأخيرة بأن تتخلى عن المواقع العسكرية في المناطق الشمالية الغربية دون تباطؤ. ولكن بريطانيا رفضت الانسحاب من هذه المواقع، ومن أهم دوافعها في ذلك كان مراقبة تجارة الفراء والقبائل الهندية. ولكن السبب الرئيسي إنما كان إرغام الولايات المتحدة على أن تقوم بتنفيذ تعهداتها فى هذه المعاهدة، وخصوصاً ديون الرعايا البريطانيين في أمريكا. وقد طالبت الولايات المتحدة مراراً بضرورة الانسحاب من هذه المواقع، وأرسلت

الحكومة الكونفدرالية جون آدمز إلى إنجلترا لمتابعة الأمر، ومحاولة اقناع الحكومة البريطانية بضرورة الانسحاب، ولكنه فشل في مهمته، ولم تكن الولايات المتحدة تستطيع استعمال القوة لتجبر القوات البريطانية على الانسحاب.

الخلاف مع إسبانيا في المناطق الجنوبية الغربية: مع أن إسبانيا قد ساعدت الولايات المتحدة في حربها مع بريطانيا؛ إلا أنها كانت على خوف من أمريكا، وخصوصاً في أن تؤثر بأفكارها السياسية الحرة على الرعايا في المستعمرات الإسبانية في القارة الأمريكية. ومن أهم نقاط الخلاف هذه ما يأتي: النزاع على استخدام نهر المسيسيبي للملاحة، كان هذا ضرورياً للمستوطنين في أعالي نهر الأوهايو، حيث يلزمهم لنقل الحاجيات الثقيلة؛ كما أنّ الحدود بين فلوريدا الإسبانية والولايات المتحدة كانت تشكل نقطة أخرى في هذا النزاع .. نقطة النزاع هذه كانت تتركز في حدود شمال فلوريدا في جهة تسمى قطاع يازو ؛ صداقة إسبانيا وتحالفها مع قبائل الهنود الحمر في هذه المنطقة. وقد كان لكلا الطرفين (إسبانيا والهنود) مصلحة في وقف الزحف الأمريكي المستمر نحو الغرب في اتجاه جورجيا وتينسي. ولذلك اندلعت الحرب بين ولاية جورجيا وقبيلة لكريكسي الهندية في ١٧٨٥م؛ هذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة كانت تريد اكتساب حقوق للتجارة مع جزر الهند الغربية الإسبانية. وقد توصل الديبلوماسي الأمريكي جون جي مع مثيله الإسباني ماردوكوي عام ١٧٨٥م بوضع معاهدة لحسم نقاط الخلاف بين الدولتين، ولكن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد رفض التصديق على هذه المعاهدة؛ لأنه قيل بأنها ضحت بمصالح الجنوب في الملاحة في نهر المسيسيبي مقابل حقوق التجارة للشمال الشرقي مع جزر الهند الغربية - كل هذا أدى إلى غضب السكان الأمريكيين في المناطق الغربية. ونتيجة لذلك فقد استغل جيمس ولكنسون غضب الغربيين هذا للتآمر مع إسبانيا في محاولة لفصل منطقة كنتكي عن الاتحاد الكونفدرالي. وقد فشلت هذه المؤامرة عندما فتحت اسبانيا المسيسيبي للملاحة عام ١٧٨٨م ، ولكنها كانت مثالاً يبين مدي غضب الرأي العام الأمريكي لهذا الأمر، والشك في ولاء المناطق الغربية للاتحاد الكونفدرالي.

المصاعب المالية والتجارية للنظام الكونفدرالي

إن عدم القدرة على مجابهة المصاعب المالية والتجارية قد بين مدى الضعف الذي يتردى فيه نظام الحكم الكونفدرالي.

المصاعب التجارية: إن توقف التجارة الأمريكية مع الخارج نتيجة الاستقلال، أدى إلى ركود اقتصادي زائد، وبما أن الحكومة الكونفدرالية لم يكن بوسعها فرض ضرائب جمركية على البضائع الأجنبية، فقد أضعف ذلك مركز هذه الحكومة، خصوصاً في مفاوضاتها مع إسبانيا وبريطانيا. وكانت إنجلترا قد فرضت قيوداً كثيرة على تجارة أمريكا مع جزر الهند الغربية، ولم تنجح المفاوضات الأمريكية مع إسبانيا في فتح التجارة مع المستعمرات الإسبانية في تلك الجزر، وهكذا اختلت التجارة الأمريكية مع الخارج. بينما نضبت عملة التبادل بسبب زيادة الواردات الأجنبية.

الخلاف بين الولايات على التعريفة الجمركية، جلب كثيراً من الفوضى، وأدّى إلى ركود فى التجارة المحلية؛ حيث أن بعض الولايات قد فرضت تعريفة جمركية على الواردات من ولايات أخرى. كما أن عدم وجود عملة موحّدة قد أدى إلى صعوبة التجارة بين الولايات. وكثيراً ما أهملت الولايات اتفاقياتها التجارية مع الدول الأجنبية. وعلى العموم فقد سلكت هذه الولايات فى علاقاتها التجارية مع الخارج منهجاً يتعارض مع المصالح العامة للاتحاد.

المصاعب المالية: بما أن الكونجرس الكونفدرالي لم يكن لديه سلطة فرض الضرائب؛ فإنه كان يحصل على ميزانية من الولايات، ولكن بعض الولايات كثيراً ما كانت تفشل فى دفع المطلوب منها. وهكذا لم تستطع الحكومة المركزية دفع الفوائد على ديون الحرب، كما لم تكن لديها الميزانية الكافية لتقوم بوظيفتها، وهذا العجز فى الميزانية كثيراً ماكان يغطى عن طريق بيع الأراضي المشاع التى تسيطر عليها الحكومة. وقد حاولت الحكومة الاستدانة فى كثير من الأحيان لتغطى مصاريفها، ولكنها لم تنجح فى هذا الأمر. وقد رفضت الولايات تعديل الدستور بإعطاء الحق للحكومة المركزية في أن تفرض تعريفة جمركية كدخل يغطي نفقاتها.

إن ركود الثمانينيات (١٧٨٠م) الاقتصادي، كان قد جلب انخفاضاً فى الأسعار، ونقصاً فى عملات التبادل، وهذا جعل الكثير من المستدينين لا يستطيعون القيام بالتزاماتهم. وهكذا زاد الطلب على العملة الورقية، وقد سيطر الدائنون فى سبع ولايات على المجالس التشريعية هناك، وأغرقوا الأسواق بالعملة الورقية. وفى الولايات الستة الأخرى، رفض الدائنون استعمال العملة الورقية فى التبادل. كل هذا أدّى إلى غضب المزارعين وقيامهم بمظاهرات في نيوإنجلند، رداً على محاولة الدائنين الاستيلاء على رهونات المستدينين.

وقد قام دانيال شيز – الذي كان من الثوار فى الحرب مع بريطانيا– بتنظيم أتباعه غرب ولاية ما ستشوستس باستعمال القوة لمعارضة الاستيلاء على الرهونات، وعندما حاول شيز الاستيلاء على الأسلحة من مخازن الولاية، فقد قامت ميليشيات بوسطن بهزيمة قواته، ونظراً لانتشار الشغب في ولايات أخرى؛ فقد شعرت طبقات المحافظين والدائنين بضرورة وجود حكومة مركزية أقوى.

حركة من أجل قيام حكومة مركزية أكثر فعالية: زيادة التطرّف، وحركات الشغب، أقنعت الفئات الأمريكية المحافظة بضرورة إيجاد تغييرات أو تعديلات في الدستور الكونفدرالي للعمل على ايجاد حكومة مركزية أكثر فعالية؛ وقد فشلت محاولات داخل الكونجرس في تحقيق هذا الغرض. ولضرورة إيجاد مثل هذه التغيرات؛ كان يلزم عقد مؤتمر يمثل كل الولايات.

وكانت الخطوة الأولى هي إرسال مندوبين من فرجينيا وميري لاند، إلى مدينة جبل فيرنون، بغرض تحسين طرق الملاحة فى نهر البوتوماك. وبدلاً من التفاوض من أجل ذلك الغرض؛ فقد قام ممثلو الولايتين بدعوة جميع الولايات لترسل مندوبين عنها إلى مؤتمر يعقد فى أنابولس لبحث شئون التجارة بين الولايات. وقد وافقت خمس ولايات على إرسال مندوبين إلى هذا المؤتمر، ولكنهم لم يستطيعوا الوصول إلى أى قرار؛

سوى تجديد الدعوة لكل الولايات على الاجتماع في فلادلفيا بشأن تعديل الدستور الكونفدرالي.

المؤتمر الدستوري

كان الكونجرس الكونفدرالي قد وافق على الدعوة– الموجهة من قبل ممثلي الولايات الخمسة المجتمعة في أنابولس– إلى عقد مؤتمر في فلادلفيا. وهكذا فقد قامت المجالس التشريعية للولايات بإرسال مندوبين إلى هذا المؤتمر. اجتمع الممثلون في قاعة بلدية فلادلفيا (فيما بعد سميت قاعة الاستقلال) في شهر مايو ١٧٨٧م. ولاية رود آيلند هي الولاية الوحيدة التي لم ترسل ممثلين عنها. وبدلاً من أن يقوم المؤتمرون بعملية تعديل الدستور الكونفدرالي، كما نصت على ذلك الدعوة – فإنهم اتفقوا سراً على أن يكتبوا دستوراً جديداً.

القيادة: الكسندر هاملتون (Alexander Hamilton) كان من أبرز وأنشط المحافظين في المؤتمر، وكان له التأثير الكبير في خلق حكومة مركزية قوية – تختلف عما كان عليه الحال في ظل الدستور الكونفدرالي. اختار الممثلون جورج واشنطن كرئيس للمؤتمر؛ وكان جيمس مادسون (James Madison) ممثل ولاية فرجينيا والملقب «أبو الدستور»، هو زعيم المجموعة التي اقترحت ما سمي «بخطة الولايات الكبرى» والذي قاد المناقشة في المؤتمر ، وسجل كل اجتماعاته. أما بنيامين فرانكلين فقد لُقّبَ «حكيم المؤتمر» الذي كان يساهم في تهدئة الحاضرين إذا احتد النقاش في بعض الأحياناللدرجة التي تهدد نجاح المؤتمر. باتريك هنري ، نظراً لتخوفه من إيجاد حكومة مركزية قوية، لم يحضر المؤتمر؛ أما توماس جفرسون فقد كان وزيراً مفوضاً للحكومة الكونفدرالية في فرنسا.

الممثلون: تتميز غالبية الممثّلين في المؤتمر بما يأتي: إنهم كانوا من صغار السن، المثقفين، ولكنهم كانوا من المحافظين في التفكير؛ كانوا من الملاك والمحامين المشهورين، ولذلك فهم يمثّلون طبقة الملاك الكبار ذات المصلحة العليا في إيجاد حكومة مركزية قوية. وهكذا كان المؤتمر يجمع أحسن العقول التى باستطاعتها أن تعالج العيوب الموجودة في الدستور الكونفدرالي؛ بحيث تخلق مركزية تكون فعّالة في إيجاد قانون ووحدة قوية مع ضمان لحريات الأفراد؛ باختصار، حكومة عملية ذات فعالية.

أجواء التسوية في المؤتمر

مثلت الحلول الوسطى الأساس الذي أمكن بواسطته التوصل إلى البنود الرئيسية للدستور الجديد.
التمثيل في الكونجرس: كان من الواضح في البداية. أن هناك فئتين مختلفتين في المصالح في المؤتمر. الفئة الأولى كانت تمثل الولايات الكبرى، والثانية تمثل الولايات الصغرى. كانت خطّة الفئة الأولى بأن يكون هناك مجلس تشريعي (كونجرس) واحد، ويكون التمثيل فيه حسب عدد السكان، ومعنى هذا أن غالبية الممثلين في الكونجرس سيكونون من الولايات الكبرى كثيرة السكان (مثل نيويورك وفرجينيا) وبالتالي سيكون لها السيطرة على المجلس. ولكن الفئة الثانية – –ممثلو الولايات الصغرى– اعترضت على هذه

الخطة، تخوفاً من العامل المذكور. وهكذا بدا أنّ الطريق أصبح مغلقاً أمام أى اتفاق على طريقة تكوين الهيئة التشريعية، وعند ذلك قام مندوب ولاية كنتكي، واقترح مخرجاً للمأزق: بأن يكون هناك مجلسين في الهيئة التشريعية؛ واحد يكون فيه التمثيل حسب عدد السكان – كما اقترح ذلك مندوبو الولايات الكبرى– ويسمى مجلس الممثلين(النواب)، ومجلس آخر يكون فيه التمثيل بالتساوي – كما طالب بذلك مندوبو الولايات الصغرى – ويسمى مجلس الشيوخ.

أطلق على هذا الاقتراح اسم «التسوية الكبرى». وقد تبنتّه فرجينيا، وبذلك فقد تم الاتفاق على أن تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: الأول، مجلس النواب (House of Representative) ،ويتكون من نواب ينتخبون من قبَلِ المواطنين الأمريكيين الذين لهم حق الانتخاب بصورة مباشرة، وبنسبة نائب واحد عن كل ثلاثين ألف من المواطنين، وبهذا يمثل كل ولاية عدد من النواب يتناسب مع عدد سكانها – كان هذا إرضاءً لمجموعة «الولايات الكبرى». أما شروط الانتخاب فتحددها كل ولايةٍ بنفسها شريطة أن تراعي في ذلك المبادئ الأساسية التي أقرها الدستور وهي المساواة التامة بين المواطنين. ويشترط في المرشح أن يكون قد بلغ الخامسة والعشرين من العمر. وأن يكون أمريكياً منذ سبع سنوات على الأقل. ومدة هذا المجلس سنتان فقط. وقد أعطي لهذا المجلس السلطة في أن يكون له الحق في اقتراح الميزانية، وفرض الضرائب المباشرة على الولايات حسب عدد السكان. والثاني ، مجلس الشيوخ(Senate) . إذا كان مجلس النواب يمثل عامة الشعب الأمريكي؛ فإن مجلس الشيوخ يمثل الصفة الاتحادية للدولة الأمريكية. يمثل كل ولاية في هذا المجلس اثنين منها، مهما كان عدد سكانها ومساحتها؛ وبهذا تتساوى كل الولايات في التمثيل والنفوذ في هذا المجلس – وكان هذا إرضاء لمجموعة «الولايات الصغرى». وقد جاءت هذه المساواة من جهة للمحافظة على حقوق الولايات الصغرى من طغيان الولايات الكبرى على الكونجرس، ومن ناحية ثانية للحيلولة دون الاتجاه نحو حكومة موحدة. وكان الأعضاء الشيوخ حتى عام ١٩١٣ ، ينتخبون من قبل مجالس الولايات، ولكن بعد التعديل الذى أدخل على الدستور الأمريكي في السنة المذكورة، أصبح هؤلاء ينتخبون من قبَلِ الشعب مباشرة. والشروط المفروض توفرها في الناخب لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ هى نفسها المطلوب توفرها لانتخاب أعضاء مجلس النواب. ويشترط في المرشح لمجلس الشيوخ أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة وأن يكون أمريكياً منذ تسع سنوات على الأقل. مدة ولاية الشيخ هى ست سنوات، ويجري انتخاب ثلث أعضاء مجلس الشيوخ مرّة كل سنتين، وقد قصد من ذلك المحافظة على الاستمرار في سياسة المجلس وأعماله.

نقطة خلاف أخرى في المؤتمر كانت تخصّ الرقيق، وهل يُعتبر هؤلاء في تعداد السكان أم لا؟؟ كانت الولايات الجنوبية – لشيوع نظام الرق فيها– تريد تعداد الرقيق ضمن سكانها (ليس تمثيلهم، بل تعدادهم فقط، بحيث أن العبد يساوي الأبيض) حتى تزيد نسبة تمثيلها في مجلس النواب، طالما أن الضريبة المفروضة على الولايات طبعاً تتناسب مع عدد السكان فيها. لقد عارضت الولايات الشمالية – لندرة الرقيق فيها – اقتراح الجنوب. أخيراً توصل المؤتمر إلى حلٍ وسط يُسمى بحل «الثلاث أخماس»– يعتبر ثلاث أخماس الرقيق فقط ضمن عدد السكان، وعلى هذا الأساس تفرض الضريبة، ويكون التمثيل فى مجلس النواب.

التجارة والسلطات الأخرى: لقد واجه المؤتمر نقاط خلاف أخرى بين الشمال والجنوب، وتتعلق بسلطات الكونجرس فيما يخصّ التجارة. في النهاية وافق مندوبو الولايات الجنوبية على أن يعطى الكونجرس حق مراقبة التجارة مع الخارج، وكذلك تنظيم التجارة بين الولايات في الداخل ، أما تجارة الرقيق فقد اتفق على أن تستمر لمدة عشرين سنة أخرى – حتى عام ١٨٠٨ م. وفيما يخص التعريفة الجمركية، فقد اتفق المؤتمرون على أن تفرض هذه على الواردات فقط؛ دون الصادرات.

منذ بداية المؤتمر، جرى قضية تحديد صلاحيات كل من الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، وقد وافق المؤتمرون على إعطاء السلطات الفدرالية– الصلاحيات الكبرى التي تخص المصالح المشتركة بين الولايات الأعضاء مثل الضرائب والنظام والأمن العام في الأراضي الأمريكية والدفاع والشئون الخارجية والاقتصاد العام والجمارك والنقد والتجارة الدولية. فسلطات الحكومة الفدرالية –إذن– محددة في المجالات المذكورة، وفيما عدا ذلك من السلطات فقد أُعطيت لحكومات الولايات أو لسكان هذه الولايات للقرار فيه. بمعنى أن الحكومة المركزية لها الحق والحرية في ممارسة كل الصلاحيات والشئون التي ينص الدستور على جعلها من حق الحكومه الفدراليه، وكل واحدة من الولايات حرة في اختيار حكوماتها ومجالسها وقوانينها. وهي لا تخضع بشكل من الأشكال لسلطان الحكومة المركزية ورقابتها.

وهكذا، فإننا نجد أن الدستور في صورته النهائية قد نص على إعطاء الكونجرس سلطة سن القوانين في المجالات التي تتعلق بالنواحي الوطنية والسياسة الخارجية . ومن صلاحياته فرض الضرائب وجبايتها وعقد القروض باسم الحكومة الاتحادية وتسديد الدين العام وصك العملة وحمايتها وحماية الأسهم وتحديد الموازين وتنظيم التجارة الخارجية وتأسيس مكاتب البريد والعمل على تقدم الفنون والعلوم وإصدار قوانين الجنسية. وللكونجرس صلاحيات واسعة في شئون الدفاع وإعلان الحرب وتشكيل الجيوش وقيادتها، وله أيضاً حق قبول دول جديدة في الاتحاد.

الهيئة التنفيذية: كما ظهر خلاف بين ممثلي الولايات في المؤتمر على الطريقة التي تتكوّن بها الهيئة التشريعية؛ فقد ظهر أيضاً خلاف كبير حول طريقة تكوين الهيئة التنفيذية. وقد بحثت اقتراحات بشأن تكوين نظام ملكي، وأخيراً توصل المؤتمرون على أن تتكون الهيئة التنفيذية على النحو التالي: أقر الدستور الأمريكي جعل السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية الذي يمثّل الدولة ككّل. وهو مسئول فقط أمام الشعب الأمريكي وليس أمام البرلمان، كما هو الحال في نظم بعض الدول الغربية الأخرى كبريطانيا مثلاً؛ إلا أنه يمكن محاكمته أمام الكونجرس إذا اقترف جرائم عظمى، وينتخب الرئيس لفترة مقدارها أربع سنوات فقط، ولكن يحق إعادة انتخابه. أما طريقة انتخاب الرئيس؛ فقد قُرر بأن تكون ليس بواسطة الكونجرس، ولا بواسطة الشعب مباشرة، وإنما بواسطة ما سمي «الهيئة الناخبة» (Electoral College)؛ ومعنى هذا أن كل ولاية يحسب لها عدد من الناخبين يساوي مجموع عدد ممثليها في الكونجرس (عدد ممثليها في مجلس الشيوخ وكذلك مجلس النواب). وهذا المجموع يطلق عليه «الأصوات الناخبة» في الولاية. يجري التصويت في كل ولاية على القوائم المتقدمة للترشيح للرئاسة. في العادة كل حزب سياسي

يتقدم بقائمة تمثل مرشح لمنصب الرئيس ومعه مرشح لنائب الرئيس، وأي قائمة تحصل على الغالبية في ولاية ما، فإن «الأصوات الناخبة» لتلك الولاية تحسب لها. تجري عملية الانتخاب حسب ما ورد في الدستور في أول يوم اثنين من شهر نوفمبر .مثلاً، ولاية تكساس، لنفرض أن لها عشرون ممثلاً في مجلس النواب، وبطبيعة الحال اثنان في مجلس الشيوخ، فيكون مجموع الأصوات الناخبة لهذه الولاية اثنين وعشرين صوتاً. ولاية أخرى مثل ولاية نيومكسكو لها عشرة أعضاء في مجلس النواب، وبطبيعة الحال عضوان في مجلس الشيوخ؛ فيكون لها مجموع اثنى عشر صوتاً ناخباً، وهكذا .... إلخ.

في العادة، يقوم كل حزب سياسي بحملة انتخابية لترشيح، وانتخاب قائمة، تمثل مرشحيه لمنصب الرئيس ونائب الرئيس، وذلك في مؤتمر حزبي يسبق انتخابات الرئاسة . في يوم الانتخابات العامة للرئاسة ينتخب الشعب في كل ولاية قائمة من القوائم المعروضة، والتي تشمل –كما ذكرنا– مرشحاً لمنصب الرئيس وآخر لنائب الرئيس، حصول أي قائمة على أغلبية الأصوات في ولاية يعني أن مجموعة الأصوات الناخبة تحسب لتلك القائمة.

وهكذا في النهاية، فإن القائمة التي تحصل على أغلبية من الأصوات الناخبة تكون هي الفائزة في الانتخابات في حالة عدم حصول أى قائمة من المرشحين على غالبية في تلك الأصوات؛ فإن مجلس النواب يقوم بانتخاب الرئيس على أن يعتبر لكل ولاية صوت واحد في الاقتراح.

مدة ولاية الرئيس ونائبه هي أربع سنوات، يمكن تجديدها. وفي حال وفاة الرئيس أو انقطاعه لسبب ما عن ممارسة سلطاته؛ يحل نائبه مكانه ويكمل مدته، وإذا توفي نائب الرئيس أو استقال؛ حل مكانه رئيس مجلس النواب.

لقد تبين في نظام الحكومة الكدنفدرالية كيف كانت الحاجة ماسة إلى خلق هيئة تنفيذية قوية، فالرئيس في نظام الحكومة الجديد قد أعطي سلطات واسعة ، فهو المنوط به تنفيذ القوانين التى يسنها الكونجرس، وله حق النقض ضد الكونجرس، وإذا ما استعمل الرئيس هذا الحق، فإن التشريع المقترح لايصبح قانوناً؛ إلا إذا أقره الكونجرس في المرة الثانية بغالبية ثلثي الأصوات؛ كما أن للرئيس الحق في دعوة الكونجرس إلى عقد جلسة خاصة؛ إذا تطلب الأمر، كما أعطي الحق في إبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية؛ ولكن «بموافقة ونصيحة» ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، وقد أعطي سلطات واسعة في تعيين كبار موظفي الحكومة المركزية وقضاة المحكمة العليا، ولكن «بموافقة ونصيحة» أعضاء مجلس الشيوخ. يساعد الرئيس موظفون إداريون، يعينهم هو بعد موافقة الكونجرس، ويكونون مسئولين أمامه وحده، ولا يحضرون جلسات الكونجرس، لأنهم غير مسئولين أمامه، ويسمى كل من هؤلاء سكرتير؛ منهم سكرتير الخارجية، وسكرتير الدفاع، وسكرتير المالية، والمدعي العام. ويشكل هؤلاء مجلساً يساعد الرئيس في أعماله دون أن تكون قراراته ملزمة للرئيس. ويسمى هذا المجلس «الوزارة» (Cabinet).

أما في مجالات التشريع، فبالرغم من أن الدستور يجعل وضع القوانين من حق الكونجرس وحده؛ إلا

أن العادة جرت أن يقترح الرئيس على الكونجرس صياغة بعض القوانين إذا ما وجد ضرورة لذلك. وهكذا فإن الرئيس يجب أن يكون أميناً على تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية.

الهيئة القضائية: لم تظهر خلافات رئيسية في المؤتمر بخصوص تكوين هذه الهيئة؛ كما هو الحال في الهيئتين السابقتين. الصيغة النهائية التي اتفق عليها، وكما قررها الدستور، هي أن الكونجرس قد أعطي حق تكوين «محكمة عليا» (Supreme Court) في البلاد ، وكذلك محاكم فدرالية دنيا؛ موزعة في مناطق مختلفة للعمل على صيانة القوانين الاتحادية.

وتتألف المحكمة العليا من رئيس وثمانية قضاة آخرين يعينهم رئيس الولايات المتحدة، بعد موافقة مجلس الشيوخ، مدى الحياة. ويتوخى الرئيس عادة في اختياره لقضاة هذه المحكمة أن يمثل أعضاؤها جميع أقاليم البلاد ومذاهبها الدينية قدر الإمكان.

لقد حدّد الدستور مجالات نفوذ هذه المحكمة، فهي تنظر في النزاعات التي تنشب بين الولايات الأمريكية، وفي القضايا المرفوعة ضد الحكومة الاتحادية من قِبَلِ الولايات أو الأفراد، وبصورة عامة فإنها تختص بالنظر في جميع الدعاوى التي تدخل فيها القوانين الاتحادية. مبدأ «المراجعة القانونية» (حق المحكمة العليا في تحديد دستورية القضايا التي تنظر فيها المحاكم الدنيا، أو القوانين التي يسنها الكونجرس، أو الأوامر التنفيذيه أو المقترحات التي يقوم بها الرئيس) بقي مفتوحاً- لم ينص عليه الدستور الفدرالي ولم يحرمه على المحكمة العليا. غير أنه يمكن القول بأن هذا المبدأ أصبح حقاً مكتسباً للمحكمة وذلك من خلال ممارساتها، بحيث جرت العادة على أن من أهم صلاحيات تلك المحكمة هي التأكد من دستورية القوانين التي تصدر عن الكونجرس أو مجالس الولايات؛ ويكون ذلك بطبيعة الحال من خلال القضايا التي تعرض أمام المحكمة، بمعنى أنه ليس للمحكمة الحق في التطوع بإبداء الرأي في قوانين الكونجرس أو أفعال الرئيس.

ميزات خاصة: لقد تم الاتفاق في المؤتمر على جعل الدستور الأمريكي المقترح قابلاً للتعديل ضمن شروط محددة. وهكذا فقد نص الدستور على طرق التعديل هذه، إذا لزمت الحاجة لذلك. هذا التعديل يتم بأحد وسيلتين: الأولى إما باقتراح ثلثي أعضاء الكونجرس بضرورة إجراء التعديل وكيفية النص عليه، والثانية باقتراح ثلثي المجالس التشريعية في الولايات بضرورة إجراء التعديل وكيفية النصّ عليه كذلك. هذا بخصوص الاقتراح بالتعديل، ولكن بالإضافة إلى ذلك، فقد نص الدستور أيضاً على ضرورة وكيفية التصديق على هذه المقترحات، وقد جاء نص الدستور بهذا الخصوص، على أن التعديل المقترح يصبح ساري المفعول بأحد وسيلتين أيضاً: أولاهما، إذا صادقت عليه ثلاثة أرباع المجالس التشريعية في الولايات، وثانيهما ، عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض في كل ولاية، وكانت النتيجة أن ثلاثة أرباع الولايات قد وافقت على التعديل المقترح.

أما مسألة «الحق الوطني الأعلى» (National Supremacy) فقد بقي غامضاً. فهل الحكومة المركزية هي صاحبة هذا الحق، أم الحكومة في أي ولاية من الولايات (كما كان الحال في عهد النظام الكونفدرالي) ؟؟ هذا التناقض حاول المؤتمرون التغلب عليه بوضع كلمة «فدرالي» (Federal) ؛ بدلاً من

كلمة «وطني»(National). لقد نص الدستور على أن «الحق الوطني الأعلى» إنما هو حق لسكان الجمهورية، ولم يشر إلى حكومات الولايات المتحدة ولا الحكومة المركزية. بمعنى آخر، من هو صاحب الحق فى حزم الأمور في حالة التناقض بين رغبة بعض الولايات وبين رغبة الحكومة المركزية؟؟ طبعاً هذا الأمر لم يجزم به إلا متأخراً – بواسطة الحرب الأهلية (١٨٦٠ – ١٨٦٥م).

التصديق على الدستور: في حوالي منتصف شهر سبتمبر من عام ١٧٨٧م، وبعد عمل شاق طيلة صيف ذلك العام، تمكن المؤتمرون من تذليل جميع العقبات، وتوصلوا إلى صيغة نهائية لدستور يقيم حكومة فدرالية قوية، مع الإبقاء على كيان شبه مستقل للولايات، وفي السابع عشر من الشهر المذكور، وقّع جميع المؤتمرين وثيقة القانون الجديد، مع اتفاقهم على أن يصبح هذا الدستور ساري المفعول إذا وافقت عليه تسع ولايات من مجموع الثلاث عشرة ولاية، بعد عقد مؤتمرات خاصة في الولايات لهذا الغرض. وهكذا فقد قدم الكونجرس الكونفدرالي الدستور الفدرالي الجديد إلى الولايات للمصادقة عليه. لقد اتضّح منذ البداية بأن هناك معارضة شديدة ضد هذا الدستور، لذلك كان يلزم حملة دعائية قوية من أجل كسب الغالبية للموافقة عليه. كان على كل ولاية أن تعقد مؤتمراً خاصاً لإقرار الدستور الجديد بدلاً من المجالس التشريعية التي كانت أكثرها معادية لنصوصه.

المعارضون (Anti Federalists): كانت نقاط اعتراضهم على الدستور الجديد تتلخص في الآتي: أن الدستور إنما كتب بطريقة سرية بواسطة ممثّلين عن الطبقات الغنية؛ لقد تعدى المؤتمرون حقوقهم، لأن الغرض من الدعوة للمؤتمر لم تكن من أجل كتابة دستور جديد؛ ولكن كانت من أجل تعديل الدستور الكونفدرالي فقط؛ لم يشتمل الدستور الجديد على أي ضمانات لحقوق المواطن الأساسية (Bill of Rights)، مثل حرية الكلام والعبادة والنشر، لتحمي المواطن من تعسف الحكومة المركزية.. أن سلطات حكومات الولايات قد خفضت بشكل كبير.. وأخيراً، بأنه سمح للولايات الشمالية الشرقية حسب نص الدستور بأن تضع التعريفة الجمركية بما يتناسب ومصالحها الخاصة.

لقد اشتمل المعارضون للدستور على الفئات التالية: المزارعون في الأرياف، الدائنون، الانعزاليون، وكثير من الفقراء الذين خافوا من إعطاء الحكومة المركزية حق فرض الضرائب، وكرهوا منع حكومات الولايات من صك العملات. ولقد عبر عن هذه الفئات جميعها أمثال صمويل آدمز، وباتريك هنري، الذين كانوا يخافون من إعطاء سلطات قوية للحكومة المركزية، ففي رأيهم أن الحكومة المركزية ربما تسيء استعمال هذه السلطات ضد الأفراد.

المؤيدون (Federalists): كانت النقطة الرئيسية التي دار حولها نقاش هذه المجموعة هو ضعف دستور الحكم الكونفدرالي الذي أدّى إلى ضعف الحكومة تحت ذلك النظام. كما بينوا أن الدستور الجديد سوف يؤدي إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية، ووعدوا بأن يرضوا المعارضين؛ وذلك بإجراء تعديل على الدستور الجديد بإضافة بنود خاصة بالحريات الفردية.

كانت مجموعة المؤيدين تشمل الفئات التالية: سكان المدن على سواحل الأطلسي، غالبية الطبقة

الغنية، التجار، المزارعون الكبار، أصحاب السفن، وأصحاب الأعمال المالية. ولكن تجب الملاحظة بأنّه لم يكن هناك خطاً فاصلاً بين مجموعة المعارضين ومجموعة المؤيدين.

أولى الولايات التي صادقت على الدستور كانت ديلاوير، ثم تلاها بنسلفانيا التى تمكن فيها أنصار الدستور – الفدراليون – من الحصول على قرار المصادقة بسرعة كبيرة. وفى ولاية ماستشوستس عارض أتباع شيز الدستور، ولكن أيده سكان بوسطن، وأخيراً تم التصديق عليه بأغلبية ضئيلة. أمام المعارضة المتزايدة لمواد هذا الدستور والانتقادات الكثيرة الموجهة اليه، وخصوصاً إهماله للحريات الأساسية للمواطن، فقد قام ثلاثة مشهورين ممن اشتركوا فى المؤتمر الدستوري وهم: الكسندر هاملتون، جون جي، وجيمس مادسون، بحملة إعلانية للدفاع عن مزايا هذا الدستور، وتبديد شكوك معارضيه، وتبيان الفوائد التى ستعود على البلاد بعد تطبيقه. وقد بدأ هؤلاء فى كتابه سلسلة من المقالات سمّوها «الاتحادي» (The Federalist)، والذي أصبح يعتبر قطعة كلاسيكية أدبية فى تاريخ الفكر السياسي الأمريكي. وقد أعطت هذه الحملة نتائج طيبة؛ إذ بلغ عدد الولايات التى أقرته، فى شهر يوليو عام ١٧٨٨م، تسع؛ وهو العدد الضروري لإقراره نهائياً. إلا أن أكبر ولايتين وهما فرجينيا ونيويورك لم تتوصلا إلى قرار بالتصديق عليه بسبب قوة خصومه هناك. وأخيراً وبفضل تحالف كبار المزارعين في شرق فرجينيا وسكان الحدود، فقد أمكن إقرار هذا الدستور في فرجينيا بأغلبية بسيطة.

أما فى ولاية نيويورك، فكان على الكسندر هاملتون أن يبذل جهوداً كبيرة لإقناع المواطنين هناك بضرورة الموافقة على الدستور، ولم يوفق فى ذلك إلا بعد أن هددت مدينة نيويورك بالانفصال والانضمام للاتحاد منفردة. لقد وافقت ولاية نيويورك على الدستور، وبذلك فقد بلغ عدد الولايات التي صادقت عليه إحدى عشرة ولاية. أما الولايتين المتبقيتين فهما نورث كارولاينا التي انتظرت إلى حين إضافة «الحريات الأساسية للمواطن»، وأما رود آيلند فقد كانت آخر المصدقين عليه بعد أن هددّها الكونجرس الفدرالي بالمقاطعة الاقتصادية.

تعديلات الدستور: لقد أدرك الفدراليون أنه رغم انتصارهم فى كل الولايات، فإن فئة كبيرة من الشعب مازالت معادية للدستور الجديد، وبصورة خاصة إهماله لقضية حقوق المواطن الأساسية. ولذلك فقد تبّنى الكونجرس في عام ١٧٨٩م عشرة تعديلات– إضافات على الدستور– ثمانية منها تهدف إلى ضمان الحقوق الفردية والملكية الخاصة، واثنتان أُخريان تهدفان إلى ضمان السيادة الداخلية للولايات ضدّ تدخلات الحكومة الاتحادية.

ثم صدرت تعديلات – إضافات– كثيرة، فيما بعد، بلغ تعدادها حتى الآن ٢٦ تعديلاً.

الانتخابات الأولى: ولوضع الدستور الجديد موضع التنفيذ، كان لأبد من انتخاب رئيس للحكومة الفدرالية. اتخذ الكونجرس التدابير اللازمة لإجراء أول انتخابات رئاسة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلن أن الحكومة التى نص عليها الدستور الجديد ستبدأ عملها في الرابع من شهر مارس عام ١٧٨٩م. وكما يبدو، فإن جورج واشنطن كان يعتبر من الشخصيات التي برزت فى حرب الاستقلال،



الولايات المتحدة
١٧٨٧ - ١٨٠٢

والذي كان أيضاً رئيساً للمؤتمر الدستوري، فقد اختير بشبه إجماع على أن يكون أول رئيس للجمهورية، على الرغم من أنه لم يكن يطمع في هذا المنصب. وهكذا ففي ٣٠ أبريل عام ١٧٨٩م ، جرى تنصيبه كأول رئيس للجمهورية، وأقسم يمين الولاء للدستور الأمريكي. وانتخب جون آدمز من ولاية ماستشوستس كنائب للرئيس، كما اختيرت مدينة نيويورك لتكون عاصمة للاتحاد.



الفصل الثامن

الأحداث الهامة

١٧٨١: بدأ عهد الحكم الكونفدرالي بالتصديق على الدستور الكونفدرالي وانتهى فى ١٧٨٩ بقيام الدستور الجديد.

١٧٨٦: انتفاضة شيز (ماستشوستس) – مؤتمر أنا بولس (خطوة نحو مؤتمر فلادلفيا).

١٧٨٧: اجتمع المؤتمر الدستوري في مايو في فلادلفيا – ديلاوير أول ولاية تصدق على الدستور.

١٧٨٨: صدقت ٩ ولايات على الدستور الجديد – بدأت الحكومة الاتحادية عملها.

١٧٨٩: جورج واشنطن انتخب كأول رئيس للولايات المتحدة.



CHA PTER 8

THE CONFEDERA TION PERIOD AND THE NEW CONSTITION

1 -Merill Jensen. **Articles of Confederation** (1940), and

The New Nation, 1781 - 1789 (1950)

2 - Don Riggenbotham. **The war of American Independence** (1971).

3 -R.D. Schyler. **The Constitution of the U.S.** (1923).

4 - C.A. Beard. **An Intepretation of the Constitution of the U. S.** (1913).

5 -S. F. Bemis. **The Diplomacy of the American Revolution** (1935).

❖

الفصل التاسع

بداية الولايات المتحدة الأمريكية
١٧٨٩ - ١٨٠٠م

رئاسة جورج واشنطن:

برنامج هاملتون المالي: معالجة الديون - بنك الولايات المتحدة والعملة المركزية - رسوم المنتجات والتعريفة الجمركية .

أصول الأحزاب السياسة: الفدراليون - المعارضة.

العلاقة مع هنود المناطق الغربية: إخضاع الشمال الغربي - العلاقة مع الجنوب الغربي.

المشاكل الدبلوماسية: المواطن جني - التدخل البريطاني في شئون أمريكا التجارية - معاهدة جي - معاهدة بنكني.

إدارة جون آدمز:

انتخابات ١٧٩٦ - حادث إكس، واي، زى - الحرب غير المعلنة مع فرنسا - قوانين الهجرة والتحرّر - قرارات كنتكي وفرجينيا - انتخابات ١٨٠٠ - التعديل الثاني عشر في الدستور.

الأحداث الهامة .

مراجع .

❖

الفصل التاسع

بداية الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٨٩ - ١٨٠٠م

بعد التصديق على الدستور في عام ١٧٨٨م، قام الكونجرس الكونفدرالي بأمر إجراء انتخابات في الولايات لأعضاء الحكومة المركزية، وبدأت هذه الحكومة أعمالها باجتماع الكونجرس الجديد فى شهر أبريل عام ١٧٨٩م.

لقد سيطر الفدراليون، الذين أيّدوا الدستور، على الحكم منذ البداية وحتى عام ١٨٠١م، وقد أصبح اثنان منهم رؤساء للجمهورية (جورج واشنطن، وجون آدمز). تجب الملاحظة بأنه كان يشار إلى هؤلاء -أحياناً- باسم «حزب المؤيدين»، ولكن يجب الإضافة بالقول بأن هؤلاء لم يكونوا حزباً سياسياً بالمعنى المعروف للأحزاب في الوقت الحاضر، وإنما كان عبارة عن فئة تتفق مصالحها على السير في طريق الوحدة.

رئاسة جورج واشنطن

فى أوائل أبريل ١٧٨٩م، اجتمع الكونجرس الجديد في قاعة البلدية في مدينة نيويورك، وأحصى عدد الناخبين لانتخاب الرئيس، وقد حاز جورج واشنطن على الرئاسة بالإجماع، وكان جون آدمز نائباً للرئيس. الأحوال الاقتصادية بدأت في التحسن، وهكذا كانت بداية طيبة ملؤها الأمل؛ ولكن الحكومة مازالت جديدة تنقصها الخبرة والممارسة، وقد تعرّضت لتحدّيات كثيرة من أعدائها في الخارج، وجابهت مشكلات كثيرة في الداخل.

بدأ واشنطن أعماله كرئيس فى أبريل ١٧٨٩م، وكان مكتبه في مدينة نيويورك التى أصبحت أول عاصمة للجمهورية تحت الدستور الجديد (نقلت العاصمة إلى فلادلفيا فى ١٧٩٠م، وإلى واشنطن فى عام ١٨٠٠م). كانت غالبية أعضاء الكونجرس من جماعة الفدراليين، وقد انغمست الإدارة الجديدة بتعيين موظفيها الكبار الذين سيناط إليهم تنظيم الدوائر المختلفة للحكومة.

أول الأعمال التي قام بها الكونجرس الجديد؛ كان تقديم عشرة تعديلات على الدستور، خاصة بإضافة الحريات الفردية، وسميت هذه تشريع الحقوق (Bill of Rights)؛ وتشمل حرية الكلام والصحافة

والحرية الدينية، المحاكمة بواسطة محلفين، وبعض البنود الأخرى التي تضمن حماية الأفراد من تعسف الحكومة المركزية. وقد عرض هذا التشريع على الولايات للمصادقة عليه، وتم ذلك في عام ١٧٩١م، وحتى يمكن الحصول على دخل يغطي النفقات الجديدة؛ قام الكونجرس بوضع تعريفة جمركية بسيطة، كما وضع ضريبة بسيطة حسب الوزن على البضائع المستوردة على سفن أمريكية، ولكنه فرض ضريبة على البضائع المحملة على سفن أجنبية.

وقد سن الكونجرس قانوناً في عام ١٧٨٩ ينص على تكوين محكمة عليا يرأسها قاضٍ أعلى، ونظاماً للمحاكم الدنيا. وقد عين جون جى رئيساً لهذه المحكمة.

فى سنة ١٧٨٩م، قام الكونجرس بتكوين ثلاثة أقسام تنفيذية (وزارات)، حيث اختار واشنطن رؤساء هذه الأقسام، وهم: توماس جفرسون للخارجية، ألكسندر هاملتون للخزانة، ثم هنري نوكس للحربية؛ كما عين الكونجرس جون جى لرئاسة المحكمة العليا. وهكذا فقد ظهر النظام الوزاري فى الجمهورية الجديدة نتيجة اجتماع رؤساء هذه الأقسام لتقديم النصيحة إلى رئيس الجمهورية، وقد اعتمد واشنطن طيلة حكمه على هؤلاء الثلاثة لمساعدته، وكان يستشيرهم في كل الأمور المهمة؛ نظراً لثقته بهم ولزعامتهم القوية.

برنامج هاملتون المالي

سرعان ما برز هاملتون كأكثر عضو له تأثير في وزارة واشنطن، حيث قام هذا بتقديم مقترحات مالية متعددة للكونجرس أصبح معظمها قوانين. كانت أغراض هاملتون من وراء سياسته المالية هي خلق الثقة والسمعة الحسنة للحكومة المركزية ، وأن يضمن تأييد الطبقات الغنية لهذه الحكومة، وأن يشجع على زيادة سلطاتها.

برنامج معالجة الديون: كان لزاماً على الكونجرس أن يجابه أنواعاً ثلاثة من الديون التى تجمعت على الحكومة خلال فترة الثورة: الديون الأجنبية على الحكومة الكونفدرالية، ديون الأهالي الأمريكيين على الحكومة الكونفدرالية، ثم الديون على الولايات. تعهد الكونجرس بدفع الديون الأجنبية؛ أما الديون المحلية – والتي كانت على شكل سندات حكومية– فقد انخفضت قيمة سنداتها بمقدار ثلاثة أرباع. وعندما عرف المضاربون –مقدماً– بأن هاملتون اقترح فى الكونجرس ضرورة تحمل الحكومة الفدرالية لهذه الديون، قاموا بشراء غالبية السندات، وقد قامت المعارضة في الكونجرس بالوقوف ضد اقتراح هاملتون، لأن هذا العمل في نظرهم كان من شأنه أن يغني المضاربين؛ بدلاً من أصحاب السندات الأصليين. وعلى العموم فقد دفع الكونجرس هذه السندات حسب قيمتها الأصلية.

بخصوص الديون على الولايات، اقترح هاملتون بأن تتحمل الحكومة الفدرالية هذه الديون، ولكنه فشل فى الحصول على موافقة الكونجرس في هذا الشأن؛ خصوصاً بسبب معارضة الولايات الجنوبية. وقد تغلب هاملتون على المعارضة؛ بعد أن أقنع جفرسون بتأييده للاقتراح مقابل نقل العاصمة من فلادلفيا إلى

واشنطن، دى سي.

هاملتون لم يكن يخشى من زيادة الديون على الحكومة الفدرالية، لأنه كان يؤكد بأن أصحاب المصالح المالية سيجدون من الضرورة ضمان شراء السندات الحكومية، وبهذا فإنه سيضمن ولاء، وتدعيم هذه الطبقات للحكومة المركزية.

بنك الولايات المتحدة والعملة المركزية: لقد اقترح هاملتون تكوين بنك وطني، ووافق الكونجرس على هذا الاقتراح بتكوين البنك عام ١٧٩١م، ومن بين أغراضه حسب اقتراح هاملتون هو أن يكون مصدراً لعملة موحدة تلبي حاجة البلاد، وأن يقدم القروض القصيرة المدى، ويكون مركزاً لإيداع السندات الحكومية.

كانت الولايات الجنوبية– وهي ولايات زراعية – قد عارضت فكرة إنشاء البنك، ورغم ذلك فقد وافق الكونجرس على هذا القانون. وقبل أن يوافق واشنطن على القرار، فقد قام باستشارة كل من هاملتون وجفرسون، أما الثاني فقد أوضح بأنه من المؤمنين «بتفسير صارم للدستور، ويرى بأن هذا الدستور لا يعطي الحق للكونجرس بتكوين البنك، وقد رد هاملتون على ذلك بأنه من المؤمنين «بتفسير مرن» للدستور ، ويرى بأن للكونجرس «حقاً متضمناً» (في الدستور) في تكوين البنك، طالما أن للكونجرس الحق الواضح في صك العملة. وقد أيد واشنطن رأي هاملتون، وأمضى القانون. وقد أصدر الكونجرس قانون العملة في عام ١٧٩٢م؛ حيث أعطى الحكومة الفدرالية حق صك العملة الذهبية والفضية.

رسوم المنتجات الوطنية والتعريفة الجمركية: أقر الكونجرس اقتراح هاملتون بوضع رسوم على المنتجات المحلية في عام ١٧٩١م، وكان غرض هاملتون الخاص هنا هو وضع رسوم على إنتاج الويسكي حتى يشعر المزارعون في المناطق الغربية بمركز الحكومة القوي، لأنهم أكبر فئة تنتج الويسكي وتستعمله كوسيلة للتبادل مع المناطق الساحلية الصناعية، وهكذا فقد بدت الرسوم هنا، وكأنها رسوم على العملة. هذا العمل أدّى إلى غضب المزارعين في هذه المناطق، وقام بعضهم في غرب بنسلفانيا بمهاجمة محصلي الضرائب في بتسبرج. وردّت الحكومة على هذا العمل باستعمال القوة لإخماد هذه الحركة؛ وكان هاملتون نفسه قد صاحب القوة العسكرية التي أرسلت لهذا الغرض. ردّ فعل الحكومة القوي أجبر هذه المناطق على احترام سلطة الإدارة المركزية، ولكنّه في نفس الوقت أدّى إلى انضمام المناطق الغربية إلى جبهة المعارضة ضد الحكومة . وقد أوصى هاملتون –أيضاً– بوضع تعريفة جمركية على الواردات الأجنبية لتشجيع المنتجات الوطنية، وقد أقر الكونجرس هذا الاقتراح بقانون عام ١٧٨٩م، ورفع نسبة الضريبة –أيضاً– في عام ١٧٩٢م، ولكنّها بقيت ضريبة من أجل زيادة عوائد الحكومة فقط، وليس كوسيلة لحماية الصناعات الوطنية كما أمل هاملتون.

سياسة هاملتون المالية، وأثره الواضح في إدارة الرئيس واشنطن، ساعدت على خلق معارضة قوية لهذه السياسة، وكان زعيم هذه المعارضة توماس جفرسون وزير الخارجية. هذا الخلاف بين الوزيرين كان أساساً لظهور الأحزاب السياسية في الجمهورية الجديدة «الحزب الفدرالي» ، و«حزب المعارضة».

الفدراليون: لقد تزعم هؤلاء: الكسندر هاملتون، وكان هؤلاء من المؤمنين بإيجاد صناعة وطنية قوية تقودها الأرستقراطية الغنية في الجمهورية. ولذلك فقد تمثل هذا الحزب فى الفئات الصناعية، التجارية، أصحاب البنوك والإقطاعيات الكبيرة، مضاربي الأراضي، الحرفيين، والملاك، وكذلك المدن التجارية الكبرى في الجنوب. لقد نزع الفدراليون دوماً إلى تقوية السلطة المركزية على حساب سلطات حكومات الولايات، ونظراً لتأثر هؤلاء بالنظام البرلماني السائد فى بريطانيا، فإنهم كانوا يرون ضرورة إيجاد سلطة مركزية قوية قادرة على صيانة النظام العام والمحافظة على وحدة البلاد. وكان هؤلاء ، بحكم مصالحهم وثقافتهم، يريدون وضع السلطة الفدرالية في أيدى نخبة من الأرستقراطيين ورجال الأعمال والمال. لقد جعل هاملتون منهاجه السياسى العمل على إقامة حكومة تمتاز بالتنظيم والدقة والكفاية وفى تفسيرهم للدستور الأمريكى الجديد؛ كان الفدراليون يعتبرون النصوص الدستورية مرنة إلى أقصى حدّ ممكن ، وكانوا يريدون استغلال هذه المرونة فى سبيل تثبيت الحكومة الفدرالية وتقويتها. عندما ظهر هناك صراع بين بريطانيا وفرنسا، اتجه الفدراليون إلى تأييد الأولى، لأن علاقة أمريكا التجارية – وخصوصاً الولايات الشمالية كانت مع بريطانيا أكثر منها مع فرنسا.

حزب المعارضة: أما فريق الجمهوريين المؤلف من الجماعات التي عارضت الدستور الفدرالي، فقد عارضت الاتجاه الفدرالي السابق الذكر. وقد تزعم هذه المعارضة توماس جفرسون. أكبر أنصار هذه الفئة تمثلت في المزراعين ، صغار الملاك، أصحاب الحرف، العمال فى المدن، الميكانيكيين، وأصحاب المحلات الصغيرة الذين كانوا يريدون نظاماً ديمقراطياً يؤمن للمواطنين أعلى حدّ من المساواة والحرية. ولما كان هؤلاء يتمسكون بالحريات الفردية، فقد رأوا أن الإبقاء على الحكومات المحلية وإعطائها سلطات كبيرة يضمن توفير هذه الحريات؛ ويحول دون تحول الحكومة المركزية إلى قوة طاغية. وعلى ذلك فقد وضعوا ثقة أكبر فى الولايات – وليس الحكومة المركزية – واتجهوا إلى تفسير نصوص الدستور تفسيراً صارماً، وذلك لتحديد سلطات الحكومة الفدرالية لمنعها من التجني على سلطات حكومات الولايات. وبما أنهم كانوا قد قبلوا بهذا الدستور طوعاً أو كرهاً، فإنهم لايريدون بعد ذلك إعطاء الحكومة المركزية صلاحيات أكثر مما تسمح به حرفية النصوص الدستورية. وقد وجدت هذه الفئة تجاوباً من جميع أصحاب المصالح الزراعية أينما كانوا، وكذلك في المناطق الغربية والجنوبية. توماس جفرسون نفسه كان يعتقد بأن الحكومة يجب ألا تكون ذات سلطات واسعة فى الأمور الداخلية حتى لايفقد الشعب حرياته، وكان يميل إلى المساواة والديمقراطية بين المواطنين، ويعمل على الحدّ من سلطات الكنيسة وكبار ملاّك الأراضي، كما سعى إلى توزيع عادل للأرض.

بالنسبة للصراع الثوري فى أوروبا بين بريطانيا وفرنسا؛ فقد كان هؤلاء من المؤيدين لفرنسا، بحيث اعتبروها زعيمة الحركة من أجل الديمقراطية والحقوق الإنسانية. وقد زادت سلطة المعارضة عندما

استطاعت السيطرة على مجلس النواب فى عام ١٧٩٢م. وتعزى قوة المعارضة هذه إلى جهود جفرسون الشخصية، واتصالاته الواسعة في البلاد.

وقد نظر البعض إلى وجود الأحزاب السياسية بأنها عامل يدعو إلى التفرقة بين السكان، ويعرقل إيجاد وحدة داخلية قوية. ولكن يجب الإشارة إلى أن وجود هذه الأحزاب إنما يعتبر وسيلة تستطيع بواسطتها الأطراف المتعارضة أن تبين رأيها، وبالتالي تساعد على خلق ديمقراطية المشاركة التي تعمل على خلق التعاون بين فروع الحكم الثلاثة – تنفيذية وتشريعية وقضائية.

العلاقة مع هنود المناطق الغربية

كان اندلاع الثورة فى عام ١٧٧٦م، عاملاً في إيجاد جماعات كبيرة من الرّواد الذين اتجهوا إلى الغرب من أجل الاستيطان. فمنطقة ڤيرمونت، ساعية إلى الاستقلال عن ولاية نيويورك، كانت قد طلبت من الكونجرس الفدرالي الانضام إلى الاتحاد كولاية مستقلة، ووافق الكونجرس على هذا المطلب فى عام ١٧٩١م؛ حيث كانت أول ولاية جديدة تضاف إلى الولايات الثلاث عشرة الأولى. كنتكي التي بدأت كمحافظة ضمن ولاية فرجينيا أصبحت ولاية فى عام ١٧٩٢م. وتينيسى –التي كانت ولاية نورث كارولاينا تريد السيطرة عليها– قد حصلت على الانضمام إلى الاتحاد كولاية مستقلة عام ١٧٩٦م. هذا الزحف الأمريكى المستمر تجاه الغرب – أراضي يستوطنها الهنود الحمر– دفع إلى رد فعل قوي من قبل القبائل الهندية تمثل فى اشتباكات مستمرة بين الطرفين. كل ذلك خلق مشاكل جديدة كان على الحكومة أن تواجهها.

إخضاع الهنود في الشمال الغربي: لقد شجعت القوات البريطانية، التي مازالت تحتل النقاط الشمالية الغربية على حدود كندا، الهنود الحمر على مقاومة الأمريكيين، ووعدتهم بالمساعدة في حالة حربهم معهم، وقد أحرز هؤلاء نجاحاً كبيراً في غاراتهم في مناطق أوهايو وإنديانا. ولهذا فقد عين جورج واشنطن «المجنون أنتوني وين» لينتقم من الهنود. وقد أعد وين قواته بعناية، وبعد اشتباكات دامت من عام ١٧٩٣ إلى عام ١٧٩٤، استطاع وين أن يحرز نصراً حاسماً على الهنود فى موقعة فولن تمبرز (Fallen Timbers)، والتي لم تكن بعيدة عن نقطة الحدود البريطانية في فورت ميامي. وقد انخفضت الروح المعنوية لدى الهنود بعد هزيمتهم تحت سمع وبصر حلفائهم البريطانيين، وفى معاهدة جرينفيل(Greenville) عام ١٧٩٥م، أجبر «وين» الهنود على التخلي عن مناطق واسعة فى أهايو وإنديانا.

العلاقة مع الهنود في الجنوب الغربي: في هذه المناطق، كانت إسبانيا هى التي تشجع القبائل الهندية الموجودة هناك تحت زعامة الكسندر ميكيليجرى؛ على مهاجمة المستوطنات الأمريكية. وقد استطاع جورج واشنطن أن يبرم معاهدة مع الزعيم الهندي عام ١٧٩٠م، وقد نقض الأخير المعاهدة بتشجيع من إسبانيا، ولكن أهالي تينيسي انتصروا على الهنود في عدة حملات فى عام ١٧٩٤م.

وقد سنت الحكومة الفدرالية ما سمي «بقانون التعامل مع الهنود» عام ١٧٩٦م، والذي بموجبه أرادت أن تنظم العلاقة بين تجار الفراء الأمريكيين والمستوطنين وبين الهنود؛ حتى تمنع أي اشتباكات في المستقبل.

المشاكل الديبلوماسية

قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م، أخل بميزان القوى داخل القارة الأوروبية، وكان اتجاهها المتطرف -فيما بعد- (بإعدام لويس السادس عشر عام ١٧٩٣م)، قد جعل هذه الثورة محل اهتمام الشعوب -ليس فى أوروبا فقط- بل وفي العالم الجديد. معظم السكان فى أمريكا شعروا بالتعاطف مع هذه الثورة منذ بدايتها وحتى عام ١٧٩٣ - عندما ظهر لهم بأنها تنهج نهجاً متطرفاً، وخصوصاً بعد إعلان فرنسا الحرب على بريطانيا. وكان أتباع الحزب المعارض من أكثر المتعاطفين مع الثورة الفرنسية، ولهذا أيدوا الجماهير الفرنسية فى صراعها مع بريطانيا، بينما وقف الحزب الفدرالي بجانب بريطانيا لتخوفهم من تطرف سياسة الجيكوبينز في فرنسا.

المواطن جيني (jenet): عندما أعلنت فرنسا الحرب ضد بريطانيا، أرسلت الأولي وزيراً مفوضاً لها، ويدعى إدموند جيني إلى الولايات المتحدة ليحصل على مساعدات أمريكية لفرنسا -كما تنص على ذلك شروط الحلف العسكري للدولتين عام ١٧٧٨م. وعند بلوغ النبأ لجورج واشنطن، فقد أراد استشارة بعض وزرائه وخصوصاً هاملتون وجفرسون، وبعد سماع آرائهم، أعلن واشنطن حياد الولايات المتحدة بخصوص النزاع بين الدولتين - سواءً أكانت المعاهدة مع فرنسا ملزمة أم لا، كان المهم في نظر واشنطن هو أن تتلافي أمريكا الدخول في أي حرب أوروبية.

وبدون أن يقدم أوراق اعتماده إلى الرئيس في العاصمة، كما هى العادة، فإن جيني بدأ فى استخدام الشواطئ الأمريكية كقاعدة للحرب ضد كل من بريطانيا وإسبانيا -بدأ فى التحضير لحملات الاستيلاء على لوزيانا وفلوريدا من إسبانيا، وفي تحضير قوات خاصة لمهاجمة سفن النقل البريطانية فى الأطلنطي - هذا فى الوقت الذي كان فية الكونجرس الأمريكي قد أعلن «قانون الحياد». وقد أنذر جورج واشنطن جيني بضرورة الامتناع عن مثل هذه الأعمال، وقد وعد جيني الرئيس الامريكي بالتوقف عن أعماله هذه، ولكنه نقض وعده؛ ونتيجة لذلك فقد قام واشنطن بطلب إبعاده إلى فرنسا. تصرفات الديبلوماسى الفرنسى كانت قد أضعفت الثقة في حزب المعارضين فى أمريكا؛ وكانت نتيجتها أن قدم جفرسون استقالته من وزارة واشنطن فى شهر ديسمبر عام ١٧٩٣م.

التدخل البريطاني في شئون أمريكا التجارية: نتيجة لطرد الأسطول الفرنسي من المحيط الأطلسي بواسطة بريطانيا؛ فتح هذا عهد ازدهار لسفن النقل الأمريكية خلال مدة الحرب الفرنسية البريطانية، وخصوصاً أن هذه السفن أصبحت وسيلة النقل الرئيسية بين فرنسا ومستعمراتها في جزر الهند الغربية. ومع أن الكونجرس الأمريكي كان قد سن قوانين خاصة «بحقوق المحايدين» عام ١٧٩٤م، إلا أن

بريطانيا أصرّت على تفتيش السفن المشبوهة فى عرض البحار، محاولة بذلك إحكام الحصار البحري على فرنسا.

وبهذا برز خلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول حقوق الحياد المزعومة، وكان موقف الولايات المتحدة في الدفاع عن هذه الحقوق يرتكز على القول بأن سفن الدول المحايدة لها حرية نقل البضائع إلى حيث تشاء – إلى كل الأطراف المتنازعة، «حرية التجارة للسفن الحرة». وقد ردت بريطانيا على هذا الإدعاء بأن السفن الممنوعة في وقت السلام من التجارة مع دولة ما– كانت بريطانيا تمنع السفن الأمريكية من التجارة مع جزر الهند الغربية حتى قبل إعلان الحرب بين بريطانيا وفرنسا – لايمكن السماح لها بهذا الأمر فى وقت الحرب؛ ولهذا فإن بريطانيا كانت قد صادرت أكثر من ١٥٠ سفينة أمريكية كانت تنقل البضائع بين فرنسا وبين جزر الهند الغربية. ومن ناحية أخرى، أصرت الولايات المتحدة بأن نقل اللوازم العسكرية إلى العدو هو الذي يمكن أن يعتبر محرماً فقط وقت الحرب، وردت بريطانيا بالقول بأن المواد الغذائية أيضاً عرضة للمصادرة لأنه يدفع لها ثمن. وأصرت الولايات المتحدة بأن «الحصار النظري»– وذلك الذي لاتدعمه سفن متواجدة بالفعل فى منطقة الحصار– يعتبر غير قانوني من الناحية الدولية؛ وردت بريطانيا على ذلك بمصادرة أي سفن تحاول اختراق منطقة الحصار المعلنة – على شواطئ أوروبا وجزر الهند الغربية. وأخيراً فإن بريطانيا كانت توقف السفن الأمريكية فى عرض البحر محاولة التفتيش عن الهاربين البريطانيين من الخدمة البحرية – كثيراً ما كان بعضهم يحاول اللجوء إلى الشواطئ الأمريكية أو الهرب على سفن أمريكية؛ وقد أصرت بريطانيا فى هذه الناحية على تطبيق قانون «من كان إنجليزياً سيبقى دائماً كذلك»، غير معترفة بقانون التجنس الأمريكي الذي أصدره الكونجرس.

معاهدة جي عام ١٧٩٤م: لحسم مظاهر النزاع مع بريطانيا، فإن الحزب الفدرالي الحاكم كان يريد التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، ولهذا الغرض فإن الرئيس واشنطن كان قد أوفد رئيس المحكمة العليا جون جي إلى بريطانيا بالتعليمات الآتية: محاولة التوصل إلى اتفاقية مع بريطانيا لسحب قواتها من مناطق الحدود الشمالية الغربية مع كندا؛ إقناع بريطانيا بدفع تعويضات لأصحاب السفن المصادرة؛ محاولة التوصل إلى اتفاقية تجارية تضمن حقوق أمريكا كدولة محايدة، وتمنع بريطانيا من تفتيش السفن الأمريكية في عرض البحر. ومن الملاحظ فى ذلك الوقت أن مجرى الأمور في القارة الأمريكية كان يساعد في الحصول على معظم مطالبها: انتصارات وين على القبائل الهندية في الشمال الغربي (١٧٩٣ – ١٧٩٤م) أشعرت بريطانيا بقوة الولايات المتحدة العسكرية، ووقوف دول «الحياد المسلح» الأوروبية بجانب الولايات المتحدة. ولكن تأكيدات الكسندر هاملتون – الذي كان يميل لبريطانيا– بأن الحزب الفدرالي لن يسمح بنشوب حرب أمريكية مع بريطانيا ،كانت قد نفت أي أثر فعال لهذه التطورات. وأخيراً ، فإن جو جى نفسه – الذي كانت له ميول بريطانيه أيضاً – كان قد تجاهل التعليمات المعطاة له وفشل في الضغط على بريطانيا في الحصول على أى مطالب ترضى عنها الحكومة البريطانية.

ونظراً لما تقدّم ، فإن معاهدة جى قد تضمنت فقط ما يأتى: الاتفاق على تكوين لجان تكون من شأنها دراسة مشاكل الحدود، ودفع التعويضات للأمريكيين المصادرة سفنهم؛ موافقة بريطانيا على الانسحاب

من المراكز العسكرية في الشمال الغربي، وتوقيع معاهدة تجارية لم تعط الكثير لأمريكا، لأنها لم تنص على أي شئ يتعلق بتجارة أمريكا مع جزر الهند الغربية أو فرنسا. وقد أقرّ مجلس الشيوخ المعاهدة بأغلبية بسيطة، إلا أنها قوبلت بالرفض العام في الولايات المتحدة. ومع ذلك فيمكن اعتبارها بأنها معاهدة بناءة، لأنها خففت المصاعب مع بريطانيا، وأعطت إسبانيا- عدوة أمريكا - انطباعاً بأن الولايات المتحدة وبريطانيا ربما دخلتا في حلف سري ضدها. كما أن معاهدة بنكني مع إسبانيا قد عوّضت كثيراً من المطالب الأمريكية.

معاهدة بنكني (Pinkney) عام ١٧٩٥م: كان على الحكومة الفدرالية أن تواجه مشاكل النزاع مع إسبانيا التي خلفها الحكم الكونفدرالي السابق، وتشمل: الخلاف حول الملاحة فى نهر المسيسبي، منطقة شريط يازو -الحدود مع شمال فلوريدا - ثم الاشتباكات مع الهنود في الجنوب الغربي. من الملاحظ أن إسبانيا كانت قد خشيت بأن التقارب الأخير بين بريطانيا والولايات المتحدة - بعد عقد معاهدة جى- ربما شجع أمريكا على مهاجمة المستعمرات الإسبانية في منطقة لويزيان وفلوريدا، ولهذا فإن إسبانيا شعرت بضرورة التخفيف من حدة نزاعها مع الولايات المتحدة.

وبناءً عليه، فإن توماس بنكني، وزير أمريكا المفوض فى مدريد ، استغل هذا الوقت المناسب، وقام بالتوصل إلى اتفاقية مع الحكومة الإسبانية تعرف «بمعاهدة سان لورنزو»، ويشار إليها بمعاهدة بنكني. وقد تضمنت هذه المعاهدة الشروط الآتية: وافقت إسبانيا على اعتبار خط عرض ٣١ هو الحد الجنوبي للولايات المتحدة - وبذلك تكون إسبانيا قد تخلت عن حقوقها فى شريط يازو؛ سمحت إسبانيا للولايات المتحدة بحق استعمال المسيسبي في الملاحة مع حق استخدام ميناء نيو أورلينز للتخزين لمدة ثلاث سنوات؛ كما وعدت بمنع غارات القبائل الهندية على المناطق الأمريكية فى فلوريدا.

لقد قوبلت هذه المعاهدة - عند مقارنتها بمعاهدة جى- بارتياح شديد من قبل الرأي العام الأمريكي، واعتبرت نصراً كبيراً لأنها أسكنت مخاوف المستوطنين في المناطق الغربية، وبهذا فإنها ساعدت على استمرار الزحف والاستيطان باتجاه الغرب.



إدارة جون آدمز

١٧٩٧ - ١٨٠١م

قام جفرسون بعد استقالته من وزارة واشنطن عام ١٧٩٣م بالعمل على تنظيم المعارضة في حزب فعال؛ أطلق عليه أولاً اسم الحزب «الديمقراطي الجمهوري»، وفيما بعد سمي بالحزب الجمهوري (ولايجب خلط هذا الحزب بالحزب الجمهوري الحاضر فى أمريكا، لأن هذا كان نابعاً من الحزب الفدرالي - أتباع هاملتون).

انتخابات ١٧٩٦: فيما يسمى «بخطاب الوداع» عام ١٧٦٩م، رفض واشنطن أن يرشح نفسه للرئاسة لمرة ثالثة، وعندها قام الفدراليون بالتخلي عن قادتهم - هاملتون وجي- الذين ساءت سمعتهم نظراً لمعاهدة جي مع بريطانيا، واتجهوا إلى تأييد «الأرستقراطي المستقيم» جون آدمز كرئيس وتوماس كنائب للرئيس. أما الجمهوريون فقد رشحوا جفرسون كرئيس وإيرون بر(Aaron Burr) كنائب للرئيس. وعند تعداد الهيئات الناخبة حصل آدمز على ٧١ صوت، بينما حصل جفرسون من الحزب المعارض على ٦٨ صوت، وحسب الدستور فإن صاحب الأغلبية الثانية يصبح نائباً للرئيس، وهكذا كان الرئيس من الحزب الفدرالي، بينما نائبه من الحزب المعارض. وكان على آدمز أن يواجه أصعب المشاكل لإدارته وهي العلاقة مع فرنسا.

حادث إكس، واي، زد(X,Y,Z ,Affair) عام ١٧٩٧م: عندما علمت فرنسا نبأ التقارب بين الولايات المتحدة وبريطانيا في معاهدة جي، فإنها اعتبرت ذلك مخالفاً لشروط اتفاقية عام ١٧٧٨م بين الدولتين، وخشيت بأن تكون أمريكا قد عملت حلفاً سرياً مع بريطانيا. وقد ردّت فرنسا على ذلك بإعطاء الأوامر لقادتها البحريين بوضع قيود على الملاحة الأمريكية كتلك التى استعملتها بريطانيا ضد سفن الولايات المتحدة. وكان نجاح الحزب الفدرالي في انتخابات عام ١٧٩٦ قد زاد الطين بلة ، مما جعل فرنسا تتمادى في تضييق الخناق على سفن النقل الأمريكية. وبناءً عليه، فإن الرئيس آدمز قام بارسال بنكني، والدرج جيري، وجون مارشال، إلى باريس عام ١٧٩٧ بغرض الاتفاق مع الحكومة الفرنسية حول تسوية للسفن الأمريكية المصادرة.

ونظراً لأن الأمور لم تكن مستتبة في فرنسا في ذلك الوقت، ووجود الفساد السياسي والمالي في عهد ما بعد الثورة .. يقال بأن تاليرانه ، وزير الخارجية الفرنسية طلب الرشوة من الوفد الأمريكي قبل أن يسمح لهم بالنقاش في أي أمور سياسية، واعتبر الوفد بأن هذا مهين لحقوقهم الديبلوماسية، ومن ثم رفضوا الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ورجعوا إلى أمريكا ليقدموا تقريراً بذلك إلى الرئيس. في الكتابة عن هذا الأمر في الصحف الأمريكية؛ كانت الإدارة الأمريكية تشير إلى عملاء تاليران بـ«إكس، واي، زد». وهكذا بدا بأن إدارة آدمز ربما تضطر إلى إعلان الحرب على فرنسا.

الحرب البحرية غير المعلنة مع فرنسا: وكرد فعل لما سبق، فقد بدأ الكونجرس الأمريكي بالاستعداد للتحضير لحرب مع فرنسا: قام بالموافقة على زيادة ميزانية الجيش والبحرية (جعل البحرية قسماً منفصلاً فى ١٧٩٨م)، وألغى كل المعاهدات مع فرنسا، وأكملت البحرية الأمريكية بناء ٢٣ سفينة جديدة، وسلحت السفن التجارية، وعينت فئات مسلحة كثيرة تكون مهمتها اعتراض ومضايقة السفن التجارية الفرنسية، كما عين هاملتون الذي كان يتوق إلى حرب مع فرنسا –قائداً للجيش. لقد استمرت هذه الحرب غير المعلنة لمدة سنتين(١٧٩٨– ١٧٩٩م)، وكانت نتيجتها أن خسر كل من الطرفين ما يقارب الثمانين سفينة. ولكن الرئيس آدمز لم يستمع إلى أصوات حزبه الداعية إلى إعلان الحرب، مؤمناً بأن مصلحة الوطنية العليا إنما تتطلب تجنب مثل هذا الأمر.

وكان موقف الحكومة الفرنسية يشبه موقف مثيلتها الأمريكية – رفضت الاتجاه نحو الحرب – وأظهرت الرغبة فى تسوية الأمور سلمياً بين الطرفين. ولهذا فقد أوفد آدمز لجنة إلى فرنسا للتوصل إلى اتفاقية بين الدولتين عام ١٨٠٠م. فى هذا الوقت كان نابليون بونابرت قد وصل إلى الحكم، وكان متلهفاً على تسوية الأمور الخارجية حتى يتفرغ لشئون فرنسا الداخلية. وبناءً عليه فقد أبرمت اتفاقية في عام ١٨٠٠م بين الدولتين كان من مقتضاها أن فرنسا اعترفت بإلغاء كل معاهداتها السابقة مع الولايات المتحدة، كما وافقت الحكومة الفرنسية على تعويض أصحاب السفن الأمريكية المصادرة، واعتراف الطرفين بمبدأ «التجارة المحايدة للسفن المحايدة».

قوانين الهجرة والتمرد (١٧٩٨): استغل الفدراليون فرصة إمكان قيام الحرب مع فرنسا لمحاولة تقوية حزبهم على حساب حزب المعارضة. ولذلك قاموا بسن قوانين تعرف بقوانين الهجرة والتمرد. كانوا يعرفون أن كثيراً من المؤيدين للحزب المعارض إنما كانوا من الفئات المهاجرة الجديدة إلى أمريكا وخصوصاً الفرنسيون، والأيرلنديون، وكذلك بعض الأحرار من بلاد أخرى. ولذلك قاموا في الكونجرس – الذي كانت لهم فيه الغالبية العظمى – بسنّ قانون الهجرة والذي كان من مضمونه زيادة فترة حق التجنس من خمس سنوات إلى أربع عشرة سنة؛ وأعطى الرئيس السلطة فى إبعاد أى مهاجرين يرى فيهم خطراً على الأمن.

أما قانون التمرد، فكان يتضمن ما يأتي: منع انتقاد الفدراليين، منع أي محاولات للتدخل في تنفيذ القوانين التي تعهد إلى الحكومة المركزية، وفرض عقوبات بالسجن والغرامة المالية على كل من يهتم بذلك، كما أنه منع نشر أي انتقادات لرئيس الجمهورية أو الكونجرس.

من الملاحظ أن الحكومة لم تقم بترحيل أي من المهاجرين نتيجة سنّ هذا القانون، ولكن الكثير منهم ترك البلاد تخوفاً من تطبيق القانون، كما أن كثيراً من الجمهوريين – أتباع جفرسون –كانوا قد قدموا للمحاكمة نتيجة إصرارهم على حرية الكلام، وبالتالي أصبح ينظر إليهم كضحايا. كان الأثر الفعلي لسنّ هذه القوانين إنما هو جلب نتيجة عكسية – قلة الثقة في حزب الفدراليين وزيادة شعبية جفرسون وأتباعه الجمهوريين.

قرارات كنتكي وفرجينيا ١٧٩٨م: استغل الجمهوريون عدم شعبية القوانين الجديدة التي

فرضت، وأكد كل من جفرسون ومادسون بأنها غير دستورية. وهكذا قام الأخير بإقناع المجلس التشريعي في ولاية فرجينيا – الذي كان هو عضواً فيه – بسن قانون يقضي بأن قوانين الهجرة والتجنسّ الجديدة إنما تخالف الدستور الفدرالي، وأن مثل هذه السلطات هي من حق حكومات الولايات. أما المجلس التشريعي في كنتكي فقد أمضى قراراً مشابهاً لقرار فرجينيا، نتيجة لتأثير جفرسون، وزاد على قرار فرجينيا بالقول بأن قوانين التمرد والهجرة «باطلة وليس لها مفعول». هذه التأكيدات بأن لحكومات الولايات حق القرار في دستورية القوانين التي يسنها الكونجرس الفدرالي، وأن لها الحق في رفض هذه القوانين إذا رأتها بأنها غير دستورية؛ إنما كان أول سابقة لما سمي فيما بعد بحق النقض (Doctrine of Nullification) الذي استعملته حكومات الولايات ضد الحكومة الفدرالية. هذا المبدأ استعملته الولايات الجنوبية –فيما بعد– قبيل الحرب الأهلية، عند تأزم مشكلة الرقيق في أمريكا– كذريعة للانفصال عن الاتحاد الفدرالي.

انتخابات ١٨٠٠م: لقد اختار الفدراليون جون آدمز وبنكني، أما الجمهوريون فقد رشحوا جفرسون وأيرون بر. تركزت الحملة الانتخابية حول قوانين الهجرة والتمرد، وقد استغل الجمهوريون عدم شعبية هذه القوانين. الظروف العامة أيضاً كانت تعمل ضد رغبة الفدراليين: فحمّى الحرب مع فرنسا كانت قد هدأت ولم يستطيعوا الطعن في جفرسون على هذا الأساس؛ إعادة تدخّل بريطانيا –صديقة الفدراليين– في شئون التجارة الأمريكية كان قد أضعف مركزهم؛ إسراف الفدراليين في الميزانية العسكرية والتحضير للحرب جعل المعارضة تهيب بالعسكرية وحب المغامرة؛ وأخيراً زيادة الخلافات داخل الحزب الفدرالي – خصوصاً بين آدمز وهاملتون، هذا بالإضافة إلى ضعف قدرة آدمز السياسية إذا قورن بجفرسون وبر اللذين تمتعا بشعبية كبيرة. وهكذا كانت الحملة الانتخابية أول حملة قذرة في تاريخ الاتحاد الفدرالي الجديد، فقد اتهم جفرسون بأنه من «الملحدين»، عديمي الخلق، وبأنه «متطرف خطير».

كانت نتيجة الانتخاب هي التعادل بين جفرسون وبر اللذين هما من حزب واحد. وبذلك آلت الانتخابات إلى مجلس النواب – الفدرالي – الذي سيكون له القدرة فى أن يقرر من هو الرئيس ومن هو نائب الرئيس. شدة الخلافات داخل الحزب الفدرالي أدت إلى التعادل المستمر بين المرشحين خلال ٣٥ مرة لعد الأصوات. فى المرة السادسة والثلاثين، تقدّم جفرسون على بر وهكذا أصبح رئيساً. ويقال بأن تأثير هاملتون كان هو العامل الذي أرجح كفة جفرسون. سبب ميل هاملتون إلى جفرسون هو كَوْن الاثنين (هاملتون وبر) من المنافسين السياسيين في ولاية نيويورك، وكانوا يكنون العداوة والكراهية لبعضهما البعض.

التعديل الثاني عشر (١٨٠٤) في الدستور: كما رأينا فى انتخابات ١٧٩٦، ١٨٠٠، اتضح بأن هناك عيباً في الطريقة التي وضعها الدستور لانتخاب الرئيس ونائب الرئيس. ولهذا فقد اقترح التعديل الثاني عشر والذي من مضمونه أن المرشحين إنما يحق لهم الترشيح لواحد فقط من المركزين: إما للرئيس وإما لنائب الرئيس– وليس لأي منها –بناءً على نتيجة الأصوات؛ فإذا أخذ الأكثرية يصبح رئيساً، وإلا فإنه يصبح نائباً للرئيس. هذا التعديل أيضاً يمنع أن يكون الرئيس ونائب الرئيس من حزبين متعارضين، كما كان الحال في انتخابات ١٧٩٦م.



الفصل التاسع
تسلسل تاريخي للأحداث الهامة

١٧٨٩: وافق الكونجرس على مبادئ حقوق الإنسان – الثورة الفرنسية .

١٧٩٠: نقلت العاصمة إلى فلادلفيا – الإجراءات المالية بواسطة هاملتون.

١٧٩١: صادقت الولايات على مبادئ حقوق الإنسان – أصبحت ڤيرمونت الولاية الرابعة عشرة.

١٧٩٢: قبلت كنتكي في الاتحاد.

١٧٩٣: أعلنت الولايات المتحدة حيادها فى الحرب الأوروبية (فرنسا ضد بريطانيا) – سلوك المواطن جني واستقالة جفرسون من وزارة الخارجية.

١٧٩٤: معاهدة جي – انتفاضة الويسكي في غرب بنسلڤانيا– الكونجرس يحدد حقوق الحياد البحرية.

١٧٩٥: معاهدة بنكني.

١٧٩٦: قبلت تينسي في الاتحاد.

١٧٩٧: (إكس . واي.زد) – جون آدمز يصبح رئيساً.

١٧٩٨: الحرب البحرية غير المعلنة مع فرنسا استمرت حتى ١٧٩٩م.

١٨٠٠: انتخاب جفرسون في مجلس النواب كرئيس – معاهدة مع فرنسا بإعادة السلام بين البلدين، وإلغاء حلف عام ١٧٧٨ العسكري.

❖

CHAPTER 9

THE FEDERALIST PERIOD

1 - J.C. Miller. **The Federalist Era, 1789 - 1801** (1960), and **Crisis in Freedom** (1951).

2 - C. G. Bowers. **Jeffersson and Hamilton** (1925).

3 - Douglas S. Freeman. **Ceorge Washington: Portiot and President** (1954).

4 - Alexander De Conde. **Entangling Alliance: Politics and Diplomacy Under Goerge Washington** (1958).



الباب الثالث

نشأة واحد من عدة

١٨٠٠ – ١٨٥٠م

❖

الباب الثالث

نشأة واحد من عدة

١٨٠٠ - ١٨٥٠م

لقد نجح الأمريكيون في الحصول على الاستقلال، وكوّنوا حكومة واحدة. لقد مارسوا عملية الانتخاب، ونقل السلطة بسلام من حزب سياسي إلى آخر. ولكنهم لم ينجحوا بعد في تكوين أمة قوية. ولقد انتظر كثير من المراقبين لمجرى الأحداث- في ذلك الوقت- بترقب هل بإمكانهم أن يقوموا بذلك؟؟

إن سكان تلك الأرض قد شغلوا مساحة تبلغ أربعة أضعاف مساحة فرنسا مثلاً، ولكن عددهم كان يقل عن خمس تلك البلاد. لقد كانت الطرق قليلة والمدن أقل. إن اتساع رقعة الأرض كان يبدو كنقطة ضعف بالنسبة لهم، فقد كان السكان يميلون إلى الارتباط بحكومات ولاياتهم أو مناطقهم - نيوإنجلند، المستعمرات الوسطى، أو الجنوب - أكثر من الارتباط بالحكومة المركزية التي أُنشئت حديثاً في مستنقع قطعت غاباته على ضفاف نهر البوتوماك.

ولكن هذه الأمة اكتشفت طرقاً جديدة لكي تنمو. لقد حاربت إنجلترا في حرب استقلال ثانية. لقد أصبحت سياساتها وأحزابها أكثر ديمقراطية ، وهذا أوجد تقاليد جديدة وغذى الروح الوطنية، تلك التي وحدت جميع الولايات والمناطق، وهكذا فقد كان يبدو بأن هؤلاء إنما يكوّنون نوعاً جديداً من الحكومات. القادة الجريئون سوف يستجيبون لرغبات السكان.

❖

الفصل العاشر

كفاح أمة ناشئة:

حكم جفرسون ومادسون، وحرب ١٨١٢ -

١٨٠١ - ١٨١٦م

إدارة توماس جفرسون :

السنوات الأولى - شخصية جفرسون - أفكار جفرسون السياسية - أعماله الأولى - الجيش والبحرية - الحرب مع طرابلس الغرب - الهيئة القضائية - قضية ماربوري ضد ماِدسون - محاكمة القاضي تشيس - تشريع الأراضي.

شراء لويزيانا :

معاهدة الشراء - الاكتشافات الأولى للمنطقة.

دور إيرون بر:

حقوق أمريكا في الحياد: سياسة بريطانيا البحرية - سياسة فرنسا البحرية - سياسة جفرسون - قانون ميكون رقم ٢

حرب ١٨١٢ :

أسباب الحرب - عدم استعداد بريطانيا - الحملات ضد كندا - الحملات البريطانية - الحرب البحرية - نيوإنجلند والحرب- معاهدة جنت - نتائج الحرب.

الأحداث الهامة

بعض المراجع المختارة



الفصل العاشر

كفاح أمة ناشئة:

حكم جفرسون ومادسون، وحرب ١٨١٢

١٨٠١ - ١٨١٦م

مجيء جفرسون للرئاسة في عام ١٨٠١م، كان بمثابة نهاية لعهد سيطرة الفدراليين على الحكم، ولكنهم بقوا يمثّلون المعارضة إلى حين فقدان الصفة العامة بهم خلال الحرب مع بريطانيا عام ١٨١٢؛ نتيجة لميولهم البريطانية. وهكذا فقد حلّت سيطرة المزارعين، والديمقراطيين، والمناطق الغربية (الجمهوريين)، محل سيطرة العناصر الأتوقراطية ، والتجارية، والمناطق الشمالية الشرقية - (الفدراليون) . وتميز هذا العصر أيضاً بأن أصبحت الولايات المتحدة طرفاً في النزاع الأوروبي نتيجة الحروب النابليونية.

إدارة توماس جفرسون

السنوات الأولى: بعد أن ترك جفرسون الرئاسة في عام ١٨٠٨ ، وصف التغير فى الحكم من الفدراليين إلى الجمهوريين بأنه «ثورة» عارمة فى تاريخ الولايات المتحدة. ويجب الملاحظة هنا بأنه بالفعل ظهرت تغيرات جذرية في البلاد في عهد جفرسون، ولكن استعمال كلمة «ثورة» ربما يقصد بها التأكيد فقط وليس المحتوى. من أهم التغيرات التي جلبها العهد الجمهوري هي ما يأتي: لقد حلّت الأرستقراطية الزراعية البسيطة محلّ الأرستقراطية التجارية التى كان لها جذورها العميقة في أمريكا - في المناطق الشمالية الشرقية - وكان مجيء جفرسون للحكم خاتمة عهد دام ٢٤ عاماً، كان فيه كل رؤساء الجمهورية من ولاية فرجينيا، بحيث أصبحت هذه الولاية تسمى «بأم الرؤساء»؛ الرئيس جفرسون كان مثالاً للرئيس الديمقراطي البسيط، إذا قورن بسابقيه الذين مارسوا الرسمية والأتيكيت في الحكم ، حيث وضعوا مسافة بينهم وبين الرجل العادي الأمريكي؛ وأخيراً لقد جلب جفرسون العدالة إلى الحكومة المركزية، وزاد من ثقة الإنسان العادي في قدرة الحكومة.

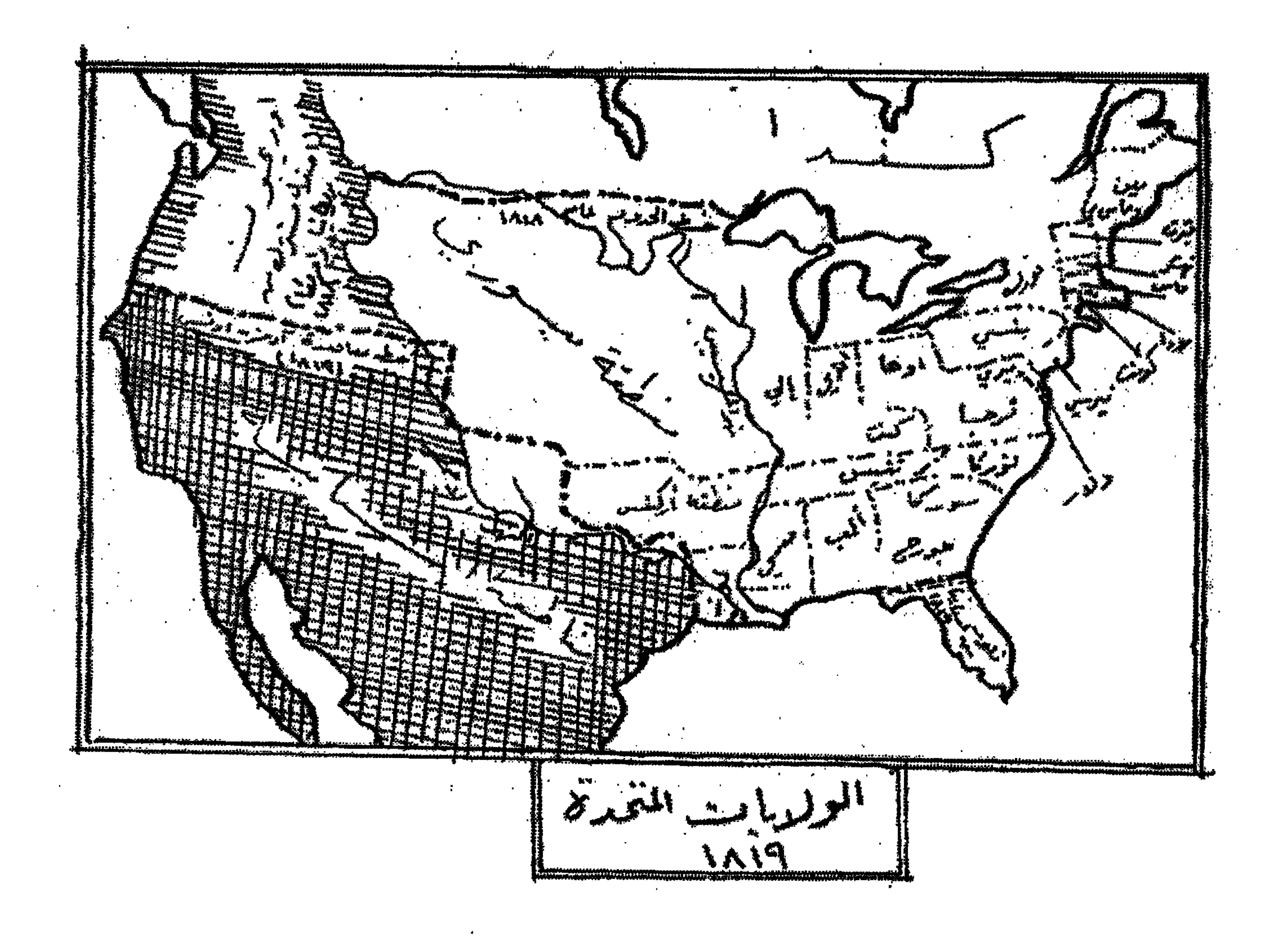
شخصية جفرسون: مع أن جفرسون انحدر من العائلات الكبيرة في فرجينيا؛ إلا أنه لم يكن رجلاً أرستقراطياً - أمثال أولئك الذين جاءوا من الساحل الشرقي - وإنما كان مزارعاً في الأرياف في الداخل. غير أن جفرسون كان يعتبر من أصحاب الملكيات الكبيرة الذين يملكون الرقيق، فهو إذن يعتبر من طبقة الأرستقراطية الزراعية. وكان بجانب ذلك معمارياً، حيث وضع خرائط بيته في مونتسلو، وساهم فى إيجاد نباتات زراعية لزراعتها في القارة الأمريكية ، ويقال بأن جفرسون لم يكن من المتدينين.

أفكار جفرسون السياسية: فلسفه جفرسون السياسية كانت متأثرة بعاملين: أفكار الفلاسفة الفرنسيين الأحرار؛ وتجربته بالعيش في بيئة زراعية في فرجينيا. كل هذا كان واضحاً في أعماله، فقد ظهرت فيه روح الحرية في عهد مبكر أيام الثورة الأمريكية. وكعضو في المجلس التشريعي في فرجينيا؛ فقد عمل جفرسون جاهداً على القضاء على الإقطاعية، ومحاولة فصل الكنيسة عن الدولة. كان جفرسون شديد الثقة بضرورة وجود تعليم وصحافة حرة في البلاد، كما عمل على إيجاد قوانين أكثر إنسانية وعلى إلغاء قانون العبودية. كان يؤمن بعدم إعطاء سلطات قوية للحكومة المركزية الفدرالية وبإبقاء معظم السلطات لحكومات الولايات؛ مع إيمانه بالتفسير الحرفي للدستور. الحكومة المثالية في نظرة؛ إنما هي تلك التي يديرها أناس مثقفون، من المزارعين ذوي الكبرياء الشديد للنفس. وهكذا ففي مدة حكمه كان يضع دائماً مصلحة المزارعين وسكان المناطق الغربية رهن عينيه.

أعماله الأولى كرئيس: توقع كثير من الفدراليين أن جفرسون سيكون شديد اللهجة في خطاب توليه للحكم، ولكنه على العكس كان متسامحاً في خطابه تجاه خصومه، وذكر عوامل تشابه كثيرة بين الفدراليين والجمهوريين. وقد خرج عن عادة سابقيه؛ فبدلاً من أن يخطب في الكونجرس في جلسة افتتاحية، كما فعل آدمز وواشنطن؛ فإنه بعث رسالة مكتوبة إلى الكونجرس، وبقيت هذه عادة متبعة فيما بعد إلى حين مجئ ولسون للرئاسة في عام ١٩١٢م، حيث خطب في الكونجرس شخصياً. عين جفرسون جيمس مادسون كوزير للخارجية، والبرت جالاتين كوزير للخزانة. وكان معظم الذين عينهم إنما يمثّلون طبقة المزارعين الكبار. ولا يمكن اتهامه بالمحاباة لأتباعه لأنه لم يعزل إلا عدداً قليلا من الفدرالين المتطرّفين. وهكذا فإنه لم يستعمل سلاح قوانين الهجرة والتّمرد الذى استعمله الفدراليون في السابق ضد الجمهوريين.

الجيش والبحرية: اختلفت سياسة الجمهوريين المالية اختلافاً حاداً عن مثيلتها في عهد الفدراليين. قام جفرسون وجلاتين بتخفيف الدين الوطني وبإلغاء الرسوم على المنتجات الوطنية بما فيها ضريبة الويسكي التي فرضت على المناطق الغربية. وهكذا فقد سويت الميزانية بحيث تعادل الدخل. كما خفض جفرسون ميزانية كل من الجيش والبحرية، وقد استبدلت السفن البالية بمائتي قارب صغير مجهزة بمدفع واحد. وتعرضت سياسة جفرسون المالية لكثير من الانتقاد؛ خصوصاً بعد أن جنح قارب صغير من «بحرية البعوض» (وهذا تعبير أطلقه المعارضون على الأسطول الأمريكي في عهد جفرسون) إلى الشاطئ نتيجة عاصفة بحرية، وقد أدّت هذه السياسة التقشفية إلى ضعف البحرية الأمريكية، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها عندما لزم الأمر — في حرب عام ١٨١٢ . ولكن التعريفة الجمركية كانت قد جلبت كثيراً من الدخل نتيجة التجارة مع جزر الهند الغربية.

الحرب مع طرابلس الغرب: لقد تعودت الدول الأوروبية على دفع رسوم لدويلات البربر في شمال أفريقيا عن سفنها التى تزور الموانئ هناك، وكان الفدراليون قد اتبعوا نفس السياسة في عهد حكمهم؛ وذلك بدفع ضريبة عن السفن الأمريكية التى تستعمل الموانئ في شمال أفريقيا. وبسبب إضافة سفن جديدة إلى البحرية الأمريكية، فقد قامت الدول البربرية بزيادة العوائد على السفن الأمريكية عام ١٨٠١م، وعندما رفضت أمريكا دفع الزيادة في هذه الضريبة، قامت اشتباكات متعددة طيلة أربع سنوات بين السفن الأمريكية



الولايات المتحدة
١٨١٩

وتلك الدويلات. وقد أعيد السلام في ١٨٠٥م، غير أن هذه الاشتباكات لم تنقطع حتى عام ١٨١٥م، عندما قام الكومودور دكيتر بإبرام معاهدة سلام مستمر، اتفق فيها الطرفان على إعفاء السفن الأمريكية من الضريبة.

الهيئة القضائية: كان الفدراليون في الكونجرس قد سنوا قوانين خاصة بالهيئة القضائية عام ١٨٠١م والتي أطلق عليها «تعيينات منتصف الليل»؛ حيث أن الرئيس آدمز قد استغل الفرصة قبل نهاية حكمه للقيام بهذه التعيينات في منتصف الليلة السابقة لنهاية حكمه، وكان الغرض من هذه القوانين هو وضع قضاة يميلون إلى الحزب الفدرالي، آملين بذلك ضمان استمرار نفوذهم. وكان موقف الجمهوريين هو تجاهل كل القضاة الذين عينوا في هذه الفترة.

قضية ماربوري ضد مادسون عام ١٨٠٣: هذه القضية كانت ناتجة عن النزاع – بين الفدراليين والجمهوريين – حول ما سمي «بتعيينات منتصف الليل». لقد اعتبر الفدراليون أن فشل الجمهوريين في الاعتراف بقوانين عام ١٨٠١ القضائية، إنما هو عمل غير دستوري. وقد قام رئيس المحكمة العليا جون مارشال، الذي عينه آدمز في شهر يناير عام ١٨٠١، بمحاولة حسم النزاع حول قوانين عام ١٨٠١، بتأكيد ما اعتبره بحق المحكمة العليا في ممارسة «المراجعة الدستورية»– الحكم على دستورية القوانين التي يصدرها الكونجرس.

وليام ماربورى كان أحد القضاة الذين عينوا فى «منتصف الليل»، ولكن لم تكتمل أوراق تعيينه؛ مما دفع مادسون وزير الخارجية إلى رفض هذا التعيين، ولذلك فقد قام ماربورى بالشكوى ضد مادسون بغرض تثبيت تعيينه، ووصلت القضية إلى المحكمة الاتحادية العليا. كانت وجهة نظر مارشال وبعض الفدراليين هو أن يحرزوا نصراً ضد الجمهوريين، بتثبيت الحكم لماربورى، ولكنهم أرادوا أن يحرزوا نصراً أكبر، لقد قضى مارشال بأن تعيين ماربوري إنما قام على القانون الذي سنه الكونجرس – القانون القضائي عام ١٨٠١– ولكن هذا القانون نفسه غير دستوري، بمعنى أن عمل الكونجرس نفسه كان غير دستوري، وبالتالي فإن تعييين ماربوي باطل وغير دستوري أيضاً. هنا إذن أوجد القاضي مارشال سابقة في القضاء الأمريكي وهو حق المحكمة العليا في الحكم في دستورية القوانين التى يسنها الكونجرس – مبدأ المراجعة الدستورية. كان هناك خطر في استعمال هذا المبدأ من قِبَلِ المحكمة العليا التي كان يسيطر عليها قضاه فدراليون – ضد الجمهوريين.

المحاكمة البرلمانية للقاضي تشيس: بدأ الجمهوريون ينظرون إلى وسيلة لمهاجمة قضاة المحكمة العليا الفدراليين؛ ولهذا قاموا بمحاولة المحاكمة البرلمانية لبعض منهم. من أمثلة ذلك أن حاولوا محاكمة القاضي تشيس – عضو المحكمة العليا– بتهمة المحاباة للفدراليين واستعماله حقه القضائي في الطعن ضد الجمهوريين. ولكن ذكر بعض الاتهامات المجحفة ضدّه في مجلس النواب كان قد أدّى إلى معارضة مجلس الشيوخ فى التصديق على الحكم، ومن ثَم قام مجلس الشيوخ بالحكم ببراءة تشيس. أهمية القضية هو أنها جعلت القضاة الفدراليين أكثر حذراً في انتقاداتهم للحزب الجمهوري.

تشريع الأراضي: كانت هناك وجهتان متعارضتان بخصوص وضع القوانين الفدرالية الخاصة بالأراضي. إحداهما، يرى بضرورة بيع هذه الأراضي لجلب عوائد للحكومة الاتحادية؛ والرأي الآخر يرى ضرورة بيع هذه الأراضي بطريقة تخدم مصلحة صغار المزارعين. ومع مضي الوقت فقد تغلبت فكرة ضرورة بيع الأراضي بسرعة لتشجيع استمرار الاستيطان نحو الغرب.

من هذه التشريعات ما يأتي: كان أول قانون فدرالي قد حكم بأن الحد الأدنى للمساحة المباعة يجب ألا تقل عن ٦٤٠ أيكر، وأن الحد الأدنى لثمن الأيكر هو دولار واحد، ولم يتضمن القانون نظاماً للاقتراض لمساعدة صغار المزارعين؛ وكان الغرض من هذا القانون هو زيادة عوائد الحكومة؛ ولكنه كان فقط في صالح مضاربي الأراضي. القانون الثاني، كان في عام ١٧٩٦، وبمقتضاه رفعت قيمة الأيكر إلى دولارين، وسمح بالاقتراض لمدة سنة واحدة لنصف المساحة المباعة، ولكن قليلاً من الأراضي قد وزع بمقتضى هذا القانون. أما قانون هارسون للأراضي عام ١٨٠٠م، (وقد كان هذا القانون من اقتراح وليم هنري هارسون الممثل من المنطقة الشماليه الغربية) فقد خفض الحد الأدنى من مساحة الأرض التي يمكن بيعها إلى ٣٢٠ إيكر، وسمح بتخفيض المقدم المدفوع إلى ربع قيمة الثمن، على أن يسدد الباقي على أقساط لمدة أربع سنوات. كان هذا القانون في مصلحة مزارعي المناطق الغربية. القانون الرابع كان قانون عام ١٨٠٤م ، حيث أنقص الحدّ الأدنى إلى ١٦٠ أيكر، وجعل ثمن الأيكر الواحد دولاراً وربع، ولكنه ألغى نظام الاقتراض نظراً لفشل المستوطنين الغربيين الجماعي في القيام بتسديد دفعاتهم. وفي هذه الحالة، فإن الأرض عرضت في المزاد العلني أولاً، وقد بيعت بسعر أعلى من السعر الأدنى. وبمقتضى هذا القانون كانت قد بيعت معظم الأراضي في شرق المسيسيبي قبل عام ١٨٤٠م. الاستيطان السريع الذي حصل في منطقة أوهايو إنما كان نتيجة قانون عام ١٨٠٠م؛ حيث استطاعت هذه المنطقة أن تصبح ولاية في الاتحاد الفدرالي عام ١٨٠٣م.

المدعون في منطقة يازو: كان المجلس التشريعي في ولاية جورجيا قد باع بواسطة الرشوة (في التسعينيات من القرن الثامن عشر) مساحات كبيرة من الأراضي في هذا المنطقة إلى أربعة شركات للأراضي يملكها مضاربون في المناطق الشمالية الشرقية. وفيما بعد، قام مجلس تشريعي آخر في جورجيا بنقض حق البيع هذا في عام ١٧٩٥ ، ولهذا قامت شركات الأراضي بالشكوى ضد ولاية جورجيا في المحاكم الاتحادية. وقد وافقت الولاية على تسليم هذه الأراضي إلى الحكومة الاتحادية (هذه الأرض كانت على أي حال محل نزاع بين حكومة ولاية جورجيا والحكومة الاتحادية) إذا وافق الكونجرس على تعويض مدعي الملكية لهذه الأراضي من أهالي جورجيا، وقد وافق جفرسون على هذا الطلب، غير أن بعض أتباعه في الكونجرس رفضوا ذلك، وخصوصاً النائب جون راندولف من فرجينيا الذى اقنع الكونجرس بعدم الموافقة على صرف هذه المستحقات. وهكذا لم تدفع التعويضات لهؤلاء المدّعين إلا في عام ١٨١٤م بعد انتهاء مدة خدمة راندولف في الكونجرس.

ومما يجعل هناك أهمية لهذه القضية؛ أنها سببت في إيجاد التعديل الحادي عشر في الدستور عام ١٧٩٨م، حيث منع رعايا أي ولاية أو دولة أجنبية أن يقدموا الشكوى ضد أي ولاية أخرى في المحكمة

الاتحادية؛ كما أنّ هذا النزاع أخّر الاستيطان في مناطق غرب جورجيا، حيث أصبحت هذه -فيما بعد- ولايات مستقلة هي آلاباما ومسيسيبي؛ هذا بالإضافة إلى أن هذه القضية تعطي فكرة عن مساوئ استخدام المضاربة في بيع الأراضي.

شراء لويزيانا ١٨٠٣

إن توطين كنتكي وتينيسي وأعالي وادي الرواد بالمزارعين، وبذلك تعمير شرق نهر المسيسبي، جعل السيطرة على مياه المسيسيبي في الجنوب ذات أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة؛ لأن قسماً كبيراً من البضائع إنما كان ينقل عن طريق النهر إلى ميناء نيو أورليانز. وفى السابق فإن التدخل في طريق الملاحة هذه خلق مصاعب كثيرة على المزارعين وتجار النقل.

بيع فرنسا لممتلكاتها في لويزيانا: في الأصل كانت لويزيانا ملكاً للحكومة الفرنسية، لكن هذه الملكية انتقلت إلى إسبانيا حسب معاهدة باريس عام ١٧٦٣م. وبذلك فقد حصلت إسبانيا بموجب هذه المعاهدة على مساحات في أمريكا تقدر بما يزيد على مليون ميل مربع وهي كل الأراضي الممتدة من الضفة الغربية لنهر المسيسيبي حتى جبال روكي بما فى ذلك ميناء نيو أورليانز الضروري لشحن الحاصلات الزراعية الأمريكية. وعند مجئ نابليون للحكم في فرنسا، فإنه سرعان ما أحيا أطماع فرنسا في القارة الأمريكية، هكذا فإنه أجبر إسبانيا على أن تعيد لفرنسا كل الأراضي المعروفه باسم مستعمرة لويزيانا مقابل تأسيس حكم إسباني فى ايطاليا، وذلك حسب اتفاقية سان الدفوسو (San Aldefoso) عام ١٨٠٠م بين الطرفين. وقد أثار هذا التصرف من قِبَلِ نابليون الرعب في الولايات المتحدة؛ إذ اعتبر كدليل على رغبة نابليون فى إقامة إمبراطورية فرنسية غربي الولايات المتحدة؛ وفي ذلك تهديد مباشر لسلامة أمريكا وتجارتها. ولذلك فقد قرر جفرسون التصرف بسرعة وبحزم؛ حتى ولو اضطره الأمر لدخول الحرب إلى جانب بريطانيا ضد فرنسا. وكانت الخطوة التالية لنابليون هي إرسال الجنرال لوكليرك (Le Clerc) إلى جزيرة سانتو دومنجو بغرض احتلالها، لأنه اعتبرها نقطة انطلاق نحو تعمير لويزيانا. وقد قوبل لوكليرك بهزائم شديدة من قِبَلِ السكان الأصليين، لأنهم خافوا استعبادهم من قِبَلِ فرنسا، وعندما علم جفرسون بنية نابليون؛ قام بالتقرب إلى بريطانيا لإحباط أي خطط فرنسية في القارة الأمريكية. وفي نفس الوقت واجه نابليون عقبات شديدة لتحقيق أطماعه، وذلك لأنه فشل أولاً في احتلال سانتو دومنجو، كما خشي بأن التحالف الأمريكي البريطاني سيكون غرضه احتلال لويزيانا، هذا بالإضافة إلى أن فرنسا كانت في ضائقة مالية بسبب حروبها في أوروبا.

معاهدة شراء لويزيانا: قبل أن تنتقل ملكية لويزيانا إلى فرنسا، قامت القوات الإسبانية بحظر الملاحة في المسيسيبي، وعند انتقال هذه الملكية إلى فرنسا؛ ابتعث جفرسون جيمس مونرو إلى هناك للاشتراك مع روبرت لفنجستون، الوزير المفوض الأمريكي، لمحاولة التوصل إلى اتفاقية مع فرنسا بشأن شراء ميناء نيوأورلينز، وذلك لخشيته من نشوب حرب مع إسبانيا بسبب الملاحة. ولدهشة الوفد الأمريكي فقد

عرض نابليون على مونرو بيع لويزيانا كلها، والسبب في ذلك هو أن رغبة نابليون في هزيمة بريطانيا بأي ثمن، واستعداداته الضخمة بعد صلح اميان لغزو الجزر البريطانية، جعلاه في حاجة مالية ماسة. وهكذا عقدت اتفاقية بيع مستعمرة لويزيانا مقابل مبلغ ١٥ مليون دولار. المعاهدة لم تبين حدود فلوريدا وتكساس الإسبانيتين مع الولايات المتحدة، تاركة ذلك للمستقبل، وقد أدهش الرئيس جفرسون جميع الأمريكيين بتصرفه هذا الذى تجاوز فيه- في نظر البعض -النصوص الدستورية. فجفرسون الذي كان منذ وضع الدستور يُطالب باحترام حرفية نصوصه، وبالدفاع عن صلاحيات الولايات وسيادتها، نجده عندما يواجه بضرورات أمن وسلامة الولايات المتحدة يقبل بشراء أرضٍ جديدة ويضمها للدولة دون أن يكون في الدستور ما ينص على مثل هذا الحق للرئيس. هذا بالإضافة إلى أنه لم يأخذ برأي الكونجرس في ذلك.

الاعتراضات في الكونجرس ضد عملية الشراء جاءت من قِبَلِ ممثلي ولايات نيو إنجلند الذين خشوا أن إضافة مناطق واسعة إلى الغرب إنما سيقلل من أهمية نيو إنجلند السياسية فى الاتحاد الفدرالي.

أما الرئيس جفرسون فقد برر عمله بأن الدستور يعطي للرئيس حقّ عقد المعاهدات، وهذا هو ما فعله مع فرنسا. وهذا ، كما هو واضح تفسير مرن جداً للدستور، وقد اعترف هو بذلك. على العموم، فإن عمله هذا لقي تأييداً كبيراً من الأمريكيين، لأنه أكسب البلاد مساحات من الأراضى ذات إمكانيات كبيرة. وقد شعر الأمريكيون بالفائدة العظيمة لهذه العملية بعد بضع سنوات، عندما ازدهرت مجاري الأنهار الغربية بالسفن؛ حاملة مهاجرين جدد إلى الغرب، وناقلة الفراء والحبوب واللحوم إلى المرافئ والمدن الشرقية.

الاكتشافات الأولى لمنطقة لويزيانا: وسرعان ما طلب جفرسون من الكونجرس وضع ميزانية للقيام ببعثات استكشافية في أعالي المسيسيبي. في الفترة بين ١٨٠٤ – ١٨٠٦م، قام مريوذر لويس(Meriwether Lewis) ووليام كلارك (william Clark) ، اللذان اختارهما جفرسون نفسه لهذا الغرض، برحلتهم المشهورة فى أعالي المسيسيبى، ثم إلى جبال روكي ومنها إلى الجنوب بمحاذاة نهر كولومبيا ووصلوا إلى ساحل المحيط الهادي. وقام زيبيون بايك (Zebulon pike) بحملته المشهورة في أعالي المسيسبي وإلى جنوب جبال روكي حيث وصل -فيما بعد- إلى نيومكسيكو.

دور إيرون بر: كانت سمعة إيرون بر- نائب الرئيس جفرسون – قد ساءت في البلاد نتيجة لبعض الحوادث، حيث أثبتت هذه بأنه عديم المبادئ وذا مطامع شخصية. كل ذلك سبب إحراجاً للرئيس جفرسون. أهم هذ الحوادث ثلاثة:

أولاً، محاولة الانفصال الفدرالية: نتيجة لغضب نيو إنجلند على سياسة جفرسون بشراء لويزيانا، فقد حاول هؤلاء التآمر بفصل نيو إنجلند عن الولايات المتحدة، وانضمام كلا من نيو إنجلند ونيويورك في اتحاد مع كندا. وهكذا اتجهوا إلى ايرون بر للقيام بهذا العمل على أن يصبح هذا حاكماً لنيويورك بعد الانفصال. من المعروف أن جفرسون كان قد تخلى عن بر كمرشح لنائب الرئيس فى انتخابات عام ١٨٠٤م، وذلك لأن بر الذى كان مرشحاً للنيابة فى عام ١٨٠٠ كان قد رشح نفسه للرئاسة عندما آلت الانتخابات لمجلس النواب. ولكنّ هاملتون فضح الخطة مما سبّب فشلها. ولم تتجدد محاولة انفصال نيو إنجلند إلا فى حرب عام

١٨١٢ مع بريطانيا.

ثانياً، مبارزة هاملتون: نتيجة لهزيمة بر السياسية المتكررة على يدي هاملتون؛ فإنه قد تحدى هاملتون في مبارزة شخصية بالمسدسات. وكانت نتيجتها أن قتل هاملتون، واضطر بر بعدها إلى الهروب من نيويورك إلى الجنوب. لقد كانت المبارزة ظاهرة قاسية من مظاهر الحياة الأمريكية، وقد بقيت مباحة إلى حين الحرب الأهلية عندما طالب الرأي العام بإلغائها.

ثالثاً: حملة بر عام ١٨٠٦م: بعد خروجه من نيويورك، قرر بر الهجرة إلى الغرب (خصوصاً وأن المبارزة كانت مباحة هناك ، وأن هاملتون كان مكروهاً في تلك المناطق)، وحاول استغلال غضب تلك المناطق ضد الحكومة الفدرالية بالتآمر على فصل الولايات الغربية عن الاتحاد الفدرالي وتكوين حكومة جديدة هناك ، وقد تقرب إلى وزراء إنجلترا وإسبانيا لطلب مساعدتهم في هذا الأمر. وقام بحملة صغيرة متجهاً إلى الجنوب في نهر الأوهايو والمسيسيبي، وحاول إقناع الجنرال جيمس ولكنسون بالانضمام معه. وعندما لاحظ ولكنسون بأن الخطة سوف تفشل؛ قام بفضحها. وهكذا قبض على بر أثناء محاولته الهروب إلى المكسيك وقدم للمحاكمة في رتشموند بولاية فرجينيا. وفي محاكمة بر عام ١٨٠٧، بتهمة الخيانة العظمى، لعبت السياسة دوراً كبيراً، حيث أن رئيس المحكمة جون مارشال كان شديد الكراهية للرئيس جفرسون، وكان يميل إلى بر، وقد حكمت المحكمة ببراءة بر، والعلة في ذلك- كما بينت المحكمة- هو أنه لإثبات الخيانة كان يجب أن يكون بر مصاحباً للحملة عند قيامها من نهر الأوهايو.

الدفاع عن حقوق أمريكا في الحياد

تجدد الحرب بين فرنسا وبريطانيا في عام ١٨٠٣، أوجب على أمريكا مواجهة الدفاع عن حقوقها الحيادية في البحار. وبسيطرة نابليون الكاملة على القارة الأوروبية عام ١٨٠٥، وسيطرة بريطانيا على البحار، فقد حاولت كل منهما تضييق الخناق على الأخرى بأي وسيلة ممكنة. في ذلك الوقت تمتعت الولايات المتحدة بحرية التجارة مع الدولتين بصفتها دولة محايدة.

سياسة بريطانيا البحرية: سعت بريطانيا إلى إيقاف التجارة بين فرنسا ومستعمراتها في جزر الهند الغربية، ومعنى هذا أنها أرادت منع السفن الأمريكية من الإبحار بين الجهتين. ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتطبيق قواعد مختلفة لتحقيق إرادتها. في قرار الأسكس عام ١٨٠٥م، قامت بريطانيا بتطبيق قانون عام ١٧٥٦م، الذي يقضي بوقف الشحن إلى فرنسا -حتى ولو كان بطريق غير مباشر - عن طريق الموانئ الأمريكية. وقد قام الأسطول البريطاني بمصادرة السفن التي تخل بهذا القانون، وبما أن السفن أمريكية، فقد قامت بريطانيا بالتفتيش التعسفي للسفن الأمريكية، حتى أنها كانت تقبض على البحارة الذين تجنسوا بجنسيات امريكية. ومن أهم هذا النوع من الحوادث. كان حادث السفينة الحربية البريطانية (ليوبارد) التي قصفت سفينه أمريكية (شيسابيك) قريباً من الشواطئ الأمريكية حيث تحملت الأخيرة خسارة ٢١ بحاراً ، وكاد يؤدي هذا إلى نشوب حرب بين الدولتين، كما أن بريطانيا أعلنت «أوامر بحرية ملكية» (Orders in

Council) منعت فيها الدول الحيادية من التجارة مع فرنسا وحليفاتها، وقامت بحصار بحري على الموانئ الأوروبية التي كانت تحتلها فرنسا. من أجل ذلك كان لزاماً على أمريكا أن تواجه حقوقها في الحياد.

سياسة فرنسا البحرية: رد نابليون على السياسة البريطانية بإعلان أوامر يحاول بها إجبار بريطانيا على التسليم. من أولها «إعلان برلين» عام ١٨٠٦، الذي بموجبه فرض الحصار على الجزر البريطانية، ثم ثانياً «إعلان ميلان» الذى أنذر فيه بأنه سيصادر أيّ سفنٍ تقوم بالتجارة مع بريطانيا، وبناءً عليه فقد قام الأسطول الفرنسي بمصادرة وتفتيش بعض السفن الأمريكية.

سياسة جفرسون: بالرغم من مصادرة السفن الأمريكية بواسطة الفرنسيين والبريطانيين، فقد ربحت التجارة الأمريكية من علاقاتها مع أوروبا، ومع ذلك فقد أعلن جفرسون بعض القيود حتى يجبر بريطانيا وفرنسا على أن تعترف بحقوق أمريكا كدولة محايدة. من أهم هذه القيود ما يأتي: أولاً، «قانون التعامل» عام ١٨٠٦، حيث بموجبه أوقف استيراد أي بضائع من إنجلترا، إذا أمكن استيرادها من أي بلد آخر، ومع ذلك فلم تغير بريطانيا سياستها.. ثانياً، «قانون المقاطعة» عام ١٨٠٧ الذي سنه الكونجرس بعد حادث تشيسابيك، حيث منع هذا القانون أي تجارة خارجية. وقد عارض أصحاب السفن التجارية المتركزين في نيو إنجلند مثل هذه السياسة. ومع أن المقصود بالقانون هو حماية الحقوق الأمريكية، إلا أنّه أضر بالمصالح الاقتصادية للأمريكيين؛ أما بريطانيا نفسها، فإنها لم تتأثر من هذا القانون؛ بل اتجهت إلى الاستيراد من جهات أخرى؛ ومن ناحية ثانية، ازداد التهريب في أمريكا نفسها. ونتيجة لذلك عارض سكان نيو إنجلند هذه السياسة، كما عارضوا انتخاب مادسون للرئاسة في عام ١٨٠٨. وبناءً على ذلك ألغت الحكومة قانون المقاطعة.. ثالثاً، استبدلت الحكومة «قانون المقاطعة» بقانون عدم التعامل (Nonintercourse)، وبموجب هذا القانون، فإن قانون المقاطعة طبق على فرنسا وإنجلترا فقط، ولكن القانون أضاف بأنه في حالة إلغاء أي من الدولتين للقيود التي فرضتها على سفن الشحن الأمريكية، فإن أمريكا ستعيد التجارة مع تلك الدولة. وقد حصل أن توصل الوزير البريطاني ديفيد إرسكين إلى اتفاق مع أمريكا أن تمتنع بريطانيا عن سياستها. لكنه في الواقع لم يكن مفوضاً من حكومته بمثل هذا الاتفاق، وسرعان ما أصرت بريطانيا على سياستها.

«قانون ميكون رقم ٢» عام ١٨١٠م: نظراً لعدم نجاح «قانون عدم التعامل»، فقد قام مادسون باستبداله «بقانون ميكون رقم ٢»، وقد تضمن هذا القانون ما يأتي: ستعيد أمريكا تجارتها مع كل من الدولتين، ولكنها ستمتنع عن التجارة مع عدو الدولة التي تلغي أولاً قيودها على السفن الأمريكية. نابليون الآن حاول أن يجلب أمريكا إلى جانبه ضد بريطانيا، لأنه أعلن إلغاء «قانون ميلان» إذا ألغت بريطانيا قانون «أوامر بحرية ملكية» ضد فرنسا. وفي أوائل عام ١٨١١م، استجاب مادسون لإعلان نابليون، وأعلن بدوره منع التجارة مع بريطانيا. في يونيو عام ١٨١٢ أعلنت بريطانيا إلغاءها لقانون «أوامر بحرية ملكية»، وذلك تحت ضغط طبقة التجّار فيها، وخوفاً من نشوب حرب مع أمريكا. محاولة التسوية بين البلدين جاءت متأخرّة؛ لأن الكونجرس كان قد أعلن الحرب على بريطانيا قبل أن تصل الأنباء إلى أمريكا بإلغاء بريطانيا لقانون «أوامر بحرية ملكية».

حرب عام ١٨١٢

إن سياسة الضغط السلمي التى اتبعها جفرسون كانت قد استمرت في عهد خلفه جيمس مادسون. وقد حاول هذا التوصل إلى حل للمشاكل مع بريطانيا ولكن دون نجاح. فى عام ١٨١٠ انتخب في الكونجرس جماعة متطرفة من الجمهوريين من المناطق الغربية يعرفون بـــ «صقور الحرب». سياسة هؤلاء في الكونجرس هي التي دفعت مادسون إلى الحرب مع بريطانيا، تلك الحرب التي لم تكن الولايات المتحدة مستعدة لها ولم تحرز أي نصر.

أسباب الحرب: أولاً، إصرار بريطانيا على تطبيق ما اعتقدته بالقوانين الدولية عام ١٨٠٥، سبب غضب الأمريكيين لأن هذا أثر على كثير من الحقوق الأمريكية: مصادرة السفن الأمريكية والتدخل فى تجارتها ، اعتقال البحارة البريطانيين على السفن الأمريكية وإجبار تفتيشها ، كما أن التدخل في التجارة الأمريكية قد أضر بمصلحة المناطق الغربية التي كانت تعتمد على تسويق منتجاتها في الخارج. ثانياً، احتقار الدبلوماسيين البريطانيين لأمثالهم الأمريكيين جلب سخط الرأي العام الأمريكى. ثالثا، عداء المناطق الغربية كان راجعاً إلى الاعتقاد بأن بريطانيا هي التي كانت تشجع قبائل الهنود الحمر وتمدّهم بالسلاح لمهاجمة تلك المناطق؛ وكان تشجيع بريطانيا للهنود هو الدافع على توحيد كل القبائل الهندية فى المناطق الغربية تحت قيادة الرئيس الهندي تيكومسه، وكل هذه الأعمال أدّت إلى خسارة كبيرة للمناطق الغربية. وقد كان «صقور الحرب» يؤمنون بضرورة القضاء على الوجود البريطاني في كندا، وعندها سيرتاحون ويستطيعون التغلب على الهنود. رابعاً، لقد طمع بعض الأمريكيين فى أن يضموا كندا البريطانية وفلوريدا الإسبانية إلى الولايات المتحدة، وكان هجومهم على هذه المناطق ليس فقط لطرد الهنود منها، بل ضمها إلى أمريكا. واعتقد «صقور الحرب» بأن كندا يمكن أن تقع فريسة سهلة.

لم يكن هناك إجماع في الكونجرس على القيام بالحرب ضد بريطانيا، ولكن تحت ضغط فئات «صقور الحرب» (من المناطق الغربية والجنوبية) ، والتي نظمت نفسها في عام ١٨١١م؛ كسب هؤلاء غالبية في الكونجرس للسير حسب أهوائهم. أما نيو إنجلند فقد عارضت الحرب معارضة شديدة بسبب خوفها من تضرر تجارتها في حالة الحرب، ولم يكن التصويت فى مجلس الشيوخ للحرب إلا بأغلبية بسيطة ١٣: ١٩ . قام مادسون بإعلان الحرب في ١٩ يونيو عام ١٨١٢ ، من المعروف بأن مادسون قد نجح فى الانتخاب لفترة ثانية، عام ١٨١٢ ، ضد دووت كلنتون (De Witt Clinton) بأغلبية بسيطة ١٢٨ : ٨٩، وهذا دليل على انخفاض شعبيته، وخصوصاً في المناطق الشمالية الشرقية.

عدم استعداد بريطانيا للحرب: بالرغم من إعلان الحرب، فقد وجد الكونجرس صعوبة في إيجاد العدد الكافي من الجنود للخدمة: حيث أنّ الأمريكيين كانوا يكرهون الانخراط في الجيش ويفضلون المليشيا، أما المليشيا فقد كان يلزمها الخبرة،، وكانت مليئة إما بكبار أو صغار السنّ، أو أولئك الذين عينوا لأسباب سياسة. أما البحرية فكانت لا تزيد على ١٢ سفينة حربية مقابل ٨٠٠ سفينة حربية بريطانية.

من الناحية المالية، كانت الولايات المتحدة غير مستعدة -أيضاً - للحرب. العوائد التي كانت تأتي عن طريق التعريفة الجمركية على الوردات لم تكن كافية وذلك لتوقف الإيرادات نتيجة الخلاف مع بريطانيا وفرنسا، وهكذا فقد استعملت الرسوم على المنتجات التى فرضها جفرسون - والتى كانت مكروهة؛ خصوصاً من المناطق الشمالية الشرقية - وسيلة لتمويل الحرب. هذا بالاضافة إلى أن معارضة و نيو إنجلند للحرب جعل الولايات المتحدة منقسمة على نفسها. فعندما أزف وقت تجديد موعد بنك الولايات المتحدة الذى انتهت مدته في عام ١٨١١ ؛ فإن الكونجرس الذى كان يسيطر عليه الجمهوريون قد رفض تجديد مدة البنك ، وبهذا تركت البنوك فى الولايات المتحدة حرة تعمل ما تريد؛ لدرجة أنه زاد تضخم العملة الورقية المطبوعة، وبطل استخدام العينات في التبادل التجارى.

الحملات العسكرية ضد كندا: بدأت العمليات العسكرية ضد بريطانيا عام ١٨١٢م بثلاث حملات إلى كندا، وكان نتيجتها جميعاً الفشل. أولاً، اتجه الجنرال هل إلى الشمال عن طريق ديترويت، ولكنه حوصر من قبل البريطانيين، واضطر إلى تسليم قواته، وبعد تقديمه لمحاكمة عسكرية والحكم عليه بالإعدام، أصدر مادسون العفو عنه نظراً لشجاعته في عهد الثورة. ثانياً، حملة اتجهت إلى كندا عن طريق نهر نياجرا، حيث رفضت قوات المليشيا فيها أن تعبر الحدود وراء الجيش النظامي. وأخيراً، فإن قوات ديربورن من المليشيا أيضاً، التى كان من المفروض أن تدخل كندا عن طريق بحيرة شابلين ، رفضت أن تضع قدماً على أرض كندا. في عام ١٨١٣ أحرز الأمريكيون بعض النجاح؛ فالجنرال وليام هنري هاريسون كان قد خلف الجنرال هل، وكان يساعده بحرية خاصة أنشئت لهذا الغرض تحت قياده أوليفر بيري في منطقة بحيرة إيري ، وقد استطاعت هذه القوات أن تحرز نصراً حاسماً على البحرية البريطانية في تلك البحيرة. من ناحية أخرى، فإن هاريسون أحرز نصراً حاسماً على القبائل الهندية بقيادة تيكومسه - والتي كانت حليفة لبريطانيا - الذي قتل في معركة الشمس، أما الحملات المخططة في شرق بحيرة إيري فقد فشلت جميعاً.

الحملات البريطانية: في عام ١٨١٤م، قام البريطانيون بمهاجمة أمريكا في خمس نقاط متفرقة. أولاً، باتجاه نياجرا من كندا، وقد صد الأمريكيون هذ الحملة. ثانياً، في بحيرة شابلين، حيث اضطرت قوات بريطانية كبيرة إلى التراجع بعد انهزام البحرية البريطانية في؛ بحيرة شابلين . ثالثاً، استطاع الجنرال روس، الذى أنزل قواته على الساحل شمال واشنطن، التغلب على القوات الأمريكية في العاصمة، وقد قام بإحراقها أيضاً، واتجه بعد ذلك إلى الشمال باتجاه بلتيمور، ولكنه أوقف هناك واضطر إلى الانسحاب عن طريق البحر. رابعاً، استطاع البريطانيون احتلال شريط طوله ١٠٠ ميل على ساحل ولاية مين وأخيراً، الحملة على نيو أورليانز، حيث قادها الجنرال البريطاني بقوة تقارب عشرة آلاف جندى، وقد كانت مكونة من جنود اشتركوا في الحروب النابليونية. وقد تعرضت هذه لهجمات قوات القناصة التابعة للجنرال أندرو جاكسون التى أوقعت بهم خسائر كبيرة، ولكنه لم يكن نصراً حربياً حاسماً. جاء انتصار جاكسون بأسبوعين بعد إعلان السلام بين بريطانيا وأمريكا. في الجنوب الغربي ابتدأت الحرب في سنة ١٨١٣؛ عندما قامت قبيلة الكريكسي الهندية بإيعاز من تيكومسه بمهاجمة قلعة ميمز فى ولاية ألباما وقضت على البيض هناك. وهكذا قام الجنرال أندرو جاكسون ، الذى كان قائداً لمليشيا تنيسي، بمحاولة نجدة آلاباما، وأحرز نصراً حاسماً على الكريكسي في موقعة هورس شوبند. وبعد هذه الموقعة؛ عيّن جاكسون قائداً عاماً

للقوات الأمريكية في الجنوب الغربي، حيث أمر بالاتجاه إلى الجنوب لمقاومة الحملة البريطانية على نيو أورليانز التي سبق ذكرها.

الحرب البحرية: كان من الواضح أن البحرية الأمريكية لا تستطيع مقابلة الأسطول البريطاني، وذلك لاختلافهما في العدد والعدة. كانت هناك اشتباكات فردية فقط، استطاعت فيها -أحياناً- السفن الأمريكية إحراز بعض الانتصارات. وتجب الملاحظة بأن التجارة البريطانية كانت قد تحملت الكثير نتيجة الحرب البحرية.

كان الحصار البحري البريطاني لكل الموانئ الأمريكية كاملاً في عام ١٨١٣، ما عدا موانئ نيو إنجلند، حيث عارضت هذه مقاطعة التجارة البريطانية، بسبب ولاء المنطقة لبريطانيا. كانت انتصارات البحرية الأمريكية في منطقة بحيرة شابلين، وإيرى قد عوضت عن الخسائر البرية.

نيو إنجلند والحرب: بمجيء الأرستقراطية الزراعية إلى الحكم عام ١٨٠١م، وفرض قيود على التجارة مع الدول الأوروبية – بريطانيا وفرنسا– فقد أثر هذا تأثيراً سيئاً على مصالح نيو إنجلند التى اعتمدت على هذه التجارة، وكان نتيجة هذه السياسة أن أغلقت كل موانئ نيو إنجلند. ولذلك فإن سكان هذه المناطق قد حملوا المسئولية على جفرسون وليس بريطانيا. ونتيجة لذلك؛ فإن أصحاب المصالح المالية رفضوا شراء السندات الحكومية، ورفضت المليشيا الاشتراك في الحملات ضد كندا، وكان ميل السكان الظاهر هو نحو بريطانيا.

وقد تمثلت معارضة نيو إنجلندا للحرب في مؤتمر هارتفورد عام ١٨١٤م، حيث أرسلت كل الولايات في هذه المناطق ممثلين إلى المؤتمر. وقام المؤتمر بإعادة ما جرى فى قرارات كنتكي وفرجينيا عام ١٧٩٩م، حيث أكد المؤتمرون بأن حكومات الولايات – وليس الحكومة المركزية – هى صاحبة الحق في الحكم على دستورية القوانين التى يسنها الكونجرس – بمعنى أن الولايات هى صاحبة السلطة العليا. من أهم قرارات المؤتمر هو اقتراح بعض التعديلات على الدستور. هذه التعديلات شملت إلغاء فكرة الثلاث أخماس بخصوص الرقيق عند تقرير التمثيل في الكونجرس، يجب موافقة ثلثى أعضاء الكونجرس فى حالة اقتراحات بقبول ولاية جديدة إلى الاتحاد أو إعلان المقاطعة التجارية مع دولة ما أو في حالة إعلان الحرب، حصر مدة الرئاسة في فترة واحدة، ومنع انتخاب رئيسين متتاليين نفس الولاية. كان خطر الانفصال ظاهراً في الدعوة إلى مؤتمر في السنة القادمة، وكان إنهاء الحرب مع بريطانيا فقط هو الذى أوقف سكان نيو إنجلند عن هذه الخطوة ، كما أن تيار القومية العارم بعد الحرب كان قد قلل الثقة في الفدراليين هناك ، وبالتالى قضى على أي تأثير لهم في السياسة الأمريكية في المستقبل.

معاهدة جنت (Ghent): محاولات إيقاف الحرب بدأت مبكراً، ولكن الخلاف على مشكلة تفتيش السفن الأمريكية هو الذى منع التوصل إلى أي اتفاق. في عام ١٨١٣، حاولت روسيا التوسط لإيقاف الحرب، وقد عين مادسون وفداً أمريكياً مكوّناً من جون كونسي آدمز ، وألبرت جالاتين، ، وهنرى كلي. وقد بدأت المفاوضات بمطالب عالية للطرفين، ولكن بريطانيا بدأت في التسامح قليلاً بعد أن وافق

الوفد الأمريكي على تفسيرات بريطانيا للقانون البحري. كما أن الانتصارات الأمريكية في بحيرة شابلين، ومعارضة الرأي العام البريطاني الشديدة للحرب، كانت قد أجبرت الحكومة البريطانية على تخفيف مطالبها. وقد تبين بأن المعاهدة، التي وقعت في ديسمبر عام ١٨١٤، لم تتضمن أى تغييرات إقليمية للطرفين. فحقوق الحياد التى دخلت أمريكا الحرب من أجلها قد أهملت ، وكل ما حققته المعاهدة هو تعيين لجان مختلفة تنظر -فيما بعد- في النزاع حول مشكلات الحدود، التجارة، الصيد البحري، والحقوق في البحيرات.

نتائج الحرب: أولاً، كسبت البحرية والدبلوماسية الأمريكية احترام الحكومة البريطانية. ثانياً، كراهية أمريكا لبريطانيا كانت قد استمرت ، ولكن التجارة كانت قد رجعت إلى حالتها الطبيعية بعد توقف الحرب. ثالثاً، هزيمة القبائل الهندية في الجنوب الغربي؛ كان قد فتح كل منطقة غرب المسيسيبي للاستيطان- رابعاً، انتهاء الحرب في أوروبا بهزيمة نابليون عام ١٨١٥، جعل أمريكا تولي كل عنايتها إلى أمورها الداخلية وخصوصاً الاستيطان والتوسع المستمر نحو الغرب. خامساً، كانت الحرب قد شجعت وساعدت على نمو القومية الأمريكية، وقضت على أي محاولات للانفصال مثل التى ظهرت في نيو إنجلند . سادساً، توقف التجارة فى الفترة ما بين عام ١٨٠١ - ١٨١٤؛ كان قد شجع على نمو الصناعة المحلية الأمريكية.

وباختصار، فإنه رغم ما أنزلته تلك الحرب بالولايات المتحدة من الخسائر في المال والأرواح؛ فإن أهم نتائجها أنها دعمت وحدة البلاد، وأيقظت الشعور الوطني لدى السكان. وكما أوضح جالاتين وزير المالية -آنذاك- أنها «جددت الشعور الوطني وشكلت الخلق القومي على نحو جديد. فقد أصبح للشعب الآن أهداف توثق بين أفراده، أهداف ترتبط بها كرامتهم وأفكارهم السياسية، وقد أصبحوا أمريكيين أكثر من أي وقت مضى، فهم يشعرون كأمة ويتصرفون كأمة».



الفصل العاشر

١٨٠٣ : شراء لويزيانا من فرنسا

١٨٠٦ : إعلان نابليون (برلين – ميلان)، وإعلان بريطانيا لسياستها ١٨٠٦ – ١٨٠٧م

١٨٠٧ : قانون المقاطعة يمنع التصدير إلى الدول الأجنبية.

١٨١٢ : أعلن الكونجرس الحرب ضد بريطانيا.

١٨١٤ : أحرق البريطانيون واشنطن– مؤتمر هارتفورد أعلن معارضته لحرب عام ١٨١٢ – معاهدة جنت بين بريطانيا وأمريكا.

١٨١٥ : موقعة نيو أورليانز.

CHAPTER 10

JEFFERSON, MADISON AND THE WAR OF 1812

1 - Adrienne Koch. **Jefferson and Madison: the Great Collaboration** (1950).

2 - F. F. Bierne. **The War of 1815** (1948).

3 - Claude Bowers. **Jefferson in Power** (1936).

4 - Marshall Smeller. **The Democratic Republic** (1968).

5 - E.S. Corwin .**Joan Marshall and the Constitution** (1919).

6 - M. D. Peterson. **Thomas Jefferson and the New Nation** (1970)



الفصل الحادى عشر
روح وطنية عالية
١٨١٥ - ١٨٢٨

بناء الاقتصاد الوطني: البنك الوطني – أزمة ١٨١٩ – التعريفة الجمركية ١٨١٦ – المعونة الفدرالية

التوسع نحو الغرب: أسباب الهجرة – مسالك الهجرة الداخلية – أثر التوسع على الشخصية الأمريكية – آثار المناطق الغربية على السياسة الوطنية.

تقدم الصناعة والمواصلات: أسباب قيام المصانع – مناطق الصناعة – التقدم التكنولوجي – الطرق البرية والقنوات.

اتفاقيات مع بريطانيا وإسبانيا: المفاوضات مع بريطانيا – فلوريدا وإسبانيا– معاهدة آدمز – أونس.

جون مارشال والمحكمة العليا: تأثير مارشال – بعض قرارات المحكمة في عهد مارشال.

مشكلة الرقيق: تعديل تالميدج – تسوية ميسوري.

مبدأ مونرو: الخلفية التاريخية له – نظرة أوروبا إلى أمريكا اللاتينية– الاقتراح البريطانى – إعلان مونرو.

انتخابات ١٨٢٤ : الخلفية السياسية – نتائجها.

إدارة جون ك. آدمز: برنامجه – انتخابات ١٨٢٨ .

الأحداث الهامة

مراجع هامة

❖

الفصل الحادى عشر

روح وطنية عالية ١٨١٥ - ١٨٢٨م

كان من نتائج الثورتين (الأمريكية والفرنسية) أنهما أثرتا على ظهور الحركات الديموقراطية القومية في أنحاء كثيرة من العالم؛ كما أن الحروب النابليونية في أوروبا كانت قد شجعت الشعور بالروح القومية في تلك القارة. وكما قاومت الدول الأوروبية الاعتداءات النابليونية، اعتبرت حرب ١٨١٢ مقاومة للاعتداءات البريطانية على أمريكا.، وبذلك أظهرت الثقة في قوة أمريكا العسكرية. وهكذا بدأ سكان أمريكا يشعرون بأفضلية نظامهم الديموقراطي على النظم الملكية الأرستقراطية التي كانت موجودة في أوروبا وأقسام من العالم في ذلك الوقت.

تشريعات لبناء الاقتصاد الوطني.

قدم الرئيس إلى الكونجرس برنامجاً اقتصادياً عاماً في عام ١٨١٥، ويشمل تشريعات تخص إعادة تجديد فترة البنك الوطني الأمريكي، مراجعة التعريفة الجمركية، وتطبيق نظام الحماية الاقتصادية، إنشاء الطرق، وأخيراً تشريعات جديدة لتقوية البحرية والجيش.

البنك الوطني الأمريكي: بعد أن سمح الجمهوريون بانتهاء مدة البنك في عام ١٨١١م، أصبحت البنوك في الولايات حرة في صك العملة، ومن هنا زادت العملة الورقية وبذلك انخفضت قيمتها مما أدى إلى خلق فوضى اقتصادية، تضاعفت نتيجتها الأوراق البنكية في عام ١٨١٦ .. وندر الذهب والفضة في الجنوب والغرب، وأثر تأثيراً سيئاً على التبادل التجارى. وللتغلب على هذه المصاعب الاقتصادية؛ ظهرت الحاجة إلى تجديد مدة البنك الوطني.

في عام ١٨١٦م، وافق الكونجرس على إحياء البنك الوطني وتجديد مدته لفترة عشرين سنة. وقد كان على غرار البنك الأول من حيث النظم والوظائف، واختلف في زيادة رأس ماله، كما سمح له بتكوين فروع في الولايات.

الأزمة الاقتصادية عام ١٨١٩: لم يطبق البنك الوطني حق المراقبة على البنوك في الولايات. وإنما بدأ بإعطاء قروض مالية بسخاء – ولهذا قام مضاربو الأرض بأخذ القروض الكبيرة من البنوك المركزية لاستعمالها في شراء الأراضي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الأرض.. في عام ١٨١٨، بدأ البنك الوطني

يطالب بنوك الولايات بدفع ديونها بالعملة الذهبية أو الفضية، وبالتالي فقد ضيقت هذه البنوك الخناق على مدينيها، ولهذا ظهرت أزمات مالية، لأن المدينين بدأوا يبيعون ملكيتهم لتدبير النقد، وكان أن أفلس الكثير منهم. هذا التعسف من قِبَلِ البنك خلق أعداء كثيرين له في الغرب والجنوب. وكنتيجة لهذه الأزمة فقد سنت كثير من الولايات تشريعات مرنة لإعلان الإفلاسات. وقد قام البنك بتخفيض قيمة الأرض إلى دولار وربع مع منع إعطاء القروض.

التعريفة الجمركية عام ١٨١٦م: نتيجة لشعور القومية المتزايد، وزيادة المصانع المحلية، وتعمد بريطانيا إغراق السوق الأمريكية بالبضاعة البريطانية؛ قام الكونجرس الأمريكي بفرض الحماية الجمركية على الواردات. وقد اختلفت نسبة التعريفة بحيث تسمح بحماية المصنوعات المحلية. وهكذا اختلفت النظرة في الكونجرس إلى هذه التعريفة باختلاف الجهات.

فدانيال وبستر، الذي يمثل نيو إنجلند التي تستورد الكثير والتي لها مصالح في التجارة البحرية، عارض فرض الحماية الجمركية؛ بينما كان جون سي. كالهون، ممثل الجنوب ، يؤيد فكرة الضريبة بغرض تشجيع الصناعة المحلية؛ في حين كان جون كلي ممثل كنتكي، المنتجة للأصواف والقنب يؤيد فرض الضريبة.

المعونة الفدرالية لتحسين الطرق: زيادة توطين المناطق الداخلية في الغرب أوجد الحاجة إلى ضرورة بناء طرق جديدة لتحسين المواصلات، ولكنّ هذا يعتبر حملاً مالياً كبيراً على الغرب وحده. وكان الشعور القومي يدعو إلى ضرورة بناء طرق وقنوات جديدة لتسهيل التجارة بين الشرق والغرب. وفي هذه الناحية رفض الرئيس مادسون الموافقة على مثل هذه المعونة؛ فمثلاً رفض التوقيع على مشروع قانون «بونص بل» من قِبَلِ الكونجرس في عام ١٨١٧م، والذي يقضي بأن تعطى عوائد البنك المركزي للولايات لتحسين الطرق. وكان مادسون من المؤمنين بالتفسير الحرفي للدستور، وهو لا يرى في الدستور ما يؤيد ذلك. ولكن مادسون، ومونرو بعده، لم يعارضا في استعمال دخل الحكومة من بيع الأرض المشاع من أن يستعمل لبناء طريق كمبرلاند التي كانت تعتبر طريقاً عاماً وطنياً، ولكنّ مونرو رفض التصديق على ميزانية هذه الطريق فيما بعد عام ١٨٢٢ . ونتيجة لهذه السوابق فقد آلت مسئولية بناء الطرق المحلية إلى الولايات وليس إلى الحكومة.

التوسع نحو الغرب

كان الزحف نحو الغرب قد زاد بعد الثورة (١٧٨٣ – ١٨٠٠)، ولكن حرب ١٨١٢ مع بريطانيا وكذلك غارات الهنود كانت قد أبطأت هذا التقدم بين عام ١٨٠٠ – ١٨١٥ . هذا الزحف يمكن وصفه كالآتي: في المقدمة أصحاب الصيد وتجار الفراء والمستكشفين، ويتبع هؤلاء موجة الرواد المزارعين، وعندما تزداد كثافة هؤلاء المستوطنين؛ فإن موجة أصحاب الصيد وتجار الفراء تتقدم إلى الأمام .. وهكذا تعاد الكرة. لقد تلا الصلح مع بريطانيا عام ١٨١٥ ؛ موجة هجرة داخلية عارمة يطلق عليها في التاريخ الأمريكي اسم «الهجرة الكبرى» (Great Migration) .

أسباب الهجرة: أولاً، التغلب ثم السيطرة على الهنود الحمر خلال وبعد حرب ١٨١٢م، كان قد أدّى إلى إخلاء كل الأراضي شرق المسيسيبي. ثانياً، إرهاق التربة الزراعية في نيو إنجلند والسواحل الجنوبية مع إغراءات وجود أرض بكر في الغرب كان قد شجع على هذه الهجرة. ثالثاً، انخفاض سعر الأرض نتيجة سن قانون هارسون عام ١٨٠٠م، دعا كثيراً من المستوطنين إلى استغلال الأرض المشاع. رابعاً، بناء طرق جديدة ، وخصوصاً الطريق الوطنية وقناة إيري. خامساً، كانت الهجرة فرصة للهروب من التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مناطق الشمال الشرقي وأوروبا.

مسالك الهجرة الداخلية: منذ عام ١٨٣٠، بدأ الرواد يسلكون الطرق البرية والقنوات والقوارب المائية البخارية من الشمال الشرقي في الاتجاهات الآتية:

الأول: خرج كثير من المهاجرين من نيويورك ونيو إنجلند قبل عام ١٨٢٥م عن طريق جنيسي من ألباني إلى بفالو ، وبعد تكملة إيرى في عام ١٨٢٥ ،كانوا يتجهون من نيويورك ونيو إنجلند إلى بحيرة إيري. كل هذه الجماعات استوطنت في المناطق الواسعة جنوب البحيرات الكبرى. الثاني: في بنسلڤانيا كانوا يأخذون الطريق بين فلادلفيا إلى لانكستر ثم يقطعون الجبال عند بدفورد ومنها إلى بتسبرج وإلى نهر الأوهايو حيث يستخدمون النهر إلى الجنوب. ومن المناظر المألوفة في ذلك الوقت كانت العوامات المسطحة التي تحمل العائلات وحيواناتهم تجوب نهر الأوهايو إلى الجنوب . الثالث: طريق كمبرلاند من ميري لاند ثم إلى برادوك، حيث يستطيعون بعدها الاتجاه إلى نهر الأوهايو، وكانت بتسبرج هي نقطة الانطلاق نحو الغرب ليس فقط للعائلات المهاجرة بل وللرواد والمستكشفين. الرابع: فى أقصى الجنوب اتجه كثير من المهاجرين من فرجينيا والكارولاينا إلى طريق فتحة كمبرلاند ومن ثم إلى كنتكي وتنيسي. والخامس: بعد عام ١٨٢٥ كان كثير من المهاجرين يأخذون المسيسبي من نيو أورليانز متجهين إلى الشمال الغربي. وكل هذه الهجرات لم تكن منظمة في شكل جماعات؛ بل كانت عبارة عن عائلات زراعية.

تأثير عملية التوسّع في الشخصية الأمريكية: بعد حرب عام ١٨١٢، بدأت تتضح بعض مظاهر الشخصية الأمريكية. فالأمل في مستقبل زاهر، وزراعة مثمرة، والحركة والاستيطان المستمر فى مناطق الحدود بدأ يطبع الإنسان الأمريكي بصفات معينة. هذا الإنسان الجديد يختلف عن سلفه في عهد الثورة في أنه نشيط، جادّ في عمله، كثير الأمل في نوعية الحكومة الديمقراطية التي أوجدها والتي يراها متميزة عن النظم الأرستقراطية المملكية في أوروبا. وبذلك تبلورت في هذا الإنسان الجديد صفات مثل الافتخار، العداوة الإبداع، الاعتماد على النفس، والبراعة. وقد انتقد بعض الزوار الأوروبيين لأمريكا– في العشرينيات والثلاثينيات من القرن التاسع عشر –هذه الصفات في المجتمع الجديد.

آثار المناطق الغربية على السياسة الوطنية: قبلت أوهايو كولاية في الاتحاد الفدرالي عام ١٨٠٣ ، أما لويزيانا فقد قبلت في عام ١٨١٢ . أما الولايات التي نتجت عن الهجرة الكبيرة فقد قبلت فى الاتحاد بسرعة: إنديانا في عام ١٨١٦، مسيسيبي عام ١٨١٧، الينوي عام ١٨١٨، وألباما عام ١٨١٩ . كما ارتفعت نسبة الزيادة في السكان بعد تكوين هذه الولايات. أصبحت الولايات الغربية تشكل مجموعة واحدة متماسكة المصالح، وبالتالي ظهر هناك تنافس بين الشمال و الجنوب لكسب المجموعة الجديدة إلى

جانبها. كانت هذه المجموعة -في الغرب- تريد انخفاضاً في سعر الأرض، وتريد زيادة في تحسين الطرق، وتميل نحو وضع تعريفة جمركية عالية وانخفاضاً في الفوائد. وهكذا فإن النفوذ الذي تمتعت به نيو إنجلند في العهود الأولى للتاريخ الأمريكي بدأ في النقصان.

تقدم الصناعة والمواصلات

كان الاقتصاد الأمريكي قبل حرب ١٨١٢، قد تركز في النقل البحري والتجارة، حيث كانت أمريكا تستبدل بموادها الخام الصناعات المستوردة من أوروبا وبريطانيا، بدلاً من أن تعمل على تحسين صناعتها المحلية. نظراً لتفوق الصناعة الأوروبية في جودتها وكميتها. وبعد الاستقلال كانت وسائل النقل الأمريكية قد تحسنت كثيراً.

أسباب قيام المصانع: نتيجة المقاطعة الاقتصادية ضد فرنسا وبريطانيا (١٨٠٦ - ١٨١١) وحرب عام ١٨١٢، نقص الاستيراد من الخارج، وكان هذا سبباً في ظهور الصناعة المحلية، وبدلاً من أن تستثمر الأموال في التجارة -كما كان الحال في السابق- فإنها اتجهت الآن نحو التصنيع، حيث شجعت الحكومات المحلية وحكومات الولايات على مثل هذا الاتجاه. وهكذا تحسنت وبرعت صناعة الغزل والنسيج ، وتلا ذلك الحاجيات التي يدخل في صناعتها الحديد والجلود والخشب وكذلك صناعة الورق.

مناطق الصناعات: منطقة نيو إنجلند كانت رائدة في هذا الصدد، وخصوصاً في صناعة الملابس، وذلك لاستبدال النشاط التجاري فيها بالصناعة، وتوفر قوى المياه والأيدي العاملة. كما أن تجارها كان لديهم القدرة على القيام بعملية التوزيع إلى الأسواق في الجنوب.

ونظراً لتوفر الحديد والفحم في الولايات الوسطى، فقد ساعد هذا على تطور الصناعات هناك أيضاً. أما الجنوب فقد ركز نشاطه على الزراعة، وخصوصاً القطن والمحاصيل التي كانت مربحة؛ نظراً لتوفر ورخص الأيدي العاملة بوجود الرقيق.

الرغبة في زيادة الأرباح في السوق المحلية والدولية، وكذلك ارتفاع أجور العمال، كانت من الدوافع لأصحاب العمل على الابتكار الميكانيكي وزيادة الإنتاج. وأكثر من أي شئ آخر، فقد كان التطور التكنولوجي، وتحسين طرق المواصلات والصناعة، وكذلك الزراعة، من العوامل التي ساعدت -في أسرع وقت ممكن- على توطين المناطق الغربية.

التقدم التكنولوجي: «جون فتش» كان أول من أوجد القارب البخاري عام ١٧٩٠م، ولكنّ «روبرت فلتون» كان أول مستخدميه عام ١٨٠٧م. وهكذا مع مجئ عام ١٨٣٠م كان هناك ما يقارب المائتين من هذا النوع من القوارب البخارية التي تستعمل في نهر المسيسيبي، ومن مميزاتها أنها يمكن أن تسير عكس التيار المائي. وعلى هذا فقد أصبح ميناء نيو أو ليانز مركزاً للقوارب التي خدمت المناطق الغربية والسواحل الشرقية وأوروبا. «إلي وتني» أخترع آلة قطف القطن في ١٧٩٣ م؛ مما أدى إلى التوسع في زراعة

القطن في الجنوب.

الطرق والقنوات: بناء الطرق الصالحة في كلّ الأحوال المناخية (تيرن بايك) كان من العوامل الهامة في تقدم طرق المواصلات. وأول هذه كان الطريق الممتد بين لانكستر وفلادلفيا الذي بني عام ١٧٩٤؛ نجاح هذا النوع من الطرق أدّى إلى بناء الكثير منها بعد ذلك.

كانت وسائل النقل المائية هي التى شاع استعمالها بعد عام ١٨٣٠، فقناة إيري التي بدأ العمل فيها عام ١٨١٧ واكتملت في عام ١٨٢٥ كانت وسيلة للمواصلات بين مدينة نيويورك وبفالو على بحيرة إيري. ونجاح هذا الطريق أدّى إلى ظهور قنوات أخرى ربطت البحيرات العظمى بمناطق الأوهايو والمسيسيبي. حكومات الولايات أو الشركات الخاصة هي التي موّلت هذه القناة.

الاتفاقيات مع بريطانيا وإسبانيا

كانت مهمة اللجان التى انبثقت عن معاهدة جنت –إنهاء بعض الخلافات مع بريطانيا. أما مشاكل الخلاف مع إسبانيا على فلوريدا فقد انتهت بضم فلوريدا إلى الولايات المتحدة.

المفاوضات مع بريطانيا: كانت نتيجتها الاتفاقيات الآتية: أولاً، اتفاقية تجارية عام ١٨١٥م، بموجبها سمح لأمريكا بالتجارة مع كل الموانئ الإمبراطورية ماعدا جزر الهند الغربية؛ ثانياً، اتفاقية رش – باجوت ١٨١٨م دعت إلى اعتبار منطقة البحيرات العظمى منزوعة السلاح؛ وبذلك فتحت الحدود مع كندا؛ ثالثاً، اتفاقية الحدود عام ١٨١٨م؛ بموجبها اعتبر خط العرض ٤٩، ممتداً من بحيرة «وودز» إلى جبال روكي، حداً فاصلاً بين الولايات المتحدة وكندا، أما أوريجون فتكون منطقة احتلال مشترك بين بريطانيا والولايات المتحدة؛ رابعاً، اتفاقية بشأن الاعتراف للأمريكيين بحق الصيد على سواحل كندا.

فلوريدا وإسبانيا: استرجعت إسبانيا منطقة فلوريدا من الحكومة البريطانية بعد عقد معاهدة باريس عام ١٧٨٣م. القسم الغربي من فلوريدا – ممتداً من نهر بريدو غرباً محاذياً لساحل خليج المكسيك حتى يصل إلى مسيسيبي – كان أول ما وقع تحت النفوذ الأمريكيْ. طمع الولايات المتحدة في منطقة فلوريدا يرجع إلى قربها من ميناء نيو أورليانز، واستعمال الأنهار المارة بهذه المنطقة للملاحة، وخصوبة تربتها، وفشل إسبانيا في منع الهنود من القيام بغارات ضد المستوطنين.

استطاعت أمريكا الحصول على فلوريدا في أربع مراحل أولاً. شريط يازو حصلت عليه نتيجة معاهدة بنكني؛ ثانياً، غرب فلوريدا حيث استوطنه بعض الرواد في عام ١٨١٠، وقد ثار هؤلاء الرواد على الإسبانيين هناك بإيعاز من الحكومة الأمريكية؛ وبذلك أعلن مادسون ضمه إلى الولايات المتحدة؛ ثالثاً، أكمل الأمريكيون احتلالهم لغرب فلوريدا بعد أن احتل الجنرال ولكنسون هذا القسم بالقوة بأمر من الحكومة الأمريكية عام ١٨١٣؛ رابعاً، فى خلال حرب سيمينول بين إسبانيا والولايات المتحدة استطاع أندرو جاكسون أن يحتل شرق فلوريدا وعاصمتها بنساكولا، وهكذا أقنع إسبانيا بضرورة

بيع هذه المنطقة – ولكنها من الأصح بأن تسمي معاهدة آدمز– أونس عام ١٨١٩م.

معاهدة آدمز – أونس عام ١٨١٩م: تُسمى –هذه أحياناً– بمعاهدة فلوريدا، ولكنها من الأصح أن تسمى معاهدة «آدمز – أونس» حيث إنها حلّت مشاكل أخرى غير فلوريدا. كان من أهم شروط الاتفاقية: إعطاء فلوريدا للولايات المتحدة مقابل تخلي المواطنين الأمريكيين عن شكاواهم ضد إسبانيا؛ وضعت الحدود بين لويزيانا والممتلكات الإسبانية في الجنوب الغربي، هذه الحدود كانت تمر بحدود تكساس الحالية فى الشرق والشمال ، من ثم محاذياً لنهر أركنساس إلى جبال روكي، وعندها بمحاذاة خط عرض ٤٢ْ إلى المحيط الهادي؛ تخلّت إسبانيا عن ادعاءاتها في أوريجون مقابل تخلّي أمريكا عن ادعاءاتها في تكساس – أوريجون آلت للولايات المتحدة؛ بينما آلت تكساس لإسبانيا. لم تصدق إسبانيا على هذه المعاهدة إلا بعد عام ١٨٢١م؛ حتى تمنع أمريكا من الاعتراف باستقلال بعض المستعمرات الإسبانية عن إسبانيا.

جون مارشال والمحكمة العليا

لقد لعبت المحكمة الاتحادية العليا في زمن الرئيس مونرو، والرؤساء الذين سبقوه منذ بداية القرن التاسع عشر، دوراً بارزاً فى إيجاد الأسس القانونية التى أدت إلى تثبيت دعائم الحكم المركزي. ذلك أن قاضي القضاة جون مارشال كان من الحزب الفدرالي ، الذى عينه الرئيس جون آدمز رئيساً للمحكمة المذكورة عام ١٨٠١م، قد استمر في هذا المنصب حتى سنة ١٨٣٥م – أكثر من أي رئيس محكمة سابق. ولقد عمل مارشال طيلة هذه المدة على دعم نظريات الفدراليين. لقد حكم مارشال خلال مدة رئاسته الطويلة في عدد كبير من القضايا التي تتضمن مسائل دستورية، ولم ينحرف أبداً في هذه القرارات عن المبدأ الأساسي الذي آمن به وهو «سيادة الحكومة الفدرالية». لقد صرح مارشال في إحدى هذه القضايا عام ١٨١٩م بأن الدستور يعطي الحكومة سلطات أخرى «متضمنة»، بالإضافة إلى تلك السلطات التي يقرها «علانية» (بوضوح). وبهذه القرارات استطاع مارشال أن يترك أثراً قوياً على المحكمة، ويدعم من نصيبها، في محاولة جعل الحكومة الفدرالية الأمريكية ذات قوة فعالة حية.

تأثير مارشال: كان مارشال من ولاية فرجينيا، وقد اشترك في الثورة الأمريكية بعد أن تخرج من كلية وليام أند ميري، وسرعان ما أصبح محامياً وسياسياً مرموقاً في ولايته. لقد خدم كأحد المبعوثين للمفاوضة مع فرنسا في عهد تاليران – قضية اكس. واى. زد. ونظراً لدماثة أخلاقه ومنطقه داخل المحكمة فقد أصبحت المحكمة تعكس رأيه؛ وكان الجمهوريون يجدون في آرائه تشجيعاً للروح الوطنية، وهكذا فقد أكدّ مارشال حقّ المحكمة العليا فى المراجعة الدستورية – خصوصاً بالحكم على تشريعات الكونجرس. ومن ثم فقد كانت قرارات مارشال تدعيماً لسلطة الحكومة المركزية، خصوصاً فيما يتعلّق بعقود العمل.

بعض قرارات المحكمة العليا الهامة في عهد مارشال: أولاً، قضية ماربوري ضد مادسون

عام ١٨٠٣ (المذكورة سابقاً)، أكدّت حق المحكمة العليا في المراجعة الدستورية. ثانياً، **فلتشر ضد بيك** (أعلنت المحكمة عدم شرعية قرار المجلس التشريعي في ولاية جورجيا بإلغاء العقود الخاصة ببيع أراضي في منطقة يازو لبعض الشركات. ويعتبر هذا القرار هاماً، لأن المحكمة أعلنت قُدسيّة العقود بين طرفين حيث لا يجوز إلغاء العقد من طرف واحد. كما أن القرار أعطى سابقة للمحكمة الاتحادية في الحكم على دستورية القوانين التى تصدرها المجالس التشريعية في الولايات. أصبح هذا الحق معترفاً به للمحكمة العليا فيما بعد، هذا بالإضافة إلى حق المحكمة في القرار بخصوص دستورية قرارات محاكم الولايات. ثالثاً، **قضية دار تماوث كوليج** عام ١٨١٩ : كان المجلس التشريعي في ولاية نيوهامشير – وغالبيته من الجمهوريين – قد ألغى عقد تكوين كلية دارتماوث، لأنها كانت مركزاً للنشاط الفدرالي. ولقد أقرت المحكمة العليا بأن هذه الإلغاء غير دستوري. وهكذا كان القرار حماية للكليات الأكاديمية من أن تدخل في المنازعات السياسية، كما أن أ هذا القرار جعل من الصعب تنظيم ومراقبة الشركات، لأنه حسب قرار المحكمة لا يحق لحكومات الولايات التدخّل في أمر العقود. رابعاً، مكولوك ضد ميري لاند؛ عام ١٨١٩ ؛ حيث ظهر هنا تناقض بين الحكومة الاتحادية وحكومة ولاية ميرى لاند عندما قامت الأخيرة بفرض ضريبة، على العملة الورقية التي يصدرها بنك الولايات المتحدة. وكان قرار المحكمة «بإعطاء السلطات «المتضمنة» للبنك وبدستورية وجوده، وليس للولاية حق فرض الضريبة لأن البنك منبثق عن الحكومة الاتحادية وهي وحدها التي «تشرع لذلك»، وخامساً، **جيبونز ضد أوجدن** عام ١٨٢٤، هنا كانت ولاية نيويورك قد أعطت حقّ احتكار الملاحة لشركة واحدة، وقد حكمت المحكمة بأن الكونجرس الفدرالي هو المسئول عن أمور التجارة بين الولايات وليس حكومات الولايات، ومن هنا كان هذا القرار مشجعاً وسابقة على مسئولية الحكومة الاتحادية عن التجارة بين الولايات – ليس لحكومات الولايات أي حق في ذلك.

مشكلة الرقيق

تطور المناطق الغربية السريع طرح أمام الولايات المتحدة مشكلة بدأت تزداد أهمية في التاريخ القومي الأمريكي؛ ألا وهي معرفة ما إذا كان سيسمح لنظام لرق بالانتشار فى الغرب. ومع أن هذه المشكلة قد ظهرت فقط في العقد الثالث من القرن التاسع عشر؛ إلا إنها أصبحت في فترة قصيرة (في العقد الخامس) محط أنظار ونقطة صراع بين مناطق الولايات المتحدة، ليس فقط داخل ردهات الكونجرس الأمريكي، وإنما أيضاً في الولايات نفسها، مما جعل بعض المؤرخين الأمريكيين يقول بأنها كانت المشكلة الرئيسية التى أدّت إلى نشوب الحرب الأهلية.

فحكومات الولايات الجنوبية وسكانها كانوا يعتقدون أنه يحق لهم أن ينقلوا معهم العبيد إلى مناطق توسعهم فى الجنوب الغربي، مادام الدستور لا يحرم الرق وما دام الكونجرس قد وافق على دخول بعض الولايات الجنوبية في الاتحاد مع كونها كانت تبيح الرق. وهكذا فما لبثت هذه المشكلة أن أوجدت خلافاً

حاداً في الرأي بين الشمال والجنوب.

المناطق الشمالية، في الوقت نفسه ، بدأت تتخوف من تزايد عدد الرقيق بصورة سريعة في الجنوب والجنوب الغربي. وإلى جانب تعارض نظام الرق مع القواعد الإنسانية والخلقية كان هناك خطر تفوق ولايات الجنوب عددياً، وهذا بدوره سيؤدي إلى سيطرتها في الكونجرس؛ مما قد يؤدي – على المدى الطويل– إلى عرقلة سياسة الشمال القائمة على حماية الصناعة وعلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة.

هذا الخلاف حول مسألة الرق كان قد قطع الهدوء الذى ساد أمريكا في عهد «المشاعر الطيبة». وقد أثيرت القضية على الصعيد القانوني في عهد الرئيس مونرو، وذلك إثر رغبة ولاية ميسوري بالسماح لها بالانضمام إلى الاتحاد الفدرالي كولاية يسمح فيها بالرق.

تعديل تالميدج (Talmadlge Amendment): على أثر تقديم ميسوري طلب عضويتها فى الاتحاد إلى الكونجرس؛ فقد قام النائب جيمس تالميدج ممثل نيويورك عام ١٨١٩ بوضع التعديل الآتي الذي يلحق بالطلب: يمنع دخول الرقيق إلى هذه الولاية (تحريم الرق)، ويحرر أبناء الرقيق الذين يولدون هناك بعد بلوغهم سن الخامسة والعشرين. وهكذا تبع هذا مناقشة حادة حول حق الكونجرس بالتشريع فى مسألة الرق. كان حكم الكونجرس بخصوص الرق في ميسوري يعتبر ذا أهمية؛ لأنها هددت بإخلال التوازن الموجود في الكونجرس بين الولايات التى يحرم فيها الرق والولايات التى يسمح فيها بالرق. أصبحت الولايات الحرة تتمتع بالأغلبية في مجلس النواب

وقد خشيت الولايات الجنوبية أن تأكيد حق الكونجرس في الحكم فى هذه المسألة ربما يكون سابقة تؤدي إلى تحريم الرقيق فيما بعد.

تسوية ميسوري (Missori Compromise): فشل اقتراح تالميدج في مجلس الشيوخ. و بدا مخرج لمسألة قبول ميسوري عندما كانت ولاية مين – حيث كانت جزءاً من ماستشوستس– قد قدمت طلباً للعضوية للاتحاد عام ١٨٢٠ ، على هذا الأساس قبلت ميسوري كولاية غير حرة مقابل قبول مين كولاية حرة في الاتحاد – للحفاظ على التوازن في مجلس الشيوخ بين الطرفين. من مضمون هذه التسوية أيضاً أن أصبح شمال خط عرض ٣٠ : ٣٦ حراً، بينما جنوبه يسمح فيه بالرق. وهكذا بدا بأن المشكلة قد حلت، ولكن عندما وضعت ميسوري دستوراً لها؛ منعت الرقيق المحررين من دخول الولاية. ولهذا قام المعارضون للرق في الكونجرس برفض اعترافهم بقبول الولاية. وأخيراً قدم هنري كلي اقتراحاً، ووافق عليه الكونجرس، وهو أن تتعهد ميسوري بعدم التفرقة ضد أفراد من ولايات أخرى، وبضرورة مراعاة حقوقهم الدستورية، وبناءً عليه قبلت ميسوري.

النقاش حول مسألة الرقيق في ميسوري كان له أهميته فى التاريخ الأمريكي؛ ذلك أن الولايات

الشمالية قد عبرت عن شعورها بمعارضة الرق، بينما كان الجنوب لايزال مصراً على وجودها. كما أن الولايات الجنوبية بدأت تنكر على الكونجرس الحق في منع الرق فى الولايات الجديدة. وقد استغل هذا الأمر كتهديد في كثير من الأزمات المقبلة. ففي زمن الرئيس أندرو جاكسون عام ١٨٣٦ ، وبقصد المحافظة على التوازن الدقيق بين الولايات، قبلت أركنساس كولاية يسمح فيها بالرق وميتشجان كولاية حرة، فى عام ١٨٤٥ دخلت فلوريدا كولاية غير حرة مقابل أيوا. وهكذا فإن هذه المشكلة التي كانت غير ظاهرة في بداية عهد الجمهورية ما لبثت أن أخذت تتحول – مع تطور المناطق الغربية السريع – إلى أزمة حادة تفصل بين الشمال والجنوب، وتهدد أهم دعائم الاتحاد الفدرالي الأمريكي. وقد أصبحت في مطلع العقد الرابع من القرن التاسع عشر المسألة الأهم، وقدمت على جميع المشاكل الاقتصادية والسياسية للاتحاد. وبذلك كانت بحق من أحد الأسباب الرئيسية المؤدية إلى الحرب الأهلية الأمريكية.

مبدأ مونرو

كان الغرض الرئيسي من إعلان هذا المبدأ هو عزم الولايات المتحدة على منع الدول الأوروبية من التدخل في شئون الأمريكيين.

الخلفية التاريخية لمبدأ مونرو: أثناء احتلال فرنسا –في عهد نابليون– لكل من إسبانيا والبرتغال منذ انقطعت العلاقات بين هاتين الدولتين وبين مستعمراتهما في أمريكا الجنوبية، وبدأت هذه المستعمرات تمارس الحكم الذاتي تدريجياً وبعد زوال حكم نابليون وعودة الحكم الملكي إلى إسبانيا؛ عادت الأوضاع بين تلك الدولة ومستعمراتها إلى الوضع السابق ولكن لفترة قصيرة، إذ بدأت هذه المستعمرات – متأثرة بالثورتين (الأمريكية والفرنسية) تجنح نحو استقلال فعلي. وما لبثت أن اشتعلت الثورات في تلك المستعمرات، ففى عام ١٨٢١ كانت الأرجنتين وشيلي قد حصلتا على استقلالهما، وتبعهما في عام ١٨٢٢ كل من بيرو وكولومبيا والمكسيك، كما أعلنت البرازيل في نفس السنة استقلالها عن البرتغال، ثم بادرت تلك الحكومات إلى تشكيل حكومات على النمط الأمريكي.

أيدت الولايات المتحدة هذا الانفصال؛ لأنها وجدت بأن ظروف هذه المستعمرات إنما تشبه ظروف المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، وأن تلك المستعمرات أرادت التخلص من نير الاستعمار الإسباني، كما أرادت المستعمرات الأمريكية التخلص من نير الاستعمار البريطاني؛ كما أن أمريكا التى حرمت من التبادل التجاري مع المستعمرات الإسبانية في أمريكا الوسطى والجنوبية كانت تتوق إلى إنشاء علاقة معها، وهكذا فإنها أيدت هذا الاستقلال عام ١٨٢٢.

مدت روسيا في ١٨١٢ نفوذها من ألاسكا في اتجاه الجنوب على ساحل المحيط الهادي، وأنشأت قلعة روس شمال سان فرنسيسكو الآن؛ وفي عام ١٨٢١ أعلن القيصر الروسي بانفراد روسيا فى الحقوق التجارية لساحل المحيط الهادي حتي خط عرض ٥١، وأعلن بأن المياه الإقليمية لروسيا هناك تمتد إلى ١٠٠ ميل من الساحل. هذا العمل أدى إلى قلق الرئيس الأمريكي مونرو ووزير خارجيته جون كونسي آدمز.

نظرة أوروبا إلى أمريكا اللاتينية: كان الرد الفعلي الذي ساد أوروبا بعد هزيمة نابليون في عام ١٨١٥ يعارض في قيام حركات ثورية أينما كانت ، سواء في أوروبا أو أمريكا اللاتينية. وقد تمثل هذا الرد في تموين ما سمي بالحلف المقدس (Holy Alliance) في أوروبا حيث ضم النمسا ، وروسيا، وبروسيا، وقد عزمت فيه هذه الدول الملكية على إيقاف أي حركات ديمقراطية ثورية بالقوة إذا لزم الأمر، في أوروبا أو في أمريكا اللاتينية . هذا التحالف ضم- فيما بعد- دولاً أخرى مثل فرنسا - حيث أعيد فيها الحكم الملكي - وإسبانيا، وأصبح يطلق عليه اسم «التجمع الأوروبي» (European Concert) . هذا التحالف أخذ على عاتقه مهمة حماية الحكام الشرعيين في أوروبا من الثورات والأنظمة الحرة حتى ولو اضطرها الأمر إلى التدخل العسكري في شئون الدول الأخرى. وبالفعل طبق هذا الأمر على إسبانيا وإيطاليا بالقضاء على الحركات الثورية فيها التي وقفت ضد رجوع الملكيات هناك.

كان من المعروف أن ملك إسبانيا رحّب بمثل هذا العمل من قبل الدول الأوروبية، وأمام عجزه عن وقف الحركة الثورية الاستقلالية في مستعمراته الأمريكية؛ لجأ إلى التحالف المذكور طالباً منه المساعدة لاسترجاع تلك المستعمرات. أما بريطانيا فقد عارضت التحالف الأوروبي، وكانت ترى ضرورة المحافظة على استقلال الدول الأمريكية، لأنها وجدت فيها أسواقاً واسعة لمنتجاتها ومراكز غنية بالمواد الأولية اللازمة لصناعاتها. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت تخشى بأن تقوم إسبانيا بتعويض فرنسا - التي تعهدت بإعادة فتح أمريكا اللاتينية- بإعطائها بعض هذه المستعمرات هناك.

الاقتراح البريطاني: رأت الحكومة البريطانية بأن مصلحتها تتفق ومصلحة الحكومة الأمريكية في ضرورة منع أي تدّخل من قبل روسيا، وفرنسا، وإسبانيا في شئون الأمريكتين. ولهذا قام جورج كانج وزير خارجية بريطانيا بالكتابة إلى ريتشارد رش وزير الولايات المتحدة المفوض في بريطانيا؛ مقترحاً القيام بإعلان مشترك بين الدولتين يتضمن نفي أي نية لأمريكا وبريطانيا بالطمع في المستعمرات الإسبانية في الأمريكتين. وكذلك إنذار أي دولة تزمع النية على مثل هذا التدخل. وهكذا رفع رش هذا الاقتراح إلى الرئيس مونرو.

طلب مونرو نصيحة الرؤساء السابقين (جفرسون ومادسون) في هذا الأمر الذي ربما يجعل أمريكا طرفاً في أي حرب ربما تتعرض لها بريطانيا . كان رأي هؤلاء بأنهم يؤيدون مثل هذا الإعلان المشترك. ولكن وزير الخارجية جون كونسي آدمز رأى بأن على الولايات المتحدة أن تتخذ موقفا مستقلاً ولا تربط نفسها في سياسة مشتركة مع الحكومة البريطانية، خصوصاً وأن مثل هذا الإعلان ربما يكون محرجاً للولايات المتحدة فيما إذا أرادت التوسع نحو الجنوب .

إعلان مونرو: وقد أيد الرئيس مونرو فكرة وزير خارجيته آدمز، وقام في رسالته السنوية إلى الكونجرس في ديسمبر عام ١٨١٢ بإيضاح سياسته تجاه أوروبا وأمريكا اللاتينية والتي أطلق عليها منذ ذلك الوقت «مبدأ مونرو» . وأهم ما تضمنته هذه الرسالة في هذا الخصوص كان: أولاً، أن قارتي أمريكا - نظرا لما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال - ليستا مفتوحتين لأي استعمار من أي دولة أوروبية في المستقبل؛ ثانياً، أن الولايات المتحدة لم تتدخل في السابق في الشئون الداخلية لأوروبا، وليس مما يتفق مع سياستها أن تفعل

ذلك في المستقبل، ثالثاً، أن النظام السياسي للدول الأوروبية المتحالفة يختلف تماماً عن النظام السياسي في الأمريكتين، ويجب أن تعتبر أي محاولة من جانب تلك الدول لفرض نظامها على أي جزء في هذا النصف من الكرة الأرضية إنما هو خطر على أمن وسلامة الأمريكتين.

لم يكن لهذا الإعلان أهمية كبرى في ذلك الوقت، حيث اعتبرت الدول الأوروبية بأنه لا لزوم له، أما أمريكا اللاتينية فقد ارتاحت له. ولكن الولايات المتحدة كانت قد اتخذت من هذا الإعلان طوال القرن التاسع عشر حجة لمنع أي تدخل من الدول الأوروبية في شئون أمريكا الجنوبية، كما اتخذته حجة في أحيان أخرى لتبرير سياستها الانعزالية. أما ثيودور روزفلت فقد اتخذ منه ذريعة للتدخل في شئون أمريكا الجنوبية فى أوائل القرن العشرين وليمنع أي تدخل أوروبي هناك.

ومهما اختلفت المفاهيم حول أهمية هذا الإعلان في حينه، أو الأعمال التي قام بها بعض الرؤساء الأمريكيين –فيما بعد– متخذين منه ذريعة لتصرفاتهم. فإنه يمكننا اعتباره بمثابة المرحلة الأخيرة فى تطور استقلال الولايات المتحدة. فإعلان الاستقلال المشهور عام ١٧٧٦ إنما كان ابتداء لمرحلة انفصالية وتقرير مصير بالنسبة للمستعمرات البريطانية، وكانت معاهدة ١٧٨٣ بمثابة تأكيد على قدرة الولايات المتحدة في أن تتخذ القرارات التي تناسب مصالحها القومية رغم التحالف الذي كان بينها وبين فرنسا فى عام ١٧٧٨م، ثم جاءت المرحلة الثالثة عن طريق معاهدة جي ١٧٩٦م؛ حيث تم فيها سحب القوات العسكرية البريطانية من الحدود الشمالية. ثم جاء شراء لويزيانا عام ١٨٠٣، واستخدام المسيسيبي للملاحة، مؤيداً حرية الولايات المتحدة في تطور المناطق الغربية. ثم كانت اتفاقية جنت عام ١٨١٤ قد أزالت أي أمل بريطاني برجوع نفوذها إلى أمريكا. وبذلك كان مبدأ مونرو بمثابة إعلان عام بأن دولة الولايات المتحدة قد أكملت استقلالها ولا تريد سوى أن تترك لشأنها. وأفضل من ذلك إذا تركت الدول الأوروبية كل النصف الغربي من الكرة الأرضية ليشق طريقه بنفسه دون التدخل في شئونه.

انتخابات ١٨٢٤

شملت حملة الانتخابات للرئاسة –في هذا العام– نهاية عهد «المشاعر الطيبة»، وإحياء النعرات الإقليمية؛ حيث ظهر ذلك في خلفية المرشحين.

الخلفية السياسية لهذه الانتخابات: في عام ١٨٢٠، كانت كل المناطق الأقليمية في الولايات المتحدة – نيو إنجلند، الجنوب، والغرب – تؤيد إعادة انتخاب مونرو، كما أن الحزب الفدرالي كان قد فشل في وضع مرشح منافس له، حيث أن هذا الحزب كان فقد ثقة البلاد – لمواقفه في حرب ١٨١٢ وما بعدها – وبالتالي كان فى اعتبار المنتهي. ولهذا لم ير أي حزب أنه من اللازم عقد أي تجمع في الكونجرس بغرض الترشيح للرئاسة، كما كان الحال قبل عام ١٨٢٠م.

ولكن الروح الديمقراطية في البلاد في عام ١٨٢٤ لم تسمح بأن تنفرد مجموعة من النواب

والشيوخ الجمهوريين في الكونجرس لتتولي عملية الترشيح للرئاسة، وهكذا فبينما قامت مجموعة من الحزب الجمهوري تقل عن ثلث أعضائه بالاجتماع في الكونجرس، ورشحت وليام كروفورد للرئاسة، فإن المرشحين الآخرين قد اختيروا بواسطة المجالس التشريعية في الولايات أو عن طريق مؤتمرات خاصة عقدت لهذا الغرض. وبذلك فقد كان اختيار هؤلاء المرشحين مبنياً على الشعبية الشخصية للمرشح وعلى مدى تمثيله وتعبيره عن منطقته الإقليمية. التنافس في هذ الحملة -إذن- كان شخصياً وإقليمياً ولم يكن على أساس حزبي. هؤلاء المرشحين كانوا:

أولاً: كروفورد، مرشح المزارعين الكبار في الجنوب. وقد رشح من قبل فئة من الجمهوريين في الكونجرس، وذلك لإبعاد الرئاسة عن فرجينيا، ف «كروفورد» كان من جورجيا. ولقد كان كروفورد في السابق من الوطنيين – لا يؤمن بفكرة الإقليمية – ولكنه الآن انقلب وأصبح من دعاة الدفاع عن حقوق الولايات، وقد كان يمثل الأرستقراطية الزراعية، وله عقلية مستقلة وذا قدرة بالغة. لقد حاز كروفورد على أكبر الأصوات في بداية الحملة الانتخابية إلى أن تعرض لسكتة قلبية أدّت به إلى الشلل في عام ١٨٢٣. ومع بقائه كمرشح؛ إلا أنه فقد عددا كبيراً من أصوات الناخبين.

ثانياً: جون كونسي آدمز، مرشح المناطق الصناعية في الشمال الشرقي: كان هذا ابن الرئيس السابق جون آدمز، ومرشحاً عن منطقة نيو إنجلند وقد تمتع بميزات كبرى في الحملة وذلك لخبراته الديبلوماسية، ولثقافته، وخدمته كعضو في مجلس الشيوخ في الكونجرس عن ماستشوستس، وكوزير للخارجية في عهد الرئيس مونرو. ولكن لسوء الحظ كان طموحاً بدرجة ظاهرة، وبارداً وغير محبوب على مستوى وطني، ولم يكن ذا قدرة سياسية؛ من حيث نظرته السياسية، فقد كان متكلماً باسم نيو إنجلند، ومن حيث نظرته الوطنية؛ كان مؤيداً لفرض ضرائب جمركية عالية، ومدعماً للبنك الوطني وللإصلاحات الداخلية.

ثالثاً: هنري كلي، مرشح الطبقات العليا فى الغرب. كان هذا عملياً، وقاسياً ومحبوباً. بدأ وظيفته كمحام؛ أثناء عضويته في مجلس النواب، واختير مراراً رئيساً لذلك المجلس، وحضر مفاوضات معاهدة جنت مع بريطانيا عام ١٨١٤، كان يرى بأن السياسي يجب أن يعبر عن المصالح المختلفة، وقد كون لنفسه سمعة «المرفق الأكبر» (Great Compromiser). لقد كان من دعاة النظام الأمريكي الذى يؤمن بوضع ضريبة جمركية عالية على الواردات لتشجيع الصناعة المحلية، كما أن هذه العوائد الجمركية يجب أن تستعمل في الإصلاحات الداخلية، ليس فقط في المناطق الغربية بل في أنحاء البلاد.

رابعاً: أندرو جاكسون، مرشح «الديمقراطية الجديدة». كان جاكسون من نتاج «الحدود» في كل من كارولاينا وتنيسي، وقد خدم في الثورة الأمريكية في الوقت الذى كان فيه صبياً؛ كان قد تقلد مناصب سياسية عديدة، ولكنه نال سمعة وطنية كجندى وبطل في الحرب ضد الهنود، والإسبان، والبريطانيين، ولقد مثّل الصفات الحسنة والسيئة في خلق «الغربيين»، وقد لاحظ السياسيون في ذلك الوقت شعبيته فى أنحاء الولايات المتحدة. من حيث نظرته السياسية خلال الحملة الانتخابية، فقد كان من المعارضين لنظام «التجمع» في الكونجرس لإعلان المرشحين للرئاسة، لأنه اعتبر بأن هذا غير ديموقراطي، وقد دعا إلى تطعيم الرئاسة بدم جديد، وإلى أن يكون للرجل العادي الأمريكي صوته في الحكومة. ولقد أيده العمال في المناطق

الشمالية الشرقية. في الواقع كان له شعبية أكثر من أي مرشح آخر ذلك العام، وقد كان اختيار جون سي كالهون كنائب للرئيس من العوامل التي زادت من شعبيته في الجنوب.

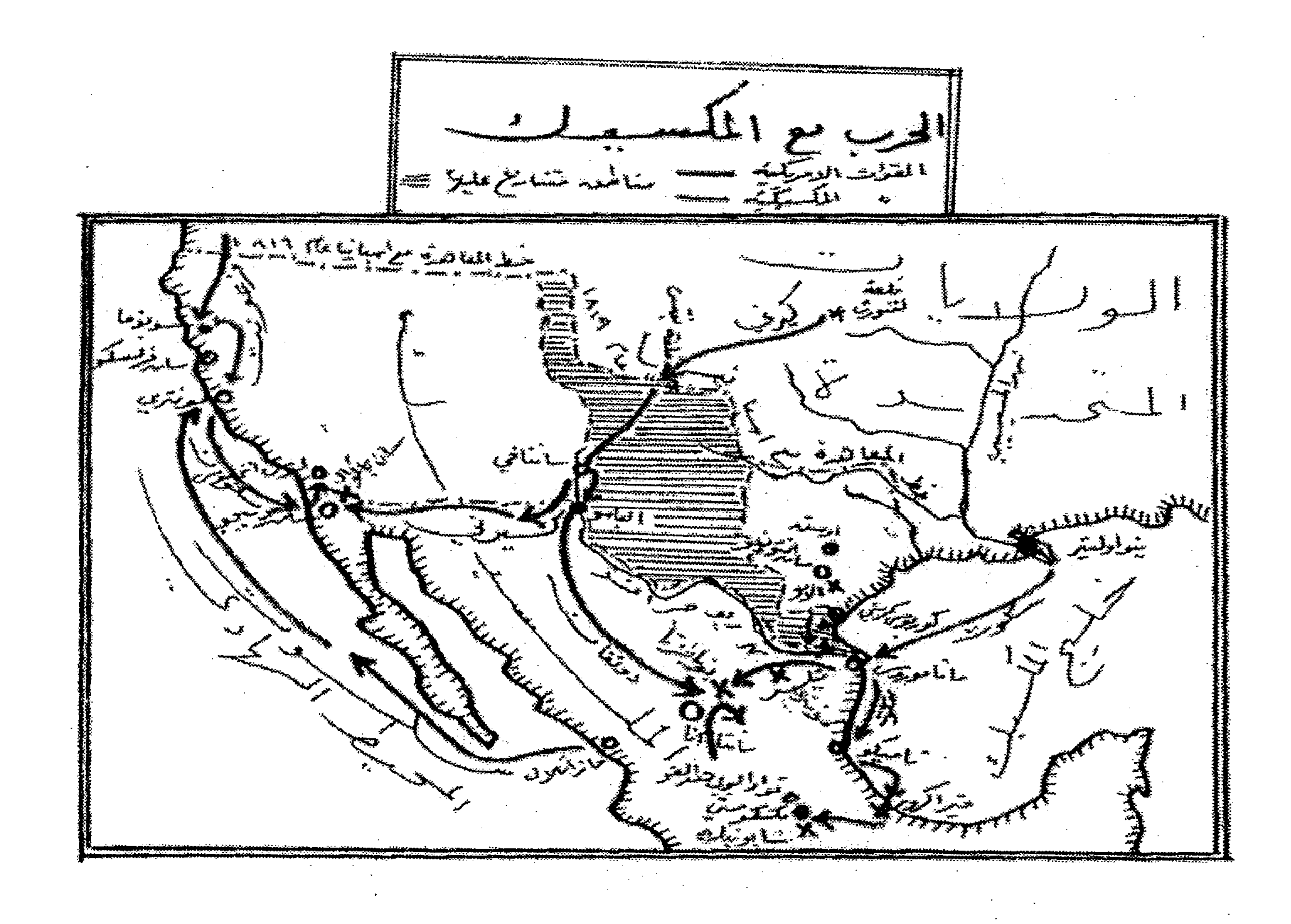
نتائج الانتخابات: كان جاكسون في طليعة المرشحين، حيث حاز على ٩٩ صوتاً ناخباً تمثل كل المناطق الأمريكية ما عدا نيو إنجلند ونيويورك التي اعطت أصواتها إلى آدمز الذى أصبح في المركز الثانى؛ كروفورد كان فى المركز الثالث حيث حاز على أصوات فرجينيا وجورجيا، بينما تساوى تقريباً مع أصوات كلي الذى ربح أوهايو وكنتكي وميسوري.

حيث أن جاكسون لم يحصل على غالبية الأصوات، لهذا آل الانتخاب إلى مجلس النواب ليقرر بين جاكسون وآدمز. وقد كان هنري كلي رئيس مجلس النواب فى ذلك الوقت عدواً لدوداً لجاكسون، وكان كلي من مؤيدى آدمز لأن هذا كان أيضاً من دعاة «النظام الأمريكي» -كما قلنا سابقاً- لهذا كان لكلي أثره في ترجيح كفة آدمز للرئاسة؛ ولقد نما إلى سمع أتباع جاكسون وجود اتفاق سرّي بين آدمز وكلي، وهو أن يعين كلي وزيراً للخارجية إذا استعمل نفوذه في مجلس النواب لمساعده آدمز. وهكذا كان مجيء آدمز للرئاسة عاملاً في زيادة الخلافات الإقليمية. كان من النتائج السياسية التي ترتبت على انتخاب آدمز هو تجمع كثير من السياسيين حول جاكسون الذين شعروا بأن كلي قد خذله في مجلس النواب، حيث كان على كلي أن يؤيد جاكسون، لأن هذا الأخير قد حصل على الأغلبية الشعبية. وقد زاد من شكوكهم هذه عندما عين كلى بالفعل وزيراً للخارجية، وهنا تأكد وجود مؤامرة بين الاثنين. ولهذا فإن التحضير لحملة انتخابات الرئاسة لعام ١٨٢٨ كان قد بدأ بالفعل بمجرد انتهاء انتخابات عام ١٨٢٤. لقد أطلق أتباع جاكسون على أنفسهم لقب «الحزب الديمقراطي - الجمهوري أو الحزب الديمقراطي»، أما أتباع آدمز وكلي فقد أطلقوا على أنفسهم لقب الحزب «الجمهورى الوطني»، واستمرت هذه التسمية حتي عام ١٨٢٣ حيث بدأوا يطلقون على أنفسهم لقب «وجز».

إدارة جون كونسي آدمز

لم تحقق إدارة آدمز الكثير، وذلك لمعارضة أتباع جاكسون لها، كما أن هذه المعارضة كوّنت الغالبية في مجلس النواب بعد انتخابات عام ١٨٢٦ البرلمانية. وهكذا فقد هزأ هؤلاء من كل المقترحات التي قام بها آدمز.

برنامج آدمز: لقد قوبل آدمز بالاستهزاء، عندما قدّم برنامجه الوطني إلى الكونجرس. وقد شمل هذا البرنامج اقتراح قوانين صارمة للإفلاس، تقوية بنك الولايات المتحدة، استعمال العوائد من التعريفة الجمركية في أغراض التنمية المحلية، تكوين وزارة للداخلية ، العمل على تكوين جامعة وطنية، وتشجيع التقدّم العلمي. وقد انتقدت المعارضة ، التي أصبحت الآن تسمي نفسها «الحزب الديمقراطي»، هذا البرنامج بأنه يعمل على مركزية السلطة، واستهزأوا من الدعوة إلى مساعدة التعليم والعلوم.


الحرب مع المكسيك
القوات الامريكية
المكسيكية
مساحة تنازع عليها
الولايات المتحدة
خليج المكسيك

وبناءً عليه، فقد تلخص موقف المعارضة من برنامج آدمز طيلة مدة رئاسته فيما يلي:

أولاً: من جهة برنامج التنمية الذى طلبه آدمز؛ قام الكونجرس بتقرير ميزانية أكثر من أي مرة سابقة، ولكنها لم تكن كما طلب آدمز، ولم ينجح آدمز فى إقناع الكونجرس بسن قوانين أكثر عدالة بخصوص قبائل الكريكس الهندية في جورجيا، وقد فقد كل تأييد له هناك لصالح جاكسون .

ثانياً: كانت الدول الأمريكية – الشمالية والجنوبية – قد عقدت العزم على عقد مؤتمر في بنما عام ١٨٢٦ ، بغرض تشجيع النظم الديمقراطية والتجارة فيما بينها. كان من الداعين إلى ضرورة حضور وفد من الولايات المتحدة لهذ المؤتمر هو سيمون بوليفار. وهنا أراد ممثلو الحزب الديمقراطي أن يجعلوا من انتخاب ممثلين لهذا المؤتمر أهمية كبرى، وعملوا على تعطيل الموافقة على ميزانية الوفد المزمع إرساله، وهكذا انفض مؤتمر بنما قبل أن يغادر الوفد الأمريكي بلاده.

ثالثاً: مسألة التعريفة الجمركية. كانت زيادة التصنيع في المناطق الشمالية الغربية قد أوجدت الدعوة بضرورة رفع التعريفة الجمركية على الواردات لتشجيع هذه الصناعة، وقد وافق أتباع آدمز وكلي على ذلك. في سنة ١٨٢٨ ، قام أتباع جاكسون بالاتفاق مع الجنوب بوضع اقتراح من شأنه أن يرفع هذه التعريفه إلى حد بالغ ظانين بأن الكونجرس لن يوافق على مثل هذه الزيادة. ولكن الكونجرس وافق على هذا الاقتراح بعد تعديل بسيط. كانت هذه الضريبة سبباً في المعارضة الشديدة لهذا القانون، خصوصاً في الولايات الجنوبية التي أدعت بأن غرض هذه التعريفة إنما كان لزيادة الحماية أكثر من أن يكون كعوائد تصرف على أغراض التنمية المحلية، كما كان يجب أن يكون الحال. وهكذا ظهرت صيحات إلى ضرورة اعتبار هذا العمل غير دستوري.

رابعاً: الحركة ضد الماسونية. وقد قامت هذه الحركة، بطبع منشورات – تقول بأنها تكتب بواسطة عضو ماسوني سابق – الغرض منها تشوية سمعة الماسونيين، ويدعي فيها الكاتب بأن هؤلاء اختطفوا أحد أتباعهم لمعارضته لهم في الرأي واختفي فيما بعد، وقد كانت الماسونية مكروهة في المناطق الغربية. الحركة ضد الماسونية تطورت –فيما بعد– إلى حزب سياسي، كما أصبح لهذه الحركة أهميتها– فيما بعد– لأنها كانت ثالث حزب سياسي يظهر في الولايات المتحدة، كما أصبح بعض مواليها من أتباع حزب «الوجز» وبعضهم من الجمهوريين المشهورين، ولأن هذا الحزب كان أول حزب يستعمل طريقة المؤتمر العام لاختيار مرشحين عنه للرئاسة عام ١٨٣١م.

انتخابات سنة ١٨٢٨ : رغم أن مسائل التعريفة الجمركية والنظام الأمريكي كانت من نقاط الحملة الانتخابية؛ إلا أن الثأر الشخصي كان من أغراض الحملة الرئيسية. وهكذا فقد لعبت الاتهامات السياسية الرديئة دورها؛ حيث أعيدت صيحات الفساد والتآمر السياسي التي أطلقت في حملة انتخابات عام ١٨٢٤ ، كما اتهم جاكسون بالزنى، وقد كلفه ذلك بعض أتباعه في مناطق الحدود. كانت النتيجة أن حصل جاكسون وكالهون على ١٨٣ صوت مقابل ٨٣ إلى آدمز.

الفصل الحادي عشر

تسلسل تاريخي لأهم الأحداث التاريخية

١٨١٧ : أصبح مونرو رئيساً – جاكسون يغزو فلوريدا.

١٨١٨ : مؤتمر مع بريطانيا لحل الخلافات بين الدولتين.

١٨٢٠ : اتفاق ميسوري – قبول مين كولاية في الاتحاد.

١٨٢٣ : مبدأ مونرو

١٨٢٥ : جون كونسي آدمز يصبح رئيساً.

❖

CHAPTER 11

A PERIOD OF A STRONG NATIONALISM

1 - Goerge Dangerfield. **The Era of Good Feelings** (1952).

2 - F. J. Turner. **Rise of the New West, 1819 1829** (1906).

3 - Herbert T. Clancy. **The Democratic Party: jefferson to Jackson** (1962).

4 - Marquis James. **Andrew Jackson: The Border Captain** (1933).

5 - Harry Ammon. **James Monroe: The Quest for National Identity** (1971).

❖

الفصل الثاني عشر

إدارة جاكسون، ڤان بيون، تايلور

١٨٢٩ - ١٨٤٥م

ديمقراطية جاكسون: التغيرات السياسية - التغيرات الاجتماعية والاقتصادية - الإدارة الجديدة.

انفصال جاكسون وكالهون

مشاكل المناطق الغربية

إبطال التعريفة الجمركية: لماذا عارض الجنوب التعريفة؟ - مناقشة وبستر - هين، نظرية البطلان.

الخلاف حول البنك: الكراهية للبنك - انتخابات ١٨٣٢ - التضخم المالي والاقتصادي.

العلاقات الدولية في عهد جاكسون: مع بريطانيا وفرنسا - ثورة تكساس.

إدارة ڤان بيورن: انتخابات عام ١٨٣٦ - الأزمة الاقتصادية

إدارة تايلر ١٨٤١ - ١٨٤٥ : انتخابات عام ١٨٤٠ - برنامج حرب الوجز - المشاكل الأمريكية البريطانية - معاهدة وبستر - اشبيرتون عام ١٨٤٢ .

الأحداث الهامة.

المراجع .



الفصل الثاني عشر

إدارة جاكسون، ڤان بيورن، تايلور

١٨٢٩ - ١٨٤٥

لقد حكم جاكسون، وخليفته ڤان بيورن، الولايات المتحدة لمدة اثني عشر عاماً. هذه «الديمقراطية الجديدة» ، كما سماها جاكسون، مثلت ظهور أثر الرجل العادي، المزارع الصغير والعامل، وكذلك المناطق الغربية، على الحكم في الولايات المتحدة. وبينما دعت فلسفة جفرسون إلى مراعاة الرجل القادر المتعلم فإن فلسفة جاكسون دعت إلى إمكانية حكم الناس لأنفسهم.

ديمقراطية جاكسون

إن ما يدعى بديمقراطية جاكسون – والتي ظهرت في تغيرات ملحوظة في القانون والتطبيق والنظرة الشعبية – إنما كانت من أثر المساواة التي شاعت في العصر، كما أن لهذه الديمقراطية أثرها أيضاً في زيادة هذه الروح. هذه التجديدات إذا أخذت كمجموعة فإنها تمثل عصراً جديداً عما سبقه، وقد سميت «بثورة» ؛ مقارنة بتلك التى ظهرت بمجيء جفرسون للحكم عام ١٨٠٠ .

ويرى بعض المؤرخين الأمريكيين بأن الثورات التي ظهرت في أوروبا بعد عام ١٨٣٠ إنما تشبه الروح الإصلاحية في عهد جاكسون.

التغيرات السياسية: يمكن ملاحظة التغيرات الآتية في عهد إدارة جاكسون:

لقد توسعت فكرة الديمقراطية السياسية عام ١٨٢٨ ؛ نظراً لإلغاء مطلب الملكية والمطلب الديني كشروط لازمة لحقّ الانتخاب أو التوظيف؛ أن ناخبي الرئيس أصبحوا ينتخبون من قبل الشعب بعد أن كانوا ينتخبون من قبل المجالس التشريعية في الولايات؛ أصبحت دساتير الولايات الجديدة تزيد من عدد المناصب التي يجب أن تملأ عن طريق الانتخاب بدلاً من التعيين، كما قلّت من هذه المناصب الأخيرة؛ طريقة انتخاب المرشحين للرئاسة أصبحت عن طريق مؤتمر عام يعقد للحزب بدلاً من أن تكون في اجتماعات ضيقة (كوكس) للحزب فى الكونجرس، وبعبارة أخرى فقد أصبح الناس أكثر مشاركة في الحكم في هذه الفترة ؛ لقد ظهرت الأحزاب السياسية في شكلها المعروف –حالياً– أي أن الحزب السياسي هو الذي ينظم الحملة الانتخابية بين الناس، ويقوم بعمل حملة لكسب الأصوات لصالح مرشحه؛ ظهور نظام «توزيع الغنائم» الذى بموجبة يكافأ المخلصون للحزب بإعطائهم مناصب في الحكومة، وأصبحت هذه قاعدة اتبعت

فيما بعد، وهكذا فإن تأثير «الحدود» في ديمقراطية جاكسون كان قد أنقص من قيمة التعليم والخبرة، وأصبحت الفكرة أن أي شخص عادي حسن النية يعتبر كفؤاً للحكم ، وكما ظهرت فكرة تطعيم الحكومة بدم جديد وأصبحت «الدورية» في الحكم مفضلة على الحكم الدائم الذي ربما يعطى لأصحابة حقاً أرستقراطياً؛ كان جاكسون يؤمن بأن الرئيس – الذى يعتبر خادماً للأمة – يجب أن يستعمل سلطاته بقوة وحزم ، ولذلك فإنه تحدى الكونجرس والمحكمة العليا عندما شعر بأنهما لا يعبران عن مصالح الشعب. وبذلك نرى بأن الرئيس جاكسون كان قد استعمل حقّ النقض أكثر من أي رئيس سابق.

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية: من أهم ذلك ما يلي : **أولاً**، التوسع نحو الغرب أعطى الفرصة للطبقات الدنيا لأن تهرب من قيود الطبقات المحافظة في المناطق الشمالية الشرقية، وهكذا فإن نوعاً جديداً من الأفكار الاجتماعية بدأ يتحدى الأفكار القديمة . **ثانياً**، ظهور حركات إنسانية جديدة معظمها نابع من أوروبا – تعكس الاعتقاد الراسخ بضرورة تحسين أوضاع الطبقات الدنيا. من هذه الحركات ما دعا إلى ضمان حقوق المرأة، إلغاء الرق، المعاملة الطيبة للمعتوهين، منع الخمور، والتجارب بأفكار اقتصادية اجتماعية. **ثالثاً**، زيادة فرص التعليم والوعي السياسي نتيجة لزيادة عدد المدارس العامة وتقدم الصحافة. ظهور تنظيمات لعمال المصانع في المناطق الشمالية الشرقية للعمل على الدفاع عن حقوقهم.

الإدارة الجديدة: تسلم جاكسون للحكم فى عام ١٨٢٩ مثل «الثورة» الجديدة، وقد احتشد كثير من الناس في واشنطن، وتزاحم العامة فى البيت الأبيض محتفلين بالحدث الجديد بالأحذية الموحلة وكسروا كثيراً من الأثاث فيه. وفي أول وزارة عينّ جاكسون أحد أتباعه مارتن ڤان بيورن وزيراً للخارجية ، ولم يكن باقي الوزراء من الأسماء المعروفة، حيث اتضح بأن مهمتهم كانت إدارية فقط، بينما اعتمد جاكسون في الحكم على دائرة ضيقة من المستشارين أطلق عليها «وزارة المطبخ» ، والتي كانت مكونة من أصدقائه الملازمين وعلى رأسهم أموس كندل ووليام لويس، وقد طرد جاكسون حوالي عشرة في المائة من أتباع آدمز واستبدل بهم أتباعه مطبقاً قانون نظام الغنائم. لم يكن لجاكسون أي برنامج معلن، ولكنه فقط أراد حل المشكلات حسب ظهورها.

انفصال جاكسون وكالهون

كان كالهون مرشحاً لنيابة الرئيس في عام ١٨٢٤ وعام ١٨٢٨ مع جاكسون ، وكان يأمل في أن يكون الرجل الثاني في الحكم، وأنه سيخلف جاكسون فيما بعد؛ ولكن اتضح بأن له منافساً أكبر في وزارة جاكسون؛ ألا وهو ڤان بيورن، وزير الخارجية. وقد حصل هناك حادث أدّى إلى سوء العلاقة بين كالهون من ناحية وبين جاكسون وڤان بيورن من ناحية أخرى. وهذا ما يشار اليه «بمسألة إيتون». كان إيتون وزيراً للحربية، وقد تزوج من ابنة صاحب فندق تعوّد إيتون على النزول فيه، ويقال بأنه كان لها سمعة غير طيبة. وفي حفل تسلّم جاكسون للحكم، رفضت زوجات الوزراء الآخرين، وعلى الأخص كالهون وزوجته اعتبار زوجة إيتون، ولكن زوجة جاكسون – التى كانت قد تعرضت هي نفسها لتشويه سمعتها – وقفت بجانب

إيتون معارضةً بذلك رغبة زوجات بقية الوزراء، وكان ڤان بيورن من مؤيدي جاكسون وزوجته، وهذا أغضب كالهون وبدأت العداوة بين الاثنين.

وفي مناسبة أخرى، وهي الاحتفال بـ «يوم جفرسون»، حاول كالهون، بالاشتراك مع الديمقراطيين من ساوث كارولاينا، أن يستخدم هذه المناسبة ليجر جاكسون إلى إعلان سياسة «حق الولايات»، الذى كان كالهون يؤمن به – على غرار جفرسون. ولكن جاكسون كان يعلم مقدّماً بما نواه كالهون، ولذلك فقد أكد فقط على القول بأن «الاتحاد الفدرالي – يجب أن نحافظ عليه أولاً»، وهذا أغضب كالهون الذي حاول أن يعلن «حق الولايات» ولكن أحداً لم يوله العناية. وهكذا ازدادت حدّة الخلاف بينهما.

وقد عمل أتباع ڤان بيورن على توسعة هوة الخلاف بين الطرفين. حيث قام كروفورد بكتابة خطاب ادّعى فيه بأن كالهون كان قد أوصى بإبعاد جاكسون من منصبه في عام ١٨١٨م، لأنه كان قد أعدم رجلين بريطانيين بغير حق أثناء غزوة فلوريدا. وهكذا فإن جاكسون بدأ يعتبر كالهون عدواً له، وبهذا انتهى تحالفهما السياسي عام ١٨٣٠م، وأصبح ڤان بيورن مرشحاً لنيابة الرئاسة والرجل المفضل لدى جاكسون. وفي وقت قصير –فيما بعد– قام جاكسون بتعديل رئيسي في وزارته، حيث عين إيتون حاكماً لمنطقة فلوريدا مريحاً إياه من الخلاف الاجتماعي على زوجته في واشنطن، وقام بتعيين ڤان بيورن سفيراً للولايات المتحدة في بريطانيا.

مشاكل المناطق الغربية

لقد ورث جاكسون مشاكل الهنود الحمر من إدارة آدامز؛ والآن لابدّ له –أيضاً– من مواجهة مسائل التنمية المحلية وتوزيع الأراضي.

كانت نظرة جاكسون إلى القبائل الهندية تتمثل في نظرة الغربيين إلى هذه المشكلة – العمل على إزاحة هذه القبائل، وتلك هي السياسة التي اتبعها.

من أمثلة ذلك مشكلة القبائل الهندية شيروكيز في جورجيا. لقد قبل هؤلاد بسُنّة الرجل الأبيض المتحضر وفلحوا أرضهم، وفتحوا المدارس لأولادهم، وعلى ذلك أملوا بأن يبقوا حيث كانوا. ولكن حكومة ولاية جورجيا ادعت ملكية الأرض الموجودين عليها وفتحتها للاستيطان، ومن هنا رفع هؤلاء قضيتهم – وصلت إلى المحكمة العليا – ضد الولاية والتي تعرف بقضية «ورسستر ضد جورجيا» عام ١٨٣٢؛ في هذه القضية حكمت المحكمة بأن المشاكل الهندية إنما تدخل تحت نفوذ وسلطة الحكومة الفدرالية وليس حكومة جورجيا بمعنى أنه لا يحق لحكومة الولاية ترحيلهم، ولكن حكومة جورجيا رفضت الإذعان لحكم المحكمة العليا، ورفض جاكسون تطبيق حكم المحكمة بإرسال قوة لتنفيذ القرار. وهكذا فقد أدّت بعض المحاولات الأخرى لترحيل الهنود إلى حرب «بلاك هوك» عام ١٨٣٢ ضد قبائل فوكس، وسوك، في ولاية إلينوي؛

وإلى حرب سيمينول (١٨٤٧ - ١٨٤٢) في ولاية فلوريدا، وبمجيء عام ١٨٣٥ ، كان الهنود جميعاً قد أجبروا على الرحيل إلى مناطق خاصة بهم تعرف بـ «مناطق الحجز» (Reser vation)..

من حيث نظرة جاكسون إلى شئون التنمية الداخلية ومساعدة الحكومة الفدرالية لهذه التنمية، فلم يكن له رأي معلن في هذه الناحية إلا بعد أن استعمل حق النقض بخصوص قرار الكونجرس بشأن مدّ طريق بين فيرفيلد ولكسنجتون في ولاية كنتكي عام ١٨٣٠ . وكان تعليله لهذا النقض المشهور بأن مدّ الطريق إنما هو من سلطات حكومة ولاية كنتكي وليس الحكومة الفدرالية؛ وحتى تستطيع هذه مدّ المعونة لمثل هذه المشروعات فلا بد من وجود تعديل في الدستور يسمح للحكومة الفدرالية بمثل هذا الحق. لذلك فقد جاكسون كثيراً من أعوانه بسبب هذه السياسة؛ حيث إنهم عقدوا الآمال على أن يقوم بها جاكسون عند توليه الحكم. وبهذا فقد ظهر حزب الوجز الذى ضم المعارضين لسياسة جاكسون.

أما من حيث سياسة جاكسون تجاه مشكلة الأراضي في المناطق الغربية، فقد بقيت هذه محل خلاف شديد بين حزب الوجز الجديد وحزب جاكسون الديمقراطي. في الواقع كل منطقة فى البلاد كان لها رأيها الخاص. فسكان المناطق الغربية مثلاً لم يرضهم قانون عام ١٨٢٠ للأراضي، لأنهم أرادوا قانوناً أكثر مرونة يتضمّن - كما بيّن المتكلم باسمهم عضو مجلس الشيوخ توماس هارت بنتون - أن أولئك الذين استوطنوا أرضاً مشاعاً غير مشروعة يجب إبقاؤهم على هذه الأرض وإعطاؤهم حق الأولوية في شرائها ، كما اقترح هؤلاء بأن يخفض السعر عن الأرض التي لا تباع - حسب قانون يوضع لهذا الغرض - أو توزع فيما بعد بالمجان.

أما سكان المناطق الشمالية الشرقية فقد عارضوا فكرة بيع الأرض بسعر رخيص، لأن هذا سيؤدي إلى هجرة السكان من مناطقهم إلى الجهات الشمالية الغربية، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع أجور العمال في الشمال الشرقي، وقد اقترح ممثلو هذه المناطق - هنرى كلي، ودانيال وبستر - أن عوائد بيع الأرض توزع بالتساوي على الولايات، وطبعاً الغرب عارض هذه السياسة. أما المناطق الجنوبية فقد عارضت فكرة توزيع الأرض؛ لأن هذا في نظرهم سيحرم الحكومة من عوائد كبيرة، كما أنه سيجبر الحكومة على رفع التعريفة الجمركية على الواردات. لكلّ ذلك فقد بقيت مشكلة الأراضي معلقة.

إلغاء التعريفة الجمركية

استمر كالهون كناطق بلسان الجنوب في معارضة التعريفة الجمركية، وزاد على ذلك بطلبه ضرورة تعديل نسبة هذه التعريفة كما وردت في قانون عام ١٨٢٨ م.

لماذا عارض الجنوب التعريفة الجمركية؟ من المعروف أن المنتجات الرئيسية للولايات الجنوبية كانت: القطن، التبغ، والأرز؛ وتلك كانت تستبدل بها بضائع مستوردة من إنجلترا أو أوروبا. كان فرض التعريفة على المستوردات من ملابس، وغيرها من الكماليات، يعني ارتفاع أسعار هذه الحاجيات

للمستهلكين من الجنوب أو يجبر هؤلاء المستهلكين على شراء حاجياتهم من المناطق الشمالية الشرقية بأسعار مرتفعة نتيجة الحماية بالتعريفة. وهكذا فقد كان قسماً كبيراً من عوائد الحكومة الفدرالية يأتي من التعريفة الجمركية على الواردات التي يذهب معظمها إلى الجنوب، بمعنى أن الجنوب كان يدفع أكثر من حصته في مصروفات الحكومة الفدرالية. في نفس الوقت فإن فرض الضريبة قد اضطر بريطانيا إلى تخفيض استيرادها للقطن من الجنوب الشرقي؛ حيث بدأت التربة تضعف نتيجة كثرة الزراعة، والاتجاه إلى المناطق الغربية ذات الأرض البكر والتي كان باستطاعتها أن تنافس الجنوب الشرقي ببيع القطن بأسعار أرخص. وهكذا فقد كان التحسن الاقتصادي في المناطق الشمالية الشرقية والغربية إنما كان على حساب الضعف الاقتصادي في المناطق الجنوبية.

مناقشة وبستر – هين: من خلال النقاش حول مشكلة الأراضي؛ اقترح بعض الشيوخ إيقاف بيع الأرض ، وهنا تحالف الجنوب مع الغرب ضد الشمال الشرقي، وأدت المناقشة إلى ظهور مسألة التعريفة الجمركية مرة أخرى. وهنا قام السناتور هين – الناطق بلسان كالهون والذى كان رئيساً لمجلس الشيوخ مدافعاً عن سياسة الجنوب وشكاويه، وأكد «نظرية البطلان» (Nullification)– حق الولايات في رفض قرارات الكونجرس. وهنا رد دانيال وبستر بأنّ الشعب هو صاحب السلطة العليا وليس حكومات الولايات، وأن حكومة أي ولاية ليس لها السلطة في الحكم على أن قرارات الكونجرس غير دستورية، وبالتالي فهي باطلة. وكثير من الغربيين اتفقوا مع الجنوب حول فكرة التعريفة الجمركية، ولكن لم يتقبلوا نظرية البطلان هذه. وقد عارض جاكسون، كما رأينا سابقاً، نظرية البطلان هذه في الاحتفال بيوم جفرسون.

وباقتراب انتخابات الرئاسة لعام ١٨٣٢ ، أوصى جاكسون الكونجرس مراجعة التعريفة الجمركية بغرض تخفيضها، حيث أنه علل بأن الدين الحكومي قد سدّد كله تقريباً وأن عوائد كثيرة تدخل الآن إلى الحكومة، وهكذا فقد راجع الكونجرس التعريفة بتخفيضها قليلاً لترضي بعض الرغبات للأطراف المتنازعة.

استعمال «نظرية البطلان» بواسطة ساوث كارولاينا: بعد قرار الكونجرس بمراجعة التعريفة؛ قام أصحاب فكرة البطلان في ولاية وساوث كارولاينا بانتخاب ممثلين إلى مؤتمر عام في الولاية، وأصدر هؤلاء قرار البطلان في شهر نوفمبر عام ١٨٣٢ معلنين بأن قانوني التعريفة الجمركية لسنة ١٨٢٨و ١٨٣٢ باطلة وغير سارية المفعول. كما أقرا المؤتمر منع جميع التعريفة في الولاية، ووعد بالانفصال عن الاتحاد؛ إذا استعملت الحكومه الفدرالية القوة لجمع هذه الضريبة.

ورداً على قرار مؤتمر ساوث كارولانيا، أعلن جاكسون رأيه في نظرية البطلان في شهر ديسمبر عام ١٨٣٢ ، رافضاً حق أيّ ولاية فى إبطال أي قانون يصدر عن الحكومه الفدرالية. وبازدياد التوتر فى البلاد قام مجلس الشيوخ بسن قانون القوة (Force Bill) في فبراير ١٨٣٣ ، معطياً الرئيس السلطة لاستعمال القوات المسلحة ضد ساوث كاورلاينا. في نفس الوقت كان هنري كلي قد ساعد في الكونجرس على وضع ما سمي بقانون تسوية التعريفة التي تطلبت تخفيض الضريبة تدريجياً حتى عام ١٨٤٢ ؛ حيث لن تزيد عوائد هذه الضريبة عن ٢٠ بالمائة. وقد وافقت ساوث كارولاينا على هذه التسوية، وقامت بدعوة مؤتمر آخر أبطلت فيه قانون البطلان المعلن في السنة الماضية، وكذلك أبطلت قانون القوة الذي أصدره الكونجرس في

فبراير. وقد تجاهل جاكسون قرار ساوث كارولاينا الأخير، وهكذا أصبحت نقطة دفاع الجنوب فيما بعد تتركز على مشكلة الرق.

الخلاف حول البنك: ١٨٣٢ - ١٨٣٦

كانت مدة بنك الولايات المتحدة قد جددت في عام ١٨١٦ لمدة عشرين سنة تنتهي في ١٨٣٦م. وقد قام هنري كلي في عام ١٨٣٢ بتقديم اقتراح في الكونجرس بشأن تمديد مدة البنك مرة أخرى؛ لقد عمل ذلك كخطة سياسية لحزب الوجز معتقداً بأن جاكسون لن يجرؤ على استعمال حق النقض في سنة انتخابية - حتى لا يخسر بعض الأتباع - وبالتالي يحرز الوجز نصراً ضدّ الديمقراطية، وإذا ما نقض جاكسون هذا القانون؛ فإن كلي وأتباعه في حزب الوجز قد اعتقدوا بأن هذا سيعطي قوة للحزب الجمهوري الوطني بانتخاب كلي للرئاسة.

الكراهية للبنك: كانت سياسة البنك قد عملت على كراهية كثير من الناس له. فالكثير من الناس كرهوا السياسة المالية المشددة التي استعملها البنك: المستدينون يريدون سياسة لينة مع تخفيض في سعر الفائدة، بينما رغب مضاربو الأراضي في زيادة سيولة العملة، حيث أنها تسهل عملية بيع الأراضى الممولة بديون العملة الورقية من بنوك الولايات. كما أن أصحاب البنوك الخاصة كرهوا طريقة البنك وسياسته؛ لأنه يعتبر مضارباً بشكل غير مباشر، ومراقباً لأعمالهم حيث كان يتطلب وجود احتياطي في هذه البنوك من الذهب والفضة لتدعم إيداعاتها. وكان أصحاب البنوك يفضلون إقراض مثل هذا الاحتياطي بفائدة بدل أن يخزن. من ناحية أخرى كره البعض الآخر الحق الذى تستعمله البنوك لطبع وإدانة العملة الورقية، التي كثيراً ما كانت تؤدي إلى ارتفاعات وانخفاضات غير ضرورية في أحوال العمل. كما أن قسوة البنوك في استعمال طريقه إغلاق الرهون جعل كثيراً من الناس يكرهونها، استعمل نكولاس بدل سلطتة كرئيس للبنك لإغراء بعض رجال الكونجرس، لخلق دعامة تخدم وتدافع عن ضرورة وجود البنك.

كان جاكسون، من جهة، يكره كل البنوك ، وعلى الأخص بدل الذى استعمل البنك لأغراض سياسية. وعندما وافق الكونجرس على تجديد مدة البنك، فان جاكسون استعمل حق النقض ضد هذا القرار. وفى رسالته للكونجرس قام بمهاجمة البنك على أنه احتكار من شأنه أن يغني الأقلية على حساب الأكثرية، وهكذا بطل قرار تجديد البنك. في الواقع يرى بعض المحللين الاقتصاديين بأن قرار عدم تجديد البنك يعتبر خسارة وطنية كبيرة؛ وفي هذا فإن اللوم يقع على كل من الرئيس جاكسون ورئيس البنك بدل.

التخابات ١٨٣٢ : بقي جاكسون، بطبيعة الحال، مرشحاً للحزب الديمقراطي وصاحبه الآن فان بيورن كمرشح لنائب الرئيس؛ وقد رشح المحافظون وأعداء جاكسون هنري كلي عن الحزب الجمهوري الوطني في مؤتمر حزبي في ديسمبر ١٨١٣ ، حيث كانوا أول من ابتدع فكرة برنامج الحزب؛ أما جماعة «ضد الماسونية» (Antimasonic) فقد رشحوا وليام ويرت. كانت مسألة البنك، واتهام جاكسون بأنه طاغية في الحكم، قد سيطرا على الحملة الانتخابية، ولكن جاكسون الذى اعتبر نفسه ماسونياً، وكذلك مدافعاً

عن حقوق الإنسان العادي، كان قد أحرز انتصاراً عالياً في هذه الانتخابات على بقية المرشحين. بعد انتهاء الانتخابات بدأ بدل يستعمل سياسة أشد من جهة العملة؛ ليبين بأن التهديدات على البنك إنما تضر بأصحاب العمل كثيراً، ولكن هذه السياسة كان لها رد فعلٍ معاكس على بدل، والآن قرر جاكسون أن يقضي على البنك حتى قبل أن تنتهي مدته في ١٨٣٦ ، وذلك بسحب إيداعات الحكومة الفدرالية من البنك المركزي ووضعها في بعض بنوك مختارة في الولايات ، وقد ساعده في ذلك وزير خزانته المخلص روجر. ب. تاني.

التضخم المالي والأزمة الاقتصادية: لعدم وجود بنك مركزي يراقب طبع العملة وتنظيم عملية السائل منها؛ وجدت البنوك في الولايات نفسها حرّة في استلام السياسة التي تريدها، وبزيادة سيولة العملة نتيجة الإيداعات من الحكومة الفدرالية؛ أصبحت هذه البنوك سخية في عملية القروض ، هذا السخاء أدى إلى حمى شراء الأرض، وزيادة الطلب على الشراء رفع سعر الأرض أضعافاً فيما بين ١٨٣٤ — ١٨٣٦ ، وأصبح مضاربو الأرض يقرضون النقود بسهولة لعملية الشراء هذه، وقام جاكسون بتوزيع عوائد الحكومة على الولايات، وهذا أدى إلى زيادة التضخم المالي. ولذلك أعلن جاكسون قرار عدم بيع الأراضي إلا بدفع عملة ذهبية. هذا التضخم تلاه -فيما بعد- أزمة اقتصادية دامت عدة سنوات.

العلاقات الدولية في عهد جاكسون

قابلت ديبلوماسية جاكسون الصريحة نجاحاً ملحوظاً، وكانت الثورة فى تكساس والدعوة في الولايات المتحدة من أجل ضمها إلى الاتحاد الفدرالي، قد خلقت جواً مشحوناً بالقلق في المكسيك.

نجاح جاكسون مع بريطانيا وفرنسا: بعد زوال المقاطعة التجارية مع بريطانيا؛ نجح فان بيورن فى إقناع تلك الدولة بالسماح للولايات المتحدة بالمتاجرة مع جزر الهند الغربية.

شكاوى أمريكا ضد فرنسا بخصوص السفن الأمريكية المصادرة في عهد الثورة الفرنسية، وكذلك -فيما بعد- في عهد الحروب النابليونية؛ أصبحت هي المشاكل الوحيدة المعلقة بين البلدين . بطبيعة الحال لم تكن فرنسا تنكر صحة هذه الشكاوى، ولكنها كانت تؤجل الحل دائماً لحين آخر. بعد مجيء لويس فيليب إلى عرش فرنسا عام ١٨٣٠ ، استطاع جاكسون عقد معاهدة مع فرنسا، تعهدت الأخيرة بموجبها بدفع تعويضات عن غالبية الشكاوى الأمريكية ضدها؛ ولكن عند مجيء موعد أول دفعة رفضت الخزانة الفرنسية الإذعان للأمر، وعندها قام الرئيس عام ١٨٣٤ بالطلب من الكونجرس بالسماح بمصادرة بعض الملكيات الفرنسية إذا لم تف فرنسا بتعهداتها، وهنا طلبت الحكومة الفرنسية اعتذاراً من جاكسون وسحبت سفيرها فى واشنطن. وقد أعلن جاكسون أنه لم يكن في نيته أن يهين الفرنسيين — واعتبر هذا من قبل فرنسا كاعتذار، ومن ثم قامت بدفع المطلوب منها.

ثورة تكساس: في عام ١٨٢٠ ، استطاع موزس أوستن أن يحصل على موافقة إسبانيا بتوطين بعض

العائلات من أصل أنجلوسكسوني في منطقة تكساس، وبعد موت أوستن قام ابنه ستيفن ف. أوستن بالحصول على عقود للأراضي هناك وبتكوين مستعمرة جديدة بإذن من الحكومه المكسيكية التى استقلت حديثاً. وفى عام ١٨٢٥، قامت المكسيك بتشجيع الهجرة إلى تكساس بإعطاء الأراضي بأسعار منخفضة للمستوطنين. وبما أن هذه الأسعار كانت أكثر انخفاضاً منها في الولايات المتحدة؛ فقد أدّى هذا إلى كثرة المهاجرين من الجنوب الأمريكي إلى المنطقة الجديدة.

ولكن سرعان ما بدأ هناك خلاف بين المكسيك وبين المهاجرين الجدد، لأسباب عديدة أهمها: فشل حكومة المكسيك في حل بعض المشكلات المباشرة ومنها مسألة الحكم المحلي؛ كما لم يكن المهاجرون الجدد جادين في وعدهم للمكسيك بأنهم سيشجعون الكاثوليكية أو يقصروا الهجرة على الكاثوليك كما وعدوا حكومة المكسيك؛ ثم الخلاف حول دفع الضريبة لسلطات الجمارك؛ عزم المكسيك على إلغاء نظام الرق؛ كما كانت مقاطعة كوهويلا- الواقعة فى أقصى شمال المكسيك، وغالبيتها من المكسيك الكاثوليك هي المسيطرة على الشمال، وقد اعتبرت الحكومة المكسيكية مقاطعة تكساس بأنها ثانوية بالنسبة لتلك المقاطعة. وبناءً على ما تقدم قررت الحكومة المكسيكية منع الهجرة إلى تكساس.

وقد بدأت حركة الاستقلال عن المكسيك؛ عندما لم تستجب الحكومة المكسيكية لمطالب المستوطنين في تكساس، وعلى أثر سماع الحكومة برغبة المهاجرين الجدد فى تكساس بإعلان استقلالهم؛ قام الجنرال سانتا آنا بقيادة جيش إلى تكساس لإخضاعها لسلطة الحكومة. وهكذا أعلن المهاجرون استقلالهم في مارس عام ١٨٣٦. لقد استطاع سانتا آنا القضاء على القوة المدافعة في آلامو (الواقعة فى مدينة) سان أنتونيو حالياً، ومن ثم قام الجنرال سام هيوستن، صديق جاكسون القديم وحاكم تينسي السابق، بالتراجع إلى منطقة لويزيانا، ولكنه فيما بعد فاجأ المكسيكيين أثناء احتفالهم بالعيد، وانتصر عليهم فى موقعة سان جاسنتو فى أبريل عام ١٨٣٦، وأخذ سانتا آنا أسيراً. وقد أجبر هذا الأخير على الاعتراف باستقلال تكساس، ولكن الحكومة المكسيكية لم تعترف بهذا الإعلان.

وقد أعلنت جمهورية تكساس، واختير سام هيوستن رئيساً لها، وقدمت تكساس طلباً بانضمامها إلى الاتحاد الفدرالي، وقد اعترفت الولايات المتحدة باستقلال تكساس، ولكنّ جاكسون لم يقم بالخطوات العملية لانضمامها، والسبب في ذلك أنه خشي وقوع حرب مع المكسيك، كما أنه لم يكن يريد أن يغضب أهالي الشمال الشرقي الذين كانوا ضد نظام الرق؛ حيث كانت تكساس تسمح بوجود ذلك النظام فيها — ولهذا السبب لم تقبل تكساس فى الاتحاد إلا في عام ١٨٤٥م.

إدارة ڤان بيورن

لقد ورثت هذه الإدارة مشاكل التضخم المالي والأزمات الاقتصادية من العهد السابق؛ ولم تحقق الكثير بسبب معارضة الوجز لسياسة الحكومة وضعف بيورن فى القيادة. وهكذا فقد أمضى الكونجرس طيلة وقته في مناقشة السياسة المالية وسياسة الأراضي.

انتخابات ١٨٣٦: لقد سيطر على هذه الحملة الانتخابية عاملين: الأول ترشيح جاكسون لـــ «ڤان بيورن» للرئاسة، والثاني اتحاد كل الفئات المعارضة في حزب واحد وهو حزب الوقز الذى شمل فئة الجمهوريين الوطنيين، والديمقراطيين المعارضين لسياسة جاكسون، وجماعة «ضد الماسونية». وبهذا أصبح الوجز حزباً عاماً يدعمه التجار الأغنياء، أصحاب الصناعة ورجال الأعمال والمزارعين، وقد حافظ على هذا الاتحاد قادة مؤهلون وهم: ويبستر، وكلي وكالهون. ويجب ألا ننسى بأنه كانت توجد هناك خلافات شديدة بين هذه الفئات داخل الحزب، وأن العامل الوحيد في اتحادهم إنما كان فقط اشتراكهم في المعارضة ضد جاكسون. وفي هذا نجد بأن الحزب كان منقسماً على نفسه لدرجة أنه لم يستطع أن يقدم مرشحاً واحداً للرئاسة، ولم يعلن عن سياسة واضحة له. ولهذا قدم الحزب أربعة مرشحين على أمل أن يجلبوا كثيراً من الديمقراطيين إلى جانبهم، ويؤول الانتخاب إلى مجلس النواب – حيث يضمنوا هناك النجاح. ولكن بيورن حصل على الأغلبية في الانتخابات في الهيئات الناخبة، وبذلك أصبح الرئيس.

الأزمة الاقتصادية في عهد بيورن عام ١٨٣٧: كان العامل الأساسي فى إيجاد هذه الأزمة هو السياسة المالية التى اتبعها سلفه جاكسون ، بالإضافة إلى وجود الأزمة فى إنجلترا، اضطرت بعض حاملي الأسهم من البريطانيين فى البنوك الأمريكية إلى بيع أسهمهم، هذا بالإضافة إلى فشل المحاصيل الزراعية.

وبعد فتره شهر واحد من تولي بيورن للحكم انتشرت أزمة اقتصادية في البلاد كان من مظاهرها زيادة البطالة، انخفاض الأجور، وفشل وإفلاس كثير من رجال الأعمال والبنوك، وانخفاض أسعار الأراضي والحاجيات. وقد حاول حزب الوجز أن يعزو هذه الأزمة إلى ڤان بيورن، وبذلك بدأ يكسب بعض الشعبية، وقد طبق بيورن سياسة العصر بالقول بأن الحكومة لا تستطيع أن تعمل الكثير في مثل هذه الأزمة. وحتى تخف الوطأة، فقد قام بمنع توزيع الزائد من الخزانة على الولايات، كما أنه أمر بطبع عشرة ملايين دولار للخزانة الفدرالية لمقابلة المصاريف.

وعلى هذا بدت الحاجة ماسة إلى ضرورة وضع سياسة جديدة للعملة لتلافي التضخم المالي الزائد الذي بدأ منذ عام ١٨٣٣م.

كانت وجهة نظر الديمقراطيين هي إبقاء العوائد التي يجمعها أي قسم حكومي فيه؛ بدل أن توضع في بنك رئيسي – بمعنى أنهم عارضوا فكرة وجود بنك واحد وطني أو وجود بنوك في الولايات. أما وجهة نظر أتباع حزب الوجز فكانت تميل نحو جعل بنوك الولايات مكاناً لإيداع العوائد الحكومية. وهكذا فشل الطرفان فى إيجاد حلّ للأزمة المالية.

وهنا قامت هيئة متطرفة من الديمقراطيين تعارض فكرة البنوك والاستيداان، أو العملة الورقية، وتؤمن فقط باستعمال الذهب والفضة كاحتياطي. وقد ظهرت هذه الفئة أصلاً في غرب ولاية نيويورك، وكان يطلق عليها بالعامية لفظ «لوكوفوكوس». وتحت تأثير هؤلاء فقد استطاع الكونجرس أن يسنّ قانون «الخزانة المستقلة» عام ١٨٤٠ . وهكذا تخلتّ الحكومة عن مسئوليتها في مراقبة نظام وطني للعملة.

إدارة تايلر ١٨٤١ – ١٨٤٥

لقد أحرز الوجز أول انتصار سياسي لهم بانتخاب وليام هنري هاريسون للرئاسة عام ١٨٤٠، واستطاعوا السيطرة على الكونجرس، ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلاً. ظهور الخلافات –فيما بعد– بين الهيئة التنفيذية والتشريعية منع حزب الوجز من تحقيق برنامجه.

انتخابات ١٨٤٠: قام الديمقراطيون بإعادة ترشيح ڤان بيورن للرئاسة. أما حزب الوجز فقد اختار وليام هنري هاريسون بطل الحرب مع الهنود وحرب عام ١٨١٢. وكانت شعبيّته في انتخابات عام ١٨٣٦، وتدعيم بعض قادة الوجز له جعله يكسب الترشيح على كلي، الذى كوّن أعداءً كثيرين في الكونجرس بسبب مواقفه المتناقضة هناك، وكان جون تايلور من الديمقراطيين المعارضين لجاكسون، ولذلك انضم إلى حزب الوجز، وأصبح من مؤيدي كلي وقد رشح لنيابة الرئيس. وقد فشل حزب الوجز فى وضع برنامج واضح له؛ نظراً للخلافات الشديدة داخل الحزب. لهذا انبثق حزب جديد معارض لنظام الرق سمى بـ «حزب الحرية» مرشحاً جيمس جي بيرني للرئاسة؛ ومن بعد ذلك أصبحت مسألة الرق مشكلة وطنية عامة فى أمريكا. وعلى هذا نجد إذن ثلاث منافسين للرئاسة: بيورن، هاريسون، بيرني.

مع أن المشاكل المالية أخذت جزءاً كبيراً في الحملة الانتخابية؛ إلا أن شخصيات المرشحين هي التي سيطرت على هذه الحملة. لقد صور حزب الوجز بيورن على أنه «سياسي ضعيف»، بينما أعطوا انطباعاً للناخب بأن هاريسون رجل قوى وقاسٍ يؤمن بأفكار الفلاح الغربي، كما أنهم عزوا الأزمة الاقتصادية إلى بيورن. وهكذا ربح الوجز الحملة الانتخابية بسهولة، واستطاعوا السيطرة على الكونجرس، ولكن هذا الانتصار لم يدم طويلاً؛ لأن هاريسون توفى بعد شهر واحد من توليه الحكم وخلفه تايلور في الرئاسة. تايلور كان من المؤمنين بمبدأ «حق الولايات»، وهكذا عارض كثيراً من التشريعات التي اقترحها حزب الوجز، باستعماله حق النقض.

برنامج حزب الوجز: لقد أصبح كلي قائداً لحزب الوجز في الكونجرس، ولكنهّ لم يستطع أن يكسب تعاون الرئيس الذى كان يعارض سياسة الوجز. لذلك قام الكونجرس بإبطال قانون «الخزانة المستقلة» عام ١٨٤٠، ولكن تايلور نقض قانون الكونجرس المقترح بتكوين بنك الولايات المتحدة، ولقد قام الكونجرس عام ١٨٤٢ بإعادة قانون التعريفة لعام ١٨٣٢، واعتباره وسيلة لزيادة عوائد الحكومة، وعندما نقض تايلور هذا القانون، قامت وزارته كلها –معظمهم من الوجز– بالاستقالة احتجاجاً على ذلك.

كان من أشهر القوانين التى سنت في عهد تايلور هي قانون» الأراضي في عام ١٨٤١. وهذا القانون يخص المستوطنين على أرض مشاع حكومية في المناطق الغربية باعتبارهم «مستوطنين غير شرعيين» رأينا في السابق بأن هؤلاء إنما طلبوا من الحكومة إعطائهم الأحقية في شراء هذه الأرض – لأنهم بذلوا جهداً في تسويتها وزراعتها – بأسعار متهاودة، ولكنهم في السابق لم يحققوا هذا المطلب. وهكذا كان مضمون القانون هو السماح لهؤلاء بشراء مائة وستون أيكر من الأرض بسعر دولار وربع للأيكر. ولهذا يعتبر هذا القانون انتصاراً للمناطق الغربية.

المشاكل الأمريكية – البريطانية: ظهر كثير من المشاكل الأنجلو – أمريكية فى عهد إدارة ثان بيورن، وقد وصلت هذه المشاكل إلى مرحلة التأزم في عام ١٨٤٠. معظم هذه المشاكل قد حلت فى اتفاقية ويبستر – أشبيرتون (Webster - Ashburton) في عهد رئاسة تايلور ، حيث كان ويبستر وزيراً للخارجية. أهم هذه المشاكل هى: أولاً، حرب الأروستوك عام ١٨٣٨، لقد حدثت هذه الحرب فى مقاطعة أروستوك في ولاية مين بسبب اختلاف على الحدود مع مقاطعة نيوبرنزويك في كندا. ثانياً، حادث الكارولاين عام ١٨٣٧، حيث قامت هناك انتفاضة ضد البريطانيين في كندا، وكانت الكارولاين سفينة أمريكية في البحيرات الكبرى تمدّ الثوار الكنديين بالأسلحة. ولهذا قام البريطانيون والكنديّون الموالون لبريطانيا بحرقها داخل الحدود الأمريكية. ثالثاً، حادث مكلاود؛ حيث كان هذا موالياً بريطانياً كندياً – في نيويورك، وقد افتخر بأنه قتل الأمريكي الوحيد الذي كان على ظهر الباخرة كارولاين، واعتقل مكلاود فى نيويورك وقدم للمحاكمة، وقد طلبت بريطانيا إطلاق سراحه، ولكن ولاية نيويورك رفضت ذلك؛ وأخيراً تدخلت الحكومة الفدرالية بإدعاء أن لها الحق الدستوري والمسئولية عن رعايا دولة أجنبية في الولايات المتحدة، ولذلك ضغط على ولاية نيويورك بإطلاق سراحه عام ١٨٤٢. ومن هنا أصبحت هذه القضية سابقة تؤشر إلى حق الحكومة الفدرالية في المسئولية عن الرعايا الأجانب في أمريكا . رابعاً، حادث كوبول عام ١٨٤٢؛ حيث كانت هذه باخرة تحمل الرقيق إلى الجنوب، وقد قام الرقيق بالثورة على الباخرة وأجبروها على الاتجاه إلى جزر البهاما البريطانية، وهناك قامت بريطانيا بتحرير هؤلاء الرقيق. ولقد غضبت الولايات الجنوبية على ذلك التصرف. خامساً، كانت السفن البريطانية تراقب ساحل أفريقيا لمنع تجارة الرقيق؛ حيث أن الدستور البريطاني حرم هذه التجارة عام ١٨٢٠، ولذلك كانت تقوم بتفتيش جميع السفن – ومنها الأمريكية– عندما تشك في وجود الرقيق عليها . سادساً، الخلافات بين الدولتين على منطقة أريجون. وأخيراً، ديون الرعايا البريطانيين في أمريكا ؛ حيث أن الولايات الأمريكية ألغت هذه الديون أثناء الأزمة الاقتصادية عام ١٨٣٧م.

معاهدة ويبستر – أشبيرتون عام ١٨٤٢ : أهم ما نصت عليه هذه المعاهدة ما يأتي: من حيث الحدود مع كندا، فقد اتضح وجود خرائط لدى الطرفين تؤيد مزاعم هذا الطرف، وكان هناك حلّ وسط وهو وضع الحدود على ما هي عليه الآن بين ولاية مين وكندا – كسبت أمريكا نصف المساحة التى ادّعت بها. واعتذرت بريطانيا عن حادث الكارولاين. تعهدت الحكومة الأمريكية بعدم التدخل في عمليات تحرير الرقيق ، كما حدث مع الكريول. اتفقت الدولتان على الاشتراك في مراقبة الساحل الأفريقى لمنع تجارة الرقيق. من حيث مزاعم الطرفين فى أريجون، فقد حلت هذه، فيما بعد. أما بخصوص الديون البريطانية فإنها لم تدفع أبداً من قِبَلِ الولايات.



الفصل الثاني عشر

الأحداث الهامة

١٨٢٩: أصبح جاكسون رئيساً

١٨٣٢: «إعلان النقض» بواسطة ولاية ساوث كارولاينا - إعلان النقض من قِبَل جاكسون.

١٨٣٦: حصل أهالي تكساس على الاستقلال من المكسيك بعد موقعة سان جاسنتو.

١٨٣٧: أصبح ڤان بيورن رئيساً - الهبوط الاقتصادي.

١٨٤١: كان هاريسون أول رئيس من حزب الوجز - توفي بعد شهر من توليه الرئاسة وخلفه تايلر.

١٨٤٢: معاهدة «ويبستر- أشبيرتون» لتسوية الخلافات مع بريطانيا.



CHAPTER 12

THE ADMINISTRATION OF JACKSON, VAN BURIAN AND TYLER 1829 - 1845

1 - C. S. Van Ducssen. **The Jacksonian Era, 1828 - 1848** (1959).

2 - R. H. Gabriel. **Growth of Democratic Thought** (1940).

3 - George Dangerfield. **The Awakening of American Nationalism** (1965)

4 - D. C. North. **The Economic Growth of the United States** (1961).

5 - J. A. Garraty. **Quarels that have shaped the Constitution** (1964)

❖

الفصل الثالث عشر

احتلال المناطق الغربية القصوى

منطقة تكساس

أوريجون

الجنوب الغربي: (كاليفورنيا – نيومكسكو).

الحرب مع المكسيك – الحملات– ومعاهدة الصلح

المورمون في يونا

تشريعات إدارة بولك وانتخابات عام ١٨٤٨.

الأحداث الهامة

بعض المراجع الهامة.

❖

الفصل الثالث عشر

احتلال المناطق الغربية القصوى

منذ العهد الاستعماري، تعوَّد الأمريكيون على الاستيطان، واستمرارية الزحف من الساحل الشرقي إلى الغربي في اتجاه الأرض البكر غير المستعملة ممارسين التجارة والزراعة. وباستمرار هذه الظاهرة، أصبحوا يفكرون بأن ضم أراضي جديدة إنما هو عمل طبيعي عوَّدتهم الأحداث عليه.

ومنذ انتهاء حرب الاستقلال، وعلى الأخص منذ مطلع القرن التاسع، فقد كان تيار الهجرة إلى الغرب– أي ما وراء جبال أبلاش واليقاني – يقوى باستمرار، خصوصاً وأن أراضي الغرب كلها اعتبرت بعد الاستقلال ملكاً للاتحاد وأُلغيت جميع الحقوق السابقة عليها، كما أن قرار الكونجرس عام ١٧٨٧ – كما ذكرنا في فصول سابقة – كان قد شجع الهجرة إلى هذه الأراضي بالسماح للمهاجرين إليها بأن يشكّلوا حكومات ذاتية تدير شئونهم إلى أن يبلغ تعداد السكان في كل منطقة ستين ألف مواطن، عندها يستطيعون الدخول في الاتحاد على قدم المساواة مع الولايات الأخرى. وبذلك فقد أُعطي هؤلاء المهاجرين ضمانات كاملة بأنهم سيعاملون دائماً على قدم المساواة مع سكان المناطق الشرقية. وهكذا ففيما بين عامي ١٨١٦ – ١٨٢١، دخل الاتحاد ست ولايات هي: إنديانا، مسيسيبي، ألينوي، ألباما، مين، وميسوري.

وهكذا، أصبح سكان هذه المناطق، في الأربعينيات من القرن التاسع عشر، يعتقدون بأن لهم «مصير محتوم» (Manifest Destiny) بالتوسع في كل أنحاء قارة أمريكا الشمالية، وبذلك ففي عقد الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، ضمت أمريكا إليها كل من: أوريجون، تكساس، نيومكسكو، كاليفورنيا وأقصى الجنوب الغربي.

تكساس

كانت مشكلة الرقيق هي السبب الوحيد في تأخير انضمام تكساس إلى الاتحاد الفدرالي، ولكن الخوف من طمع بريطانيا في تكساس، وانتخاب پولك رئيساً للولايات المتحدة، دفعا في النهاية إلى انضمام تكساس إلى الاتحاد الفدرالي.

مسألة تكساس: أكد الداعون إلى إلغاء الرق بأن التوطين، والثورة، ومحاولة ضم تكساس إلى الاتحاد الفدرالي، إنما هي مؤامرة من قِبَلِ الولايات الجنوبية التي شاع فيها نظام الرق. وقد عارض أتباع حزب الوجز

في الشمال فكرة انضمام تكساس للاتحاد، لأنها -في نظرهم- ربما تؤدي إلى تكوين عدة ولايات في الجنوب - نظراً لاتساع مساحة هذه الولاية - الأمر الذى قد يخل بالتوازن في الكونجرس بين «ولايات الرق» وبين «الولايات الحرة». وبينما قامت المجالس التشريعية في الولايات الجنوبية بإصدار قرارات تؤيد انضمام تكساس إلى الاتحاد الفدرالي؛ قامت مثيلاتها في الولايات الشمالية بإصدار قوانين عكس ذلك. ونظراً لهذا الخلاف الداخلي بين الولايات؛ فإن جاكسون، ومن بعده بيورن، لم يجرؤا على الحسم في الأمر. وهكذا سحبت ولاية تكساس طلبها للانضمام للاتحاد في عام ١٨٣٨، واستمرت كجمهورية مستقلة لها علاقات سياسية وتجارية مع الدول الأوروبية وخصوصاً بريطانيا، كما أن سكان الولاية لم يفقدوا الأمل بأن ينضموا -يوماً ما- إلى الاتحاد.

المصالح البريطانية في تكساس: كانت المصالح البريطانية تدعو إلى قيام علاقات وطيدة مع جمهورية تكساس، لأن هذه كان يمكن أن تصبح قاعدة لبريطانيا لإخلال التوازن في قوة الولايات المتحدة. من ناحية أخرى، اتفقت كل من تكساس وبريطانيا على ضرورة اتباع سياسة تجارية حرة، وبهذا فإن قطن تكساس كان يستبدل به منسوجات بريطانيا دون وجود تعريفة جمركية بين البلدين. كما أن الدعاة ضد نظام الرق في بريطانيا كانوا يتوقعون بأن تلغي تكساس نظام الرق فيها مقابل قرض بريطاني، ومن ثم يمكن استعمال تكساس كقاعدة لمحاربة الرق في الولايات المتحدة. في عام ١٨٤٣ توسطت كل من بريطانيا وفرنسا في إعلان الهدنة بين كل من المكسيك وتكساس بعد أن كانت تحاول الأولى إعادة فتح تكساس بالقوة، وعندها أخبر وزير تكساس المفوض في واشنطن عدم رغبة حكومته في الانضمام إلى الاتحاد الفدرالي.. كل هذا جعل الحكومة الأمريكية أكثر شغفاً وتخوفاً بخصوص مسألة تكساس.

النزاع مع المكسيك: في عام ١٨٤٣ أعلم سانتا آنا- الذى أصبح رئيساً للمكسيك - الحكومة الأمريكية بأن ضم تكساس إليها سيعني إعلان الحرب على الولايات المتحدة. ولكن وزير خارجية الولايات المتحدة جون شي كالهون كان قد اتصل بوزير تكساس في نهاية العام، وأخبره برغبة الحكومة الاتحادية في إعادة فتح المفاوضات بخصوص الانضمام. وهنا وافق رئيس جمهورية تكساس، سام هيوستن، على اقتراح كالهون، ولكنه كان حذراً بألا يغضب حلفاء البريطانيين، وعلى شرط أن تقدم حكومة الولايات المتحدة الحماية العسكرية والبحرية لجمهورية تكساس، ونجح الطرفان في وضع معاهدة للانضمام، ولكن مجلس الشيوخ لم يوافق عليها وذلك لتأثير جماعة مناهضي الرق، بالإضافة إلى خوف البعض من أن ذلك سيؤدي إلى حرب مع المكسيك. ولذلك قام الرئيس تايلر بالطلب إلى أن يقوم كلا المجلسين في الكونجرس (الشيوخ، النواب) بإعلان موافقتهما المشتركة على الانضمام. ولكن الكونجرس كان قد انفض قبل أن يقوم بهذا العمل. لهذا أصبحت مسألة تكساس من المسائل الهامة في حملة عام ١٨٤٤ لانتخابات الرئاسة.

انتخابات عام ١٨٤٤: رفض الحزب الديمقراطي ترشيح ڤان بيورن، لأنه كان يعارض في انضمام تكساس، وبدلاً منه رشحوا جون كي پولك من ولاية تنيسي، والذى كان من جماعة جاكسون. هنري كلي حاز على ترشيح حزب الوجز، لأنه كان معارضاً في انضمام تكساس، ولكنه في رسالة لاحقة أعلن بأنه سيوافق على الانضمام تحت شروط معينة، وهكذا انفصل كثير من أتباعه وأعطوا أصواتهم إلى

حزب الحرية الذي رشّح جيمس بيرني.

كان برنامج الديمقراطيين يعتمد على فكرة ضرورة الضم - كلا من أوريجون وتكساس - وكان الاتجاه العام في البلاد أيضاً يؤيد فكرة التوسع. وهكذا انتخب بولك رئيساً، كما كسب الديمقراطيون أغلبية في الكونجرس - وذلك كان نتيجة واضحة بإعطاء السلطة لبولك بالعمل على التوسع الإقليمي.

انضمام تكساس: وعند اجتماع الكونجرس في ديسمبر عام ١٨٤٤ ، فإن الرئيس تايلر قد أوصى مرة أخرى بضرورة ضم تكساس. وبناءً عليه فإن كلا المجلسين قد وافقا في قرارهما في فبراير عام ١٨٤٥ على تفويض الرئيس بالقيام باتفاق مع جمهورية تكساس بفرض انضمام الأخيرة للاتحاد. وقد تضمن هذا القرار ما يأتي: يسمح لتكساس بالانضمام دون ضرورة تطبيق فترة انتقال، يمكن لتكساس أن تنقسم إلى خمس ولايات، ستقوم بدفع ديونها الخاصة ؛ولكن يسمح لها بأن تحتفظ بأراضيها مع تطبيق تسوية ميسوري عليها، وهذا يعني السماح بنظام الرق فيها. وبموافقة الكونجرس على هذا القرار، فقد وقعه تايلر بعد ثلاثة أيام. وهكذا أصبحت تكساس عضواً في الاتحاد الفدرالي في ديسمبر عام ١٨٤٥ ، وكوّنت تكساس حكومة محلية في فبراير عام ١٨٤٦ .

أوريجون

ذهب كثير من المستوطنين الأمريكيين إلى هناك، عندما كانت تلك المنطقة محل نزاع بين بريطانيا والولايات المتحدة. وبزيادة عدد المهاجرين إليها كان لا بد للدولتين من التوصل إلى اتفاق حول ملكيتها.

مزاعم كلا من بريطانيا وأمريكا: امتدت هذه المنطقة من جبال روكي غرباً وبين خط عرض ٤٢ْ إلى ٥٤ْ شمالاً. وتتركز المزاعم البريطانية في تلك المنطقة على: رحلات دريك. وكوك ، وفانكوفر، وعلى استكشافات مكنزي، وأنها كانت منطقة تجارية للشركة في الشمال الغربي وهدسون بى، وقد سيطرت عليها تلك الشركات منذ عام ١٨١٢ .

أما المزاعم الأمريكية فقد تركزت على: كشوفات كولومبيا بواسطة الكابتن روبرت جري، ونشاط تجارة الفراء الأمريكية، وخصوصاً مؤسسة جيكوب آستورن عام ١٨١١ ، وكذلك وجود مستوطّنين أمريكين هناك. حسب اتفاقيات الاحتلال المشترك بين الدولتين في عام ١٨١٨ ، وفي عام ١٨٢٧ كان يسمح لرعايا الدولتين بالاستيطان والتجارة هناك.

التجار الأمريكيون في أوريجون: أول تجار للفراء في تلك المنطقة كانوا من منطقة نيو إنجلند الذين عملوا فى تجارة استبدال الفراء مع الهنود مقابل الشاي وبعض المنتجات من الصين؛ وقد أسس آستور «شركة الفراء الباسفيكية» عام ١٨١٢ ، وأنشأ مركز التجارة في آستوريا (كولومبيا البريطانية). بعد بضعة سنوات قام آستور ببيع مركزه هناك إلى شركة الشمال الغربي البريطانية قبل أن تصل القوات البريطانية لاحتلالها. وهكذا فقد سيطر البريطانيون على تلك المنطقة من خلال شركة هدسن بي، التي كان يسيطر

عليها جون مكلوقلين، وقد قامت هذه الشركة بإنشاء مراكز في جميع أنحاء أوريجون عاملة في تجارة الفراء على الساحل الباسفيكي، وكذلك في الزراعة.

في عام ١٨٣٢، تواجد بعض الأمريكيين هناك فقط كتجار. من هؤلاء: هول جي كيلي المدرس من بوسطن الذى كان قد طلب من الكونجرس المساعدة لتوطين جماعات كبيرة هناك، وكذلك ناثانيال ويت -أيضاً من بوسطن- قام برحلة تجارية في ١٨٣٢، ولكن هؤلاء وجدوا أنه من الصعب منافسة شركة هدسن بي في تلك المنطقة.

توطن بعض المبشرين والرواد: قامت بعض الكنائس بإرسال المبشرين إلى هناك منهم:

جيسون لي عن الكنيسة المنهجية، ماركوس وتمان عن الكنيسة البرسبتارية، والأب بيير دوسميت عن الكنيسةالكاثوليكية.

كثير من الرواد بدأوا الاستيطان هناك منذ عام ١٨٤١، حيث أنشأوا ماسمي «بطريق أوريجون» يسوقون العربات المغطاة متجهين نحو الغرب، وقد زادت هذه الهجرة في عام ١٨٤٣ بمجيء أعداد كبيرة من المهاجرين، وقد جرى هؤلاء على العادة التقليدية الأمريكية بتكوين حكومة محلية لهم، وفيما بعد طلبوا الانضمام للاتحاد الفدرالي الأمريكي.

معاهدة أوريجون (١٨٤٦): في ديسمبر عام ١٨٤٥، طلب بولك من الكونجرس إعطاء السلطة بضم أوريجون. ونظراً لتوقع حرب مع المكسيك؛ فإن الولايات المتحدة كانت على استعداد لقبول تسوية مع بريطانيا. وبطبيعة الحال فإن وجود مستوطنين أمريكيين هناك كان قد سهل على الحكومة الأمريكية هذا العمل. وعندما خشيت هدسن بي من أن يقوم الأمريكيون بالإغارة على مركزها في ڤان كوڤر على القارة الأمريكية، نقلت هذا المركز إلى جزيرة ڤان كوجر. وهكذا قبل بولك التسوية باقتسام أوريجون مع بريطانيا بحيث أصبح خط عرض ٤٩° شمالاً هو الحد الفاصل بين القسمين.

الجنوب الغربي

ظهر الطمع الأمريكي في الجنوب الغربي منذ عام ١٨٢٠، ١٨٣٠. وبعد استقلال المكسيك في عام ١٨٢١، بدأ الأمريكيون بالتجارة عن طريق سانتا في (Santa fe) في نيومكسكو ومنها إلى كاليفورنيا؛ وفي عام ١٨٤٠ بدأ بعض الرواد يصلون إلى كاليفورنيا المكسيكية.

وكانت المكسيك قد منعت تجارة الأمريكيين هناك، ولكن رغم ذلك كان الكثير منهم يصل إلى الجنوب الغربي عن طريق ميسوري؛ حيث يستبدلون بالصناعات والملابس الفضة والفراء والخيل من المكسيكيين، وهكذا زادت رغبة الكثير في الاستيطان هناك. بالإضافة إلى هؤلاء كان يوجد رجال الجبال الذين يقابلون تجار الفراء ويستبدلون منهم الحاجيات، وأهمية هؤلاء أنهم قطعوا وعرفوا طرقاً داخل الجبال

والصحراء مما جعل المنطقة أكثر سلوكاً.

أما كاليفورنيا فقد بدأ استعمارها عن طريق الإسبانيين الذين حضروا من المكسيك في عام ١٧٦٩ ؛ حيث وصلوا إلى منطقة سان دييجو . وقد بدأت موجة الاستعمار عن طريق المبشرين من الكنيسة الكاثوليكية الذين أنشأوا لهم مراكز على الساحل مع وجود حماية لهم. وبعد استقلال المكسيك بدأت تشجع منح الأراضي للمزارعين، ونتيجة للمعارضة ضد الكنيسة في المكسيك في الثلاثينيات (١٨٣٠) ؛ بدأت الحكومة المكسيكية تشجع المستوطنين هناك.

أما أول الأمريكيين الذين وصلوا إلى كاليفورنيا فقد كانوا من بحارة نيو إنجلند، سعياً وراء صيد الحيتان أو المبادلة التجارية مع البعثات الدينية المسيحية، ومع أن الأمريكيين كانوا ممنوعين من الاستيطان، فإن اتفاق مصلحة القادمين الجدد، مع المستوطنين بالفعل هناك، جعل الكثير يطمعون في الذهاب إلى كاليفورنيا، كما أن كثيراً من عملاء التجارة الأمريكيين كانوا رعايا مكسيكيين. كما أن قوانين المكسيك الحرة في الأراضي دفعت كثيراً من الأمريكيين على الهجرة إلى هناك، خصوصاً بين عامي ١٨٤١ - ١٨٤٤ حول سان فرانسيسكو. وقد طمع هؤلاء المستوطنون الجدد في أن ينضموا إلى أمريكا. وقد قام توماس لاركين قنصل أمريكا في المكسيك - حيث كان تاجراً في العاصمة المكسيكية - بإيعاز من الحكومة الأمريكية بمحاولة تشجيع السكان على الانضمام إلى الولايات المتحدة، كما ساعده أيضاً جون ستر الذى شجع مجيء المهاجرين.

الحرب مع المكسيك
١٨٤٦ - ١٨٤٨

توترت العلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك بعد استقلال تكساس، أما نيومكسكو وكاليفورنيا فقد ضمتهما الولايات المتحدة، بعد الحرب مع المكسيك.

أسباب الحرب: ضعف الحكومة المكسيكية، وعدم قدرتها على القيام بمسئولياتها بسبب الثورات المختلفة التي حصلت فيها؛ كما اعتبرت المكسيك أن ضم تكساس يعتبر عملاً عدوانياً، وقد حذرت أمريكا بذلك. وبعد الانضمام كانت مشكلة الحدود بين المكسيك وتكساس هي السبب المباشر للحرب، فبينما اعتبرت أمريكا أن الحدود تقع عند نهر ريوجراند رأت المكسيك أن هذه الحدود تقع عند نهر نورس إلى الشمال وهي منطقة حدود تكساس قبل الاستقلال عن المكسيك؛ كما أن تدخل أمريكا فى شئون كاليفورنيا أزعج المكسيك. ففي عام ١٨٤٢، كان الكومودور جونز في البحرية الأمريكية قد سمع إشاعة وجود حرب مع المكسيك، ولذلك قام باحتلال مونتري، وبعد أن أقنعه لاركن بالخطأ؛ اعتذر وانسحب، و لكن هذا الأمر أعطى المكسيك فكرة عن نوايا أمريكا، ولذلك قامت المكسيك في عام ١٨٤٣ بإبعاد الأمريكيين من كاليفورنيا، ومنعت الهجرة الأمريكية إلى هناك، لذلك قام الأمريكيون بطلب الحماية من الحكومة الأمريكية.

بعثة سلايدل: قام بولك بابتعاث جون سلايدل إلى عاصمة المكسيك في نوفمبر عام ١٨٤٥، وطلب منه اقتراح التسوية الآتية: أن أمريكا ستدفع ادعاءات مواطنيها ضد المكسيك مقابل اعتبار ريوجراند هي الحد الجنوبي مع المكسيك، الاقتراح بدفع مبلغ خمسة ملايين دولار ثمناً لنيومكسيكو وعشرين مليوناً ثمناً لكاليفورنيا. ولم يجرؤ رؤساء المكسيك على استقبال سلايدل خوفاً من الرأي العام المكسيكي، وهكذا فشلت المحاولة في المفاوضات.

السبب المباشر: رفض المكسيك للمفاوضات؛ جعل بولك يأمر القوات الأمريكية بالعبور إلى المنطقة الجنوبية – ريوجراند – وتوقع أن يهاجمها المكسيكيون؛ وبالفعل قامت المكسيك بالهجوم على القوات الأمريكية في أبريل عام ١٨٤٦م. وهنا وافق الكونجرس على طلب بولك بإعلان الحرب في ١٢ مايو عام ١٨٤٦م. وكان الشمال الشرقي معارضاً للحرب، لأنه اعتبرها إضافة لمناطق يوجد فيها نظام الرق، وقد اعتمدت هذه الحرب على متطوعين من المناطق الجنوبية الغربية.

حملات الحرب المكسيكية

كانت هناك ثلاث حملات، أمريكية في هذه الحرب: هجوم الجنرال تيلر على شمال المكسيك، احتلال الجنرال كيرني لنيومكسيكو وكاليفورنيا، ثم حملة الجنرال سكوت على عاصمة المكسيك.

أولاً: حملة زاكري تيلر: قطع –هذ– ا الحدود عند بلدة ماتا موراس في مايو عام ١٨٤٦ ، واتجه نحو الجنوب الغربي حيث احتل مونتري في سبتمبر، وفي فبراير عام ١٨٤٧ انتصر على سانتا آنا في معركة بونا فيستا؛ وكان يريد التقدم إلى مدينة المكسيك، ولكن بولك لم يرد أن يعطي فرصة لواحد من أتباع الوجز بكسب الشعبية، ولذلك أمره باحتلال شمال المكسيك فقط.

ثانياً: كيرني في نيومكسيكو وكاليفورنيا: كان على رأس هذه الحملة؛ حيث بدأ زحفه فى يونيو عام ١٨٤٦ ، وكانت قد بدأت قبل ذلك ثورة من المستوطنين ضدّ المكسيك بقيادة وليام آيد يساعده أيضاً الكابتن جون سي فريمونت، وعندما سمع هؤلاء بالحرب زحفوا إلى جنوب كاليفورنيا، وبمساعدة الأسطول البحرى احتلوا سان فرانسسكو ومونتري، ولوس أنجلوس، وعند وصول كيرني، استلم قيادة القوات جميعها عند سان دييجو، وكمل احتلاله عند لوس أنجلوس.

ثالثاً: سكوت إلى عاصمة المكسيك في أواخر ١٨٤٦ : أمر سكوت بإنزال قواته فى ڤيرا كروز بغرض الزحف إلى عاصمة المكسيك، وقد استطاع هذا التغلب على المكسيكيين في عدة معارك، وأخيراً دخل العاصمة بعد انتصاره على سانتا آنا في سبتمبر عام ١٨٤٧ . وكان يصاحبه سكوت نكول لاس ترست رئيس الكتبة في وزارة الخارجية بتعليمات بخصوص عقد معاهدة، حيث كان يعرف الإسبانية. ولكن الحكومة دعته إلى واشنطن بغرض التعديل في الاتفاقية الأصلية – وربما الطمع بضم كل المكسيك – غير أن ترست بعد رجوعه إلى المكسيك كتب بنود المعاهدة كما هى في اتفاقه الأصلى مع پولك – حسب التعليمات الأولى – وهكذا وقعها پولك مرغماً كأمر واقع. وقد عارض أصحاب مناهضة نظام الرق هذه المعاهدة لأنها تزيد من الولايات الجنوبية.



الولايات المتحدة
١٨٥٣

معاهدة جواد الوبي هيدالجو (Guadalupe Hedalgo) عام ١٨٤٨:

من شروطها أن تتخلى المكسيك عن نيومكسيكو وكاليفورنيا، واعتبار نهر ريوجراند الحدّ الجنوبي لأمريكا؛ وأن تدفع الولايات المتحدة مبلغ خمسة عشر مليون دولار ثمناً لنيومكسيكو وكاليفورنيا، وتتحمل دعاوى المواطنين الأمريكيين ضدّ حكومة المكسيك.

توطن المورمون في يوتا

كما رأينا في السابق، كان عهد «المشاعر الطيبة» في أمريكا فاتحة لظهور حركات دينية واجتماعية تحاول العمل على تحسين وضع الفرد، وكذلك – حسب اعتقاد دعاتها – العمل على تحسين الوضع الإنساني. ومن بين هذه الحركات ظهور دعوة لدين جديد وهو «كنيسة المورمون» (Mormon Church) بزعامة جوزيف سميث في نيويورك عام ١٨٣٠. هذه الدعوة، بما فيها من طرافة بخصوص عاداتها الاجتماعية، كانت قد أدّت إلى معاداة الكثير لها؛ وخصوصاً مناطق الحدود. وهكذا أجبر سميث وجماعته على الرحيل إلى أوهايو في عام ١٨٣١، ثم إلى ميسوري عام ١٨٣٣، وإلى ألينوي عام ١٨٣٨. وباكتساب هذه الدعوة لأتباع جدد، وزيادة سلطتها السياسية وتحسن وضعها؛ وخصوصاً سماحها بالزواج المتعدد (Polygamy) علانية– وهذا يعارض فكرة الكنائس الأخرى – فقد انقلب ضدها كثير من الناس، وتعرض المورمون لحملة عنف شديدة قتل على أثرها سميث وأخيه، وأجبرت الجماعة على مغادرة ألينوي. وتحت زعامة برجهام يونغ، رحلت هذه الجماعة إلى ولاية أيوا في عام ١٨٤٦، ثم إلى ضواحي البحيرة المالحة في عام ١٨٤٧ حيث استقرت هناك. وزاد أتباع هذه الجماعة بانضمام أعداد كبيرة لها من الشرق ومن شمال أوروبا. في عام ١٨٥٠، نظمت يوتا منطقة (Utah Territory)، وأصبح يونغ حاكماً لها.

تشريعات إدارة بولك

التوسع الإقليمي كان من أهم إنجازات هذه الإدارة. من بعض التشريعات في عهد بولك ما يلي: سن قانون تعريفة ووكر عام ١٨٤٦، وبموجبه فقد خفضت التعريفة الجمركية عما كانت عليه في قانون عام ١٨٤٢. وكان ممثلو الغرب والجنوب هم الذين عملوا على إصدار هذا القانون في الكونجرس. من حيث إيداعات الحكومة الفدرالية، فقد أعيد تكوين نظام «الخزانة المساعدة» عام ١٨٤٦ – بمعنى إيداع مدخرات الحكومة الفدرالية في بعض البنوك التي تختارها هذه الحكومة في الولايات – وظل هذا النظام متبعاً حتى عام ١٩٢٠.

انتخابات الرئاسة لعام ١٨٤٨: مع أن نشوب الحرب مع المكسيك قد أدى إلى النقاش في الكونجرس حول مسألة الرق؛ إلا أن كلا الحزبين لم يجعل من هذه المسألة نقطة نقاش في الحملة الانتخابية. لقد رشح الحزب الديمقراطي لويس كاس من ولاية ميتشجان، أما حزب الوجز فقد رشح بطل

الحرب المكسيكية الجنرال زاكري تيلر، مالك الرقيق من ولاية لويزيانا، وقد رشح ميلارد فيلمور من ولاية نيويورك نائباً للرئيس. كما ظهر حزب ثالث من الفئات التي تجمعت من أحزاب أخرى، واتفقت على فكرة معارضة نظام الرق. وقد شمل هذا الحزب بعض أتباع حزب الحرية وبعض اتباع حزب الوجز من المعارضين لنظام الرق، ثم بعض الديمقراطيين المعارض للرق أيضاً، ولقد تسمى هذا الحزب بحزب «الأرض الحرة». مرشحاً مارتن فان بيورن، الرئيس الأسبق. وبسبب انقسام الديمقراطيين على أنفسهم في ولاية نيويورك، فقد أدّى هذا إلى نجاح تيلر في هذه الولاية؛ وبذلك كسب في الانتخابات.

وهكذا، فمع نهاية إدارة الرئيس بولك، وكنتيجة مباشرة للحرب مع المكسيك، أصبحت مساحة أراضي الولايات المتحدة تقدر بحوالي ثمانية ملايين من الكيلو مترات المربعة، مع شواطئ واسعة على المحيط الهادي. وقد فتح –هذا– آفاقاً واسعة أمام الولايات المتحدة؛ خاصة أنه بعد أسابيع قليلة، اكتشف الذهب في ولاية كاليفورنيا، وبدأ سيل من الهجرة المحمومة نحو الساحل الغربي للولايات المتحدة.



الفصل الثالث عشر
تسلسل لأهم الأحداث التاريخية

١٨٢٠ : استوطن الكثير من الأمريكيين كاليفورنيا (العشرينيات)

١٨٣٠ : ظهرت أولى الهيئات التبشيرية في منطقة أوريجون (الثلاثينيات)

١٨٤٥ : بولك يصبح رئيساً – تكساس تصبح ولاية في الاتحاد – بعثة سلايدل إلى المكسيك

١٨٤٦ : الحرب مع المكسيك – معاهدة أوريجون مع بريطانيا لتقسيم أوريجون

١٨٤٧ : الجنرال سكوت يحتل مدينة المكسيك (عاصمة المكسيك)

١٨٤٨ : معاهدة جوادالوبي هيدالجو أنهت الحرب مع المكسيك.

❖

CHAPTER 13

THE OCCUPATION OF THE FAR WEST

1- H. M. Chittenden. **The American Fur frade in The Far West** (1902)

2 - Owen Coy.**The Great Trek** (1931).

3 - Jay Monoghan. **The Overland Trail** (1947).

4 - R. A. Billington. **Far Western Frontier,** 1830 - 1860 (1956).

5 - Frederich Merk. **Manifest Destiny and Mission in American History** (1963)

❖

الفصل الرابع عشر
الاقتصاد الأمريكي قبيل الحرب الأهلية

الزراعة: في الجنوب – في الشمال– الاختراعات الزراعية

وسائل النقل.

الصناعة وأصحاب العمل: الثورة الصناعية – الشركات – تجارة الفراء – العمال.

الأحداث الهامة.

المراجع الهامة.

الفصل الرابع عشر
الأقتصاد الأمريكي قبيل الحرب الأهلية

لقد نما الاقتصاد الأمريكي بدرجة كبيرة في الفترة السابقة للحرب الأهلية، وذلك نتيجة النمو المتزايد في عدد السكان، توسع الأسواق، والتقدم التكنولوجي. إن الثورة الصناعية سرعان ما أدت إلى سيطرة أصحاب الأعمال على المجتمع الأمريكي، وقد كانت الحرب الأهلية نصراً لهذه الطبقة.

لقد نما عدد سكان أمريكا من أربعة ملايين في عام ١٧٩٠ إلى تسعة ملايين في عام ١٨١٥، إلى ثلاثة وعشرين مليوناً في عام ١٨٥٠م. معظم الزيادة في عدد السكان كانت طبيعية، بالإضافة إلى وصول مليونين من المهاجرين من إيرلندا وألمانيا. أما الفئة الأولى فقد تركزت في المدن الشمالية الشرقية؛ حيث كانت مورداً للصناعة هناك، أما الفئة الثانية فقد استقرت في المناطق الزراعية في الوسط الغربي.

الزراعة

كانت السياسة الزراعية هي الشغل الشاغل للمجتمع والاقتصاد الأميركي إلى حين مجيء الحرب الأهلية، هذا بالإضافة إلى ظهور تقدم كبير في وسائل التكنولوجيا المستعملة في الزراعة. أكبر التغيرات هي تلك التي ظهرت في التوسع في زراعة القطن، اختلاف المناخ أيضاً أدى إلى تنوع في المحاصل الزراعية في الشمال عنها في الجنوب، ما عدا الذرة التي كانت تزرع في كلتا المنطقتين.

الزراعة في الجنوب بعد عام ١٨٠٠: من أكبر مظاهر التغير في الزراعة هو التوسع في زراعة القطن، وكان ذلك نتيجة اختراع إلي ويتني لمحلجة القطن التي سهلت عملية استخدام القطن في صناعة الملابس، وبذلك امتدت زراعة القطن إلى الداخل – بدلاً من اقتصارها في السابق على المناطق الساحلية– ثم إلى الشمال. وهكذا فقد زاد إنتاج القطن بمقدار أربعين مرة في الفترة بين ١٧٩١ – ١٨١١. وبنهاية حرب ١٨١٢، وارتفاع أسعار القطن في الأسواق الخارجية، واستخدام الرقيق في الزراعة، فقد زادت المساحة المزروعة منه بنسبة أكثر من أي فترة سابقة في الجنوب؛ حيث أصبح يطلق عليه لفظ «الملك» (King Cotton). هذا التوّسع أدى إلى زيادة الأرباح للمنتجين، وإلى جلب مستوطنين جدد إلى مناطق الحدود، حيث إن من المعروف أن القطن يؤدي إلى إرهاق التربة، ومن ثم فإن زراعته كانت دائماً تنتقل إلى أراضٍ بكر جديدة – ولهذا كان هناك زحف مستمر للاستيطان نحو الغرب.

زراعة قصب السكر على مساحات كبيرة ظهرت في جنوب لويزيانا، بحيث أصبحت تموّن قسماً كبيراً من حاجة البلاد من السكر. أما زراعة التبغ فقد استمرت في كل من فرجينيا وميرى لاند كما؛ كانت في العهد الاستعماري، وتوّسعت أيضاً إلى ولايات كنتكي وتنيسي. إنتاج الأرز في إقطاعيات كبيرة تزرع بواسطة الرقيق ظهر في ساوث كارولاينا وفي جورجيا، كما كان إنتاج المحاصيل الزراعية لدرجة أنه ربما يحقق الكفاية الذاتية وخصوصاً من محصول الذرة.

الزراعة في الشمال: بدأ الإنتاج الزراعي في هذه المناطق يتناقص بعد عام ١٨٠٠، وذلك لمنافسة الأراضي الجديدة المستوطنة في وادي أوهايو؛ وهكذا فإن مراكز زراعة القمح والذرة قد انتقلت من الولايات الوسطى على الأطلسي إلى الشمال الغربي. كانت إنتاج القمح والذرة وعلف الحيوان هى المحاصيل الزراعية التى اشتهر بها الشمال، وكانت الوحدة الزراعية هي المزرعة العائلية الصغيرة. مركز زراعة علف الحيوان انتقلت إلى الغرب، وأصبحت شيكاغو وسنسناتي مراكز للتعبئة، وأصبح الوسط الشمالي ينتج الذرة والخنازير لتصديرها إلى الجنوب، وبزيادة السكان في المدن، أصبحت الأراضي المحيطة بها متخصصة في الخضراوات والفواكه والألبان.

الاختراعات الزراعية: فتح أسواق جديدة في المدن، في الشمال الشرقي وفي أوروبا دفع إلى البحث عن وسائل لتحسين سبل الزراعة. ومن هنا فقد استبدل المحراث الخشبى بالحديدي في عام ١٨١٩ بحيث أصبح هذا الأخير شائع الاستعمال في عام ١٨٣٠؛ وتلا ذلك استعمال محراث من الحديد المصقول (عبارة عن شفرات متقاربة) التى تجرها الحصن والبغال بدلاً من الدواب.

كما أن طريقة جمع المحاصيل قد تقدمت أيضاً، وكان ذلك نتيجة لاختراع سايروس مكورمك الحصادة الميكانيكية التى تجرها الحصن، بحيث أصبحت هذه سائدة الاستعمال منذ ١٨٤٠، وكذلك عمل جى أي كيس على اختراع الدّراسة الميكانيكية، وبذلك ازداد إنتاج المحاصيل، وفتحت أسواق جديدة مما أدى إلى انتعاش اقتصادي في الخمسينيات (١٨٥٠).

وسائل النقل

النمو الزائد في التجارة المحلية والدولية بعد عام ١٨٤٠؛ خلق الحاجة الماسة إلى تحسين سبل المواصلات ، فكان مجىء القوارب البخارية والقطارات لتسد هذه الحاجة.

قبل عام ١٨٣٠ كانت السفن من نوع كلبر (Clipper) قد شاع استعمالها في أمريكا، لأنها صالحة للمسافات الطويلة، وقد كانت أمريكا أول دولة تستعملها ولكن فيما بعد ظهرت السفن التى تسير على البخار في بريطانيا. وبدأ استخدام هذه بدرجة كبيرة في الخمسينيات ١٨٥٠؛ خصوصاً في نهر المسيسيبي، ولكن قل استخدامها –فيما بعد– نظراً للمنافسة بين القنوات والقطارات، وشركات النقل الأخرى.

اختراع القطارات كان من أحسن وسائل النقل التي ظهرت في ذلك الوقت؛ خصوصاً لسرعتها. ولقد قامت مدن الشمال الشرقي باستعمال القطارات كوسائل للنقل بينها وبين مصادر المواد الأولية، وقد مدت هذه بواسطة الشركات الخاصة التي تموِّلها في بعض الأحيان الحكومات المحلية أو الولايات. وكانت الحكومة الاتحادية قد قامت لأول مرة في عام ١٨٥٠ بمنح الأراضي لمساعدة شركات القطارات شركة قطار ألينوي. وهكذا فبمجيء عام ١٨٦٠؛ قامت شبكة كبيرة في شرق المسيسيبي تربط تلك المناطق بالسكك الحديدية، كما ظهرت هناك بعض التحسينات على القطارات؛ حيث استبدلت قضبان الخشب بالحديد وكذلك الفحم بدل الخشب للاحتراق. وهكذا فقد كان استعمال القطار وسيلة جعلت المنطقة الشمالية الغربية قليلة الاعتماد على نهر المسيسيبي، كما كان الحال في السابق، وبهذا ربطت هذه المنطقة بالشمال الشرقي، بدلاً من الجنوب، بحيث أصبحت المصالح الاقتصادية في الإقليمين مرتبطة؛ وهذا جعلهما متقاربين أثناء الحرب الأهلية.

الصناعة وأصحاب الأعمال

كان عماد الاقتصاد الأمريكي في عهد الاستعمار، وحتى نهاية القرن الثامن عشر، هو التجارة والنقل البحري، ولكن التصنيع بدأ يحل محل التجارة منذ مطلع القرن التاسع عشر.

الثورة الصناعية: لقد تأخر مجيء الثورة الصناعية إلى أمريكا؛ نظراً لأن الصناعات المستوردة كانت أحسن من حيث الكيف، وكذلك لندرة الأيدي العاملة الرخيصة، كما أن العمل في التجارة وسفن النقل والمضاربة في الأراضي كان قد استرعى الانتباه لاستثمار رؤوس الأموال أكثر من نواحي أخرى.

أول مصانع كبرى تبنى في أمريكا كانت للغزل والنسيج في الشمال الشرقي، حيث تستخدم قوة المياه وقد نقلت هذه الطريقة عن بريطانيا منذ عام ١٧٩١، بحيث أدّت إلى الإنتاج على نطاق واسع. كان اختراع التلغراف عاملاً على تحسين سبل الاتصال ومساعدة أصحاب العمل، ولقد قام إلياس هو باختراع آلة الخياطة في عام ١٨٤٦، ولكن اسحق سنجر طوَّرها بشكل كبير في عام ١٨٥١. كما أن مجيء مهاجرين جدد في عام ١٨٤٠، ١٨٥٠ من أيرلندا وألمانيا قد ساعد على زيادة الإنتاج في مصانع النسيج. وهكذا أصبحت مصالح المناطق الشمالية الشرقية والغربية تتعارض مع مصالح الجنوب الذي كان يقف أمام أية تشريعات لصالح الصناعات الناشئة في هذه المناطق.

الشركات: حل نظام الشركات محل أصحاب العمل الفردي قبل الحرب الأهلية. وميزة الشركة أنها تسترعي انتباه الكثير من الناس في استغلال رؤوس الأموال على نطاق واسع، وعلى ذلك يكون لها القدرة على استثمار أموال كثيرة وعلى تشغيل أحسن المديرين، وقد استعمل نظام الشركات -في البداية- بواسطة البنوك أو وسائل النقل، وفيما بعد استخدم في صناعة النسيج، وقد سيطر نظام الشركات هذا على العمل قبل الحرب الأهلية.

تجارة الفراء: كانت تجارة الفراء عملاً له أهميته في الاقتصاد الأمريكي، في عهد الاستعمار ،حتى مطلع القرن التاسع عشر. وبعد شراء لويزيانا أصبحت مدينة سانت لويس مركزاً مهماً لهذه التجارة، وظهرت لها شركات كبيرة أهمها شركة أستور، بحيث أصبحت هذه أكبر شركة في هذا المجال. وترجع أهمية شراء الفراء –أيضاً– إلى مساعدتها على فتح المناطق الغربية.

العمال: كان نمو الصناعة، بطبيعة الحال، عاملاً على زيادة عدد العمال الذين يعتمدون في وسائل عيشهم على الأجر الذي يتقاضونه. وبالتدريج أصبح هؤلاء يكوِّنون طبقة لها مصالحها المشتركة. وفي بداية الثورة الصناعية، لم يتمتع هؤلاء بأي نوع من التشريعات التى تحمى مصالحهم، فمثلاً عمال مصانع النسيج كانوا يشتغلون من عشرة إلى ثلاث عشرة ساعة في اليوم، وبينهم عدد كبير من الأولاد والبنات تحت ظروف عمل قاسية، وقد استغلت هذه الطبقة في بداية النمو الصناعي، خصوصاً المهاجرين الجدد من أوروبا.

كانت التنظيمات العمالية غير مصرحة من قِبَل القانون، بل وكانت تعتبر ضد القانون العام. وبالرغم من ذلك ، قامت هناك تنظيمات للعمال المهرة حتى في العهد الاستعماري، رغم المعارضة الشديدة لها، هذه التنظيمات كانت سرية في البداية. وفي حوالى عام ١٨٣٠ ، نمت الاتحادات العمالية حتى أصبح عدد أعضائها يقرب من ثلاثمائة ألف في ١٨٣٤ م. وابتداء من عهد جاكسون، أصبح هؤلاء من مؤيدي الحزب الديمقراطي في المدن الشرقية، وقد قاموا بالإضرابات من أجل رفع أجورهم، والمطالبة بنظام تعليم مجاني عام لأبنائهم.

في عام ١٨٤٢ ، اعترفت المحاكم باتحادات العمال، و بحق هذه الاتحادات في التفاوض مع أصحاب العمل من أجل المطالبة بحقوق للعمال في مجال عملهم.



الفصل الرابع عشر
الأحداث الهامة

١٧٩٣: وتني اخترع آلة قطف القطن.

١٨٠٧: فلوتون عمل أول قارب بخاري – المقاطعة الاقتصادية شجعت الصناعة المحلية.

١٨٣٩: في الثلاثينيات تطوّرت اتحادات العمال.

١٨٤٠: في الأربعينيات جاءت هجرات من الأيرلنديين والألمان التي عملت على زيادة الأيدي العاملة.

١٨٤٢: اعترفت المحاكم الأمريكية بحق اتحادات العمال في الدفاع عن حقوقهم كمجموعة.

١٨٤٤: أول خط تلغراف يعمله مورس

١٨٤٦: اختراع آلة الخياطة.

❖

CHAPTER 14

THE AMERICAN ECONOMY BEFORE THE CIVIL WAR

1 - H. U. Faulkner. **American Economic History** (1958).

2 - W. E. Dodd. **The Cotton Kingdom** (1919).

3 - A. B. Hulbert. **Paths of Inland Commerce** (1920).

4 - Clement Eaton. **The Growth of Southern Civilization** (1961).

5 - K. M. Stampp. **The Peculiar Institution** (1956).

6 - Allan Bevin . **The Ordeal of the Union** (1947).



الفصل الخامس عشر

حركات الإصلاح قبل الحرب الأهلية

حركة مناهضة الرق – رد الفعل ضدها .

حركة تحريم الكحول .

حركة الدفاع عن حقوق المرأة.

الطوائف الفلسفية – الدينية.

إصلاحات في التعليم.

أهم الأحداث .

المراجع الهامة.

❖

الفصل الخامس عشر
حركات الإصلاح قبل الحرب الأهلية

ظهر الكثير من الحركات الدينية والاجتماعية في أمريكا بعد عام ١٨١٥، وقد زاد عدد معتنقيها في الفترة بين ١٨٣٠ – ١٨٥٠م. كان غرض هذه الحركات العمل على خدمة الإنسان في المجال الاجتماعي أو الأخلاقي بصورة عامة، كما كانت هذه الحركات أكثر نشاطاً في الولايات الشمالية.

مصادر حركات الإصلاح: هناك مصادر ثلاثة لهذه الحركات:

أولاً: ألقى فلاسفة عصر النهضة اللوم على النظم الاجتماعية وأساليبها بأنها السبب في شقاء الإنسان، وطالبوا بإحلال «التعليل» (Reason) كطريقة لحل المشاكل الإنسانية، وهكذا كانت مبادئ الثورة الفرنسية – إخاء، حرية، ومساواة – قد انتقلت إلى بريطانيا، وبالتالي إلى أمريكا.

ثانياً: تحت ظروف البيئة الجديدة في أمريكا، تحسنت أحوال الفرد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وقد أدى ذلك إلى ظهور روح التفاؤل بالقدرة على حلّ المشكلات الإنسانية، ومن ثم ظهر قادة اجتماعيون ودينيون كرسوا جهودهم وحياتهم لهذا الغرض.

ثالثاً: وجد المهاجرون الجدد في أمريكا– بما فيها من أرض واسعة – بيئة صالحة لنفض التعاليم القديمة، وممارسة ما يعجبهم من النظم.

حركة مناهضة الرق: كانت هذه من أكثر حركات الإصلاح نشاطاً، وقد ظهرت قبل عام ١٨٢٠؛ حيث كانت نشطة في ولايات الحدود– تلك التي تقع قرب الولايات المسموح فيها بالرق. من أشهر هذه الحركات «هيئة المستعمرين الأمريكيين» التي أنشئت عام ١٨١٧ . وقد قامت هذه الهيئة بتكوين «جمهورية ليبيريا السوداء»؛ حيث كانت تعمل على حل مشكلة الرق بإعادة الرقيق المحرّرين إلى أفريقيا، وقد وجدت هذه الهيئة بأن العائدين أقل من المواليد الجدد. في عام ١٨٣١، قام وليام لويد جاريسون، بطباعة صحيفة تسمى «المحرر»، حيث هاجم فيها وسائل التعويض، ووسائل التحرير التدريجية، وقد تركز نشاط حركة جاريسون هذه في نيو إنجلند؛ وكان هناك مركز آخر لمحاربة الرق في شمال وادى الأوهايو؛ حيث قام چيمس بيرني وثيودورَ وِلْد بالعمل من خلال الكنائس على الدعوة بالتحرير التدريجي. وقد عاون هؤلاء الدعاة كثير من رجال الدين في الشمال، الذين ملأوا البلاد بالنشرات التي تحارب الرق. في البداية حاول هؤلاء إقناع مالكي الرقيق بأن الرق مخالف للتعاليم الدينية، وكانوا يشجعونهم على تحرير الرقيق

مختارين. وعندما لم تُجْد هذه الطريقة؛ اتجهوا إلى العمل السياسي؛ حيث نظموا «حزب الحرية» عام ١٨٤٠، وقاموا بإرسال الالتماسات إلى الكونجرس – الذي كان جون كونسي آدمز يقدمها راغباً – لمطالبته بالعمل على إلغاء نظام الرق. وقد قام الكونجرس بوضع ما سمي بقاعدة «إغلاق الفم» (Gag Rule) في عام ١٨٣٦، وذلك بتجاهل كل هذه الالتماسات. وعندما لم تجدِ هذه الطريقة –أيضاً– فقد اتبع محاربو الرق ما سمي بالعامية «القطار السري» – تنظيم تهريب الرقيق الهاربين ومساعدتهم على الوصول إلى كندا.

رد الفعل ضد هذه الحركة: قوبلت هذه الحركة بعداءٍ شديدٍ في الشمال؛ حيث إن بعض الولايات الشمالية فقط كانت ضد نظام الرق، وقد هاجمت الجماهير دعاة هذه الحركة عدة مرات، واعتبرتهم من المتطرفين وأصحاب الشغب، وقد قتل أليجال قجوي في ولاية ألينوي، وهوجم فارسون عدة مرات في بوسطن. أما في الجنوب فقد منعت هذه الحركات كلية، وفي عام ١٨٣١ قام نات تيرنر، القسيس الأسود، بانتفاضة في فرجينيا قتل على أثرها خمسة وخمسون من البيض، وقد أُلقي اللوم على جارسون وجماعته، وعندما هاجمت الجماهير مكاتب البريد – التي كانت تنقل نشرات هذه الحركات – في الجنوب امتنع البريد عن نقلِ منشورات هذه الجماعة. وكان الجنوب على علم بثورات الرقيق، خصوصاً تلك في سانت دومنجو عام ١٧٩٠. ولذلك قامت الولايات الجنوبية بوضع قيود على تحركات الرقيق، وأنشأت الدوريات لتطبيق تلك القيود.

ونظراً لتعرض الجنوب لهجمات دعاة هذه الحركة، بدأت الولايات الجنوبية في وضع تعليل لهذا «النظام الغريب» (اصطلاح أطلقه دعاة مناهضة الرق على ذلك النظام) بأي طريقة كانت. فمثلاً أستاذ الجامعة توماس. دو وضع دفاعاً عن نظام الرق، مجمله: أن الرقيق في الجنوب كانوا أحسن حالاً وأكثر أماناً من عمال المصانع في الشمال إن أحوال الرقيق في أمريكا كانت أحسن مما هي عليه في أفريقيا؛ إن الرق هو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة العنصرية؛إن الرق كان معترفاً به في العهود القديمة المسيحية؛ أخيراً، إن الرخاء الاقتصادى الأمريكي يعتمد على الصادرات التي يقوم بها الجنوب والمبنية على الرقيق.

وهكذا فقد كانت حركة مناهضة الرق من العوامل الرئيسية الأخرى للخلاف بين الشمال والجنوب. الجنوب يناهضها .. أما الرأي العام في الشمال، لعامل أو لآخر، فقد بدأ يساعد هذه الحركات.

حركة تحريم الكحول: ظهرت هذه الحركة قبل ظهور حركة مناهضة الرق، فهذا بنجامين رش –مثلاً– بدأ يحارب المشروبات الروحية منذ عهد الثورة الأمريكية، وقد قام المصلحون الدينيون في هذه الحركة قبل عام ١٨٢٠، وعملوا على توحيد الجمعيات المختلفة لهذا الغرض، في جمعية واحدة سميت «اتحاد مناهضة الخمور». وهكذا استطاعت هذه الجمعية إجبار بعض الولايات الشمالية على وضع تشريعات تحرم استعمال الخمور، وكان أول هذه التشريعات قد وضع في ولاية مين.

ظهرت كذلك دعوات جديدة إلى ضرورة العناية الزائدة بأصحاب الأمراض العقلية، فبدلاً من سجنهم أو استعمال القيود أو وضعهم في الأقفاص، ظهرت الدعوات إلى ضرورة تأسيس بيوت للعناية، وكانت جهود دوروتيا دكسي في الثلاثينيات ملحوظة في التأثير على حكومات بعض الولايات لإنشاء

المستشفيات الخاصة بهؤلاء المرضى.

حركة الدفاع عن حقوق المرأة: كان مركز المرأة في المجتمعات القديمة يعتبر ثانوياً، إذا قورنت بالرجل، ولم تتمتع بأي حقوق سياسية أو شرعية . ولكن بالتدريج بدأت المرأة تسعي إلى محاربة هذه التفرقة، فقد قامت -مثلاً- مارجريت فولر (١٨١٠- ١٨٥٠)، وكذلك سوزان أنتوني (١٨٢٠ - ١٩٠٦) بالدعوة إلى ضرورة حق المرأة في أن يكون لها حرفة، والمطالبة بمساواتها بالرجل أمام القانون. وقد عقد أول مؤتمر للحفاظ على حقوق المرأة في عام ١٨٤٨م؛ نتيجة جهود إليزابيث ستانتون ولوريتاموت. وبالتدريج استطاعت هذه الحركة التأثير على بعض الولايات لوضع تشريعات لصالح المرأة.

الطوائف الفلسفية: نتيجة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على ظهور الثورة الصناعية؛ ظهرت طوائف تحاول وضع حلول لهذه المشاكل - عدم صحية أماكن العمل والمصانع، زيادة ساعات العمل، تفكك الروابط العائلية ... إلخ.

معظم هذه الطوائف نشأت -في الأصل- في أوروبا، ولكنها جاءت إلى أمريكا على أمل وجود البيئة الملائمة للقيام بتجارب عملية بإنشاء مثل هذه الجمعيات. فمثلاً روبر ت أوين، صاحب اليوتوبيا الاشتراكية (Utopian Socialist) كان قد أنشأ مستعمرة نيوهارمونى في إنديانا عام ١٨٢٥ ، بالإضافة إلى مستعمرات أخرى في أمريكا وبريطانيا. ولكن تعاليم أوين الصارمة ونظرته المخالفة للدين، جعلت كثيراً من الأمريكيين يعارضونه، وقد استرعت مستعمرته انتباه بعض الخياليين الذين لا يحبون العمل المتواصل، ولم تقابل نجاحاً في أمريكا.

تعاليم الاشتراكي الفرنسي تشارلس فورييه، جُربت في شكل مستعمرات متعددة في أمريكا ، فمثلاً قام «إمرسون» وغيره من المثقفين في الولايات المتحدة بتأسيس «مزرعة بروك» ، ولقد ركز هؤلاء على كرامة الإنسان، وكانوا يكرهون روح المنافسة الفردية الشديدة التي سادت العصر. ولكن لم يكتب لهذه الجمعيات النجاح لكونها غير عملية.

الطوائف الدينية

نجح بعض هذه الطوائف، أو على الأقل، فإنها عاشت مدة أطول من سابقتها مثل مجتمع أمانا الذي أسس بواسطة بعض المهاجرين «الألمان الزنادقة» (تظاهر بالتقوى) في أيوا عام ١٨٥٥ ، وعاشت حتى عام ١٩٣٢ م. ومن الطوائف البروتستنتية كانت جماعة «الشيكرز» (Shakers) الذين أنشأوا لهم مستوطنات في أعالي وادي الأوهايو ونيويورك، وقد نجحوا كثيراً في الزراعة، ولكنهم لم يستطيعوا جلب أتباع كثيرين، ثم جماعة «رابتس»(Rappites) التي أنشأها زنادقة ألمان في بنسلفانيا، وعاشوا في مستوطنة نيوهارمونى قبل بيعها لجماعة أوين.

إصلاحات في التعليم

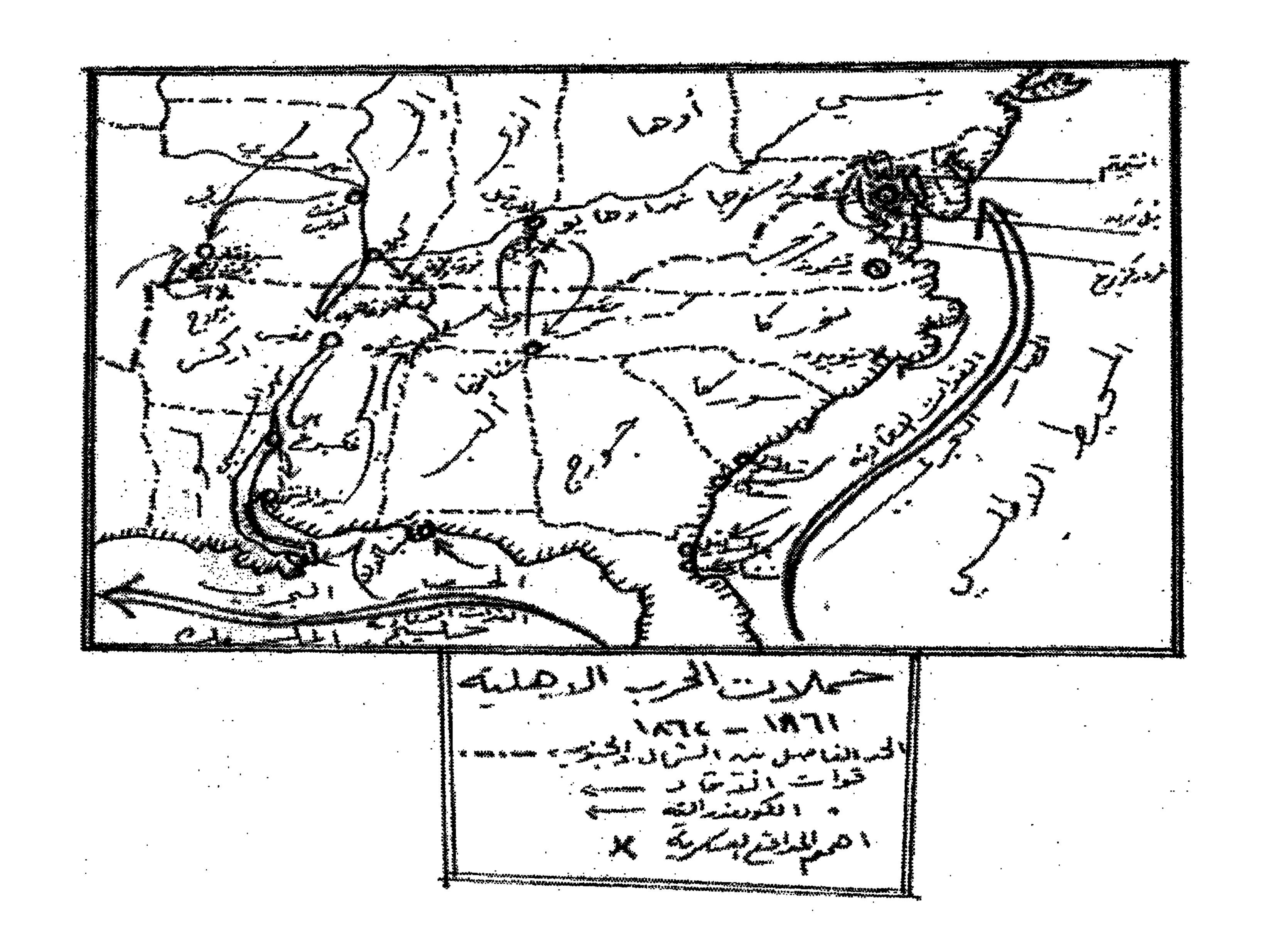
كان غرض كثير من المصلحين في هذه الناحية هو إيجاد المدارس العامة المجانية التي تدعمها ضريبة على الممتلكات، وكان الغرض –في نظرهم– هو خلق المواطن الصالح الذى يستطيع الانتخاب.

كما قامت اتحادات العمال بمطالبة المدارس الحرة بالمساواة لإيجاد في الفرص بين الأطفال من جميع الطبقات. ومن أهم المصلحين التعليميين كان هوريس مان، من ولاية ماستشوستس، الذي كان له الأثر في إيجاد فكرة التعليم المجاني في المدارس الابتدائية الذي يموّل من ضريبة على الممتلكات.

وقد قامت هناك «حركة ليسيوم» (Lyceum) في ولاية ماسشوستس عام ١٨٢٦، وكان الغرض منها جلب المثقفين والمحاضرين ليتكلموا في موضوعات عامة تهمّ الجميع. كما ظهرت في عام ١٨٥٠، فكرة تكوين «المكاتب العامة» لخدمة الجمهور في معظم الولايات الشمالية.

أول كلية للتعليم المشترك كانت أوبرلين في عام ١٨٣٣، ثم كلية جبل هوليوك عام ١٨٣٦ الخاصة بالبنات. ومع مجيء عام ١٨٦٠ م، كانت الجامعات أُنشئت في عشرين ولاية في المناطق الغربية. أما بالنسبة للمدارس الثانوية فمعظمها كانت خاصة.




المحيط الأطلسي
حملات الحرب الأهلية
١٨٦١ – ١٨٦٤
الحد الفاصل بين الشمال والجنوب
قوات الاتحاد
الكونفدرالية
أهم المعارك الحربية

الفصل الخامس عشر

أهم الأحداث التاريخية

١٨١٧ : حركة مناهضة الرق نجحت في تكوين «منظمة الاستعمار الأمريكي» لترحيل الرقيق إلى ليبيريا.

١٨٣٠ : في الثلاثينيات، نشطت حركة الدعوة إلى التعليم الإجبارى الحر.

١٨٣٣ : أُنشئت كلية «أوبرلين» كأول كلية مختلطةفي الولايات المتحدة.

١٨٣٦ : وافق الكونجرس على ما يسمي «Gag Rule» وذلك بعدم النظر في أية التماسات بإلغاءالرق

١٨٤٠ : نظم حزب الحرية كأول حزب يدعو إلى إلغاء الرق.

١٨٤٦ : سن أول قانون في الولايات المتحدة (ولاية مين) لمنع الخمور.

١٨٤٨ : عقد أول مؤتمر للمطالبة بحقوق المرأة.

١٨٥٢ : طبع كتاب «كوخ العم توم» لمؤلفته هاريت بيتشر ستو.

١٨٦٠ : ظهر التعليم الجامعي في عشرين ولاية أمريكية.

❖

CHAPTER 15

REFORM MOVEMENTS BEFORE THE CIVIL WAR

1 - A. E. B Bestor., Jr. **Backwoods Utopians** (1950).

2 - Merle Curti. **Growth of American Thought** (1951).

3 - Harvey Wish. **Society and Thought in Early America.**

4 - Van Wyck Brooks. **The Fiowering of New England** (1936).

5 - R. B. Nye. **Society and Culture in America** (1974).

❖

الباب الرابع

طريق صخرية إلى الاتحاد

فترة الحروب الأهلية

١٨٥٠ - ١٨٦٥م

الفصل	الموضوع
١٦	الصراع الإقليمى ١٨٥٠ - ١٨٦١.
١٧	الحرب الأهلية ١٨٦١ - ١٨٦٥.

❖

الباب الرابع

طريق صخرية إلى الاتحاد

فترة الحرب الأهلية

١٨٥٠ - ١٨٦٥

حضر الكاتب الأرستقراطي، وعضو البرلمان الفرنسي، ألكسي دوتوكوفيل، البالغ من العمر ستة وعشرون عاماً، إلى الولايات المتحدة عام ١٨٣١، ليدرس «الأمة الجديدة» عن قرب. ولمدة ثمانية شهور تنقل خلالها بالقارب البخاري، وبعربة الحصان، وعلى ظهر الحصان؛ حيث قطع ما يزيد على سبعة آلاف ميل واصلاً إلى أقصى الحدود الغربية وإلى مدينة نيو أولينز في أقصى الجنوب. لقد رأى الكثير من البلاد، وتكلم إلى كثير من الأمريكيين من رسميين وغيرهم. وعند رجوعه إلى فرنسا وضع توكوفيل كتابه «الديمقراطية في أمريكا» (١٨٣٦)، أحد أحسن أولى الكتب الكلاسيكية عن الولايات المتحدة.

مما ذكره توكوفيل ... «إن الباحث المدقق لما يجري في الولايات المتحدة يستطيع إقناعنا بسهولة بأن هناك تيارين متعاكسين في تلك البلاد، حيث يشبهان تيارين متميزين يجريان متعاكسين في نفس القناة». هذين التيارين المتعاكسين هما «القومية» و«الإقليمية». فبنمو الأمة كانت تنمو قوة كل من هذين التيارين، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حاول قادة الطرفين– القوميون والإقليميون– جاهدين على الإبقاء على وحدة البلاد. لقد تناقشوا وأصدروا قوانين متسامحة. وسنرى كيف أنهم حاولوا بجد وحزم، وكيف أنهم كانوا قد فشلوا في هذه المهمة. أمة انقسمت على نفسها، ولم يجد طرفيها بداً من اللجوء إلى القوة لتحقيق ما يريد.

لقد كانت الحرب الأهلية أكثر الحروب الأمريكية دموية، وأكثر الحروب العالمية دموية في القرن التاسع عشر، فمن كل عشرة دخلوا الحرب قتل أو جرح أربعة منهم. وبذلك يمكن القول إنه لم تدفع أية أمة حديثة أغلى من هذا الثمن للحفاظ على تماسكها.



الفصل السادس عشر

الصراع الإقليمي

١٨٥٠ – ١٨٦٠م

مقدمة

مشاكل إقليمية: الحماية الجمركية – البنك المركزي– توزيع الأراضي.

مشكلة الرقيق: تسوية ١٨٥٠ – الرق في المناطق – مقترحات تسوية ١٨٥٠ – شروط التسوية.

معاهدة كليتون بلور١٨٥٠ انتخابات ١٨٥٢.

التوسع في عهد بيرس: التوسع التجاري – شراء قادسدين– الأطماع في كيوبا.

الجنوب والشخصية القومية: سكان الجنوب – الطبقات ومشكلة الرق – الآثار الاقتصادية لنظام الرق.

قانون كانساس – نبراسكا ١٨٥٤: تأثر الأحزاب السياسية– الصراع من أجل كانساس– الاعتداء على سمنر – حزب الجهلة – الحزب الجمهوري – انتخابات عام ١٨٥٦.

الأحداث المؤدية إلى الانفصال: قضية درد سكوت – الأزمة الاقتصادية عام ١٨٥٧م – مناقشات لنكولن – دوجلاس –أزمة هلبر عام ١٨٥٧ – هجوم جون براون عام ١٨٥٩ – انتخابات عام ١٨٦٠م.

الأحداث الهامة.

المراجع الهامة.

❖

الفصل السادس عشر

الصراع الإقليمي

١٨٥٠ - ١٨٦٠م

بحلول النصف الثاني من القرن التاسع، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بازدهار كبير يعم مختلف أنواع الحياة في البلاد. وبعد نظرة فاحصة في نفس الوقت يمكن القول أيضاً بأنه كانت توجد هناك دلالات واضحة على وجود تباين- وبعبارة أدق انقساماً - بين شمال وجنوب هذه الولايات. هذا التباين أخذ بالظهور بشكل متزايد الوضوح. فأمريكا التى أرادها الرئيس واشنطن أن تكون دولة فدرالية موحدة كان يبدو أنها في منتصف القرن التاسع عشر تتجه نحو أن تكون دولتين: الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية والولايات الأمريكية الجنوبية. هذا التباين المذكور كان يتزايد مع الازدهار الاقتصادي والتطور الحضاري العام للبلاد. فبينما كانت الولايات الشمالية تتجه لأن تكون المركز الرئيسي للصناعة والمال والتجارة كانت الولايات الجنوبية تتجه نحو تطوير زراعة القطن والأرز وقصب السكر بحيث تصبح هذه الزراعة دعامة اقتصادها الأساسية. وبهذا يمكن القول بأن كلاً من الشمال والجنوب كان يسير في طريق اقتصادي مختلف عن الآخر، مع ما يؤدي إليه هذا الاختلاف من تباين في العقلية ونوعية التفكير وطرق الحياة عند سكان الإقليمين.

والواقع أن التباين الاقتصادي إنما كان انعكاساً للتباين الطبيعي بين الإقليمين، فطبيعة كلاهما مختلفة من حيث التكوين الجيولوجي والجغرافي، وبالتالي المناخ والتربة والمياة. وبناءً عليه كان لابد أن يكون لكل منهما أسلوبه الاقتصادي الخاص؛ ذلك الذى يفرض بالضرورة نمطاً معيناً من التفكير السياسي. وهكذا فإن انقسام البلاد إلى مجتمعين: صناعي في الشمال وزراعى في الجنوب، أوجد تضارباً للمصالح بينهما. هذا التضارب في الواقع بدأ في الظهور منذ عهد الاستقلال ، ولكنه أخذ في التزايد مع مطلع القرن التاسع عشر، وأخذ ينذر بكارثة الانفصام بين القسمين مع بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر.

مشاكل اقليمية

الحماية الجمركية: ظهرت قضية الحماية الجمركية في أعقاب استقلال الولايات المتحدة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. ولكن الهدف من وراء طرح هذه القضية في ذلك الوقت إنما كان تعزيز الاستقلال السياسي للبلاد بمحاولة جعلها قادرة على أن تسد احتياجاتها بنفسها. وبهذا أقر الكونجرس نظام الحماية الجمركية بوضع رسوم مرتفعة على البضائع المستوردة من أوروبا بغرض تشجيع الصناعة الأمريكية

الناشئة. قوبل فرض هذه الرسوم باستياء كبير من قِبَلِ بعض ممثلي الجنوب الزراعي في الكونجرس. ذلك أن سكان الجنوب كانوا يعتمدون في حياتهم الاقتصادية على تصدير المواد الأولية الزراعية التى يشترون بثمنها صناعات أوروبية تعوَّدوا على استهلاكها منذ عهود الاستعمار الأولى، وكان فرض رسوم جمركية على تلك الصناعات أدّى إلى ارتفاع أثمانها.

تأزمت هذه المشكلة في عهد الرئيس جاكسون، لدرجة أنها هددت كيان الاتحاد الفدرالي. فعندما أقر الكونجرس عام ١٨٢٣ فرض رسوم جمركية جديدة على البضائع الأوروبية، قام المجلس التشريعي في ولاية كارولاينا الجنوبية بإعلان إلغاء قانون الكونجرس اعتماداً على ما أسماه بنظرية حق المجالس التشريعية في الولايات باعتبار قرارات الكونجرس باطلة دستورياً في الولايات التى تعارض هذا القانون. لقد نادى بهذه النظرية وعمل من أجل تحقيقها ما سمي في التاريخ الأمريكي «أنصار حقوق الولايات»– وهم كثرة في ذلك الوقت. ولاية كارولاينا الجنوبية كانت تشعر منذ زمن طويل بأن الحماية الجمركية إنما كانت تعود بالمكاسب على أرباب الصناعة في الولايات الشمالية في الوقت الذى كان يتضرر منها مزارعو الولايات الجنوبية.

وكما أوردنا في فصل سابق، هددّت ولاية كارولاينا الجنوبية بالانفصال عن الاتحاد الفدرالي إذا ما أقر الكونجرس استعمال القوة ضدها – ذلك الاتجاه الذي كان الرئيس جاكسون أيضاً يميل إلى اتخاذه. لم تهدأ هذه الأزمة إلا بعد تراجع مجلس ولاية كارولاينا الجنوبية عن قراره بالإلغاء، وذلك بسبب عدم تأييد عدد كافٍ من الولايات الجنوبية لموقف كارولاينا. على العموم، لم يغير هذا التراجع واندحار الأزمة من واقع نظرة الجنوبيين إلى قوانين الحماية الاقتصادية. وبتعبير آخر، يمكن القول أن هذه الأزمة لم تحل وإنما أُرجئت إلى وقت آخر– الوقت الذى يتحد فيه عدد كافٍ من الولايات الجنوبية لتحدي مثل هذه القرارات من قِبَلِ الكونجرس الأمريكي.

البنك المركزي: وبجانب الحماية الجمركية فقد أبرزت نوعية التباين الاقتصادي بين الإقليمين قضية أخرى في الثلث الأول من القرن التاسع عشر – تلك هى ما سمي بقضية البنك المركزي. فبينما كان الشماليون يريدون تنظيم المصارف الوطنية وتأسيس بنك مركزى قوي ، كان الجنوبيون يعارضون إيجاد مثل هذه المؤسسة، لأنهم يرون فيها وسيلة ينتفع بها فقط أرباب الصناعة ورجال المال وأصحاب النفوذ، ويستطيعون بواسطتها زيادة تأثيرهم وقوتهم داخل الاتحاد ، على حساب سكان الجنوب.

توزيع الأراضي: بينما كان الشماليون يطالبون الدولة بتوزيع أراضيها الواسعة في الغرب على المزراعين الصغار والمهاجرين الجدد، مجاناً أو بأسعار زهيدة، كان قادة سكان الجنوب – ومعظمهم من كبار المزارعين– يطالبون الدولة بتوزيع هذه الأراضي مقابل أثمان مرتفعة وذلك رغبة منهم بحصر ملكية الأرض على طبقة كبار المزراعين، ولمنع انخفاض أسعار المنتوجات الزراعية. ولما كانت غالبية سكان الشمال من العاملين في التجارة والنقل والصناعة، فقد كان في صالحهم زيادة عدد المزارعين والمساحات المزروعة ليتمكنوا من الحصول على حاجاتهم الغذائية بأسعار منخفضة.

مشكلة الرقيق

هذه الخلافات الإقليمية ما لبثت أن توسعت من الصعيد الاقتصادي إلى الصعيد الاجتماعي — مشكلة الرق— مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فبعد الحرب مع المكسيك — مع ما ترتب عليها من نتائج — ظهرت مشكلة الرق كمشكلة رئيسية تواجه الولايات المتحدة.

لقد ورثت الحكومة الأمريكية — مع ما ورثته من عهود الاستعمار البريطاني — ظاهرة وجود عدد كبير من العبيد في أراضيها. تلك الظاهرة لم تكن تعتبر مشكلة تواجه البلاد في بادئ الأمر. وأثناء وضع الدستور الأمريكي عام ١٧٧٨م، طرحت هذه القضية من ناحية قانونية، خصوصاً عن المناقشة حول كيفية تكوين مجلس النواب الذى اتفق على أن يكون التمثيل فيه حسب عدد السكان في كل ولاية. الولايات الجنوبية — التي كان يوجد بها عدد كبير من الرقيق — كانت تريد احتساب الرقيق في إحصائية تعداد سكانها ، بينما عارضت الولايات الشمالية في ذلك، خصوصاً وأن العبيد كان لايسمح لهم بالترشيح أو الانتخاب لمركز حكومي. هذه أول مرة تظهر فيها هذه المشكلة على نطاق إقليمي. وكما ذكرنا في فصول سابقة، حلت هذه المشكلة باعتبار أن العبد يساوي ثلاثة أخماس الأبيض، وهكذا فقد أضيف ثلاثة أخماس عدد السكان العبيد إلى عدد السكان البيض ليعتبر هذا المجموع عدد السكان في الولايات عند احتساب التمثيل في مجلس النواب. وهذا ما سمي في ذلك الوقت «بالحل الوسط». وهكذا نجد أن واضعي الدستور قد وجدوا أنفسهم مكرهين على الابقاء على هذا النظام باعتباره شكلا من أشكال الملكية الفردية التي يصونها الدستور. ولكننا سنجد بأن هذه الظاهرة بدأت تحتل تدريجياً اهتمام الرأي العام الأمريكي.

لقد قامت حكومة الولايات المتحدة بمنع تجارة الرقيق الخارجية — أى منع استيراده— في عام ١٨٠٧. ورغم ذلك فإن عدد الزنوج هناك كان في تزايد؛ نظراً لتناسلهم السريع الذي كان يعوض عن استيرادهم من الخارج. ومنذ ذلك الوقت بدأ الطلب على العبيد يزداد بشكل كبير نظراً للتوسع في زراعة القطن في الجنوب. هذه الزراعة كانت تحتاج إلى اليد العاملة الرخيصة الثمن والقادرة على العمل في ظروف حرارة عالية ورطوبة شديدة. ولهذا فإن كبار مزارعي الجنوب لم يجدوا وسيلة أفضل من اقتناء أعداد كبيرة من العبيد يستعملونهم في ظروف قاسية، وفي أغلب الأحيان غير انسانية.

وبالتدريج بدأت تبدو المصالح المتناقضة بالنسبة الظاهرة في الإقليمين: ففى الوقت الذي بدأ فيه السكان في الشمال يتجهون نحو فكرة تحرير ومنع نظام الرق، كانت الحاجة إلى هذا النظام في الجنوب تزداد باستمرار، بل إنه أصبح الأساس الذى يقوم عليه اقتصاد هذه المناطق، حيث توجد زراعة القطن وقصب السكر على مساحات واسعة. وهكذا بتزايد عدد الرقيق في الجنوب كانت تتزايد الدعوة إلى تحريرهم في الشمال. إلا أن سكان الجنوب أصبحوا —مع الوقت— يرون في تمسكهم بنظام الرق، تعبيراً عن حقهم في الحرية، ودليلا على قدرتهم على المحافظة على مؤسساتهم ونظمهم داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ بل أصبح هدفهم الرئيسي هو الدفاع عن هذا النظام ضدّ دعاة التحرر في الشمال. وزيادة على ذلك فإن أصحاب المهن الحرة والمثقفين ورجال الدين لم يعودا يقبلون بهذا النظام فقط، بل ويدافعون عنه بقوة وحماس، ويقولون بأنه أكثر رحمة وفائدة بالنسبة للزنوج من نظام الأجور المطبق على الطبقة العاملة في

الشمال.

وحيث أن زراعة القطن تُعتبر من الزراعات التى تنهك الأرض وتقضي على خصوبتها، فقد أخذ سكان الجنوب يسعون للحصول على أراضٍ جديدة في الغرب لإقامة ولايات تسمح بامتلاك الرقيق، في الوقت الذى أخذ فيه سكان الشمال يسعون لمنع الرقيق في الأراضي الغربية التي لم تصبح بعد ولايات في الاتحاد. وهكذا فقد انتقل الخلاف بين الإقليمين حول نظام الرق إلى الأراضي الجديدة . وبذلك فقد أصبح كل إقليم يعمل على أن لا تنضم إلى الاتحاد الفدرالي ولاية جديدة تؤيد الإقليم الآخر، وتغير التوازن الموجود في الكونجرس بين الإقليمين.

تسوية عام ١٨٥٠ : ونتيجة للحرب مع المكسيك، برزت مشكلة المناطق الجديدة التي ستنضم إلى الاتحاد : تكساس، نيومكسيكو، يوتا، ،وكاليفورنيا. فهل سيسمح بنظام الرقّ في هذه الولايات أم لا؟؟ من حيث ولاية تكساس؛ فإنها قد اعتادت السماح بهذا النظام من قبل، ولذلك سمح لها بالانضمام إلى الاتحاد على هذا الأساس. يجب الملاحظة بأن مصدر الخطر في انضمام هذه المناطق أنها كانت تهدد التوازن الموجود في الكونجرس بين الإقليمين. الشمال يطالب بمنع الرق في كاليفورنيا، ونيومكسيكو، ويوتا، بينما يطالب الجنوب -بإصرار- بالسماح بهذا النظام هناك، وبالتالي فهم يريدون أن يمنحوا الحق بالهجرة إلى هذه المناطق مع عبيدهم.

كان رجل الكونجرس ديڤيد ويلموث - وهو من جماعة محاربة الرق الديمقراطيين - قد قدم اقتراحاً إلى الكونجرس بعد ضم الجنوب الغربي إلى الاتحاد ينص على ضرورة منع الرق في هذه المناطق. ومع أن الكونجرس لم يوافق على هذا الاقتراح؛ إلا أن النقاش حول هذه المشكلة كان في كل حين يؤدى إلى التوصية بإقرار هذا الاقتراح.

الرق في المناطق : يجب الملاحظة دائماً بأن لفظ «المنطقة» إنما يعني تلك التي هي في دور التطوير والتى لم تصل بعد إلى أن تكون ولاية في الاتحاد الفدرالى، فمثلاً المناطق الغربية كانت قد مرّت في هذه المرحلة قبل أن تصبح عضواً في الاتحاد. كان هناك ثلاث وجهات نظر في الكونجرس حول هذه المشكلة: الأول، ممثلو الجنوب -ويتزعمهم جون كالهون- يرون بأنه ليس من حق الكونجرس منع الرق في المناطق الجديدة؛ لأن هذه المناطق هي ملك الأمة الأمريكية جمعاء؛ ومنع الرق فيها معناه بالفعل منع ملاك الرقيق من مزاولة حقوقهم الشرعية لأن الرقيق ملك لصاحبهم، والدستور يحمي ملكية الأفراد- في مناطق تعتبر ملكاً للأمة. ولقد طمعت الولايات الجنوبية في زيادة عدد الولايات المسموح فيها بالرق حتى تتوازن مع الولايات الحرة التى أصبح لها أكثرية في الكونجرس بعد إضافة ولايات أوريجون ومنيسوتا. ثانياً، أما الشمال فقدكان ممثلوه، على العكس، يؤمنون بأن للكونجرس الحق الشرعي في وضع المبادئ التى يراها مناسبة لتنظيم الحكم في «المناطق» ، ومن بينها حقه في التشريع بخصوص الرق في هذه المناطق. ثالثاً، المعتدلون، ومعظمهم من الحزب الديمقراطى في الشمال -وعلى رأسهم لويس كاس- رأوا بأن سكان «المناطق» هم الذين يجب أن يترك لهم الحق في التقرير في إباحة او منع الرق في مناطقهم، وقد كان بعض الداعين إلى هذه الفكرة مدفوعين إليها بغرض إيجاد حل وسط، أما الآخرون فقد كانوا بالفعل يؤمنون بأنها هى الطريقة

الديمقراطية السليمة. فيما بعد أصبح ستيفن دوجلاس هو المدافع الرئيسي عن هذه الفكرة. ورابعاً، فئة تؤمن بضرورة مدّ خط تسوية ميسوري عام ١٨٢٠ (خط عرض ٣٠: ٣٦) إلى ساحل المحيط الهادي.

كان لاكتشاف الذهب في منطقة ساكرامنتو، في ولاية كاليفورنيا، عام ١٨٤٨، السبب في تنظيم الهجرة إلى تلك الولاية في عام ١٨٤٩، وأصبحت الحكومة العسكرية هناك غير قادرة على حفظ النظام، وهكذا قام سكان الولاية بوضع دستور لهم، وطالبوا بالانضمام إلى الاتحاد الفدرالي كدولة حرة. ولهذا خشي الجنوب من إخلال توازنهم في مجلس الشيوخ. وبعد سنة طالبت ولايات نيومكسيكو وتوتا بالانضمام أيضاً إلى الاتحاد كولايات حرة، وهذا دفع بعض ممثلو الولايات الجنوبية اقتراح الانفصال عن الاتحاد.

وبغض النظر عن مشكلة الرق، فإن زيادة الهجرة إلى كاليفورنيا كان لها أيضاً الأثر الكبير في توطين المناطق الغربية القصوى. وكان لاكتشاف الذهب الأثر على إيجاد نوع من الرخاء والتضخم المالي في الأسواق العالمية في عقد الخمسينيات عام ١٨٥٠.

مناقشة مقترحات التسوية: اعترض المتطرفون من كل إقليم على أي اقتراح بخصوص الوصول إلى تسوية لمشكلة الرق في المناطق: ممثلو الولايات الجنوبية وجدوا في أن أي تسوية ستؤدي إلى زيادة الولايات الحرة، وبذلك ستصبح الولايات الجنوبية أقلية في الكونجرس، وستكون تحت رحمة الشمال والمتطرفين منهم —دعاة إلغاء الرق؛ أما متطرفو الشمال فقد طالبوا بمنع الرق من «المناطق» كلها، وقد دعا البعض إلى تطبيق «قانون أعلى من الدستور» (قانون الرّب) بضرورة منع الرقيق، وأيده كثير من ممثلي الشمال الذين رفضوا أية تسوية.

أما المعتدلون، وكان يقودهم جون كلي، فإنهم طالبوا الكونجرس بضرورة حسم الأمر، وقد أضاف دانيال ويبستر —الذى ضحى بسمعته السياسية في سبيل تدعيم كلي – صوته بالقول بأن الظروف الطبيعية منعت الرق في المناطق الغربية، واتهم دعاة تحرير الرقيق بأنهم يسببون المشاكل، لأن أصحاب العمل والمزراعين الذين يتمتعون برخاء اقتصادي لا يريدون التخلي عن هذا الرخاء بالانتباه إلى النزاع حول الرق. وكان الرئيس تيلر قد رفض التعاون مع كلا الطرفين للوصول إلى تسوية، ولكنه توفي فجأة في يوليو عام ١٨٥٠. وقد خلفه ملارد فلمور الذى ساعد على إيجاد تسوية بين الطرفين.

شروط التسوية: كان هنرى كلي، وستيفن دوجلاس من متزعمي حركة التسوية في الكونجرس بين المقترحات المتعارضة. في النهاية قبل الكونجرس مقترحات كلي في سبتمبر عام ١٨٥٠، والتى تضمنت خمس قوانين منفصلة وهي: تقبل كاليفورنيا كولاية حرة؛ ليس هناك أى قيود على الرق في «مناطق» نيومكسيكو أو يوتا – لم يحرم الرق فيها؛ وضعت حدود تكساس كما هى في الوقت الحالي– أى أن الولاية قد تخلت عن ادعاءاتها في بعض الأراضي التى ادعت نيومكسيكو بأنها تابعة لها – مقابل تعويض الولاية بمبلغ ١٠ مليون دولار؛ منعت تجارة الرقيق في مقاطعة كولومبيا (ولكن لم يمنع الرق فيها)، وأخيراً وضع قانون صارم ضد مساعدة الرقيق الهارب.

من الآثار المترتبة على هذه التسوية ما يلي: امتناع الجنوب عن التهديد بالانفصال عن الاتحاد الفدرالي

وسيادة الهدوء والسكينة في البلاد. من ناحية أخرى، فإن دعاة التسوية قد أصروا على أنها حلّت مشكلة الرق بشكل دائم، لأن معظم شروطها إنما مثلت انتصار أصحاب دعوة تحريم الرقيق، ولكن الشمال رفض أن يقبل قانون «عدم مساعدة الرقيق الهارب»، حيث اعتبروا أن هذا يمثل انتصاراً قاطعاً للجنوب، ولهذا فقد طالب الشمال بضرورة وجود «محاكمات محلفين» للبت في شئون الرقيق الهارب، وقامت المجالس التشريعية في هذه الولايات بسن القوانين التي تمنع استعمال السجون فيها لحفظ الرقيق الهارب، وبهذا فقد منعوا تطبيق القانون؛ ومن هنا فقد اتهم الجنوب الشمال بأنهم نقضوا التسوية. وعلى العموم فإن هذه التسوية كانت قد حافظت على التوازن في الكونجرس بين الولايات التى تبيح الرق وتلك التى تحظره. ولكن هذا التدبير لم يقض على أسباب الخلاف، وظل التوتر بين الإقليميين في تزايد مستمر خاصة وأن أنصار تحرير الرقيق كانوا ناقمين جداً على القانون الذى كان يجبر الولايات الحرة على إرجاع أحد العبيد إذا لجأ إليها هارباً من سيده. وهنا نتيجة أخرى أكثر أهمية وهي أن التسوية كانت عاملاً في تأجيل عمليه الانفصال إلى الوقت الذي يصبح فيه الشمال على درجة من القوة بحيث يستطيع الحفاظ على الاتحاد – فرض الاتحاد بالقوة.

معاهدة كليتون – بلور ١٨٥٠

اكتشاف الذهب في كاليفورنيا، واستيطان مناطق أوريجون، دفع على العمل إلى إيجاد طريقة للاتصال مع الساحل الأمريكي الباسفيكي أفضل من الطرق البرية بالحصان عبر البراري الغربية الواسعة. ولذلك فقد سعت إدارة پولك عام ١٨٥٠ إلى الحصول على إذن من حكومة جرانادا الجديدة في بنما بشأن مدّ قناة تربط المحيطين. ولكن بريطانيا – التي كان لها نفوذ واسع في أمريكا الوسطى قامت باحتلال مدينة سان جوان (نيكاراجوا) لتمنع احتمال أمريكي آخر بشأن مدّ هذه القناة من نيكاراجوا. وفي الأزمة التى تلت ذلك توصلّت الدولتان إلى تسوية كليتون – بلور؛ حيث تعهدت الدولتان بمقتضاها ألا تنفرد إحداهما بفتح قناة من هذا النوع. بالنسبة للولايات المتحدة؛ فإن هذه المعاهدة قد منعت بريطانيا من القيام بعمل لا تقبله أمريكا، في الوقت الذي كانت فيه الأخيرة منغمسة في مشكلة الرقيق في الداخل.

انتخابات عام ١٨٥٢

نتائج هذه الانتخابات تعكس الروح المعتدلة التي سادت البلاد في تلك الفترة. لقد رشح الديمقراطيون: فرانكلين بيرس؛ أما حزب الوجز فقد رشح بطل حرب سابقة –الحرب المكسيكية – وهو الجنرال ونفليد سكوت؛ أما حزب «الأرض الحرة» فقد كان مرشحه ضعيفاً بالقياس إلى عام ١٨٤٨. ولقد خسر الوجز بدرجة كبيرة، وذلك لزوال أثرهم في الولايات الجنوبية، وانتصار الحزب الديمقراطي هذا يبين مدى ضعف الأحزاب الأخرى وتناقضاتها.

التوسع في عهد إدارة بيرس

سيطر الديمقراطيون الموالون للجنوب على إدارة بيرس، والحزب الديمقراطي، والكونجرس. لم يكن بيرس رئيساً قادراً على فهم مدى حدّة النزاع بين الإقليمين، ولهذا فقد أراد أن يشغل انتباه الرأي العام عن مشكلة الرق بالتوسع الإقليمي.

التوسع التجاري: حتى يشبع إرادة أصحاب المصالح التجارية؛ قام بيرس بابتعاث الكومودور ماثيو بيري إلى اليابان للحصول على امتيازات للسفن التجارية الأمريكية هناك، ولحماية السفن التى تتعرض لأخطار البحر، وقد كان بيري في مفاوضاته منهجياً حازماً، ولكنه استطاع التوصل عام ١٨٥٤ إلى اتفاقية وافقت اليابان بمقتضاها على فتح موانئها للسفن الأمريكية.

وقد حاولت إدارة بيرس ضم هاواي إلى الولايات المتحدة، ولكنها فشلت. من ناحية أخرى، نجحت إدارة بيرس في عقد معاهدة «التعامل بالمثل» مع كندا عام ١٨٥٤، التي تضمنت التجارة الحرة فيما بينها في حاجيات كثيرة، كما سوت بعض المشاكل البسيطة المعلقة بين الطرفين.

شراء جادسدين..(Gadsden): في أوائل الخمسينيات وجدت هناك فكرة ربط الجنوب الغربي بساحل المحيط الهادي عن طريق مدّ سكة حديد، وكان أقصى الحدود في الجنوب – شريط ممتد جنوب ولاية نيومكسيكو وأريزونا – أرضاً مستوية تختلف عما هو الحال في شمالها حيث الأرض جبلية ومرتفعة، وبذلك كانت المنطقة الجنوبية أكثر صلاحية وأقل تكلفة لمد السكة الحديد. ومن ثم قام السناتور جيمس جادسدين– من ولاية ساوث كارولاينا وصاحب الفكرة– بمفاوضة حكومة المكسيك من أجل شراء هذا الشريط لمدّ السكة الحديد، ومن ثم لتشجيع الكونجرس على الموافقة على المشروع. وبالفعل تمت عملية الشراء عام ١٨٥٣، ووافق الكونجرس على المشروع الذى انتفعت منه الولايات الجنوبية. كانت إدارة بيرس تقف وراء هذا المشروع أيضاً.

الطمع في كيوبا (إعلان أوستند): طمع بعض ممثلي الجنوب في الكونجرس في ضم كوبا قام بعض القادة البحريين مثل نارسسكو لوبيز وغيره بعدة حملات من الموانئ الأمريكية بغرض ضم الجزيرة إلى أمريكا بين عام ١٨٤٩ – ١٨٥٠. في عام ١٨٥٤، ظهرت هناك أزمة بين إسبانيا وأمريكا، لأن الأولى قامت بمصادرة سفينة أمريكية كانت قد خالفت القواعد الجمركية المتبعة، وقد قام بيرس بإرسال إنذار إلى إسبانيا، وقد حسم الأمر باعتذار الحكومة الإسبانية.

في عام ١٨٥٤، قرر الرئيس أن يستغل الخلافات الداخلية في إسبانيا، وانشغال كل من بريطانيا وفرنسا في حرب القرم، بأن يقوم بعمل من شأنه ضم كبوبا إلى الولايات المتحدة. لذلك أصدر أوامر إلى وزراء الولايات المتحدة المفوضين في بريطانيا وإسبانيا وفرنسا للاجتماع في مدينة أوستند (بلجيكا) ووضع خطة سرية بخصوص كوبا. ومن بين ما اتفق عليه هؤلاء الوزراء هو أن الولايات المتحدة تعتبر أن لها مصالح كبرى في كوبا؛ على الحكومة الإسبانية بيع كيوبا للولايات المتحدة؛ وإذا ما رفضت إسبانيا هذا الطلب، فإن أمريكا ستستعمل القوة في ضم الجزيرة إليها. ولكن الرأي العام الأمريكي – خصوصاً في المناطق الشمالية – عارض هذه السياسة بشدة، وكذلك الدول الأوروبية؛ مما أجبر بيرس على التخلي عن مثل هذا العمل. ويجب الملاحظة هنا إلى أي درجة كانت الولايات الأمريكية الجنوبية مستعدة لأن تستعمل القوة في

سبيل تشجيع الحفاظ على نظام الرق في مناطقها – كانت تأمل في ضم كوبا كدولة مسموح فيها بالرق؛ وبالتالي ترجح كفة الولايات الجنوبية على الشمالية في الكونجرس.

الجنوب والشخصية القومية

تطورت الولايات الجنوبية بشكل خاص – مختلف عن الشمال– وأصبح لها مصالحها الخاصة، بحيث يمكن القول بأنه ظهرت فيها روح قومية جنوبية. هذه التطورات أوجدت نزاعاً مع المناطق الشمالية، وقد أدت في النهاية إلى محاولة الجنوب الانفصال عن الاتحاد الفدرالي في عام ١٨٦١ .

سكان الجنوب: ظهر في الجنوب نظام طبقات اجتماعية مختلفة في تركيبها عما هو الحال في الشمال. إن المجتمع في الجنوب كان ينقسم إلى أربع طبقات: الأرستقراطية الزراعية التي تملك العائلة الواحدة منها أكثر من عشرين من الرقيق .. الطبقات الوسطى التي تتكون من عائلات تمتلك عدداً قليلاً من الرقيق .. المزارعون الصغار، الميكانيكيون، أصحاب المخازن، الفقراء البيض، وطبقة الرقيق.

أما الأرستقراطية الزراعية (Cotton Snobs)، فمع أنها كانت قليلة العدد، إلا أن ثروتها قد جعلتها ذات أثر سياسي واجتماعي ولايتناسب مع عددها معظم السكان البيض في الجنوب كانوا من الطبقة الوسطى، فالمزارع الصغير كان مثالاً لهذه الطبقة، والبعض من هؤلاء المزارعين استطاع أن يرفع من مكانته الاجتماعية ويصبح من الأرستقراطية الزراعية. أما اصحاب المخازن الصغيرة فقد كانوا يمثلون ما يسمى أصحاب العمل، ولكن مكانة هؤلاء الاجتماعية لم تكن تساوي المزارعين الصغار. وفي أسفل السلم الاجتماعي للطبقة الوسطى كان هناك أصحاب الحرف بأنواعها (ويطلق عليهم اسم الميكانيكيون) وكذلك المشرفون على الرقيق في المزارع الكبرى، ولم يكن لهؤلاء رغم ارتفاع أجورهم المكانة الاجتماعية أو الاحترام من قبل الفئات الأعلى. أما طبقة الفقراء البيض فقد كانوا أقلية، جاهلة، بعضها يشتغل بأجر، تنتشر فيها الأمراض، وبعضهم من المجرمين. أما طبقة الرقيق فقد كانوا يمثلون أقل الطبقات، وقد قسموا أنفسهم إلى درجات تختلف باختلاف العمل المطلوب منهم، وفي أدنى هذه الدرجات كان أولئك الذين يعملون بأيديهم في الحقول، وكان الحدادون والعاملون في البيوت يعتبرون من أعلى الدرجات. أما الرقيق الأحرار فلم يتمتعوا بأكثر من حرياتهم الشخصية، ولكنهم كانوا دائماً تحت خطر الخطف والإجبار على أن يصبحوا من الرقيق.

سكان الجنوب على العموم، باستبعاد الرقيق، كانوا متجانسين أكثر من سكان الشمال، فمعظمهم كانوا بروتستنت من أصل بريطاني. هذا التجانس والعزلة في مجتمع ريفي على الحدود قد طبعهم بطابع إقليمي ضيق التفكير.

نظرة الطبقات إلى مشكلة الرقيق: كل البيض في الجنوب، ماعدا الذين يسكنون المناطق الجبلية ، كانوا يؤيدون نظام الرقيق، حيث اتفق هؤلاء على أنها أفضل وسيلة لحل مشكلة العنصرية، خصوصاً البيض الذين كانوا يسكنون في مناطق يقلّ فيها عددهم عن الرقيق – في ولاية مسيسيبي وألباما. المزارعون الصغار كانوا يأملون في أن يصبحوا من المزارعين الكبار الأغنياء؛ أما أصحاب العمل فقد اعتمدوا على ملاك الرقيق؛ وبالتالي فقد كانوا يؤيدون الرق؛ أما أصحاب الحرف والعمال فإنهم عارضوا في تحرير الرقيق خوفاً من منافستهم لهم في سوق العمل؛ أما الفقراء البيض، فنظراً لشعورهم بمركزهم الاجتماعي الأدنى، فإنهم أرادوا أن يحتفظوا لأنفسهم بميزة على الرقيق أكثر مما يعطيهم لونهم.

الآثار الاقتصادية لنظام الرق على الجنوب: بجانب الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية، فإننا نجد من هذه هذه الآثار ما يلي: أولاً، إنها شجعت على إيجاد نظام الطبقات في الجنوب، وإنها لم تعمل فقط على فصل طبقة الرقيق؛ بل مكنت الأرستقراطية الزراعية من استمرار سيطرتها العليا على المجتمع الجنوبي فقد سيطر هؤلاء على المحاكم والمجالس التشريعية وجميع شئون الحكومة، وهكذا فقد كانت قوانين الضرائب والتمثيل إنما تؤيد مصالح هذه الطبقة. ثانياً، إن التشريعات التى وضعتها الأرستقراطية الزراعية لم تقدم أي تشجيع لأصحاب العمل أو الصناع لأنهم؛ أي الأرستقراطية الزراعية – عارضوا فكرة العمل الحر، وكان ذلك من أكبر نقاط الضعف في المجتمع الجنوبي في الحرب ضد الشمال، لأن هذا جعل الجنوب معتمداً على استيراد حاجياته من الشمال. ثالثاً، إن المهاجرين الأذكياء النشطين مثل الألمان قد تلافوا الحضور إلى الجنوب لأنهم عارضوا مبدأ الرق، وكرهوا العمل أو الزراعة في مجتمع لا توجد فيه المنافسة في عمل حر. رابعاً، بما أن الأعمال اليدوية كانت من اختصاص الرقيق؛ فقد خلق هذا احتقاراً لهذا النوع من العمل عند بقية الطبقات الأخرى.

قانون كانساس – نبراسكا

بالرغم من تسوية عام ١٨٥٠ ، وعموم الرخاء في البلاد، وإصرار المعتدلين بأن مشكلة الرق قد حلت إلى الأبد؛ فإن العدواة بين الإقليمين الشمالي والجنوبي قد استمرت. إن قوانين الحرّيات الفردية التى سنتّها بعض الولايات الشمالية ، بالإضافة إلى المنشورات والدعاية التي قامت بها جماعة مناهضة الرقّ، كل ذلك قد أدى إلى عداء الجنوب. إن كتاب هاريت ب . ستو: «كوخ العم توم» (١٨٥٢)، قد ألهب مشاعر العامة في الشمال، وجندهم لمحاربة الشر– شر نظام الرق في البلاد. وهكذا فقد نظم الشمال مقاومته لنظام الرقّ بعد أن سنّ الكونجرس قانون كانساس نبراسكا.

قانون كانساس –نبراسكا (١٨٥٤): لقد أقام الكونجرس «منطقتين» جديدتين – في طور التكوين لتصبحا ولايات – هما كانساس ونبراسكا. لقد أشار القانون –على الخصوص– بإلغاء تسوية ميسوري عام ١٨٢٠م التى منعت الرق شمال خط عرض ٣٠: ٣٦، ثم نص على أن سكان المناطق الجديدة هم الذين يقررون مصير الرق في مناطقهم – بمعنى أن الكونجرس لم يمنعها هناك، كما نصت

عليه تسوية ميسوري. من الواضح بأن هذا القانون إنما هو في صالح الجنوب ، ولذلك أدّى إلى المعارضة الشديدة من قِبَلِ الشمال.

من الدوافع التي أدّت إلى سن هذا القانون هي: أن ستيفن أي دوجلاس كان يمثل مصالح مجموعة من المهندسين لبناء السكة الحديد في ألينوي، وكانت حكومة الولاية نفسها تؤيد وجود سكة حديد في المناطق الوسطى تربطها بشيكاغو، حيث ستنتفع الأخيرة من مثل هذا المشروع، ولذلك فإن هذا يفتح أراضي جديدة للاستيطان – بعد ترحيل الهنود – وحتى ينافس مشروع الطريق الجنوبي – عبر نيومكسيكو. الذي قام بتقديم المشروع في الكونجرس هو السناتور أتشسون، الذى كانت له مصلحة في إقامة مشروع يتملق به ناخبيه في ميسورى.

كما أن دوجلاس نفسه – لطمعه في ترشيح نفسه للرئاسة –اقترح مشروعاً يمكن بواسطته أن يحصل على تأييد الجنوب، خصوصاً وأنه يعرف بأن كانساس ستكون ولاية يسمح فيها بالرقيق، وأخيراً فإن دوجلاس كان معروفاً بفكرته عن «ترك السكان في المناطق» يقررون بأنفسهم في مسألة الرقيق. ولقد فوجئ دوجلاس بمعارضة الشمال لمشروعه.

تأثير الأحزاب السياسية: كان الكونجرس قد وافق بسرعة على قانون كانساس – نبراسكا، وقد أمضاه الرئيس. كانت القوة السياسية وراء هذا القرار إنما هي الحزب الديمقراطي. وسرعان ما ظهرت المعارضة من أتباع حزب الوجز والحزب الديمقراطي في الشمال، والأهم من ذلك أن معارضة واحتجاج الكثير كانت واضحة في الثورة على الأحزاب القديمة. كان أثر هذا القانون على الأحزاب السياسية يتمثل في أن أتباع حزب الوجز في الشمال قد تخلوا عن أنصارهم في الجنوب، وانضموا إلي الأحزاب الجديدة في الشمال –حزب الجهلة (Know - Nothing) والحزب الجمهوري، وبهذا اختفي حزب الوجز. من ناحية أخرى، فإن «حزب الجهلة» قد أصبح من القوة بحيث سيطر على عدة ولايات عام ١٨٥٥؛ معارضو قانون نبراسكا من الحزب الديمقراطي في الشمال انفصلوا عن الحزب في الجنوب. وأخيراً، فإن الحزب الجمهوري ظهر رسمياً إلى الوجود كحزب له قوته واعتباره.

الصراع من أجل كانساس: قرار كانساس سببَّ حرباً أهلية في تلك المنطقة، حيث إن الشمال نظم نفسه لكي يكسب المنطقة كولاية حرة، بينما سكان ولاية ميسوري المجاورة نظموا أنفسهم ليجعلوا من كنساس ولاية بها رق، كما أن كل فريق بدأ في محاولة إيجاد أنصار له داخل المنطقة لتحقيق أغراضه. نيو إنجلند، نظمت جمعية سمتها «هيئة نيو إنجلند لمساعدة المهاجرين، من أغراضها توطين كانساس بسكان يعارضون وجود الرق في الولاية حتى يجدوا غالبية من هؤلاء هناك، وهكذا فقد قام كثير من المهاجرين من الولايات الحرة الشمالية بالهجرة إلى كانساس، وبذلك فقد زاد المتوطنون الأحرار الجدد عن المستوطنين الذين يؤيدون الرق. أما سكان ميسوري، – حيث الرقيق مباح فيها – فقد قاموا بتكوين جميعات سرّية لترسل ناخبين خياليين إلى كانساس لكسب الولاية لجانبهم، وبهذا استطاع هؤلاء انتخاب مندوبين موالين للرق إلى الكونجرس في عام ١٨٥٥، استطاعوا تكوين مجلس تشريعي أيضاً مع نفس النوع. ولهذا قام حاكم الولاية ريدر بالاحتجاج، ولكن الرئيس بيرس أعفاه من منصبه.

ورداً على ذلك، قام معارضو الرق بالاجتماع في مدينة توبيكا (كانساس) في أكتوبر عام ١٨٥٥، ووضعوا دستوراً يحرم الرق، ولكن مؤيدو الرق قاموا بمقاطعة الانتخابات، ولهذا أنشأت حكومة «حرة» في مدينة لورنس. في مايو عام ١٨٥٦، قام جمهور من مؤيدي الرق على حدود ميسوري كانساس بالهجوم على لورنس وإحراقها؛ ورداً على ذلك فقد قام شخص من العبيد يدعى جون براون، وبعضاً من معارضى الرقّ بقتل خمسة أشخاص من أعدائهم. فيما بعد قتل حوالي مائتي شخص من الطرفين في اشتباكات متقطعة، وأصبح يطلق على المنطقة «كانساس الدموية».

الاعتداء على السناتور سمنر: في خلال النقاش في الكونجرس عن الأحداث في كانساس، قام السناتور سمنر، وهو من معارضى الرق المتطرفين من ولاية ماستشوستس، بالهجوم اللاّذع – وقد كان خطيباً بارعاً – ضد السناتور بتلر ممثل ولاية ساوث كارولاينا، ووبخه توبيخاً شديداً في خطاب له بعنوان «الجريمة ضد كانساس». وردّا على ذلك قام جار بتلر: السناتور برستون بروكس بضرب سمنر بعكازه. وتحت ضغط ممثلي الشمال في الكونجرس، فقد أجبر بروكس على الاستقالة، ولكن أهل منطقته قاموا بإعادة انتخابه إلى مجلس الشيوخ، ونكاية في الشماليين؛ قام ممثلو الجنوب بإهداء بروكس مجموعة من العكاكيز رغم احتجاج الأولين. وقد رد الشماليون على ذلك بشراء الآف من النسخ من خطبة سمنر في مجلس الشيوخ الذى هاجم فيها بتلر. هذا الحادث أدّى إلى زيادة سوء العلاقة بين الشمال والجنوب وشحن الجو الوطني بالعواطف.

حزب الجهلة: نظم هذا الحزب من قبل جمعيات سريّة غرضها معارضة الأجانب؛ وخصوصاً المهاجرين الجدد من أيرلندا وألمانيا، ومناهضة الهيئاتٍ التى تحاول كسب أصوات هؤلاء المهاجرين بجانبها. وقد سمي بهذه التسمية، لأن أوامرهم كانت إذا ما حُقق معهم بأن يقولوا «لايعرفونٍ .. جهلة». وكجماعة وطنية – على الأقل اعتبرت نفسها كذلك – فقد نظم هؤلاء أنفسهم في حزب سمي فيما بعد «بالحزب الأمريكي»، وكانوا يأملون في كسب أتباع من جميع أنحاء البلاد. وفي عام ١٨٥٤، انضم كثير من معارضي قانون كانساس – بتراسكا لهم. ورغم ذلك فإن هذا كان قد انتهى كحزب سياسي بعد انتخابات عام ١٨٥٦.

الحزب الجمهورى: ورداً على سنّ قانون كانساس – نبراسكا؛ فقد قام الجمهوريون بمناهضة فكرة امتداد الرقّ إلى المناطق، وقد نما هذا الحزب بسرعة بانضمام أتباع حزب «الأرض الحرة»، ومعارضو الرق من حزب الوجز، وكل المعارضين لقانون كانساس – نبراسكا، وفيما بعد انضم إليه أيضاً «الجهلة». ولقد حاز هذا الحزب أيضاً على عطف كثير من الطوائف مثل طائفة مناهضة الرق، وطائفة مناهضة الخمور، وبعض الهيئات الإصلاحية. كما أيده أيضاً كثير من المهاجرين الألمان في الشمال الغربي الذين كانوا يعارضون الرق معارضة شديدة، وبعد عام ١٨٥٨ فقد كسب هذا الحزب أصحاب العمل والعمال، لأنه كان يؤيد فكرة التعريفة الجمركية. الحزب الجمهوري كسب أتباعاً كثيرين أيضاً نتيجة تبنيه فكرة إعطاء الأرض مجاناً «لبناء البيوت» (Homestead).

انتخابات عام ١٨٥٦: رشح الحزب الديمقراطي جيمس بوخانان من ولاية بنسلفانيا. كان

بوخانان من مؤيدي فكرة السيادة الشعبية (Popular Sovereignty)، وكان له خبرة سياسية مدة أربعين سنة، غير أنه لم يظهر على أنه سيكون رئيساً قادراً على الحكم في وقت الأزمة. ولقد نجح بوخانان في الانتخابات نظراً لتفرق أعدائه وليس لقوته أو لقوة حزبه. أما الحزب الجمهوري فقد رشح جون سي فريمونت من ولاية كاليفورنيا. ولقد رفض الكثير من المعتدلين انتخابه، لأنه كان ضد الرق في المناطق – ليس لدية فكرة التسامح. أما حزب الجهلة فقد رشح ملارد فيلمور كمرشح عن الحزب الأمريكي.

الأحداث المؤدية إلى الانفصال

ظهر كثير من الأحداث في عهد إدارة بوخانان، أقنعت الجنوب بعدم إمكانية الحفاظ على مصالحه – حيث أصبح أقلية ضد أغلبية معارضة في الشمال. ولذلك فقد أصبح الانفصال عن الاتحاد الفدرالي هو الحل الوحيد في نظر أهل الجنوب.

قضية درد سكوت (Dred Scott Case): إن قرارّ المحكمة العليا الأمريكية في هذه القضية، أعطى الحق الشرعي لنظام الرق بالتواجد في «المناطق»، وكان انتصاراً كبيراً للجنوب، ولكن ذلك لم يبد حتمياً، لأن الشمال كان مصمماً على إبطاله. درد سكوت هذا كان عبداً أسود، وقد قدم شكوى إلى المحكمة بطلب حريته على أساس أن إقامته كانت شمال خط «تسوية ميسوري» عام ١٨٢٠ (٣٠: ٣٦) في ولاية ألينوي الحرة. وقد أيد سكوت جمعية مناهضة الرق التى أرادت أن تأخذ قضيته إلى المحكمة العليا كتجربة لترى رأي المحكمة في نظام الرق، كان يرأس هذه المحكمة في ذلك الوقت القاضي تاني وهو من ولاية ميرلاند. المحكمة رفضت النظر في القضية باعتبارها خارجة عن نفوذها، لأن درد سكوت في نظر المحكمة لم يكن مواطناً أمريكياً بل مازال عبداً – ليس له الحق في استعمال المحاكم، هذا ما كان يمكن للمحكمة أن تقوم به في أحوال عادية. ولكنّ المحكمة الآن تعدّت هذا الحد، وأرادت أن تبدي رأيها في الرق في «المناطق»، ولذلك استمر حكم المحكمة بالقول بأن درد سكوت يعتبر ملكاً وأن الملحق الخامس في الدستور يمنع الكونجرس من حرمان أى شخص من ملكيته بدون طريق قانونية، وأن الملكية– أي الرقيق – يمكن أن تؤخذ إلى المناطق (يصرح للمناطق باستعمال الرقيق)، وأنهت المحكمة قولها بأنّ تسوية ميسوري لم تكن أبداً دستورية.

فرح الجنوب بهذا القرار الذي يعتبر نصراً لفكرتهم ، ولكن الحزب الجمهوري هاجم القرار واعتبره تملقاً للجنوب، لأن معظم القضاة في المحكمة العليا كانوا من الحزب الديمقراطي، كما اعتبروا رأي المحكمة – في الحكم على نظام الرق في المناطق غير شرعي، وقد وعد الجمهوريون بأنهم سيعكسون هذا القرار عندما يسيطرون على الحكومة الاتحادية عن طريق «ملء المحكمة»– ويعنون بذلك تعيين قضاة من الحزب الجمهوري، بحيث يصبح لهؤلاء الغالبية في المحكمة . وهكذا كانت معارضة الجمهوريين لقرار من المحكمة العليا سبباً في زيادة قلق الجنوب.

الأزمه الاقتصادية (١٨٥٧): لقد عمّ الولايات المتحدة أزمة اقتصادية شديدة في عام ١٨٥٧، وسبب ذلك هو زيادة التوسع الإقليمي في العقد السابق، مع الزيادة أيضاً في المضاربات في الأراضي. هذا

بالإضافة إلى أن نشوب حرب القرم قد منع تدفق رؤوس الأموال الأوروبية للاستثمار في أمريكا، وكان رجوع السلام في عام ١٨٥٧، سبباً في انخفاض أسعار الأراضي، ولكن سرعان ما رجع الرخاء إلى البلاد بتدفق الصادرات من القطن والمحاصيل عام ١٨٥٨ – وهكذا فقد تعرضت المناطق الشمالية للخسارة أكثر بكثير من الجنوب، وقد ألقى اللوم في هذا على تعريفة ووكر – التي تضع رسوماً عالية على الواردات وليس الصادرات. أما الجنوب فقد رأوا بأن نظامهم الاقتصادى أكثر صلاحية من نظام الشمال. نتيجة لهذا –إذن– فقد كانت معظم أصوات الشمال في انتخابات عام ١٨٥٨ للكونجرس تؤيد الجمهوريين بحيث أصبح هؤلاء يسيطرون على مجلس النواب.

مناقشات لنكولن – دوجلاس (١٨٥٨): كلٌ منهما كان قد رشح عن حزبه لمجلس الشيوخ: لنكولن عن الحزب الجمهوري، ودوجلاس يريد إعادة انتخابه عن الحزب الديمقراطى. وقد تحدّى لنكولن خصمه في مناقشات تركزت على نظام الرّق. قام لنكولن بمحاولة إحراج دوجلاس – الذي كان يؤمن منذ أوائل الخمسينيات بفكرة «السيادة الشعبية» في المناطق – بسؤاله فيما إذا كان السكان «في منطقة ما» يمكنهم منع وجود الرق في منطقتهم بعد قرار المحكمة العليا في قضية درد سكوت – ذلك أن رأي دوجلاس باطل ومتناقض وغير صالح. وقد ردّ دوجلاس بالقول بأن سكان المنطقة يمكنهم منع الرق من منطقتهم بإقرار قوانين للبوليس المحلي تمنع حماية هذا النظام في منطقتهم. كان دوجلاس قد كسب الانتخاب من لنكولن، ولكن إجابة دوجلاس لم تعجب الديمقراطيين، بل ساعدت على توسيع هوّة الخلاف بين ديمقراطي الشمال والجنوب. وكانت المناقشة قد رفعت من شعبية لنكولن في الشمال وساعدته على النجاح في انتخابات الرئاسة عن الحزب الجمهوري عام ١٨٦١.

أزمة هلبز: في عام ١٨٥٧، قام شخص يدعى هنتون هلبر بطبع كتاب بعنوان «أزمة الجنوب الحاسمة»، حيث أوضح فيه بالإحصائيات والمناقشة المنطقية بأن نظام الرقّ يسيء للأحوال الاقتصادية في الجنوب، وذلك لأن هذا النظام إنما هو في مصلحة ملاك الرقيق الكبار الذين اكتسبوا ثروتهم على حساب المزارعين الصغار، وقد طلب من المزارعين الصغار التعفف عن امتلاك الرقيق لأسباب اقتصادية. لقد زغضب هذا الكتاب قادة الجنوب لدرجة أن كل من كان لديه نسخة منه يعتبر من الخطرين؛ وقد شجع هذا الكتاب الرجل العادي في الجنوب على أن ينقلب ضد طبقةّ الملاّك الكبار.

هجوم جون براون (١٨٥٩): بتشجيع مالي من الشماليين، قام جون براون بعمل خطة لمحاولة تحرير بعض الرقيق، وذلك بحثهم على الفتنة والثورة، ومن أجل ذلك أراد الحصول على بعض الأسلحة بالهجوم على مخزن للأسلحة في هاربرز فيري – وقد كان ملكاً للحكومة الاتحادية. ورداً على ذلك قامت بعض القوات الاتحادية بمحاولة اعتقال براون وجماعته، والتجأ هؤلاء إلى محطة للسكة الحديد، وبعد محاصرته وقتل قسم كبير من أتباعه، اضطر براون إلى التسليم، وحكمت عليه محكمة في فرجينيا فيما بعد بالإعدام شنقاً مع سته من أتباعه. ولكن الجنوب ، نتيجة هذه الحادثة كان قد انزعج من احتمال قيام ثورات للرقيق في منطقتهم. وقد أنبوا «الجمهوريين السود» على ذلك. هذه الحادثة جعلت من جون براون شهيداً في الشمال.

انتخابات عام ١٨٦٠: اجتمع الحزب الديمقراطي في شارلستون (ساوث كارولينا) لانتخاب مرشحهم للرئاسة. في هذا المؤتمر انقسم الحزب على نفسه إلى فئتين: الأولى، «المتطرفون الجنوبيون»،

أرادت أن تضع في برنامج الحزب طلباً صريحاً للكونجرس بضرورة السماح لنظام الرقّ بالتواجد في «المناطق»؛ أما الفئة الثانية مع أتباع الحزب في الشمال بقيادة دوجلاس، فقد هزمت الفئة الجنوبية في طلبها، وبدلاً من ذلك كان لها الأغلبية في إنجاح دوجلاس بتطبيق «السيادة الشعبية» في المناطق. وعلى أثر ذلك قام الجنوبيون بإغلاق قاعة المؤتمر، ونتيجة لذلك انفضت فئة الشماليين، واجتمعت مرة أخرى في بلتيمور واختارت دوجلاس مرشحاً لها. أما ديمقراطيوّ الجنوب فقد اجتمعوا مرة أخرى ورشحوا جون سي بركنردج (من ولاية كنتكي)، وأعلنوا تأييدهم لقرار المحكمة العليا في قضية درد سكوت. وهكذا فقد انقسم الحزب الديمقراطي إلى قسمين: شمالي وجنوبي.

أما الحزب الجمهوري فقد اجتمع في شيكاغو، ورشح أبراهام لنكولن للرئاسة، بدلاً من السياسي الكبير «وليام سوارد» ، والسبب في ذلك أن لنكولن كان من المعتدلين الذين يمكنهم كسب أصوات أكثر لصالح الحزب، في حين أن سوارد كان من المتطرفين. وقد وافق الحزب على برنامج عام تضمن عدم السماح لنظام الرّق بالتواجد في المناطق ، والعمل على فرض تعريفه جمركية (وهذه كانت في صالح الشمال الشرقى)، وسنّ قانون إعطاء الأرض مجاناً لبناء البيوت ، وأخيراً تشجيع بناء السكة الحديد بمساعدات من الحكومة الفدرالية.

أما الحزب الدستوري الاتحادي(Constitutional Union party) : فقد أكدّ في برنامجه لزوم الحفاظ على الاتحاد الفدرالي بضرورة وجود التسامح والتسوية بين **الإقليمين، وقد رشح جون بل (ولاية تنيسى) للرئاسة.** ولد أبراهام لنكولن– مرشّح الحزب الجمهوري – في بلدة سبرنجفيلد، بولاية ألنيوى في الغرب الأوسط، وكان يتميز عن زملائه المحامين المشتغلين بالسياسة بمعارضته العنيفة لنظام الرقّ. كان لنكولن ينادي بأن كل تشريع وطني يجب أن يقوم على مكافحة هذا النظام، وكان يطالب بمكافحة هذا النظام ليس في المناطق الجديدة فقط، وإنما في جميع أنحاء البلاد. لذلك فإن ترشيحه عن الحزب الجمهوري كان ينذر بمعركة انتخابية عنيفة، لأنه كان يبدو أن على نتيجتها يتوقف مصير الاتحاد الفدرالي ووحدته؛ إذ أنه كان معروفاً بأنّ الجنوب لا يمكن أن يقبل بشخص لنكولن كرئيس للدولة ولا لبرنامج حزبه كمنهاج لعمل الحكومة.

لقد فاز لنكولن في الانتخابات التي جرت في ٦ نوفمبر عام ١٨٦٠ بأغلبية ضئيلة، ولكنّه لم ينل أكثر من ٤٠ ٪ من الأصوات ، وكانت الولايات الشمالية، ما عدا نيوجرسي، قد أعطت أصواتها له، ولم يحصل على أي من أصوات الولايات الجنوبية، ولعل السبب الأساسي في نجاحه إنما يرجع إلى توزيع أصوات الحزب الديمقراطي بين مرشحيه. أما بركنردج فقد ربح أصوات الولايات الجنوبية القصوى – كلا الإقليمين أعطى أصواته للمتطرفين في قسمه.

لقد أدرك الجنوبيون – وبصورة خاصة مؤيدو نظام الرقّ وأنصار حقوق الولايات – المغزى الحقيقي وراء انتخاب الرئيس الجمهوري الجديد باعتبار أنه لم يكن قد مرّ زمن طويل على تصريحه الذى أكد فيه رغبته في تحريم الرق مع المحافظة على وحدة البلاد في الوقت نفسه. لقد أدرك الجنوبيون –إذن– أن الشمال بتأييده وانتخابه الرئيس لنكولن إنما يعبر بذلك عن عزمه الأكيد على منع انتشار الرق في الأراضي الجديدة، إن لم يكن على تحريمه في كل البلاد الأمريكية. وهكذا كان نجاح لنكولن هو بداية في عملية انفصال الجنوب عن الاتحاد الفدرالي.

الفصل السادس عشر

الأحداث الهامة

١٨٤٨ : «حزب الأرض الحرة»، خليفة حزب الحرية، جعل من إلغاء الرقّ مسألة وطنية عامة في الانتخابات.

١٨٥٠ : معاهدة «كليتون – بلور» منعت كل من الولايات المتحدة أو بريطانيا من فتح قناة بين الأطلسي والهادي دون اشتراك الأخرى – اتفاق ١٨٥٠.

١٨٥٣ : أصبح بيرس رئيساً لاتفاقية – شراء جادسدين» (بين المكسيك والولايات المتحدة).

١٨٥٤ : نظّم الحزب الجمهوري – معاهدة مع اليابان بفتح ميناء بين الولايات المتحدة.

١٨٥٦ : اشتباكات بين مؤيدي ومعارضي الرقّ – رشح الحزب الجمهوري أول رئيس له في الانتخابات العامة، ولكن لم ينجح حيث انتخب الديمقراطي بوخانان.

١٨٥٧ : قضية «درد سكوت» كانت انتصاراً للجنوب.

١٨٥٨ : مناقشات لنكولن – دوجلاس جعلت من لنكولن شخصية معروفة.

١٨٥٩ غارة جون براون على هاربرز فيري.

١٨٦٠ : انتخاب لنكولن رئيساً ، وذلك بسبب انقسام الحزب الديمقراطي إلى شمالي وجنوبي، ممّا جعل الولايات الجنوبية تنفصل.



CHAPTER 16

SECTIONAL STRIFE, 1850 - 1861

1 - Allan Nevins. **The Ordeal of the Union (1947), and The Emergence of Lincoln** (1950).

2 - D.M. potter. **The Impending Crisis** (1976).

3 - A.D. Creven. **The Coming of the Civil War** (1942).

4 - Norman Graebner. **Empire on the pacific** (1955).

5 - H.H. Simms. **A Decade of Sectional Controversy** (1942).

6 - Roy F. Nichols. **Disruption of American Democracy** (1948).

❖

الفصل السابع عشر

الحرب الأهلية ١٨٦١ - ١٨٦٥م

مشكلة الانفصال: أسباب الانفصال - الفوائد الاقتصادية (في نظر الجنوب) - ردّ الفعل في الشمال - مشكلة قلعة سمتر - عوامل مساعدة للشمال- عوامل مساعدة للجنوب.

الأحداث العسكرية في الجنوب: الحرب في المنطقة الشرقية (موقعة بل رن) الأولى- حملة شبه الجزيرة- معركة أنتييم- المسرح الشرقي (١٨٦٣ - ١٨٦٥) - في المنطقة الغربية (حملة شيرمان) - الحرب البحرية.

العلاقات الدولية أثناء الحرب: بريطانيا والجنوب - بريطانيا والشمال - حادث ترنت - فرنسا، روسيا.

نظام الحكم في الشمال: وزارة لنكولن - مالية الحرب- تحرير الرقيق - إجراءات أخرى.

نظام الحكم في الجنوب

انتخابات ١٨٦٤م.

تعقيب.

الأحداث الهامة.

المراجع الهامة.

❖

الفصل السابع عشر

الحرب الأهلية ١٨٦١ - ١٨٦٥م

لم يتنبأ أي من الشمال أو الجنوب بأن الانفصال كان سيؤدي إلى حرب أهلية بين الإقليمين. لقد استخدم في هذه الحرب– لأول مرة في الحروب الحديثة – بعض التكنولوجيا الحربية التي لم تستخدم في حروب سابقة مثل: الغواصة، السفن المصفحة بالحديد (بدلاً من الخشب)، البندقية الأوتوماتيكية، بالونات الاستكشاف، حرب الخنادق، التلغراف، والسكة الحديد. الحرب الأهلية الأمريكية هي أكبر الحروب العالمية بين الحروب النابليونية والحرب العالمية الأولى، وتمثل أكبر ثورة داخل الولايات المتحدة منذ عهد استقلالها. ومن النتائج الاقتصادية لهذه الحرب؛ أن سيطرة أصحاب العمل والمصانع قد حلتّ محل سيطرة المزارعين. أما من الناحية السياسية؛ فإنها قد أكدت سيطرة ووجود حكومة اتحادية واحدة في الولايات المتحدة. وأما من الناحية الإنسانية؛ فإنها تعتبر أكبر مأساة في تاريخ الولايات المتحدة.

مشكلة الانفصال

أراد الجنوب الآن أن يمارس حقه في الانفصال عن الاتحاد الفدرالي والذي هدد باستعماله مرّات كثيرة في السابق. الجنوب الآن فقد السيطرة على الأحزاب السياسية وبالتالي السيطرة على رئاسة الاتحاد، كما أنه فقد أي سيطرة على سياسة الحكومة الاتحادية. ولهذا فقد شعرت الولايات الجنوبية بأنها يجب أن تؤكد حقها في الاستقلال عن الاتحاد للحفاظ على نظامها الاقتصادي الذي يعتمد إلى حدّ كبير على نظام الرقّ.

حركة الانفصال: بدأت حكومة ساوث كارولاينا بالدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي في الولاية، سمته «قانون الانفصال» في ديسمبر عام ١٨٦٠، وكان ممثلوه منتخبين من قبل سكان الولاية. وبمجيء فبراير عام ١٨٦١ كانت ست ولايات من أقصى الجنوب قد عقدت مؤتمرات شعبية مماثلة. وهكذا قامت الولايات السبعة: (كارولاينا الجنوبية، جورجيا، ألاباما، مسيسيبي، فلوريدا، لويزيانا، وتكساس) باختيار ممثلين إلى مؤتمر دستوري يعقد في مدينة مونتجمري (ولاية ألاباما) ليعمل على وضع نظام خاص بهذه الولايات. وبالفعل عقد المؤتمر في ٦ فبراير عام ١٨٦١؛ حيث أُعلن عن تكوين نظام سياسي جديد أُطلق عليه «الولايات الأمريكية الكونفدرالية»، منتخباً جفرسون ديفيز (ولاية مسيسيبي) رئيساً، ثم ألكسندر ستيفنز (من ولاية جورجيا) نائباً للرئيس. وقد وافق المؤتمر على وضع دستور يشبه دستور الولايات المتحدة؛ ولكن ببعض

الفروق وهي: الحق في امتلاك الرقيق وضمان الحرّية في نقلهم من ولاية إلى أخرى؛ تأكيد سيادة الولايات (State Sovereignty)، ولكن لم يشر إلى حق الولاية في الانفصال؛ منع وضع أي تعريفة جمركية على الواردات؛ وأخيراً حدّدت مدة الرئاسة بست سنوات.

أسباب الانفصال والحرب: أوعز الجنوب لجوءه إلى عملية الانفصال إلى تجني الشمال على حقوق الجنوب الدستورية. كانت شكاوى الجنوب هذه مبنية على الحوادث التي جرت في العقد السابق وهي: الدعاية المتطرفة من قبل حركة مناهضة الرقّ ضد نظام الرق في الجنوب، النشاطات المتطرفة في الشمال في مساعدة الرقيق على الهروب (ماسمي بالسكة الحديد السرية)، قوانين الحرّيات الفردّية التي سنتها المجالس التشريعية في الولايات الشمالية، غارة جون براون (التي تشجع الرقيق على الثورة ضد أسيادهم)، وأخيراً انتخاب لنكولن بواسطة حزب إقليمي (الجمهوري) محض معاد لنظام الرقّ. هذا بالإضافة إلى أن انضمام بعض الولايات الجنوبية مثل كاليفورنيا ومنيسوتا وأوريجون قد أعطى الأغلبية للولايات الحرّة في مجلس الشيوخ بالكونجرس. كل شكاوى الجنوب –إذن– كانت تتعلق بنظام الرقّ، ولم تشر هذه الولايات بأيّ صورة إلى «حق الولايات» أو إلى التعريفة الجمركية. أسباب الحرب الأهلية تعتمد على عوامل اقتصادية وأخلاقية مرتبطة بنظام الرقّ، وكان من الممكن تجنب هذه الحرب لو أن هذا لم يكن موجوداً. وجود خلافات أخرى زاد من حدة الخلاف على نظام الرقّ، أو أنها دفعته على أن يكون السبب في الانفصال ومن ثم الحرب. السبب المباشر للحرب كان الخلاف على السماح بنظام الرقّ في المناطق، وكانت المناسبة للانفصال هي اختيار لنكولن للرئاسة. الانفصال كان قد أدّى إلى خلق حكومة منفصلة كأمر واقع، وهذا بدوره كان لابدّ من أن يؤدي إلى صراع عسكري لتسوية كثير من الأمور التي لم يمكن تسويتها بطرق سلمية، وبابتداء الحرب فقد أصبح هدف الجنوب إنما هو الحفاظ على استقلاله، بينما أصبح هدف الشمال الحفاظ على الاتحاد الفدرالي.

الفوائد الاقتصادية للانفصال (في نظر الجنوبيين): لقد كان دعاة الانفصال يؤمنون بأن استقلال الجنوب سيؤدي إلى رخاء اقتصادي عام في منطقتهم للأسباب الآتية: يمكن فتح التجارة المباشرة مع الدول الأوروبية وهذا بدوره يبقي على الأرباح في الجنوب – بدلاً من أن يستفيد منها تجار الشمال كما كان الحال قبل الاستقلال؛ التجارة المباشرة ستزيد الطلب على الصادرات الزراعية – التي يتخصص فيها الجنوب وخصوصاً القطن – من الجنوب، كما أنها ستؤدي إلى نقص التكلفة للواردات؛ يمكن تخفيض تكاليف العمل (ثمن الرقيق) وذلك بإحياء تجارة الرقيق من أفريقيا؛ كان من المتوقع بأن الجنوب سيطور مصنوعاته ونظام البنوك والمواصلات فيه؛ بحيث سيسمح ببقاء الأرباح التي كانت في السابق تذهب إلى الشمال؛ وأخيراً لقد توقّع الجنوب بأن عملية الانفصال ستكون سلمية.

ردّ الفعل في الشمال على عملية الانفصال: أقلية كبيرة من الرأي العام في الشمال كانت تؤيد انفصال الجنوب عن الاتحاد بسلام، وكانت تعارض في استعمال القوة للحفاظ على هذا الاتحاد. كما آمن الكثير من السكان أيضاً بإمكانية وجود تسوية يمكن بواسطتها إرجاع الجنوب إلى الوحدة الفدرالية. أما الرئيس بوخانان – الذي بقي على مدة رئاسته شهران ونصف – فقد كان متعاطفاً مع الجنوب، ولكنّه

عارض عملية الانفصال، كما عارض استخدام القوة لمنع هذا الانفصال أو تطبيق القانون الفدرالي في الجنوب.

لقد اقترح أعضاء الكونجرس وسائل مختلفة لإعادة الجنوبيين إلى الاتحاد من أهمها «تسوية كرتندون» (Crittenden Compromise) التي وضعت في سبيل إرضاء الجنوب والحفاظ على الاتحاد. هذه التسوية التي قدّمها السناتور جي. جي. كرتندون (من ولاية كنتكي) شابهت كثيراً من الخطط الأخرى واقترحت «تعديلات دائمة» على الدستور الاتحادي. هذه التعديلات تتضمن: الحفاظ على نظام الرّق في الولايات التي يعتبر فيها هذا النظام شرعياً؛ السماح بتجارة الرقيق محلياً (في الولايات التي يوجد فيها الرقيق بصورة شرعية)؛ تتعهد حكومة الولايات المتحدة بدفع ثمن الرقيق الهاربين من الجنوب؛ لا يسمح للكونجرس بإلغاء نظام الرق في مقاطعة كولومبيا، دون موافقة ولايات فرجينيا وميري لاند؛ وأخيراً إعادة إحياء «تسوية ميسوري».

لم يقل الرئيس لنكولن الكثير أثناء الفترة الانتقالية للرئاسة (بين شهر نوفمبر عام ١٨٦٠ — ٢٠ يناير ١٨٦١)، ولكنّه عارض أية تسوية تسمح بمد نظام الرّق إلى المناطق. وهكذا كان رفض كلا الإقليميين قبول أي تسوية جعلت من المستحيل على الكونجرس التوصّل إلى اقتراح لحسم الخلاف.

مشكلة قلعة سمتر (Fort Summter): بعد قرار الانفصال مباشرة؛ قام الجنوب باحتلال كل القواعد العسكرية للقوات الاتحادية، وقد تركزت الأنظار على قلعة سمتر الموجودة على جزيرة تقابل ميناء شارلستون (في ولاية ساوث كارولاينا) وكان بها حامية تقارب الثمانين رجلاً. لم يكن الجنوب يريد السماح لهذا الميناء المهم بالبقاء في حوزة القوات الاتحادية. لقد كان لنكولن متسامحاً في خطاب تسلمه الحكم في ٤ مارس عام ١٨٦١. فرغم أنه رفض الاعتراف بانفصال الولايات الجنوبية معتبراً ذلك باطلاً من الناحية القانونية، إلا أنه أظهر مرونة واضحة ورغبة في المصالحة، حيث أعلن أن معارضته لنظام الرق تقتصر فقط على وجوده على الأراضي الجديدة وأنه يقبل به حيث يوجد فعلاً، كما ناشد الجنوبيون العودة إلى الاتحاد، وأضاف بأنه لن يكون أول من يستعمل القوة في هذا الشأن. ولكنّه واجه مشكلة صعبة في معالجته لقضية القلعة، فقد قرر الإبقاء على الميناء بإرسال إمدادات تموينية فقط دون الأسلحة ، لأنه لم يرد أن يغضب الولايات التي على الحدود مع الجنوب حتى لا يظهر الشمال في شكل المعتدي. وهكذا كانت قوات الجنوب في شارلستون أول من قام بإطلاق الطلقة الأولى (١٢ أبريل ١٨٦١) على القلعة. وقد سلمت حامية القلعة في ١٤ أبريل. هذا التصرف الحربي من قبل الجنوب أجبر الشمال على التخلي عن مساعيه للمصالحة والاستعداد الفعلي للحرب. الشمال لم يكن في الأصل متحمساً لمحاربة الجنوب، حتى أن بعض الفئات كانت ترحب بهذا الانفصال باعتبار أنه سيسمح بإلغاء نظام الرقّ في الشمال وفي المناطق الغربية الجديدة للاتحاد، كما أن أصحاب البنوك والرأسماليين كانوا يعارضون الحرب بسبب وجود ديون لهم في الجنوب كانت تزيد على مائتي مليون دولار. إلا أن تصرف الجنوبيين الحربي وإطلاقهم الطلقة الأولى وإنزال العلم الاتحادي عن الحصن قضى على أي تردد في الشمال ، وأصبحت الحرب مطلباً قومياً ووطنياً. على أثر حادث سمتر؛ دعا الرئيس لنكولن إلى تكوين جيش من المتطوعين بلغ عدده ما يقرب من ٧٥

وذلك لإخماد وتثبيت سلطة الاتحاد الفدرالي. وقد لبت الولايات الشمالية هذا النداء بحماس وقوة، كما أعلن حصاراً بحرياً على الموانئ الجنوبية. كما أن الولايات الجنوبية بدأت تجهّز الجيوش بناءً على دعوة رئيسها جيفرسون ديڤيز. وهكذا استعد الطرفان للحرب.

في شهري مايو ويونيو، أعلنت كل من ولايات فرجينيا، أركنساس، كارولاينا الشمالية وتنيسى، الانفصال عن الاتحاد الفدرالي ، وبهذا أصبح عدد الولايات المنفصلة إحدى عشرة. المناطق الشمالية الغربية من ولاية فرجينيا نظمت نفسها في ولاية واحدة سميت «غرب فرجينيا»، وقبلت في الاتحاد الفيدرالى عام ١٨٦٣ . الولايات الجنوبية على الحدود مع الشمال والتي لم تنفصل هي: ميسوري، كنتكي، ميرى لاند، ودلاوير.

عوامل مساعدة للشمال: كان هناك احتمال كبير بأن سيكون النصر حليفاً للشمال؛ للعوامل الآتية: أن عدد السكان في الشمال كان حوالي ثلاث أضعاف عدد السكان في الجنوب (مع الملاحظة أيضاً بأن ثلث سكان الجنوب من الرقيق)، كما أن أعداداً كبيرة من المهاجرين قد دخلت البلاد ليس للعمل فقط بل للانخراط في صفوف القوات المسلحة الشمالية. المصادر الصناعية في الشمال كانت أكثر تنوعاً، كما أن الثروة قد ازدادت بدلاً من أن تنقص نتيجة الحرب، وبالمقارنة فإن الجنوب لم يكن لديه القدرة على إنتاج اللوازم الحربية، ولا على تسيير عجلة الاقتصاد. الإنتاج الزراعي في الشمال أيضاً كان أكثر تنوعاً وبالأخص إنتاج الحبوب، أما الجنوب فقد عانى من المجاعة في نهاية الحرب، لأن كثيراً من محصول القمح كان يستبدل لشراء اللوازم العسكرية من بريطانيا. ضعف الحكومة الكونفدرالية كان عاملاً مساعداً للشمال، فلنكولن مثلاً حاول الابتعاد عن المناقشات السوفسطائية الدستورية، واستطاع أن يمتلك السلطات التي ساعدت على تسيير الحرب بحزم، بينما نجد بأن الحكومة الكونفدرالية قد ضحت بالصالح القومي - للجنوب- في سبيل «حقوق الولايات» والحريّات الفردية، في وقت كان يستلزم فيه وجود نظام حازم. وأخيراً فإن سيطرة الشمال البحرية، جعلته أكثر قدرة على الاستمرار في الحصار البحري على الموانئ الجنوبية الشمال كان يضم ثلاث وعشرين ولاية يسكنها حوالي عشرين مليون نسمة، منها المناطق الغربية الوسطى، تلك التي كانت كانت على درجة كبيرة من الازدهار الصناعي، حيث تضّم بصورة خاصّة مصانع كثيرة تؤمن حاجيات الحرب، وفيها شبكة واسعة من السكك الحديدية اللازمة لنقل البضائع .

عوامل مساعدة للجنوب: من هذه العوامل ما يأتي: اعتمدت مصانع النسيج في كل من بريطانيا وفرنسا على استيراد القطن من الجنوب، وقد فكر قادة هذا الإقليم بأن القطن من الأهمية لهاتين الدولتين بحيث يجعلهما يساعدان على فك الحصار عن الموانئ الجنوبية لضمان توريد القطن، ولقد ساعدت وشجعت كل من الدولتين الحكومة الكونفدرالية أثناء الحرب. حسن تدريب القوات المسلحة في الجنوب وكذلك انطلاقها- كانوا أكثر ريفية- أعطى فرصة للجنوب لم يتمتع بها الشمال. قادة القوات المسلحة الجنوبية كانوا أكثر خبرة ودراية من قادة الشمال، واتضح ذلك في دفاعهم عن العاصمة ريتشموند في فرجينيا، ثم بالخسائر التي أوقعوها في قوات الشمال. الجنوب كان يعتبر مدافعاً حيث أنه كان على أرضه. وأخيراً كان هناك فئة من الحزب الديمقراطي في الشمال تعارض قيام الحرب ضدّ الجنوب، وقد أضعفت

هذه من مجهود الشمال.

أما الجنوب فقد كان يضم إحدى عشرة ولاية يسكنها حوالي عشرة ملايين نسمة منهم ثلاثة ملايين من الزنوج العبيد. نظراً لافتقار الجنوب إلى صناعة قوّية؛ خصوصاً مصانع الأسلحة؛ فقد كان يعتمد إلى حدّ كبير على أسلحة مهرّبة من أوروبا. وبما أن الجنوبيين كانوا يحاربون على أراضهم؛ فإن خطوط مواصلاتهم كانت قصيرة، وبحكم عملهم كمزارعين؛ فقد كانوا أكثر قدرة على تحمل ظروف الحرب القاسية.

الأحداث العسكرية في الحرب

كانت هناك أربع جهات للالتحام العسكري، كل منها له غرض معين اقتضته طبيعة الحرب، حيث إن قوات الشمال كانت مهاجمة، بينما اتخذت قوات الجنوب خطة دفاعية. أولاً، في المناطق الشرقية— حيث وجدت أكثر المعارك دموية – كان غرض القوات الاتحادية هو الاستيلاء على ريتشموند عاصمة الحكومة الكونفدرالية. ثانياً، في الغرب كان غرض الهجوم الاتحادي هو السيطرة على نهر المسيسيبي. وبذلك يستطيعون فصل الولايات الكونفدرالية جغرافياً إلى قسمين. ثالثاً، في الوسط قام الجنرال وليام ت. شيرمان بالتحرّك من تنيسي إلى جورجيا ثم إلى البحر حتى يقسم الجنوب ويقضي على موارده العسكرية. رابعاً، على السواحل، فإن الشمال قد أبقى على حصاره البحري للموانئ الجنوبية حتى يمنع استيراد المواد الغذائية، بينما قام الجنوب بالإغارة على سفن النقل الشمالية.

الحرب في المنطقة الشرقية

أولى المعارك الحربية وقعت في الجهة الشرقية، ولقد استمرت الحرب هنا إلى حين انسحاب الجنرال لي (قائد قوات الجنوب) من العاصمة ريتشموند (انتقلت العاصمة من شارلستون إلى ريتشموند عند دخول ولاية فرجينيا الحرب). لقد ترأس روبرت ي.لي قوات الجنوب وكذلك الدفاع عن العاصمة طول مدة الحرب. بينما كان لنكولن قد غيّر قواده عدة مرات قبل أن يجد قائداً «لجيش البوتوماك» (هكذا أطلق على الجيش الاتحادي) . في البداية ترأس الجنرال المسن «ونفيلد سكوت» الجيش الاتحادي، وكان قد وضع خطة الحرب الاستراتيجية «خطة أنا كوندا» والتي من مضمونها منع الإمدادات من الوصول إلى الجنوب من أي اتجاه، وتحت قيادة سكوت ترأس الجنرال إرون مكدويل القوات المهاجمة في موقعة بل رن. لقد أصبح الجنرال مكللان قائداً للقوات الاتحادية بعد سكوت، وقائداً للهجوم على ريتشموند. بعد ذلك جاء پوپ محل مكللان، ثم مكللان مرة أخرى ثم بيرنسايد، ثم هوكر ، ثم ميد، وأخيراً الجنرال أولسيس سي جرانت؛ حيث قاد الشمال إلى الانتصار.

موقعة بل رن الأولى (Bull Run): كانت أول معركة هامة في الحرب (يوليو ١٨٦١) قد وقعت في ولاية فرجينيا جنوب غرب واشنطن دي . سي، وقد انهزمت فيها القوات الاتحادية. ومن نتائج هذه المعركة أنها بينت مدى حاجة الطرفين إلى الإعداد للحرب، كما علمت الشمال درساً في ضرورة وضع مجهود أكبر، في الوقت الذى جعلت فيه الجنوب يشعر بالطمأنينة.

حملة شبه الجزيرة: كانت الخطة في عام ١٨٦٢ تقضي باحتلال ريتشموند عاصمة الجنوب؛ وذلك بأن يقوم الجنرال مكللان بإنزال قواته من البحر على شبه الجزيرة بين نهري جيمس ويورك، وأن يسير في اتجاه ريتشموند، بينما يقوم الجنرال مكدويل من واشنطن متجهاً نحو ريتشموند أيضاً. في مقابل ذلك كانت خطة الجنرال روبرت ي.لى أن يرسل قوة بقيادة توماس جاكسون إلى واشنطن دي سي، ولذلك أمر لنكولن القائد مكدويل بالرجوع إلى واشنطن. أما قوات مكللان فقد ارتدت عن ريتشموند بعد معركة دامت سبعة أيام، أمرت بعدها بالرجوع إلى واشنطن أيضاً. وقد لاقى الجنرال پوپ نفس المصير بعد محاولته الهجوم على ريتشموند مرة أخرى في نفس السنة في ثاني موقعة في بل رن.

معركة أنتييتم (Antietam): في سبتمبر عام ١٨٦١ قام روبرت ي. لي بعبور نهر البوتوماك في هجوم على ميريلاند بغرض التقدم إلى واشنطن عاصمة الشمال، وكان لنكولن قد استدعى مكللان للقيادة حتى يمنع تقدم القوات الكونفدرالية حيث قابلهم عند وادى أنتييتم في ميريلاند. وأحرز مكللان انتصاراً حاسماً في موقعة دموية، ولكن لي تمكن من الهروب ببقية قواته. لقد أعطى هذا الانتصار فرصة دبلوماسية كبيرة للشمال؛ لأنه مكن لنكولن بأن يقوم بإعلان تحرير الرقيق، وبهذا قطع الطريق على إنجلترا في دخول الحرب رسمياً إلى جانب الكونفدراليين. فشل مكللان في تتبع قوات لي المهزومة جعل لنكولن ينحيه عن القيادة مرة أخرى.

المسرح الشرقي (١٨٦٣ – ١٨٦٥): في ديسمبر ١٨٦٢، استطاع الجنرال لي أن يوقف زحف الجنرال أمبرزى بيرنسايد إلى العاصمة ريتشموند في موقعة فريد ريكسبرج، وفي موقعة تشانسلزڤيل حيث قتل فيها الجنرال توماس جاكسون. استطاع لي أيضاً أن يهزم الجنرال هوكر الذي أصبح قائداً عاماً للقوات الاتحادية بعد بيرنسايد.

في أوائل يوليو عام ١٨٦٣ م، نقل الجنرال لي الحرب إلى أرض الشمال بالهجوم على جيتسبرج بقوة تبلغ ثمانين ألف جندى، ولكن الجنرال جورج سي. ميد استطاع هزيمة لي، وأجبره على الانسحاب إلى فرجينيا. تلك كانت قمة الأمل في الحرب بالنسبة للكونفدراليين، فبعد هذه الموقعة كان انتصار الشمال في الحرب يعتبر فقط مسألة وقت، والآن فإن بريطانيا وفرنسا قد منعا إمداد الكونفدراليين بالسفن الحربية.

في عام ١٨٦٤ استطاع لي أن يهزم الجنرال جرانت– الذى أصبح الآن قائداً عاماً لقوات الاتحاد– بهجومه على ريتشموند، وقد خسر جرانت حوالي خمسة وخمسين ألف جندي في هذه السنة فيما أطلق عليه «حملة الغابات» . جرانت لم يستطع الاستيلاء على ريتشموند، ولكنه أبقى الحصار عليها.

في أوائل أبريل عام ١٨٦٥ ، حاول لي أن يفك الحصار عن ريتشموند، لأن الإمدادات إليه كانت

قد نقصت بشكل كبير، وكان يخشى أن يجبر على الاستسلام. وعندما فشلت محاولته في الخروج، استسلم إلى الجنرال جرانت في الاجتماع المشهور في دار محكمة أبو ماتوكس في أبريل عام ١٨٦٥ ، وهذا أنهى الحرب الأهلية تقريباً.

الحرب في المنطقة الغربية

نجاح جرانت في المنطقة الشرقية أدّى إلى ترقيته، وإلى جعله قائد الحملة للسيطرة على المسيسيبي. لقد أراد الشمال أن يحتل وادي المسيسيبي حتى يقطع إمدادات القوات الكونفدرالية من الغرب.

استطاع جرانت في فبراير عام ١٨٦٢ أن يحتل قلعة هنري على نهر تنيسي وقلعة دونلسون على نهر كمبرلاند، حيث فتحت هذه الانتصارات الطريق لغزو الجنوب. تقدّم جرانت إلى ولاية تنيسي ليأخذ مركز السكة الحديد في كورنث (أبريل ١٨٦٢)، وفي تقدمه هذا اشتبك مع قوات الجنرال ألبرت سيدني في موقعة شيسلوه حيث قتل فيها سيدني. وهكذا أخلى الكونفدراليون كورنث، وتولّى الجنرال هنري هولك قيادة الجيش الكونفدرالي في الغرب. وفي عام ١٨٦٢ قام الأدميرال ديفيد فراقوت باحتلال نيو أولينز، ومن بعدها صعد في المسيسيبي واحتل ناتشيز، وقد بقيت فكسبرج – التي تشرف على النهر في حوزة الكونفدراليين رغم الحصار الشديد عليها.

في يوليو عام ١٨٦٣ ، استطاع جرانت أن يحتل ڤكسبرج، وهكذا استطاعت سفن القوات الفدرالية أن تسيطر على وادي المسيسبي، وبالتالي قطعت المنطقة الكونفدرالية إلى قسمين؛ وفي سبتمبر احتلّ جرانت مركز السكك الحديدية في تشاتا نوجا بعد انتصاراته في تشيكاموجا وجبل لك أوت. ومنذ ذلك الوقت أصبح الجنرال وليام تي شيرمان قائداً للجيش الفدرالي في المنطقة الغربية، وبدأ زحفه نحو البحر.

حملة شيرمان: كانت خطة شيرمان هى أن يقسم الجنوب أيضاً إلى قسمين آخرين بالاتجاه نحو الجنوب الشرقي إلى سفانا (ولاية جورجيا) على ساحل الأطلسي. وفي سبتمبر عام ١٨٦٤ ، بقوة مقدراها مائة ألف جندي، احتل شيرمان أتلانتا عاصمة جورجيا؛ وأثناء زحفه إلى سفانا، كان شيرمان يقضي على كل شيء، لأنه أراد أن يقضي على مصادر الحرب الإنتاجية لينهي الحرب بسرعة، من سفانا اتجه شيرمان على الساحل إلى الشمال إلى ولاية ساوث كارولاينا ونورث كارولاينا؛ حيث حطم كل مدنها ومواردها، في نهاية أبريل؛ استطاع شيرمان إجبار قوات ألبرت سيدني جونستون على التسليم في نورث كارولاينا.

الحرب البحرية

سيطرة القوات الفدرالية على السواحل، أعطتها فرصاً كبيرة منذ البداية، وهكذا طبقت الحصار البحري على الموانئ الجنوبية في الحال، حيث كان غرضها منع تصدير القطن (الذى اعتمد عليه الجنوب

في الحصول على العملات الأجنبية) ومنع استيراد العتاد الحربي. في البداية امتنع الجنوب، عن تصدير القطن على أمل أن تقوم بريطانيا وفرنسا بفك الحصار الفدرالي عن الموانئ الجنوبية، وقد كان الحصار في البداية غير فعال نظراً لعدم وجود سفن كافية لتطبيق الحصار، ولكن فيما بعد بازدياد سفن المراقبة أصبح الحصار أكثر فعالية. وقد نجحت بعض السفن الجنوبية في إرغام طريقها لإحضار الحاجيات من جزر البهاما ومن جزر الهند الغربية.

لقد حاول الجنوب فكّ الحصار بتصفيح سفنهم حتى تتحمل ضربات المدافع، وقد علمت مخابرات الشمال بتحصين السفينة الكونفدرالية ميريماك، ولذلك قامت بتحصين السفينة مونتر. وقد التقت السفينتان في معركة دارت عدة ساعات في موقعة هامبتون رودز، ولم تكن هذه المعركة حازمة، ولكنّ الميريماك انسحبت ولم تجرؤ على مهاجمة السفن الخشبية التي تراقب السواحل. هذا النوع من السفن كان من أول السفن الحديدية التى تستعمل في القوات البحرية. لقد كان للحصار البحري أثره الفعال ليس فقط في منع الإمدادات العسكرية، بل والحاجيات الحديثة ، وقد ساعدت الشمال كثيراً على الانتصار في الحرب. وبواسطة طرادات بحرية مستوردة من بريطانيا استطاعت القوات الكونفدرالية تحطيم حوالي ٢٥٠ سفينة تجارية لقوات الاتحاد. وقد اعتبرت الحكومة الاتحادية أن مساعدة بريطانيا للجنوب مخالفة لقواعد الحياد الدولية، ولذلك رفعت مطلباً إلى الحكومة البريطانية يدعى «مطلب ألباما» (Alabama Claims) ؛ حيث طلبت فيه التعويض عن الخسارة الناتجة عن هذه الطرادات البحرية.

تسليم الجنرال روبرت ي. لي قائد الجيش الكونفدرالي في ٩ أبريل عام ١٨٦٥ في أبو ماتوكس إلى الجنرال أو ليسيس جرانت قائد الجيش الاتحادي، كان قد أنهى الحرب الاهلية الامريكية التي أوقعت بالجانبين خسائر فادحة، خصوصاً في الأرواح.

العلاقات الدولية أثناء الحرب

كان الجنوب يأمل في أن تدخل بريطانيا الحرب إلى جانبه، أما الشمال فأقصى ما كان يطمع فيه هو حياد بريطانيا.

تعاطف بريطانيا مع الجنوب: كان الرأي العام البريطاني منقسماً على نفسه بخصوص الحرب الأهلية الأمريكية. هناك عدة عوامل تدعم فكرة التدخل في الحرب إلى جانب الجنوب، منها أن التدخل سيعطي فرصة لبريطانيا على المدى الطويل في أن تعمل على انقسام الولايات المتحدة إلى دولتين، وبهذا تضعف بريطانيا منافساً قوياً في المجال الدولي. كما أن بريطانيا والجنوب كانا يؤيدان التجارة الحرة التي تجعل من السهل على بريطانيا أن تستبدل المصنوعات بالقطن من الجنوب، خصوصاً أن الحكومة الاتحادية كانت قد رفعت التعريفة الجمركية على الواردات في قانون مورل الذى فرض بعد بداية الحرب مباشرة. إن نمو الديمقراطية الأمريكية كان مشجعاً للطبقات الدنيا البريطانية على أن تطالب بحقوق سياسية أكثر (توسيع دائرة الانتخابات). وبالفعل فإن هذا قد حصل في بريطانيا بعد انتهاء الحرب الأمريكية. إن الأرستقراطية

البريطانية كانت تميل إلى الجنوب نظراً لسيطرة حكم الأرستقراطيين الزراعيين هناك أيضاً، كما أن مصانع النسيج البريطانية كانت في حاجة إلى القطن المستورد من الجنوب، ولكن كثرة المخزون منه في بريطانيا قد أضعف من هذا الأثر.

تعاطف بريطانيا مع الشمال: هناك عوامل أخرى دفعت قسماً آخر من الرأي العام البريطاني في أن يدعم الشمال. لقد كانت الحركة لمناهضة الرق من أقوى العوامل التى جعلت قسماً من الرأي العام البريطاني يؤمن بعدالة قضية الشمال. فبعد إعلان «تحرير الرقيق» في سبتمبر عام ١٨٦٢، كان لايمكن لبريطانيا أن تقف ضد الشمال. فالأحرار البريطانيون كانوا يميلون إلى الديمقراطية الشمالية؛ كما أن طبقات العمال البريطانية– رغم وجود البطالة بينها في مصانع النسيج – أيدت الشمال؛ وأن سياسة الحياد تمكن بريطانيا من أن تقوم بتجارة مربحة مع الولايات المتحدة، ولكنّ الحرب ستؤثر سلبياً على التجارة البريطانية تأثيراً شديداً، كما أن إنتاج القمح القصير في بريطانيا حتّم عليها استيراد القمح الطويل من الولايات المتحدة التي بدأت زراعته أثناء الحرب. وأخيراً، فإن مساعدة بريطانيا للثائرين في الجنوب قد يعطي الشمال عذراً لمساعدة إيرلندا التي بدأت تظهر فيها مطالب تدعو إلى الحكم المحلي والانفصال عن بريطانيا.

حتي عام ١٨٦٣، كانت بريطانيا مترددة في اتخاذ موقف معين تجاه الحرب الأهلية الأمريكية، كل ما فعلته هو أنها اعترفت للجنوبيين بحقوق المحاربين. بعد انتصارات الشمال في شهر يوليو عام ١٨٦٣، ابتعدت الحكومة البريطانية عن كل تفكير في الاعتراف باستقلال الجنوب.

حادث ترنت (Trent Affair): في أواخر عام ١٨٦١ كان هذا الحادث سيؤدي إلى أزمة حادة بين الولايات المتحدة وبريطانيا. فقد قامت سفينة حربية أمريكية بقيادة الكابتن تشارلس ولكز بإيقاف سفينة بريطانية اسمها «ترنت»، واعتقلت بالقوة اثنين من الديبلوماسيين الكونفدراليين هما: ميسون وسلايدل، المسافرين على الباخرة. ولقد زاد حماس الشمال إثر هذا الحادث (لأنهم ردّوا الصاع إلى بريطانيا كما كانت تفعل هذه لأمريكا أثناء حرب ١٨١٢). ولكن الحكومة البريطانية بعثت إنذاراً إلى الولايات المتحدة بضرورة إطلاق سراح ميسون وسلايدل، وطلبت –أيضاً– اعتذاراً من الحكومة الأمريكية؛ لأن هذا العمل في نظر الحكومة البريطانية يعتبر مخالفاً للقانون الدولي. ولقد أدرك الرئيس لنكولن وكذلك وزير الخارجية سوارد بخطأ هذا العمل، فأطلقوا سراح المعتقلين، وقدموا اعتذاراً من الحكومة الأمريكية.

أما بخصوص الحصار البحري؛ فإن بريطانيا اعترفت بموقف الحكومة الأمريكية، وهو أن للسفن الأمريكية حقّ مصادرة أى سفينة كان هدفها الوصول إلى الجنوب ، ولو بطريق غير مباشرة.

العلاقات مع فرنسا: حيث أن فرنسا كانت تستهلك كميات كبيرة من القطن الأمريكي، فقد كانت تعطف على قضية الجنوب رغم عدائها الشديد لنظام الرق. أما نابليون الثالث إمبراطور فرنسا فقد كان أكثر رغبة من بريطانيا في أن ينتصر الجنوب في الحرب الأهلية، وقد بني الفرنسيون طرادات كثيرة للحكومة الكونفدرالية، ومدّ أيضاً قرضاً مالياً كبيراً. زيادة على ذلك، فإنّ نابليون الثالث – مستغلاً وجود الحرب في أمريكا – كان قد بعث بحملة فرنسية إلى المكسيك عام ١٨٦٢ لتدعيم حكم مكسيمليان الذي كان

يميل إلى فرنسا، وبالفعل استطاع نابليون أن يثبت ماكسميليان في الحكم مدة خمس سنوات، وقد قام وزير خارجية الولايات المتحدة بالاحتجاج لدى فرنسا على وجود قوات فرنسية في المكسيك، ولكن سوارد لم يستطع أن يدعم احتجاجه بالقوة بسبب الحرب الأهلية في أمريكا.

العلاقات مع روسيا: كانت روسيا ودول أوروبا الشمالية تؤيد الشمال، والسبب في ذلك أنها كانت العدو اللدود لبريطانيا في كثير من الأحيان، وكانت روسيا تعتبر الولايات المتحدة كصديق. هذا بالإضافة إلى أن روسيا كانت قد ألغت نظام الرق فيها عام ١٨٦١، حيث كان هؤلاء على مستوى الرقيق الأمريكيين، وفي عام ١٨٦٣ قامت روسيا بإرسال أسطولها إلى مدن نيويورك وسان فرنسيسكو، حيث اعتبر هذا كصلة صداقة مع الولايات المتحدة، وكإنذار لكلّ من بريطانيا وفرنسا بعدم التدخل في الحرب إلى جانب الجنوب، وكان رد الجميل لروسيا –في نظر الأمريكيين– أن اشترت أمريكا منطقة ألاسكا عام ١٨٦٧.

على العموم لابد من الإشارة إلى أن تطور الأوضاع في أوروبا أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، كان قد طرح على الحكومات الأوروبية سلسلة من المشاكل الهامة، جعلها تحوّل اهتمامها نحو مشاكل القارة بصورة خاصة. وأهم هذه المشاكل تطورات قضية الوحدة الإيطالية، والعلاقات الفرنسية الألمانية (الوحدة الألمانية)، ثم قيام الثورة في بولونيا (١٨٦٣ – ١٨٦٤). ومن المعروف أن نابليون الثالث حاول تشجيع أوروبا على التدخل الجماعي في العالم الجديد؛ غير أن اقتراحه لقي معارضة شديدة من إنجلترا وروسيا.

نظام الحكم في الشمال

إن حتمية النصر في الحرب ، وتحقيق الوعود التي أعطيت في برنامج الحزب الجمهوري لعام ١٨٦١ ، هي التي حددّت نوع الحكم والتشريع في الشمال.

وزارة لنكولن: اختيار لنكولن لوزارته كان مبنياً على ضرورة تمثيل كل الأطراف السياسية التي كان لها الأثر في تكوين الحزب الجمهوري (كما رأينا في السابق كان هذا الحزب حديث التكوين، تكوّنَ فقط عام ١٨٥٤) . وهكذا فقد عيّن وليام سوارد وزيراً للخارجية ،متوقعاً بأن يكون بمثابة رئيس وزراء – إذا قورن بـ لنكولن – الذي اعتبره سوارد رئيساً اسمياً للدولة، كما أن بعض الوزراء كانوا ينظرون نظرة عدم احترام تجاه لنكولن، ولكن هذا استطاع السيطرة على معاونيه بالصبر، وباللباقة غير العادية، والمزاح، وتفهمه لمطامع وخطط وزارته.

مالية الحرب في الشمال: لقد موّل الشمال الحرب بالوسائل الآتية: **أولاً**، زيادة الرسوم على المنتجات، ورفع نسبة التعريفة الجمركية، حيث قام الكونجرس بفرض تعريفة مورل عام ١٨٦١ ، وطبقّ نظام الحماية الجمركية؛ بحيث زيدت الضريبة إلى أن وصلت ٤٠ ٪ قبل أن تنتهي الحرب. **ثانياً**، فرض ضريبة بسيطة على الدخل. **ثالثاً**، صكّ عملة ورقية دون رصيد ذهبي. **رابعاً**، بيع سندات طويلة وقصيرة المدى

إلى الجمهور ، وقد كان جي كوك من العباقرة الماليين الذين شجعوا هذه الفكرة في جميع أنحاء الولايات الشمالية، خامساً، سنّ الكونجرس ما عرف باسم قانون البنوك الوطني (National Banking Act) عام ١٨٦٣ ؛ حيث فرض هذا القانون على البنوك، التي أُنشئت بعد فرض القانون، ضرورة استغلال ثلث رأس مالها في شراء السندات الفدرالية، وقد سمح لهذه البنوك بأن تطبع عملة ورقية تعادل ٩٠٪ من قيمة السندات المشتراة من الحكومة الفدرالية كضمانة لها. ولقد كان لهذا القانون أثره لأنه وحد العملة الورقية، وخلق نظاماً مالياً يغطي حاجات الشمال. إن العملات التي طبعتها البنوك الخاصة– غير الخاضعة لهذا القانون، أي التي أُنشئت قبل إقراره– قد قضي عليها عام ١٨٦٦ عن طريق فرض ضريبة مقدارها ١٠٪ عليها.

تحرير الرقيق: رغم إيمان لنكولن الشخصي بمعارضة نظام الرق، إلا أنّه لم يجعل من تحرير الرقيق غرضاً للحرب إلا في سبتمبر عام ١٨٦٢ ؛ وقد طبق ذلك فقط على المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الكونفدرالية. وفي أي وقت تقع فيه ولاية تطبق نظام الرقّ تحت الاحتلال الفدرالي، كان لنكولن يترك أمر التصرّف في الرقيق إلى القواد العسكريين فيها، وقد اتبع هؤلاء سياسة مختلفة.

إن توقيت إعلان تحرير الرقيق كان مقصوراً من قبل لنكولن – إنه يريد أن يثبت بأن الإعلان لم يكن نتيجة يأس في الانتصار، بل على العكس بأنه جاء بعد انتصار حاسم لصالح الشمال – في معركة أنتيبيتم. هذا الإعلان لم يحرر الرقيق حالاً ، بل إنه حرض الرقيق الموجودين في الولايات الكونفدرالية أن يصبحوا أحراراً في أول يناير عام ١٨٦٣ . إن غرض لنكولن الأساسي إنما كان الحفاظ على الاتحاد، وكان تحرير الرقيق قد قضى على خطّة بريطانيا في الاعتراف بالحكومة الكونفدرالية.

في ١٨ ديسمبر عام ١٨٦٥ ، أقرّ الكونجرس الأمريكى التعديل الثالث عشر على الدستور الذى قضى بتحريم الرقيق في جميع أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.

الإجراءات الأخرى في إدارة لنكولن: من بعض هذه الإجراءات ما يلي: «قانون المنازل» (Homestead Act) عام ١٨٦٢ ، شجع على توطين المناطق الغربية، وهكذا فقد استمر الزحف الغربي دون أن يؤثر على مجرى الحرب.. «قانون مورل للأراضي» عام ١٨٦٢ ، أعطى أرضاً للولايات من أجل بناء وتمويل كليات زراعية وميكانيكية، كما توسع الشمال في بناء السكة الحديد عبر شمال القارة الأمريكية الأوسط.

كان لنكولن قد أصدر قانون التجنيد الإجباري عام ١٨٦٣ الذي طلب من كل ولاية أن تقدم عدداً من الرجال للانخراط في الجيش، وقد أدّى هذا إلى مظاهرات ضدّ هذا القانون في مدينة نيويورك ذهب ضحيتّها المئات. لقد سمح للأفراد بتجنب التجنيد إذا ما وجدوا بديلاً لهم، أو إذا دفعوا مبلغ ثلاثمائة دولار. ولقد استخدم لنكولن سلطات غير دستورية، مناهضاً الكونجرس، ومعتقلا بعض «المخربين» السياسيين. ومع هذا فقد عارض الكثير فكرة الحرب ضد الجنوب.

نظام الحكم في الجنوب

مقارنة بالرخاء الذي كان يعم الشمال وقت الحرب، نجد أنّ الأوضاع الاقتصادية في الجنوب كانت تسوء بسرعة مع استمرار الحرب. ولقد أجبرت الحكومة الكونفدرالية على أن تمول الحرب بصورة كبيرة عن طريق العملة الورقية، وبازدياد المطبوع من هذه العملة مع ضعف الأمل في الانتصار، فقد زادت ندرة الحاجيات، وارتفعت في نفس الوقت أسعارها. وكانت الحكومة الكونفدرالية قد فرضت أيضاً رسوماً على الإنتاج وضريبة على الدخل.

لم تكن الحكومة الكونفدرالية فعالة كما هو متوقع، حيث أن الرئيس جفرسون ديفيز كان كثير التنازع مع معاونيه، وكان يتدخل باستمرار في طريقة تسيير الحرب مما أزعج قواده العسكريين. أما نائب الرئيس الكسندر ستيفنز فقد كان عنيداً في دفاعة عن حق الولايات في وقت كان يتحتم فيه التركيز على أمر واحد وهو الحرب.

في الفترة الأخيرة من الحرب زاد التهرّب من الجندية، وبما أنه كان من الممكن شرعياً أن يقوم الرجل بدفع بديل مالي عن التجنيد، فقد زادت صيحة الفقراء بالقول: «إنها حرب الرجل الغني يقوم فيها الفقير بعمل القتال». وهكذا بتفكك خطوط المواصلات في الجنوب، نتيجة لهجوم الجيوش الاتحادية، انهار الاقتصاد في الجنوب، وعمت المجاعة في أنحاء كثيرة.

انتخابات عام ١٨٦٤

قام لنكولن بترشيح نفسه تحت شعار «حزب الاتحاد الوطني» (National Union party) مع رجل من الحزب الديمقراطي الذي يؤيد الحرب ضدّ الجنوب وهو أندرو جونسون (ولاية تنيسي) كنائب للرئيس. أما الديمقراطيون فقد رشحوا الجنرال جورج بي. مكللان الذى كان لنكولن قد أعفاه من القيادة ، وقد كان برنامج الحزب يؤيد العمل على المفاوضة من أجل السلام مع الجنوب ، إلا أن مكللان نفسه كان يؤمن بضرورة الحفاظ على الاتحاد. كان الشمال قد تعب من الحرب، وكان يبدو بأن لنكولن سيهزم في أغسطس عام ١٨٦٤ ، لولا سلسلة من الانتصارات العسكرية التي أعادت الثقة في قيادته، وهكذا ربح لنكولن الرئاسة: ٢١٢ صوتاً ضدّ ٢١ لمكللان.

تعقيب

تسليم الجنرال روبرت ي.لي قائد الجيش الكونفدرالي في ٩ أبريل عام ١٨٦٥ في دار محكمة أبوماتوكس، في رتشموند (عاصمة ولاية فرجينيا)، إلى الجنرال أوليسيس جرانت قائد الجيش الاتحادي كان قد أنهي الحرب الأهلية بصورة رسمية. تلك الحرب كانت قد أوقعت خسائر فادحة بالجانبين؛ خصوصاً في

الأرواح. لقد خسر الشمال حوالي ٣٦٠ ألف جندي من أصل مليوني جندي شاركوا في أعمال القتال، أما الجنوب فقد بلغت خسائره حوالي ٢٥٠ ألف جندي من أصل ٧٥٠ ألف جندي. لقد تعرض الجنوب لخسائر مادية فادحة؛ لأنه كان مسرحاً للأحداث العسكرية، يضاف إلى ذلك ما يقرب من بيلوني دولار وذلك ثمن العبيد الذين حرروا بعد وفي أثناء الحرب. على الصعيد الاقتصادي كانت الخسائر غير محدودة: فالقطن الذي كان يسمي في السابق «الذهب الأبيض» كانت قد تدهورت أسعاره لعدم إمكانية تصديره أثناء الحرب، أما بعد الحرب فلم تعد أسواقه متوفرة، لأن إنجلترا كانت قد أوجدت لنفسها مصادر أخرى — في مصر والهند. ولايتي كارولاينا (الشمالية والجنوبية) خسرتا حقول الأرز التي اجتاحتها المياه المالحة بسبب الإهمال أثناء الحرب، وانهارت صناعة السكر في ولاية لويزيانا ولم تعد إلى سابق ازدهارها.

الرئيس لنكولن، الذي أُعيد انتخابه لفترة ثانية في عام ١٨٦٤، كان يدرك مشاكل الجنوب الاقتصادية أثر الحرب الأهلية، ولذلك فإنه أراد أن يسهل أمام الولايات الجنوبية العودة إلى الاتحاد على قدم المساواة مع الولايات الشمالية، وأن يساعد الجنوب على حل مشاكله الاقتصادية والسياسية. إلا أن الحظ لم يساعد لنكولن للمساهمة في إعادة بناء الاتحاد الفدرالي وبناء الجنوب؛ فقد اغتيل في ليلة ١٥ أبريل عام ١٨٦٥ — بعد خمسة أيام من انتهاء الحرب الأهلية. لقد حاول أندرو جونسون — نائبه وخلفه — الجنوبي المولد، أن يكمل مهمة سلفه، وأن يعمل على إعادة الوحدة إلى البلاد.



الولايات المتحدة عام ١٨٦١

الحد الفاصل بين الشمال والجنوب -·-·-

ولايات حدودية بقيت في الاتحاد -·-·-

الفصل السابع عشر
تسلسل تاريخي لأهم الأحداث

١٨٦١ : تنظيم الاتحاد الكونفدرالي من الولايات الجنوبية المنفصلة– أبريل بداية الحرب الأهلية حيث قامت قوات المليشيا بالإطلاق على القلعة الفدرالية في فورت سمتر –مسألة ترنت هددت بالحرب بين الولايات المتحدة وبريطانيا – نابليون الثالث أرسل حملة فرنسية إلى المكسيك (مكسميليان)– تحرير العبيد في روسيا.

١٨٦٢ : معركة «أنتييتم» كانت فاصلة بالنسبة للاتحاد – إعلان تحرير العبيد.

١٨٦٣ : معركة ڤيكسبرج فاصلة بالنسبة للاتحاد – احتلال ڤكسبرج جعل قوات الاتحاد تسيطر على وادي المسيسيبي.

١٨٦٤ : إعادة انتخاب لنكولن تحت ما سمي حزب الاتحاد الوطني– تقديم مشروع ويد – ديفز، وذلك باتباع سياسة صارمة لإعادة البناء وقد نقضها لنكولن.

١٨٦٥ : تسليم القوات الكونفدرالية بواسطة الجنرال لي– اغتيال لنكولن – انتهاء الحرب الأهلية – اقتراح الملحق الثالث عشر الذي ألغى الرق.

❖

CHAPTER 17

THE CIVIL WAR

1 - J.G. Randall and David Donald. **The Civil War and Reconstruction** (1961).

2 - Allan Nevin. **The Ordeal of the Union** (1947 - 1971).

3 - J. G. Randall. **Lincholn, the president** (1945 - 1955).

4- Clement Eaton. **History of the southern confederacy** (1954).

❖

الباب الخامس

عقاب أم مسامحة؟

عهد إعادة التعمير:

١٨٦٥ - ١٨٧٧م

❖

الباب الخامس

عقاب أم مسامحة؟

١٨٦٥ - ١٨٧٧م

الحرب الأهلية الأمريكية قوّت الاتحاد الذي قامت من أجل الحفاظ عليه. وكان تسليم الجنرال روبرتي. لي إلى الجنرال أوليسيس جرانت في أبوماتوكس قد جلب السلام إلى البلاد. ولكن هذا السلام جلب معه مشاكل جديدة!! فكيف يمكن إيجاد عمل للملايين من الرجال الذين تركوا الاتحاد أو الجيوش الكونفدرالية؟؟ كيف يمكن تحويل المصانع التي كانت تصنع المدافع والبنادق والذخيرة لتصنع الحصادات أو آلات الخياط؟؟ كيف يمكن بناء الجنوب؟؟

عندما سلم الجنوب دون قيد أو شرط ، كانوا قد وضعوا أنفسهم تحت رحمة الشمال. وهذا وضع بين أيدي الشمال مشكلة رئيسية جديدة — ماذا يعملون وكيف يتعاملون مع الجنوب المفتوح. والآن بما أن العبيد قد أصبحوا أحراراً ، كيف ستكون العلاقة بين الأجناس داخل الاتحاد؟؟

في أعقاب الحرب، كانت الأمة الأمريكية بمثابة أمة تتحسس نفسها، أمة تريد أن تضمد جراحها لتشق طريقها. صحيح أن الحرب كانت قد حسمت العلاقة بين ولايات الاتحاد والجمهوريات الكونفدرالية — التى ثارت عليه — لصالح الأولى، ولكن هل سيكون بإمكان الأولى أن ترسم الطريق للمستقبل بالشكل الذى تراه، وهل سيرضخ الجنوب لهذه السياسة؟؟ وبعبارة أخرى هل سيذعن الجنوب — الذى خسر الحرب — للسياسة التى سيفرضها الشمال؟؟ إن الاثنى عشر سنة التالية لنهاية الحرب ستثبت أن الانتصار الذي حققه الشمال لم يستطع أن يغير النهج أو العقلية في الجنوب المنهزم، ستثبت هذه الفترة أن القوة لم تستطع أن تغير العقول، ستثبت أن الشمال قد فشل في فرض النهج الذى يريده على الأمة ككل. وهذا ما سنوضحه في الفصول التالية.

❖

الفصل الثامن عشر

مقدمات إعادة التعمير ١٨٦٥ - ١٨٦٦م

مشكلة إعادة التعمير: الخراب المادي والاقتصادي في الجنوب - الخراب الاجتماعي - خطة لنكولن للتعمير - معارضة السياسة المعتدلة - اقتراح ويد - ديفيز - خطّة جونسون.

ديبلوماسية جونسون بعد الحرب: الفرنسيون في المكسيك - التوسع الإقليمي.

بداية خطة الكونجرس للتعمير: قادة خطّة الكونجرس - أخطاء الجنوب - دائرة المحررين - الحقوق المدنية.

أهم الأحداث.

أهم المراجع.

❖

الفصل الثامن عشر

مقدمات إعادة التعمير ١٨٦٥ - ١٨٦٦م

ينطبق اصطلاح «عهد إعادة التعمير» على السنوات التي تلت تسليم القوات الكونفدرالية في أبريل عام ١٨٦٧ إلى نهاية انسحاب القوات الفدرالية من الجنوب في أوائل عام ١٨٧٧ . خلال هذه المدة حاول الشمال أن يعيد تشكيل الحكومة والمجتمع في الجنوب بشكل يتناسب مع نظرية ، أو بعبارة أصح، نظرة المسيطرين على الحكم فيه.

مشكلة إعادة التعمير

إن تعبير «إعادة التعمير (Reconstruction) ينطبق على محاولات الشماليين لإعادة الولايات الجنوبية إلى الاتحاد الفدرالي تحت شروط يضعها الكونجرس والرئيس الأمريكي. وبمعنى أصح ، فإن تعبير «إعادة التعمير» ينطبق على كل العملية لمحاولة إعادة بناء وتغيير الجنوب بشكل يناسب الشمال. ويجب الملاحظة هنا بسرعة بأن هذه الفترة قد انتهت دون تحقيق الغايات العليا المرجوة منها، سواءً في المجال السياسي أو الاجتماعي.

الخراب المادي والاقتصادي في الجنوب بعد الحرب: تعرض الجنوب نتيجة لكونه مسرحاً للعمليات العسكرية لخراب شديد؛ خصوصاً في ولايات ساوث كارولاينا، جورجيا، وفرجينيا، وذلك بسبب السياسة التعسفية التى قام بها شيرمان في جورجيا، وشيريدان في فرجينيا.

كانت المدن قد ضربت بالقنابل، كما أن المزارع قد حطمت في خلال هجوم القوات الفدرالية وفقاً لخطتها في محاولة القضاء على مصادر تمويل الحرب، وصحب ذلك تحطيم السكك الحديدية والكباري، وبقاؤها مهملة طيلة مدة الحرب؛ مما أدّى إلى شلل كامل في المواصلات، كما أن الموانئ وسفن النقل والطرق قد حطمت أو أهملت.

أما الممتلكات الشخصية فقد صودر الكثير منها خلال فترة الحرب، كما أن ممتلكات الحكومة الكونفدرالية بما فيها مخازن القطن، بطبيعة الحال، أصبحت ملكاً للمنتصر. في خلال هذه الفترة ظهرت حوادث تبين كثرة التلاعب بواسطة أفراد غير مخلصين سواءً أكانوا من الرسميين من حكومة الشمال أم لصوص انتحلوا شخصيات هؤلاء الرسميين؛ حيث قاموا بالاستيلاء على كثير من الملكيات والمزارع تحت سمع ونظر الجنوبيين.

لقد حلت النكبة الاقتصادية بعدد كبير من الأفراد في الجنوب. فكل البنوك أغلقت، وفقد الناس إيداعاتهم الخاصة، كما أن حاملو السندات الكونفدرالية فقدوا استثماراتهم، تحرير الرقيق أدّى إلى خسارة مالكيهم. لقد فقدت الأرض قيمتها بسبب فقدان الرقيق وبعض وسائل التدمير الاقتصادية الأخرى، كما أن كثيراً من المزارع الكبرى قد أغلق عليها بسبب الضرائب.

وهكذا فقد واجهت البلاد ككل مشكلة إعادة البناء المادّي، وإيجاد نظام اقتصادي جديد يمكن في ظلة تشغيل الرقيق المحررين. كان الجنوب هو الإقليم الوحيد الذي تعرض للخراب نتيجة الحرب.

انتفاضات وخراب اجتماعي: لقد خسر الجنوب -كما قلنا سابقاً- حوالي ٢٥٠,٠٠٠ جندى في الحرب، هذا عدا المشوّهين والخسارة في المدنيين، كما أن قرار تحرير الرقيق قد أدى إلى انسلاخ مئات الآلاف منهم، والتردي في جهات متعددة دون وجود الغذاء الضروري. كل ذلك قد خلق مشكلة اجتماعية للبلاد بوجه عام.

خطة لنكولن للتعمير: لقد واجه الشمال إعادة بناء وتنظيم حكومات مخلصة في الجنوب. ومن البداية كان لنكولن هو الموجه؛ حيث عين حكاماً عسكريين مؤقتين في المناطق المحتلة.

في نهاية عام ١٨٦٣، قام لنكولن بوضع خطة بسيطة، ولكنها عبقرية لإرجاع الولايات المحتلة بسرعة إلى حظيرة الاتحاد الفدرالي. لقد تضمنت هذه الخطّة المراحل الآتية: العفو الكامل عن جميع السكان في الجنوب، ما عدا كبار القادة العسكريين والمدنيين الذين يعفي عنهم فقط بعد حلف اليمين على موالاتهم للولايات المتحدة؛ إذا قام ١٠ ٪ من أولئك الذين اشتركوا في انتخابات ١٨٦٠ بحلف يمين الولاء للولايات المتحدة والموافقة على التعديل الثالث عشر في الدستور (الخاص بتحرير الرقيق) فإنه يسمح لهم بتكوين حكومة للولاية وسيعترف بها الرئيس. بعض القادة في الكونجرس اعتقدوا بأنّ هذه الخطة لينة جداً، ولذلك كانوا يستهزؤون منها ويسمونها «خطّة ال ١٠ ٪». وتحت هذه الخطة تكوّنت حكومات في كلّ من ولايات تنيسي، لويزيانا، أركنساس، وفرجينيا، واعترف بها الرئيس.

معارضة سياسة التعمير المعتدلة: منذ بداية إدارة لنكولن، كان هناك خلاف بين أتباع الحزب الجمهوري بخصوص الساسة المتبعة تجاه الجنوب. فئة من هؤلاء، ويطلق عليهم «المعتدلون» – ومنهم لنكولن كانوا يرون ضرورة اتباع سياسة لينة متفهمة لمشاعر السكان في الجنوب، نظراً لما تعرضوا له من خراب أثناء الحرب، وترى هذه الفئة بأن الغرض الأعلى هو إعادة الاتحاد الفدرالي وليس الثأر والعمل العفوي الذي ربما لن يجد شيئاً.

أما الفئة الأخرى، ويطلق عليهم «المتطرفون»، فقد أرادوا اتباع سياسة أكثر حزماً، وذلك بالقيام بتعديلات جذرية في المجتمع الجنوبي، وترى هذه الفئة بأن اللوم والمسئولية يقعان على الجنوب ولذلك فإن عليهم تحمّل النتائج. ولن يجد – في نظر المتطرّفين– إرجاع نظم أثبتت أنه لم يمكن التعامل معها. وكل ذلك في نظر هذه الفئة إنما يقتضي إيجاد تغييرات أساسية في النظام السياسي والاجتماعي في الجنوب.

وهكذا يمكن توضيح الفروق بين خطة المتطرفين وبين الرئيس فيما يلي: أولاً، لقد خشيت فئة المتطرفين (Radicals) على مستقبل الحزب الجمهوري، لماذا؟ في رأيهم أن رجوع الولايات إلى الاتحاد الفدرالي ربمّا يؤدي إلى إعادة وحدة الحزب الديمقراطي بانضمام ديمقراطي الجنوب إلى ديمقراطي الشمال، وهذا يشكل خطراً على الحزب الجمهوري – الذي يعتبر حزباً جديداً في البلاد إذا قورن بالحزب الديمقراطي – ولهذا فإن الحزب الجمهورى ربما يفقد الأغلبية والثقة التي تمتع بها وجاهد من أجلها في العقد السابق. ثانياً، معارضة فئة المتطرفين لسلطات لنكولن، فكثيراً منهم كان يعتقد بأن الرئيس قد تجاوز سلطاته الدستورية أثناء الحرب وبعد انتهائها من خلال إشرافه على إعادة تعمير الولايات الجنوبية، وهم يرون بأن خطة التعمير يجب أن تكون ضمن سلطات الكونجرس وليس الرئيس. ثالثاً، كان هناك خلاف بين الرئيس وبين المتطرفين بخصوص المكانة القانونية للولايات الجنوبية. لنكولن كان يؤمن بأن الولايات الجنوبية كانت دائماً متواجدة، كما أنها لم تترك الاتحاد الفدرالي، طالما أنها لا يمكن أن تنفصل – حسب تفسير لنكولن للدستور – ولهذا فحسب نظرية لنكولن أن سلطات الكونجرس في حكم وإعادة تنظيم الجنوب يجب أن تكون محددة وليست مفتوحة. رابعاً، كانت هناك رغبة شديدة لدى كثير من الشماليين للمعاقبة والثأر من الجنوب نظراً لمسئوليته في الخراب والدّمار الذى حلّ بالبلاد. خامساً، يجب التركيز على ناحية خاصة وهامة وهي أن وراء كل الإجراءات السياسية للتعمير في الجنوب كانت هناك رغبة أصحاب العمل في الحفاظ على تقوية الحزب الجمهوري باعتباره متكلماً وممثلاً لطبقة أصحاب الأعمال. وهكذا كان يريد هؤلاء ترك الجنوب في حالته السياسية – المتردية – كما هو حتى يستطيع الحزب الجمهوري أن يسيطر على الوضع – والمغانم- تماماً، ثم تنفذ خطته فيما بعد– وهى السيطرة الاقتصادية على الجنوب – عن طريق محاولة السيطرة على أصوات الرقيق في الجنوب. وسادساً، رغبة الكثير من المصلحين في الشمال في تشجيع أيجاد تغيير اجتماعي في الجنوب حتى يمكن إضعاف وإذعان طبقة الأرستقراطيين الزراعيين، وهكذا فقد قاموا – دون حكمة– بالثأر من الجنوب بإعطاء حرية كاملة وعاجلة للرقيق. هذه الإجراءات التعسفية سببت الكراهية في نفوس أهل الجنوب تجاه الشمال ، كما أنها سببت المآسي الكثير من الرقيق، لأنها جعلت من الصعب عليهم التأقلم مع الوضع الجديد.

اقتراح ويد – ديفيز (يوليو عام ١٨٦٤): لقد تحدت فئة المتطرفين من الحزب الجمهوري في الكونجرس إجراءات لنكولن اللينة بخصوص تعمير الجنوب. فتحت تأثير هؤلاء؛ قام الكونجرس بالموافقة على اقتراح ويد – ديفيز الذي يعطي للكونجرس حق الإشراف على التعمير في الجنوب، ولكن لنكولن نقض هذا الاقتراح. ومع ذلك فيجب الملاحظة هنا بأن هذا يبين مدى المعارضة التي كان يواجهها الرئيس بخصوص خطتّه للتعمير، خصوصاً أن هذه المعارضة آتية من حزبه– الحزب الجمهوري. ولكنّ لنكولن كان يأمل في تكملة إعادة الولايات الجنوبية إلى الاتحاد الفدرالي قبل أن يستطيع الكونجرس أن يبت في هذا الأمر.

خطة جونسون في التعمير: كان اغتيال الرئيس لنكولن في ١٥ أبريل عام ١٨٦٥ قد رمى بمشكلة التعمير في أحضان الرئيس الجديد – أندرو جونسون. ولقد ظنت فئة المتطرفين بأن جونسون سيوافقهم على خطتهم في التعمير، خصوصاً وأنه كان دائماً من المعارضين لطبقة الأرستقراطية الزراعية في الجنوب ومن المؤيدين بخصوص إعطاء الرجل العادي حريته السياسية في الجنوب. من الملاحظ أن جونسون

بقي كسناتور في مجلس الشيوخ الأمريكي رغم انفصال ولايته تنيسي عن الاتحاد الفدرالي. ولكن بصفته من الحزب الديمقراطي ومن الجنوب، فإن جونسون كان يميل إلى استخدام سياسة معتدلة تجاه الجنوب – لقد أراد أن يترك الولايات الجنوبية حرّة من أي تدخّل من الحكومة الفدرالية في شئون يعتبرها هو من الشئون الداخلية لهذه الولايات.

وهكذا فإن جونسون قد قام بابتداع سياسة شبيهة لدرجة كبيرة لسياسة لنكولن. خطته للتعمير تتخلص فيما يلي: أولاً، تعيين حكام مؤقتين من المدنيين الجنوبيين لحكم الولايات الجنوبية. ثانياً، تقوم كل ولاية بعمل مؤتمر دستوري لها، على أن يكون الممثلون في المؤتمر ممن حلفوا يمين الولاء للولايات المتحدة. ثالثاً، يتوقّع من المؤتمرات الدستورية هذه أن تقرر إلغاء قرارات الانفصال التي فرضت في السابق، وإلغاء الرق، ثم إلغاء ديون الحرب الكونفدرالية.

وبتكملة هذه المراحل، يمكن للولايات الرجوع إلى حظيرة الاتحاد الفدرالي. بعض الولايات الجنوبية قامت بهذا العمل، وبعضها مازال في طور التكوين حينما كان على الكونجرس أن يجتمع في ديسمبر عام ١٨٦٥. من الملاحظ أنّه لم تضع أيٍ من الولايات الجنوبية ضماناً في دستورها المقترح بحرية الانتخاب للجميع – لم تعط هذه الدساتير حرية الانتخاب للرقيق. وهكذا فان الكونجرس عارض هذا العمل، وسرعان ما بين اعتراضه على خطة جونسون للتعمير، وذلك برفضه الاعتراف بالنواب والشيوخ المنتخبين في الولايات الجنوبية بموجب هذه الخطة.

ديبلوماسية جونسون في عهد ما بعد الحرب

لقد آل للرئيس جونسون العمل علي إجبار القوات الفرنسية في أن تترك المكسيك، وذلك بتطبيق مبدأ مونرو بخصوص أمريكا اللاتينية (كما رأينا سابقاً نجح إمبراطور فرنسا نابليون الثالث في تدعيم حكم مكسميليان في المكسيك بإرسال حملة فرنسية إلى هناك عام ١٨٦٢). وقد عالج جونسون ووزير الخارجية سوارد هذا الأمر بلباقة، حيث أقنعوا فرنسا بضرورة سحبها لقواتها من المكسيك في وقت كان فيه الرئيس والكونجرس على خلاف بخصوص خطة التعمير بعد الحرب. أما شراء ألاسكا فقد كان نتيجة سيادة العلاقات الطيبة بين أمريكا و روسيا خلال الحرب الأهلية.

الفرنسيون في المكسيك: بدأ التدخل الفرنسي في المكسيك عام ١٨٦٢، عندما قام الأرشدوق مكسميليان (النمساوي) بتدعيم من القوات الفرنسية وبعض الرجعيين من ملاك الأراضي ورجال الدين في المكسيك بتتويج نفسه إمبراطوراً على المكسيك. لقد كان نابليون الثالث وراء هذا التدخل لطمعه في تكوين إمبراطورية فرنسية. وكانت المكسيك واحدة من أمثلة لأطماع نابليون. وقد كان مكسميليان وزوجته كارلوتا هما الوسائل التي أراد بها نابليون تحقيق أطماعه. كان وزير الخارجية الأمريكية سوارد قد طلب من فرنسا عام ١٨٦٢ سحب قواتها التي كانت تدعم حكم مكسميليان رغم معارضة السكان في المكسيك لهذا الحكم، ولكنّ الحرب الأهلية في أمريكا لم تمكن الولايات المتحدة من استعمال القوة في هذا الشأن. في بداية

خريف عام ١٨٦٥ قام الرئيس جونسون بإرسال قوة بقيادة الجنرال الأمريكي شيردان إلى حدود تكساس الجنوبية عند ريوجراند، وطلب بهدوء من الفرنسيين الانسحاب من المكسيك طبقاً للسياسة القديمة المتبعة منذ العشرينيات وهي مبدأ مونرو. في نفس الوقت قامت أمريكا بالاعتراف بحكومة بينيتو جواريه (Benito Juarez) الثورية في المكسيك. وبزيادة المشاكل على نابليون الثالث في أوروبا، لم يجد هذا بدأً من سحب القوات الفرنسية من المكسيك في مايو عام ١٨٦٥. وبدون تدعيم عسكرى من الخارج، قبضت حكومة المكسيك الجديدة على مكسميليان وأعدمته رمياً بالرصاص. موقف الولايات المتحدة كما ذكر في حينه — كان تدعيماً لمبدأ مونرو.

التوسع الإقليمي عام ١٨٦٧: كان وزير روسيا المفوض في الولايات المتحدة قد اتصل بوزير الخارجية سوارد في ديسمبر عام ١٨٦٦ بشأن رغبة روسيا بيع ألاسكا للولايات المتحدة. سوارد كان من مؤيدي التوسع الإقليمي لأمريكا، ولذلك كانت هذه الفكرة محط موافقته السريعة. كانت العلاقة الطيبة بين البلدين — بسبب تدعيم روسيا للحكومة الفدرالية أثناء الحرب الأهلية وإرسالها أسطولها إلى موانئ نيويورك وسان فرنسيسكو في عام ١٨٦٢— قد مهدت الطريق للبدء في مفاوضات الشراء، وكانت رغبة روسيا في بيع ألاسكا ترجع إلى أن شبه الجزيرة هذا قد استنزفت موارده المعروفة في ذلك الوقت وهي الفراء (فراء الحيوانات القطبية) ، كما خشيت روسيا أن نزاعها مع بريطانيا في ذلك الوقت ربما يؤدي إلى حرب يكون نتيجتها احتلال ألاسكا من قِبَلِ البريطانيين، وهكذا فضل الروس أن تكون ألاسكا بيد الأمريكيين.

كان القرار بشراء ألاسكا نتيجة لجهود وزير الخارجية، وإقناعه البلاد بأن في هذا الشراء مصلحة كبرى للولايات المتحدة. ولايغيب عن الذهن هنا أن نذكر بأن بعض المعارضين لهذه الصفقة في الكونجرس أطلقوا عليها اسم «الثلاجة» ، «جهل سوارد». وقد بين سوارد بأن هذا الشراء إنما هو على الأقل رد لجميل روسيا ومواقفها من الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية . وقد تولدت الإشاعات بأن تلك المنطقة مازالت غنية بالفراء ، والأسماك، والذهب. وهكذا اقتنعت الغالبية في الكونجرس بفوائد الصفقة، ووافق الكونجرس على دفع مبلغ ٧,٢ ميلون دولار ثمناً لها. ولقد أثبتت الأيام أن هذه الصفقة أكثر من مربحة — حيث اكتشف البترول في ألاسكا بكميات كبيرة عام ١٩٧٥م.

في عام ١٨٦٧ ، احتلت الولايات المتحدة الجزر الوسطى التي تقع غرب هاواي ، والتي اكتشفتها الولايات المتحدة عام ١٨٥٩ .

و قام سوارد— أيضاً— بعقد معاهدة لشراء فيرجين آيلندز من حكومة الدانمرك، ولكن مجلس الشيوخ لم يصدق عليها.

بداية خطة الكونجرس للتعمير

حتى يعطل المتطرفون الجمهوريون خطة جونسون في التعمير، وليتمكنوا من تطبيق خطتهم؛ قاموا بتعيين لجنة مشتركة من المجلسين (الشيوخ، والنواب)، أطلقوا عليها «اللجنة المشتركة للتعمير».

قادة خطة الكونجرس للتعمير: من أبرز القادة في الكونجرس، كان ثاديوس ستيفنز، النائب من بنسلفانيا، وكان معروفاً بإيمانه بالإصلاحات الشعبية، وبكراهية للطبقة الحاكمة في الجنوب، وبتعاطفه الشديد مع الرقيق. كانت نظريته بخصوص التعمير تتلخص في أن الولايات الجنوبية إنما تعتبر «مناطق مفتوحة» تقع تحت رحمة الكونجرس تماماً، وقد حافظ ستيفنز على سلطته في الكونجرس حتى عام ١٨٦٨م.

شارلس سمنر (من ولاية ماستشوستس) كان زعيم المتطرفين في مجلس الشيوخ، وكان عضواً في لجنة الكونجرس المشتركة. وقد كان هذا ضعيف الصحة – بسبب اعتداء برستون بروكس – ولكنه أشغل نفسه بمسألة واحدة وهي مشكلة الرقيق. وكمصلح مثالي؛ فإن سمنر كان يريد أن يطبق المساواة بين العنصرين (العبيد والبيض) على الفور، ولأسباب شخصية؛ فإن بقية المتطرفين قد سمحوا لمثل هؤلاء القادة بالسيطرة على الكونجرس.

وحسب نظريته: «انتحار الولايات » (State Suicide)؛ فإن سمنر اعتقد بأن الولايات قد عملت على تحطيم نفسها بعملية الانفصال. والآن فهي تحت رحمة الكونجرس كأي «منطقة» جديدة (New Territory)..

أخطاء الجنوب: عدد كبير من الولايات الجنوبية اختار كثيراً من القادة الكونفدراليين السابقين كي يمثلوهم في الكونجرس، بعد عودة هذه الولايات إلى الاتحاد الكونفدرالي تحت خطة جونسون، وقد سبب هذا غضب الشمال، كما أنّ كثيراً من المجالس التشريعية في الولايات الجنوبية سنّت ما سمي «تشريعات الرقيق» التي كان الغرض منها حل مشكلة الرقيق المحررين. لقد قصد بهذه القوانين حماية الرقيق من الوضع المزري الذي ترددوا فيه؛ ليمكنهم من العودة إلى العمل، وكذلك تقييد حقوقهم الشرعية والاقتصادية والاجتماعية. وقد قامت هناك بعض المظاهرات في مناطق معينة من الجنوب عام ١٨٦٦، مما نتج عنه قتل الكثير من الرقيق المحرّرين. هذه الحوادث في مجموعها لعبت في أيدي المتطرفين في الكونجرس الذين زعموا بأن الجنوب لم يقبل نتائج الحرب، وأن من الضروري على الكونجرس اتخاذ إجراءات أكثر حزماً.

اقتراح بإنشاء دائرة المحرّرين: كان أول خلاف مباشر ظهر بين الرئيس والكونجرس في فبراير عام ١٨٦٦، عندما وافق الكونجرس على اقتراح بتجديد مكتب الرقيق المحررّين. هذه الدائرة كانت قد أنشئت من قبَل الكونجرس أثناء الحرب لتقدم المساعدة للرقيق المحررين. كانت جزءاً من الهيئة التنفيذية – مع أنها مستقلة برأيها. وقد استغلت هذه الدائرة كوسيلة لكسب أصوات الرقيق لصالح الحزب الجمهوري. وقام جونسون بنقض هذا الاقتراح، لأنه كان يؤمن أن إنشاءها إنما كان عن طريق الحكومة الفدرالية في وقت لازم (في الأحوال العادية تترك هذه الأمور للولايات، لأنها في نظر جونسون ، يجب أن تعتبر من حق

الولايات وليس من حق الحكومة الاتحادية)، وأنه لم يعد لها لزوم الآن، أو إذا كانت، فإن الولايات هي صاحبة الحق في إرجاعها. ولم يستطع الكونجرس أن يتغلب على قرار النقض، ولذلك لم يصبح هذا الاقتراح قانوناً، ونتيجة لهذا الانتصار؛ شعر جونسون بزيادة الثقة في النفس، وبدأ يهاجم قادة المتطرفين في الكونجرس.

اقتراح الحقوق المدنية: في مارس عام ١٨٦٥، قام الكونجرس باقتراح «الحقوق المدنية» حيث أعطى فيها للرقيق حق المواطنة وجميع الحقوق المدنية الأخرى. وقد نقض جونسون هذا الاقتراح، ولكن الكونجرس تغلّب على حكم النقض وأمضى القانون. ثم قام المتطرفون أيضاً بوضع قانون «لدائرة الرقيق» مع قليل من التعديل، وأقرها رغم نقض الرئيس لها. وهكذا أثبت المتطرفون بأن لهم اليد العليا في خطّة التعمير.



الفصل الثامن عشر
الأحداث الهامة

١٨٦٣ : إعلان خطة لنكولن لإعادة التعمير– متسامحة.

١٨٦٥ : إعلان خطة لنكولن لإعادة التعمير– متسامحة.

جاء أندرو جونسون رئيساً بعد لنكولن – جونسون اتبع خطة لنكولن المتسامحة في إعادة التعمير في الجنوب – الولايات الجنوبية تسن قوانين ضدّ الحريات المدنية للعبيد – سمنر وستيفنز يرأسان لجنة إعادة التعمير في الكونجرس ويحبطان مشروع جونسون.

١٨٦٦ : نابليون الثالث يسحب جنوده من المكسيك – مظاهرات العبيد في الجنوب – سنّ الكونجرس قانون الحقوق المدنية بالرغم من معارضة جونسون – تنظيم الكوكلاكس كلان في الجنوب.

١٨٦٧ : اشترت الولايات المتحدة ألاسكا من روسيا.

CHAPTER 18

EARLY RECONSTRUCTION

1 - J.G. Randall and David Donald. **the Civil War and Reconstruction** (1961).

2 - K. M. Stampp. **The Era of Reconstruction** (1964)

3 - J. H. Franklin. **Reconstruction After the Civil War** (1961).

4 - C. S. Coutler. **The South During Reconstruction, 1865 - 1877** (1947).

❖

الفصل التاسع عشر

خطة الكونجرس للتعمير

١٨٦٦ - ١٨٧٧ م

الصراع بين الرئيس والكونجرس: جونسون وانتخابات الكونجرس عام ١٨٦٦ - فكرة الكونجرس في عملية الإعمار - التعديل الرابع عشر للدستور- محاكمة الرئيس جونسون - تطبيق فكرة المتطرفين في الإعمار - الحكومات الجديدة في الجنوب - مناهضة المتطرفين للمحكمة العليا انتخابات ١٨٦٨ - التعديل الخامس عشر للدستور.

السنوات الأخيرة في عهد الإعمار: إعادة سيطرة الجنوب على شئونه - كوكلاكس كلان وغيرها - عوامل مساعدة لتحسين الاقتصاد في الجنوب.

آثار الإعمار على الجنوب.

الأحداث الهامة.

المراجع.



الفصل التاسع عشر

خطّة الكونجرس للتعمير

١٨٦٦ - ١٨٧٧م

بعد أن استطاع المتطرفون في الكونجرس كسب غالبية الأصوات لجانبهم، مضوا في طريقهم لتنفيذ برنامجهم في التعمير دون السماح لأي عائق في طريقهم، متجاهلين بذلك سلطة كل من الرئيس والمحكمة العليا. ولكن بعد بضعة أعوام من هذا السلوك ، بدأ الرأي العام في الشمال يثور ضد ما اعتبروه سلطات تعسفية لم تكن البلاد بعد مستعدة لقبولها. وهكذا نجد بأن القسم الأكبر من إجراءات التعمير السياسية والاجتماعية قد فشلت في تحقيق الأغراض العليا المرجوة منها.

الصراع بين الرئيس والكونجرس

كما قلنا في الفصل السابق، رفض الكونجرس أن يقبل عضوية الممثلين (النواب والشيوخ) الذين انتخبهم سكان الجنوب طبقاً لخطّة الرئيس جونسون، وبعد فبراير عام ١٨٦٦ أصبح للمتطرفين غالبية عظمى للأصوات في الكونجرس بحيث أمكنهم التغلب على سلطة الرئيس في نقض القوانين، وفيما بعد استطاع الكونجرس أن يلغي أي تدخل من قبل جونسون في خطتهم للتعمير؛ لدرجة أنهم حاولوا أن يقدموا الرئيس نفسه للمحاكمة أمام الكونجرس.

جونسون وانتخابات عام ١٨٦٦ في الكونجرس: لقد كان من الظاهر أن لهذه الانتخابات أهميتها؛ لأن الناخب قد أعطى الفرصة في أن يقرر بين سياستين للتعمير: تلك التي يحاول أعضاء الكونجرس (أو المتطرفين منهم) تطبيقها، وتلك التي وضعها جونسون من قبل في عام ١٨٦٥ . فإذا كانت الغالبية المنتخبة تميل إلى خطة الحزب الجمهوري في التعمير، فيكون معنى هذا أن غالبية السكانّ يفضلون هذه الخطة، وإلا فإن خطة جونسون سيعطى لها الفرصة في أن تأخذ مفعولها.

وبناءً على ذلك، فإن جونسون قام بنشاط واسع لإقناع الناس بضرورة انتخاب مؤيديه إلى الكونجرس، كما قام بحملة انتخابية تقليدية بعمل رحلة إلى شيكاغو ثم إلى واشنطن مرة أخرى بالنيابة عن معاونيه المرشحين، وقد أطلق على هذه الرحلة في الكونجرس تهكماً اسم «التمرجح في دائرة». وقد قام أعداؤه بحملة انتخابية أكثر فعالية، فكثيراً ما كان الرئيس يقابل بالشغب والضجيج من قبل أعدائه بين المستمعين. مما أدّى إلى غضبه واستفزازه بدرجة غير لائقة لشخص في مكانته. وقد ركز المتطرفون دعايتهم الانتخابية

على القول بأنّ أي انتصار لجونسون إنما يعني إعادة تخفيض التعريفة الجمركية (وهم يعرفون بأن الشمال يؤيد وجود تعريفة مرتفعة)، وإلغاء ديون الحكومة الاتحادية التي تحملتها وقت الحرب. كما أن بعض الأحداث والإجراءات التي ظهرت في الولايات الجنوبية (منذ أواخر ١٨٦٤ - ١٨٦٦) مثل المظاهرات العنصرية في نيو أولينز (ولاية لويزيانا) في عام ١٨٦٦، وإعادة انتخاب بعض القادة الكونفدراليين، و«قوانين الرقيق»، كل هذه أقنعت كثيراً من الناخبين في الشمال إلى الحاجة الماسة إلى تطبيق خطة الكونجرس في التعمير. وفي نفس الانتخابات فإن عشرة ولايات جنوبية أغضبت الشمال بسبب رفضها الموافقة على التعديل الرابع عشر في الدستور (الذي أعطى الرقيق حقوق المواطنة).

كان نجاح المتطرفين ساحقاً في هذه الانتخابات، حيث استطاعوا السيطرة على كلّ من مجلس الشيوخ والنواب، وهكذا أصبح الطريق أمامهم مفتوحاً لتطبيق خطتهم.

خطة الكونجرس للتعمير: باجتماع الكونجرس في ديسمبر عام ١٨٦٦، قام المتطرفون فيه بوضع سلسلة من التشريعات التى كانت مليئة بروح انتقامية، وقصد منها تأكيد سيطرة الجمهوريين المتطرفين على الحكم .. كان أهم هذه التشريعات ما يلي: «قانون الخدمة المدنية»، حيث منع هذا القانون الرئيس من إعفاء بعض الموظفين المدنيين الكبار من مناصبهم دون موافقة مجلس الشيوخ، وكان الغرض منه بالطبع منع جونسون من إزاحة الموالين للحزب الجمهوري. «قانون الجيش»، الذي يحدّ من سلطات الرئيس في مراقبة القوات المسلحة. «قانون ٢ مارس عام ١٨٦٦ للتعمير» ويشمل رفض كل الحكومات المنتخبة في الجنوب – تحت خطة جونسون– ما عدا تنيسي، تقسيم الجنوب إلى خمس مقاطعات عسكرية يحكم كل واحد منها قائد عسكرى من الشمال، يسجل كل الناخبين في كل مقاطعة. وبذلك يعطي المحررين حقوقهم المدنية، ويحرم من البيض كل من يثبت عدم ولائه لحكومة الولايات المتحدة، وهذا القانون بطبيعة الحال، أكد سيطرة الجمهوريين المتطرفين على حكومات الولايات الجنوبية. الطلب من الولايات الجنوبية بضرورة وضع دساتير تتضمن حقّ الرقيق المحررين في الانتخاب؛ على المجالس التشريعية في الولايات الجنوبية أن تصدق على التعديل الرابع للدستور؛ وأخيراً على المنتخبين الجدد أن يحلفوا اليمين بأنهم لم يسبق أن ساعدوا الكونفدراليين طواعية. وفي النهاية إصدار قانون بضرورة انعقاد الكونجرس يوم ٤ مارس عام ١٨٦٧، وذلك حتى يضمنوا بقاء الكونجرس مجتمعاً لإمكانية السيطرة على سياسة التعمير.

التعديل الرابع عشر في الدستور: كان المتطرفون في الكونجرس قد اقترحوا التعديل الرابع عشر على الدستور في صيف عام ١٨٦٦ حتى يمكنهم وضع قانون الحقوق المدنية بشكل أوضح ليشمل الرقيق. لم يصدق على هذا التعديل في الجنوب إلا في عام ١٨٦٨. هذا التعديل شمل بعض القوانين الأخرى التي تضمن النجاح لخطة المتطرفين، ويتضمن التعديل ما يلي: أعطى حق المواطنة وكل الحقوق المدنية لكل من ولد أو تجنس بالجنسية الأمريكية؛ ومنع الولايات من سن أي قوانين من شأنها تحديد هذه الحقوق أو منع الحماية المتساوية للجميع؛ واستمر هذا القانون بالنص على منع أي ولاية من حرمان أي شخص من حقه في الحياة والحرية والملكية دون إجراءات قانونية شرعية، إذا منعت أي ولاية حق التصويت عن أي من سكانها الذكور فإن نسبة تمثيلها في الكونجرس، وبالتالي عدد أصوات الهيئة الناخبة (Electoral College)

في الحياة والحرية والملكية دون إجراءات قانونية شرعية، إذا منعت أي ولاية حق التصويت عن أي من سكانها الذكور فإن نسبة تمثيلها في الكونجرس، وبالتالي عدد أصوات الهيئة الناخبة (Electoral College) ستخفض بالنسبة نفسها التي استعملتها الولاية في تخفيض عدد الناخبين فيها؛ كما حرم هذا البند الرئيس من سلطته التقليدية في العفو، والتي يمكن أن تستعمل في السماح لبعض الكونفدراليين السابقين من تقلد مناصب في الولايات أو في الحكومة الفدرالية؛ كما أوجبت هذه الفقرة دفع ديون الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الأهلية، ولكنها منعت دفع أي ديون تحملتها الحكومة الكونفدرالية، ومنعت التعويض لملاك الرقيق (الذين خسروا ملكيتهم، أي العبيد). وأخيراً أعطى الكونجرس لنفسه حقّ تطبيق هذا التعديل – مع أن الرئيس في العادة هو صاحب السلطة في تطبيق قوانين الدولة – وذلك لأنهم لم يثقوا في الرئيس للقيام بتطبيقه. ولقد أصبح التعديل الرابع عشر ساري المفعول في يوليو عام ١٨٦٨ بعد أن صدقت عليه الولايات الجنوبية، بينما كانت تقع تحت الحكم العسكري.

محاكمة الرئيس جونسون: مع أن الجمهوريين المتطرفين كان لهم غالبية عظمى في الكونجرس بحيث مكنهم التغلب على حق النقض للرئيس، إلا أنهم أرادوا أن يؤكدوا بقاء السيطرة في أيديهم بالعمل على إبعاد الرئيس عن الحكم بطريق المحاكمة. كان جونسون في العادة حذراً في أن تتمشي القوانين التي صادق عليها الكونجرس، ولكنه قام في أغسطس عام ١٨٦٧ بالطلب إلى وزير الحربية إدون ستانتون بالاستقالة متهماً إياه بأنه ذو وجهين يعمل كجاسوس للمتطرفين حيث يعطيهم معلومات عما يجري في اجتماعات الوزارة. جونسون من جهته كان يؤمن بأن «قانون الخدمة المدنية» الذي وضعه الكونجرس عام ١٨٦٦ غير دستوري، وأراد أن يرى رأي المحكمة الاتحادية في هذا القانون بمواجهتها بقضية من هذا الشأن، ولكن المتطرفين في الكونجرس رحبوا بهذا العمل من قِبل جونسون؛ حتى يتهمونه بعدم تطبيق قوانين الكونجرس، وبالتالي يستطيعون تقديمه للمحاكمة.

وفي فبراير عام ١٨٦٨، قام مجلس النواب بالتصويت بأغلبية ساحقة على محاكمة جونسون، وكانت معظم التهم الموجهة إليه تدور حول مخالفته لقانون الخدمة المدنية، اجتمع مجلس الشيوخ كمحكمة ليسمع القضية، ويدلي برأيه بالذنب أو بعدمه بخصوص الرئيس، ولقد كان الدفاع عن الرئيس حازماً ومستقيماً، وكانت البيانات ضده ضعيفة جداً، ولكن المتطرفين استماتوا في محاولة إزاحته عن الرئاسة باستعمال كل وسائل الضغط الممكنة على أعضاء الشيوخ ليجبروهم على التصويت بإدانة الرئيس. ومع ذلك لم يستطع هؤلاء الحصول على الصوت الأخير المرجح للحكم بالإدانة (حتى يثبت حكم الإدانة .. في هذه الحالة كان يلزم أصوات ثلثي عدد أعضاء المجلس زائد صوت). لقد رفض سبعة من الشيوخ الجمهوريين المضي مع أعوانهم في التصويت ضد الرئيس. هذه المحاكمة بينّت الدرجة التي سمح فيها المتطرفون في الكونجرس لأنفسهم بمحاولة السيطرة على الهيئة التنفيذية والحكومة الاتحادية ككل.

تطبيق خطّة المتطرّفين في الجنوب: بعد نجاح المتطرفين في السيطرة على الحكومة؛ مضوا في عام ١٨٦٧ في تطبيق إجراءاتهم في الجنوب. لقد قسم الجنوب إلى خمس مقاطعات عسكرية، يحكم كلّ منها جنرال اتحادي تعاونه قوات اتحادية، وقد استبدلت حكومات الولايات بحكومات عسكرية – وهذا عمل غير دستوري في وقت السلم.

إن محاولة السيطرة علي أصوات الرقيق، إنما تعتبر المفتاح الوحيد لسيطرة الجمهوريين السياسية على الولايات الجنوبية، ولقد ضمن الرقيق حقهم الانتخابي بواسطة التعديل الرابع عشر في الدستور، ووجود قوات فدرالية هناك لتدعيم هذا القانون. وهكذا بدأ الحلف الاتحادي (Union League) – الذي كان الساعد الأيمن للجمهوريين في الجنوب – يعمل على كسب ولاء الرقيق المحررين للحزب الجمهوري. وقد وفد إلى الجنوب فئة أطلق عليها: «كاربتباجرز» (Carpetbaggers) (لفظ أطلقه عليهم أهل الجنوب) وهم إما موظفين فدراليين، أو مبشرين، أو سياسيين، أو رجال أعمال، أتوا إلى الجنوب ليستمتعوا بفرص العمل الكثيرة، وقد كانوا الساعد الأيمن لجماعة الكونجرس المتطرفة في كسب ولاء الرقيق للحزب الجمهوري.

هناك فئة أخرى أطلق عليها «سكالوواجز» (Scalawags) وهم الجنوبيون البيض الذين أملوا في الحصول على منافع خاصة أو وظائف في الحكومة، وذلك بتملقهم موظفي الحكومة الاتحادية.. كما أنّ بعض قادة الرقيق ساعدوا على تجنيد إخوانهم للولاء للحزب الجمهوري.

هذه الفئات المختلفة كاربتباجرز، سكالوواجز، الرقيق المحرر، كوّنت العناصر الأساسية التي اعتمدت عليها الحكومة الجديدة في الجنوب، تلك التي تحميها القوات الاتحادية هناك ضد غالبية السكان. برنامج إعادة التعمير الحكومي في الجنوب إذن كان يدعو إلى تطبيق المساواة المدنية والسياسية والاجتماعية بين الرقيق المحرر وبين السكان البيض في الجنوب. ومن خلال ذلك نجد أن كثيراً من الجنوبيين – البيض– قد حرموا من حق الانتخاب، حيث سهّل ذلك من سيطرة الفئات الجديدة على الحكم.

الحكومات الجديدة في الجنوب: لقد كان لهذه الحكومات مساوئها التي يمكن إجمالها فيما يلي: أولاً، حرموا كثيراً من أفراد الطبقة المثقفة ذات الخبرة السياسية من البيض من المشاركة في الحكم في الوقت الذى وضعوا فيه كثيراً من الرقيق المحرّرين في وظائف حكومية غير مؤهلين لها؛ ثانياً، انتشار الفساد في الجنوب، فئتي السياسيين وأصحاب الأعمال في كلا الإقليمين هم الذين يجب أن يتحملوا المسئولية في إيجاد هذا الفساد الذي كان واضحاً في حالات أخرى كثيرة؛ وثالثاً، المجالس التشريعية في هذا العهد قامت بفرض ضرائب باهظة على الملكيات الفردية، وكانت شديدة الإسراف، مما سبب ديوناً كثيرة لحكومات الولايات.

كما لايجب النسيان أيضاً بأن تلك الحكومات في الجنوب قدمت خدمات بناءة للمجتمع نراها في النواحي الآتية: أولاً، إن الدساتير الجديدة التي وضعت، قد حققت ديمقراطية أكثر للسكان وذلك بضمانها الحرّيات المدنية للجميع، وحق الانتخاب لجميع الذكور؛ ثانياً، قامت بمشاريع بنائية عامة مثل مد الطرق، الكباري، والبنايات الحكومية؛ ثالثاً، تطبيق نظام التعليم الحرّ، ولم يكن هذا مساعداً للرقيق المحررين فقط، بل مساعداً لطبقة البيض الفقيرة؛ ورابعاً، إن الضرائب كانت أكثر عدالة في التوزيع، بحيث هناك مساواة أكثر بين جميع الطبقات في نسب دفع هذه الضريبة.

مناهضة المتطرفين للمحكمة العليا: بعد سيطرة المتطرفين على الكونجرس، فقد مضوا في

برنامجهم دونما اعتبار كبير لأي من الهيئة التنفيذية أو المحكمة العليا؛ ولكن يبدو أنّ الأخيرة ربما تكون العقبة الوحيدة أمامهم لتحقيق برنامجهم؛ طالما أن الكونجرس الآن أصبح باستطاعته السيطرة على الرئيس بالتغلب على حقه في النقض (أكثر من ثلثي أعضائه يعارضون سياسة الرئيس).

لقد حاول الكونجرس أولاً أن يتلاعب بالمحكمة؛ بمحاولة زيادة عدد قضاتها من تسعة إلى عشرة خلال الحرب الأهلية. وفي قرار المحكمة في قضية إكس پارت ميليجان (١٨٦٦) بأن المحاكمات العسكرية تعتبر غير دستورية إذا عقدت في مناطق يوجد بها محاكم مدنية، رد الكونجرس على ذلك بسن قانون يقضي بأن المكان الشاغر في المحكمة لايمكن ملؤه إلا بعد وصول عدد القضاة إلى سبعة (المعروف بأن المحكمة يجب أن يكون فيها عشر قضاة)، وعندما شعر الكونجرس بأن القضاه المعينين في عهد الرئيس جرانت يمكن أن يكونوا «أصدقاء» (بمعنى أنهم موالون في رأيهم لسياسة المتطرفين) فقد وافق الكونجرس على زيادة عدد القضاة في المحكمة إلى التسعة. ولقد فقدت المحمكة مكانتها عام ١٨٧١ عندما غيرّت رأيها بخصوص حكم سابق بخصوص الدولار الذي كان يطبع في عهد الحرب الأهلية. وهكذا بعد تعيين قاضيين من قِبَلِ الرئيس جرانت، استطاعت المحكمة في قضية هبيرن ضد جرزوالد (١٨١٧) أن تحكم بأن الدولار (الذي طبع في عهد الحرب) عملة شرعية قد تستعمل في دفع أي ديون ، لقد تلافت المحكمة أيّ تعارض مع الكونجرس، واستمر ذلك إلى الوقت الذى تغير فيه الرأي العام، وأصبح يعارض السياسة المتطرفة للكونجرس، وعندها بدأت المحكمة في تأكيد سلطتها، وقضت بأن كثيراً من القضايا في عهد التعمير غير دستورية.

انتخابات عام ١٨٦٨ : في انتخابات الرئاسة لعام ١٨٦٨ ، كان الحزب الجمهوري متأكداً من أن النصر سيكون حليفه، وذلك لسيطرته على الحكومات الجديدة (تحت التعمير)، ولتواجد القوات الفدرالية في الجنوب، ولسيطرته على تسجيل الناخبين هناك. كان مرشح الجمهوريين هو الجنرال أوليسيس جرانت، بطل الحرب الأهلية، والذي كان يؤيده كلا من المتطرفين، وكذلك أصحاب العمل الذين أصبحوا يسيطرون على الحزب. أما الحزب الديمقراطي فقد تخلى عن جونسون، ورشح هوراتيو سيمور (من ولاية نيويورك)، وقد أيد هؤلاء فكرة دفع دين الولايات المتحدة بواسطة الدولار الأخضر، ولكن هذه الفكرة سببت معارضة الكثير من المحافظين في الحزب من الشمال. ورغم مساعدة عوامل كثيرة للحزب الجمهوري؛ إلا أن نصر جرانت لم يكن حاسماً، حيث كان فرق الأصوات بينه وبين سيمور ٣٠٠,٠٠٠ صوت فقط. وهذا يرجع إلى أثر «حلف الاتحاد» على الناخبين السود، وإلى تواجد القوات الفدرالية التى حرمت كثيراً من البيض من حقّ الانتخاب.

التعديل الخامس عشر للدستور: الانتصار المحدود الذي أحرزه المتطرفون في انتخابات ١٨٦٨ أقنع الكثير منهم بالحاجة إلى ضرورة العمل على إيجاد وسيلة يمكن فيها منع الولايات من أن تنقض حق الرقيق المحررين في الانتخاب في المستقبل، فهناك احتمال وجود خطر في المستقبل وهو أن تقوم الولايات الجنوبية بتعديل دساتيرها لتحرم الرقيق المحرر من حق التصويت، ليس هذا فقط بل إن بعض الولايات الشمالية كانت تتخذ خطوات شبيهة بهذه. ولذلك جاء قرار الكونجرس بوضع الملحق الخامس عشر للدستور عام ١٨٦٩ والتصديق عليه عام ١٨٧٠ . هذا التعديل يتضمن عدم إمكانية إلغاء حقّ التصويت لأي فرد بسبب العنصر، اللون، أو كونه مستعبداً في الماضي.

السنوات الأخيرة في عهد التعمير

مع حلول عام ١٨٦٨ ، كانت كل الولايات الجنوبية – ماعدا مسيسبي، تكساس، فرجينيا، جورجيا، قد وضعت دساتير جديدة، وتمشت مع البرنامج الذي وضعه الكونجرس، وأعيد قبولها كأعضاء في الاتحاد الفدرالي. أما هذه الولايات الأربعة فكان المطلوب منها أن تصدق على الملحق الخامس عشر للدستور كشرط لإعادة قبولها كأعضاء، وبالفعل صدّقت هذه الولايات على هذه الملحق في عام ١٨٧٠م.

إعادة سيطرة الجنوب على شئونه: بعد إعادة الولايات الجنوبية إلى حظيرة الاتحاد الفدرالي، فإن البيض في الجنوب بدأوا –بالتدريج– يسيطرون على أوضاعهم. نجد في البداية بأن الرأي العام في الشمال بدأ يتخلى تدريجياً عن تأييده المطلق لبرنامج الجمهوريين بما فيه من إجراءات تعسفية، وهذا يعني بأن نظرتهم إلى الجنوب أيضاً بدأت تلين عما كانت عليه في السابق، فالحكومات التي أنشئت في الجنوب بدأت تفقد شعبيتها بسبب الضرائب العالية، وزيادة الديون والفساد. وهكذا بدأ أهل الجنوب البيض يتضامنون من أجل إبعاد أي سيطرة خارجية، كما أن الرقيق بدأوا يمتنعون عن التصويت في الانتخابات. وبذلك نجد بأن تغير نظرة الرأي العام في الشمال إلى المتطرفين الجمهوريين وإلى الديمقراطيين في الشمال – بسبب ما خلقوه من فساد – قد ساعد على تخفيض شوكة المتطرفين وأثرهم.

في عام ١٨٧٢ ، قام الكونجرس بسنّ «قانون العفو» الذي أعاد إعطاء الحقوق السياسية لجميع الكونفدراليين السابقين، انتخابات عام ١٨٧٦م، والتي كانت في الواقع هزيمة للحزب الجمهوري، قد جلبت النهاية لعهد التعمير في عام ١٨٧٧ . فيما بعد، أصبحت كل الاصلاحات التى ابتدعت في عهد التعمير في حكم الباطلة.

كوكلاكس كلان (klan Ku Klux): لقد ظهرت هذه كهيئة سرية في الجنوب، وقد صاحتها أيضاً هيئات أخرى تعمل على تقليدها. كان الغرض من هذه الهيئات هو تثبيت حكم البيض، وإحباط برنامج العمل على مساواة البيض والسود في الحقوق السياسية والاجتماعية. ولقد واجه الجنوب في تلك الفترة مشكلة اجتماعية وهي أن كثيراً من الرقيق المحررين قد ضللوا من قبل الحلف الاتحادي بحيث أصبحوا متطرفين في مسئولياتهم. وقد لجأت هذه الهيئات إلى وسائل العنف، وخرق القانون، خصوصاً ضد السود، وقد انضم لها كثير من الخارجين على القانون الذين جعلوا من مصالحم الشخصية هدفاً رئيسياً. كلهم كانوا يقومون بأعمالهم ليلاً، متلبدين بملابس بيضاء، مغطين رؤوسهم ووجوههم.

ولقد اتخذ الرئيس والكونجرس إجراءات مشددة لشذب نفوذ هذه الهيئات، وذلك بأن سنّ الكونجرس «قانون التطبيق» عام ١٨٧٠م ، وكما ألغى، لمدّة معينة، قانون «هابيس كوربوس» (Habeas Corpus)، الذي يمنع تفتيش المنازل دون إذن قضائي، وأمر القوات الفدرالية بحماية المحاكم؛ كما عيّن الكونجرس لجنة للتحقيق في أعمال تلك الهيئات مما فضحها أمام الرأي العام. كل هذا إنما يعطي فكرة واضحة عن المشاكل التي واجهها الجنوب في تلك الفترة. هذه الإجراءات السابقة كان لها أثرها الفعال في تخفيف شوكة هذه الهئيات السرية. ولكن يجب الملاحظة بأن هذه الهيئات استعادت بعض نشاطها –فيما بعد– في

الشمال والجنوب، خصوصاً في الربع الأول من القرن العشرين.

عوامل مساعدة لتحسين الاقتصاد في الجنوب: من العوامل التى ساعدت على إعادة البناء الاقتصادي في الجنوب ما يلي: إن سيادة النظرية الاقتصادية (في القرن التاسع عشر) والتي ترى بترك الحرّية الكاملة للأفراد بالعمل دون تدّخل من الحكومة الفدرالية (Laissez faire laissez passer) لم تسمح بتدخل هذه الحكومة للعمل علي إحياء الاقتصاد الجنوبي، ولكن تشريع الكونجرس بتكوين «مكتب المحررين» كان له أثر فعال في العناية بالرّقيق المحررين، وكذلك الفقراء البيض بتقديم بعض المساعدات في شكل أغذية، ملابس، وقود، وأدوات طبية. سكان الجنوب والرقيق كانوا يشاركون القوات الاتحادية المرابطة في تموينانها وملابسها، وقد كانت قوات السود تشارك السكان السود في هذه التموينات، وهكذا فإن مصروفات هذه القوات في الجنوب كانت عاملاً على مساعدة الاقتصاد الجنوبي، كما قامت وزارة الحربية ببناء السكك الحديدية في الجنوب، كما أن الكنائس الشمالية كان لها نشاطات تبشيرية بين السود حيث ساعدت على بناء الكنائس، والمدارس، وتقديم المعونة للمحتاجين. كذلك قيام بعض الهيئات الإنسانية الخاصة مثل «جورج بيبدي» بتقديم المساعدة المالية لبناء المدارس. هذا في الوقت الذي ساعد سكان الجنوب أنفسهم على إحياء اقتصادهم بإنشاء مصانع النسيج، والتبغ، والأخشاب. وأخيراً تحسن إنتاج القطن بعد فترة عانى فيها هذا الإنتاج نتيجة الحرب.

آثار الإعمار على الجنوب

كان عهد إعادة التعمير في الجنوب، في نظر كثير من الجنوبيين وكذلك بعض المؤرخين، أكثر دماراً وأكثر سوءاً -علىٰ المدى الطويل- من الحرب الأهلية نفسها. كان يمكن أن يُكتب لسياسة لنكولن، المعتدلة والمتسامحة، النجاح في تضميد الجروح العميقة التي خلفتها الحرب، ولكن استبدلت بهذه السياسة أخرى تقوم على الانتقام والثأر، دامت عشر سنوات، محاولة إرغام الجنوب على تغيير نظامه تغييراً جذرياً، المشكلة العنصرية زادت من حدة المشاكل الأخرى، في وقت كان فيه متطرفو الكونجرس يحاولون تحقيق ثورة اجتماعية في يوم واحد. وهكذا فقد شعر البيض في الجنوب بضرورة تضامنهم للحفاظ على مكانتهم في المجتمع، كما أن محاولات الحزب الجمهوري مدّ نفوذه إلى الجنوب قد جلبت نتائج عكسية بأن خلقت نظام الحزب الواحد، هناك، لأن كل السكان في الجنوب حملّوا الحزب الجمهوري مسئولية الأوضاع المتردية في فترة التعمير. و أصبح معظم الرّقيق من أتباع الحزب الجمهوري، ولكنهم منعوا من الاشتراك في الانتخابات بوسائل عديدة، مما ألغى الفائدة من وجود نظام الحزبين في الجنوب، لأن الجميع أصبح يؤيدّ ويميل إلى حزب واحد، وهو الحزب الديمقراطي. وهكذا جاء تعبير «الجنوب الصامد»؛ بمعنى أن الحزب الديمقراطي هو الحزب الوحيد صاحب الشعبية في الجنوب، على الأقل حتى عام ١٩٢٨م.

الفصل التاسع عشر

الأحداث الهامة

١٨٦٦: سيطر المتطرفون الجمهوريون على الكونجرس – بدأ المتطرفون في إقرار قوانين إعادة التعمير حسب خطة الحزب الجمهوري.

١٨٦٧: إقرار قانون إعادة التعمير في الكونجرس– بداية الطلب لمحاكمة جونسون في الكونجرس.

١٨٦٨: فشلت محاولة إجبار جونسون على الاستقالة بصوت واحد– انتخاب الرئيس جرانت.

١٨٧٠: انتهت معظم حكومات التعمير في الجنوب (التي كانت تؤيد الجمهوريين).

١٨٧٢: قانون العفو عن الرسميين الكونفدراليين في الجنوب.

❖

CHAPTER 19

CONGRESSIONAL RECONSTRUCTION

1866 - 1877

1 - Allan Nevins. **The Emergence of Modern America, 1865 - 1875** (1927).

2 - E. M. Coutler. **The South During Reconstruction, 1865 - 1877** (1927).

3 - W.R. Brock. **An American Crisis: Congress and Reconstruction** (1963).

4 - C. Van Woodward. **Reunion and Reaction** (1951).

5 - W. B. Hesseltine. **Ulysses S. Crant: Polititian** (1931).

❖

الفصل العشرون

إدارة الرئيس أوليسيس س. جرانت

رئاسة جرانت: ظهور جرانت – عيوبه – الجو الأخلاقي بعد الحرب – محاباة جرانت لأصحاب العمل.

فضائح إدارة جرانت: المؤامرة على الذهب «الجمعة السوداء» – عصابة التويد – فضيحة الكريديه موبيلييه – قانون زيادة المرتبات – سان بورن وفضائح أخرى.

العلاقات الدولية: محاولة ضم سانتو – دومنجو – الفينيانز – معاهدة واشنطن– انتفاضة كوبا – معاهدة بيرلنجيم.

انتخابات ١٨٧٢.

المشاكل الاقتصادية في أعقاب الحرب: الأزمة الاقتصادية عام ١٨٧٣ – سياسة العملة – جريمة ١٨٧٣ الاقتصادية – قانون التكملة ١٨٧٥ – حزب الدولار – الأزمة الزراعية بعد الحرب – جماعة الجرنيجرز.

انتخابات ١٨٧٦ .

الأحداث الهامة .

المراجع الهامة.

❖

الفصل العشرون

إدارة الرئيس أوليسيس س. جرانت

الجو الأخلاقي الذى ساد فترة حكم جرانت، يُعتبر أكثر مسئولية عن الفضائح التي ظهرت في هذا العهد من مسئولية الرئيس نفسه. معظم هذه الفضائح كان يمكن أن تظهر بغض النظر عن شخصية الرئيس. السياسة المحافظة التي اتبعتها هذه الإدارة؛ كانت ناتجة من سيطرة أصحاب العمل على الحكومة الاتحادية، في الوقت الذي كانت فيه السياسة الخارجية بناءة، وتسير سيراً حسناً.

رئاسة جرانت

مع أن الرئيس جرانت كان محبوباً وناجحاً كرجل عسكري؛ إلا أن بعض خصائصه – في نظر كثير من المؤرخين – وكذلك عدم خبرته السياسة لم تجعله مؤهلاً لمنصب الرئيس في الولايات المتحدة.

ظهور جرانت: تطور جرانت من ابنٍ لعائلة مزارعة في الغرب ليصبح بطلاً للحرب الأهلية –كان منطقياً أن يجعل منه مرشحاً لرئاسة الجمهورية. لقد بدأ عمله بعد تخرجهً من «ويست پوينت» (الكلية الحربية الأمريكية) عام ١٨٤٣م. خدم بجدارة في الحرب المكسيكية ، ثم بعد ذلك في مراكز عسكرية في كاليفورنيا وأريجون، وبعد أن تعب من حياة الجيش، استقال في عام ١٨٥٤ ، ليعمل في الزراعة بدون نجاح، ثم في شراء العقارات وبيعها، ثم كاتباً في محل والده. ومع بداية الحرب الأهلية، تطوع في قوات ولاية ألينوي ورقي بعد ذلك إلى رتبه كولونيل. كانت انتصاراته الملحوظة في معارك فورت هنري ودونلسون ، شيلوه، ڤكسبرج، وشاتانوقا، قد شجعت على ترقيته السريعة حتى أصبح قائداً للقوات الاتحادية في الحرب . وكانت نظرته المتسامحة إلى القوات الكونفدرالية وتواضعه، مع حبه في التعاون مع المتطرفين الجمهوريين، قد جعله محط أنظار مختلف الفئات السياسية. لقد كان هادئاً في شخصيته وغير متظاهر، ولكنه كان حازماً.

عيوب جرانت: و اتضح بأن خبرة جرانت العسكرية، كانت في بعض الأحيان عاملاً معيقاً لنجاحه في الخدمة العامة. فلقد تعود جرانت كرجل عسكري أن يطيعه أعوانه العسكريين إطاعة عمياء، ولذلك فإنه توقع من السياسيين المعينين أن يكونوا بالمثل، ولكن اتضح له بأنّ هذه الثقة في غير محلها، كما أن نقص خبرته في الخدمة المدنية، جعله يقوم بتعيين أناس ضعيفو الكفاءة: فمن بين الكثيرين الذين عيّنهم، كانوا من أصدقائه وأقاربه والعديد من أقارب زوجته، وفي كثير من الأحيان كان متسرعاً في قراراته حيث حابى

جماعة كانت قد تبرعت ببناء ثلاث بيوت له، وجماعات أخرى قدمت له الهدايا الكثيرة. وبما أنه لم ينجح في حياته كرجل أعمال، فإنه كان معجباً بأولئك الذين نجحوا في عملهم، وأصبحوا من كبار الأثرياء. ولقد أعجب، واستمع لكثير من رجال الأعمال الطامعين، أصحاب المصالح الذاتية، والمحاذلين وجعل منهم أصدقاء ملازمين له. لم تنتخب أمريكا رجلاً عسكرياً للرئاسة إلا في عام ١٩٥٢ هو دوايت أيزنهاور.

الجو الأخلاقي بعد الحرب: إن الفضائح التي ظهرت في عهد جرانت إنما هي انعكاس لانحطاط الجو الأخلاقي الذي تردت فيه البلاد، في تلك الفترة. تعود المسئولون الحكوميون على صرف أموال طائلة أثناء الحرب مما ثبت فيهم هذه العادة، بحيث أصبحوا قليلي الاهتمام بأموال الدولة عندما انتقلوا إلى الخدمة العامة. انتشار الفساد في هذه الفترة إنما يمكن تفسيره برغبة السياسيين في السلطة، وطمع أغنياء الحرب في الزيادة من جمع الأموال، وانخفاض الروح المعنوية بسبب الحرب. إن كلا من الشمال والجنوب عانى من هذا الفساد، فقد شاعت فكرة «كلب يأكل كلب» في مجال العمل، وكأن هؤلاء تقودهم فكرة النظرية الداروينية؛ حيث أنّ البقاء يكون للأقوى، ونما أصحاب العمل وأصبحوا أكثر غنى لأنهم كانوا مخاذلين، قاسين، وفاسدين، وبذلك حصلوا على ميزات خاصة من الدولة. وفي هذه البيئة، فقد بدا جرانت وكأنه قاسٍ عديم التأثر، بخلاف كثير من المصلحين فيّ عهده، لقد بدا وكأنه لا يشعر ولا يهتم بما يدور حوله. ومع أنه قد حصل على ثروة كبيرة في شكل تبرعات إما نقداً أو في شكل ممتلكات، إلا أنه لم يقبل هدايا كبديل لخدمات خاصة.

محاباة جرانت لأصحاب العمل: يمكن القول بأن مصالح أصحاب العمل بأنواعهم المختلفة قد تمتعت بحرية العمل، وبعدم أي تدخل من الحكومة في شئونها، وبجو سياسي يرعى مصالحها أكثر من أي عهد مضى في تاريخ الجمهورية.

إن الحرب الأهلية إنما مثلت انتصار مصالح أصحاب العمل المتركزة في الشمال الشرقي، وقد رأى الجمهوريون المتطرفون بأنّ ما كسبوه وقت الحرب لن يسمحوا بخسارته على مسرح السياسة. لقد حابت إدارة جرانت أصحاب العمل بإبقائها على التعريفة الجمركية العالية، و تسلمت السكك الحديدية مساعدات من الحكومة الفدرالية في شكل منح من الأراضي، والقروض، والإعفاء من الجمارك على الحاجيات المستوردة لها، و استفادت الطبقة الدائنة من الرجوع إلى احتياطي الذهب، وتحديد العرض من العملة، كما أن أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، استفادوا عن طريق الحصول على معلومات خاصة داخلية – تتعلق بسياسة الحكومة المالية.

فضائح إدارة جرانت

إن ظهور بعض الفضائح المشهورة في عهد رئاسة جرانت إنما يمثل مدى التردي الأخلاقي لعصره.

المؤامرة على الذهب «الجمعة السوداء»: حاول اثنان من المضاربين في الأسواق المالية: جيم

فسك، وجي جوولد، في سبتمبر عام ١٨٦٩، أن يقوموا بعمل الملايين في وقت قصير عن طريق احتكارهم للمعروض من الذهب في البلاد. كان الرئيس جرانت اقتنع بمناقشة بسيطة مبدئية من قِبَل زوج أخته؛ وهي أن المزارعين الأمريكيين -وخصوصاً في الغرب- سيستفيدون كثيراً من ارتفاع أسعار القمح إذا ما أوقفت خزانة الولايات المتحدة بيع الذهب في البلاد. وببراءة أوقف الرئيس الخزانة الأمريكية من بيع الذهب، وهنا قام هؤلاء بشراء كثير من المعروض من الذهب في السوق ثم تحكموا في أسعاره -فيما بعد- ورفعوها أضعافاً. وهكذا فإن أصحاب العمل الذين كانوا يحتاجون إلى الذهب في مشاريعهم لم يستطيعوا الحصول عليه بالأسعار المعقولة، مما أدّى إلى إفلاس الكثير. وعندما شعر الرئيس بخطئه؛ أمر الخزانة مرة أخرى ببيع الذهب، وهكذا قضى على حُمّى المضاربة، ولكن بعد أن ذهب ضحيتها آلاف من الناس.

عصابة التويد (Tweed Ring): لبضع سنوات -قبيل عام ١٨٧١- كان الزعيم تويد قد ترأس جمعية من النصابين السياسيين في مدينة نيويورك التي نهبت خزانة المدينة بما يقارب مائتي مليون من الدولارات عن طريق التزييف والدفعات المزورة. و قامت جريدة نيويورك تايمز بنشر البيانات التي فضحت هذه العصابة في عام ١٨٧١، بحيث استطاع النائب العام صامويل جي تلدين أن يحصل بالحكم على تويد. وكان لجهود الرسام الكاريكاتيري توماس ناست أثره في فضح وسائل المزيفين بالدعاية ضدهم عن طريق رسوماته.

فضيحة الكريديه - موبلييه: (Credit Mobilier): هذه الفضيحة كان لها تأثير كبير على سمعة الجمهوريين الذين سيطروا على الكونجرس في فترة حكم جرانت الأولى. لقد كانت هذه عبارة عن شركة لبناء السكك الحديدية نظمتها فئة المسيطرين على سكة حديد الباسفيكي الاتحادية؛ لكي تحصل على ملايين الدولارات كربح عائد عليهم. وكان أوكس إيمز، ممثل هذه الشركة، قد رشى كثيراً من رجال الكونجرس بإغرائهم بتأييد عدم وقف المعونات التي كانت تقدمها الحكومة الاتحادية إلى السكة الحديد في شكل منح من الأراضي والقروض. معظم هذه الأعمال كانت قبل أن يصبح جرانت رئيساً. وقد كانت هذه الفضيحة التي ظهرت أبعادها من خلال تحقيقات قام بها الكونجرس في عام ١٨٧٢، قد حطمت سمعة الكثير من رجال الكونجرس المعروفين.

قانون زيادة المرتبات: في عام ١٨٧٣، قام الكونجرس بمضاعفة مرتب رئيس الجمهورية. وزاد مرتب أعضائه بمقدار ٥٠٪، ولكنّ سيئة القانون أن جعل الزيادة سنتين بأثر رجعي. ردّ الفعل السيئ من الرأي العام على هذا القانون؛ كان قد أدّى إلى سيطرة الحزب الديمقراطي على الكونجرس القادم، وعندها ألغى هذا القانون.

عقد سان بورن وفضائح أخرى: اتضح في عام ١٨٧٤ أن وزارة الخزانة الأمريكية تعاقدت مع شخص اسمه سان بورن، للقيام بجمع ضرائب غير مدفوعة تبلغ قيمتها ٤٢٧,٠٠٠ دولار، وأنه أعطى عمولة مقدارها ٥٠٪، وأن هذه العمولة استعملت لتمويل نشاطات سياسية للحزب الجمهوري.

ثم هناك ما سمي بفضيحة «جماعة الويسكي»، وهي عبارة عن مؤامرة بين صانعيَ الويسكي

وبعض موظفي الخزانة الأمريكية الذين يجمعون الضريبة على المشروب لهيئة الخزانة الأمريكية بأموال طائلة عن طريق تخفيف الضريبة المطلوبة واقتسام الفرق، وكان سكرتير الرئيس جرانت قَبل الرشوة من هذه الجماعة عند علمه بهذا العمل، وأن الرئيس نفسه قبل بعض الهدايا التى كان عليه أن يشك في سبب إعطائها له.

وفي فضيحة أخرى، فإن وزير الحربية: و.و. بلكناب، قبل رشوة من تاجر في منطقة الهنود، وكان يمكن لهذا أن يقدم للمحاكم؛ لولا أنه استقال.

العلاقات الدولية في عهد جرانت

كان جرانت محظوظاً في اختياره لهاملتون فش كوزير للخارجية الأمريكية. ولقد أثبت فش قدرته الديبلوماسية؛ بحيث استطاع أن يحل كثيراً من المشاكل المعلقة مع بريطانيا حلاً سلمياً. وهكذا فإن حصيلة إدارة جرانت في السياسة الخارجية تعتبر بناءة إلى حد كبير.

محاولة ضم سانتو دومنجو: استمع جرانت عام ١٨٦٩ إلى نصيحة بعض المضاربين، من أصحاب الأموال والأراضي، بضرورة الاستيلاء على سانتو دومنجو، فقام بتقديم معاهدة إلى مجلس الشيوخ بشأن الموافقة على مثل هذا العمل. ولكن السناتور تشارلس سمنر لاحظ ما في الأمر من تلاعب، وكان له أثره في منع مجلس الشيوخ من الموافقة على تلك المعاهدة. و استمر الرئيس في محاولته جاهداً –دون جدوى– أن يحصل على موافقة المجلس في هذا الأمر. وانتقاماً من سمنر، فقد استطاع جرانت التأثير على مجلس الشيوخ بإزاحة سمنر عن رئاسة لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية.

الفينيانز (the Finians): كانت هذه عبارة عن جمعية سرية من أيرلنديين أمريكيين تكونت في عام ١٨٥٠ بغرض معاونة أيرلندا الحصول على استقلالها من بريطانيا. وبعد الحرب الأهلية خططت هذه الجمعيةعلى كسب كثير من المحاربين القدماء للقيام بالاستيلاء على كندا واستبدالها مع بريطانيا مقابل تحريرا أيرلندا. وقام هؤلاء بالفعل بغزو كندا عام ١٨٦٦ من الولايات المتحدة عن طريق نهر نياجرا، وقد اشتبكوا مع الميليشيا الكندية، وحاولوا ذلك مرة أخرى في عام ١٨٧٦، ولكن الحكومة الأمريكية قامت باعتقال قادة هذه الحركة، وأخذت على نفسها تعهدات مع بريطانيا بمنع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

معاهدة واشنطن عام (١٨٧١): بالنيابة عن حكومة الولايات المتحدة، قام تشارلس سمنر، المتكلم باسم «لجنة الشيوخ للعلاقات الخارجية»، بادعاءات ضدّ الحكومة البريطانية، مطالباً إياها بدفع تعويضات نتيجة الخسائر التي ألحقتها الطرادات البريطانية المعطاة لقوات البحرية الكونفدرالية أثناء الحرب الأهلية، وخصوصاً الطراد «ألباما» وغيره، مما سبب خسائر كبيرة في التجارة البحرية، ولم يمكن التوصل إلى حل بين الدولتين بهذا الخصوص لإصرار بريطانيا بأن سمنر كان كثير المبالغة، وأن التعويضات التي كان

يطالب بها إنما كانت في غير المعقول. وعندما جاء فش سكرتيراً للخارجية الأمريكية؛ بدأ -بهدوء- اتصالاته ومفاوضاته مع الحكومة البريطانية . وقد استطاع التوصل إلى حسم للخلاف بعمل اتفاقية واشنطن مع بريطانيا عام ١٨٧١م. تضمنت هذه الاتفاقية استعمال طريقة التحكيم (Arbitration) لحلّ كثير من المشكلات المعلقة، وبالفعل كانت طريقة التحكيم هذه قد قدمت حلولاً للمشاكل الآتية: بخصوص الخسائر الناجمة عن الطراد ألباما، حيث اجتمعت لجنة تحكيم في جنيف، وحكمت لأمريكا بتعويضات مقدارها ١٥,٥ مليون دولار؛ عوضت الولايات المتحدة خسائر الرعايا البريطانيين في الحرب الأهلية والتي بلغت قيمتها مليون دولار، عوضت الولايات المتحدة بريطانيا مقدار ٥,٥ مليون دولار لخرق الأولى حقوق الصيد البريطانية على ساحل الأطلسي الشمالي الشرقي؛ كما استطاعت الدولتان عن طريق التحكيم وضع الحدود بين الولايات المتحدة وبين كولومبيا البريطانية (في كندا) في سلسلة الجزر الواقعة على الحدود - بوجيه ساوند. هذه الاتفاقيات كانت حجر الأساس -في البداية- لحل كل المشكلات بين البلدين بطريقة سلمية، كما إنها رسخت مبدأ التحكيم كوسيلة لحل النزاعات الدولية.

انتفاضة كوبا: كانت هناك انتفاضة في كيوبا ضد حكم إسبانيا، دامت من ١٨٦٨ - ١٨٧٨م. ومع أن الولايات المتحدة كانت متعاطفة مع الثوار هناك؛ إلا أنها حاولت التزام سياسة الحياد. في عام ١٨٧٣، قام الإسبانيون بالسطو على سفينة اسمها فرجينوس، حيث كانت ترفع بطريقة غير شرعية العلم الأمريكي، ثم أعدموا ما عليها بما فيهم بعض الأمريكيين. ونتيجة جهود فش ؛ تجنبت أمريكا الحرب مع إسبانيا بعد أن تعهدت الأخيرة بدفع تعويضات للعائلات الثكلى.

معاهدة بيرلنجيم (Burlingame): قام وزير أمريكا المفوض في الصين، أنسون بيرلنجيم ، بعمل اتفاقية مع الحكومة الصينية عام ١٨٦٨ ، والتي سمحت أمريكا فيها بهجرة الصينيين غير المقيدة إلى الولايات المتحدة. ونتيجة هذه المعاهدة، دخلت أعداد كبيرة من الصينيين إلى ولاية كاليفورنيا. وقد عارضت حكومة الولاية هذه المعاهدة، محاولة عدة مرات منع دخول هؤلاء المهاجرين إلى كاليفورنيا، دون جدوى.

انتخابات عام ١٨٧٢

أهم مظاهر انتخابات الرئاسة في هذا العام؛ إنما كان ظهور فئة الجمهوريين الأحرار داخل الحزب الجمهوري؛ وقد ثار هؤلاء على سياسة الثأر التى استخدمها أعوانهم في تطبيقهم لخطة التعمير في الجنوب، وطالبوا بعدالة وأمانة أكثر في أعمال الحكومة إلى جانب عديد من الإصلاحات. وهكذا انقسم الجمهوريون إلى فئتين: المتطرفون وقد رشحوا بطبيعة الحال الرئيس جرانت، ثم الأحرار الذين انفصلوا الآن في حزب مستقل سموه «الحزب الجمهوري الحر»؛ حيث رشحوا هوراس جريلي. جريلي كان رئيساً لتحرير جريدة نيويورك تريبون، حيث كان أيضاً مرشحاً عن الحزب الديمقراطي. في هذه الحملة؛ لجأ المتطرفون إلى مخاطبة عواطف الناخبين بتذكيرهم ببطل الحرب الأهلية، ولجأ الطرفان إلى استعمال الدعايات الكاذبة.

و استطاع المتطرفون إنجاح جرانت، بسبب سيطرتهم على أصوات الناخبين السود في الولايات

الجنوبية الثلاثة التي لم تكن قد قبلت بعد في الاتحاد. ولكن ثورة الأحرار الجمهوريين هذه كانت قد أرغمت أعوانهم على اتخاذ خطوات حاسمة لتدعيم الأمانة في شئون الحكومة الاتحادية.

المشاكل الاقتصادية في أعقاب الحرب

رجوع الاقتصاد لحالة السلم سبب أزمة اقتصادية مفاجئة، كما أن الرجوع بعد الحرب إلى نظام دعم العملة بالذهب قد جلب نقصاً في العملة المتداولة أثر على المزارعين والدائنين.

الأزمة الاقتصادية عام ١٨٧٣: بدأت هذه الأزمة نتيجة إفلاس شركة جي كوك. إفلاس هذه الشركة - التي كانت من أكبر المساهمين الماليين في الحرب الأهلية - سبب انتفاضة بين أصحاب الأعمال الأمريكيين. من أسباب هذه الأزمة -أيضاً- التوسع الزائد في بناء السكة الحديدية، وفي الصناعة، والنمو الاقتصادي الذي خلف الحرب الاهلية.

الخلاف حول سياسة العملة: في خلال الحرب الأهلية، طبعت الخزانة الفدرالية كميات كبيرة من العملة الورقية تعرف بـ جرينباكس (Greenbax)، وكان ذلك ضرورياً لعدم وجود ذهب يغطي حاجيات البلاد. وقد أدّت زيادة العرض من هذه العملة إلى ارتفاع في الأسعار، وأصبح من السهل على المدينين أن يدفعوا ما عليهم من هذه العملة. بعد الحرب، أوقفت الخزانة هذا العمل بتقليل العرض من العملة الورقية. نقصان العرض أدى إلى خسارة كثير من المزارعين وبعض الفئات الدائنة الأخرى، حيث إن ثمن المحصولات الزراعية انخفض بشكل كبير، كما أن الفئات الدائنة وجدت صعوبة في سداد التزاماتها لعدم عرض العملة الورقية. في عام ١٨٦٨، اقترح الحزب الديمقراطي في برنامجه السياسي ما سمي بـ«فكرة أوهايو»، والتي بموجبها، طالبوا الحكومة بدفع ثمن السندات للمواطنين بواسطة العملة الورقية. وهنا ظهر خلاف حول هذه الاقتراح: لقد وافقت عليه الفئات الدائنة والمزارعين، ولكن الحزب الجمهوري، وعلى الأخص أصحاب العمل فيه، كانوا يريدون الرجوع إلى نظام الذهب، ولذلك عارضوا «فكرة أوهايو»، ومن هنا استطاع أتباع الحزب الجمهوري عرقلة العمل بالقرار.

وفي عام ١٨٧٠، قامت المحكمة الاتحادية، فيما يُسمى بـ «قضايا العملة الشرعية» بالحكم بأن الدولار الأخضر لا يُعتبر شرعياً في دفع الديون قبل طبعه - أي قبل عام ١٨٦٢م، ولكنْ جرانت كان قد عين اثنين من قضاة المحكمة الموالين لرأيه، ولذلك قامت المحكمة في عام ١٨٧١ بتغيير رأيها بخصوص قرار عام ١٨٧٠ بحكمها بأن الدولار الأخضر يُعتبر شرعياً (دستورياً) - ولكنّ هذا يعني الاعتراف بما هو متداول في السوق من الدولار الأخضر، وعلى ذلك لم ينه هذا القرار أزمة قلة المعروض من العملة الورقية.

جريمة عام ١٨٧٣ الاقتصادية: في عام ١٨٧٣، اتخذت خطوة أخرى منعت من زيادة العرض من العملة الورقية؛ حيث وافق الكونجرس على اقتراح لوزارة الخزانة بمنع شراء وطبع العملة الفضية، التي أصبحت نادرة في ذلك الوقت. وبمحض الصدفة، زاد العرض من الفضة، وبذلك نقص سعرها، في الوقت

الذي منع طبعها، بالنسبة للفئات المدنية الدائنة.

ظهر هذا العمل بأنه متعمد من قِبَلِ أصحاب المصالح (الدائنين الأصليين) ليمنعوا عرض الفضة الذي سيؤثر على عرض ثمن العملة الورقية. الدائنون الأصليون قصدوا تقليل العرض لخدمة مصالحهم. وهكذا فقد اعترضت الطبقات المدينة عل هذه السياسة، وأطلقوا على قانون الكونجرس هذا «جريمة ١٨٧٣ الاقتصادية» ، ثم بدأوا يطالبون بإعطاء الفضة قيمتها –أي طبعها وبيعها– كوسيلة لزيادة المعروض من العملة في الأسواق.

قانون التكملة عام ١٨٧٥: تحت ضغط أصحاب المصالح المالية، قام الكونجرس بالموافقة على إعادة الرجوع إلى نظام الذهب –دعم العملة الورقية بقيمتها من الذهب. ولقد أصبح هذا القانون ساري المفعول في عام ١٨٧٩. وقد أدى إلى ثقة أصحاب الأموال في العملة الأمريكية، ولكنّها أثّرت على المدينين.

حزب الدولار الأخضر: بدأ هذا الحزب عام ١٨٧٥ للتعبير عن رغبات المستدينين الذين طالبوا بزيادة العرض من العملة الورقية. ففي عام ١٨٧٨، اتحدث فئات العمال فيما بينها، لتكوّن «حزب الدولار الأخضر للعمال». وقد كان برنامج هذا الحزب يطالب بزيادة استعمال الدولار الأخضر، وحرية طبع الفضة واستعمالها لتصبح هذه ذات مفعولية كالذهب. وفي عام ١٨٧٨ – في أعلى درجات نجاحه، استطاع هذا الحزب أن ينتخب خمسة عشر ممثلاً لهم في الكونجرس، وكذلك كثيراً من الرسميّين في الولايات.

أزمة الزراعة بعد الحرب: الرخاء الذي تمتع به المزارعون أثناء الحرب الأهلية سرعان ما انتهى بنهاية الحرب. وكانت الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٨٧٣ قد زادت من انخفاض الأسعار. في الواقع هذه الأسعار ظلت في انخفاض مستمر حتى عام ١٨٩٦. كما أن قلة المعروض من العملة الورقية ؛ زاد الطين بلة بالنسبة للمزارعين ، خصوصاً مع زيادة الإنتاج الزراعي. في ذلك الوقت كانت تستصلح أراضٍ زراعية جديدة في كندا ، أستراليا، الأرجنتين، وروسيا. ولقد اعتقد المزارعون بأنّ الأزمة إنما هي قلة الاستهلاك التي تسببت عن زيادة الطلب.

الجرينجرز (Grangers): قام موظف في وزارة الزراعة الأمريكية يدعى أوليفر كلي بتنظيم جماعة سميت «أصحاب الزراعة» (Patrons of Husbandry). وكان اسمها الشعبي «الجرينجرز». وقد بدأت هذه كهيئة سرية تعمل على محاولة تثقيف المزارعين وعائلاتهم. وبعد أزمة عام ١٨٧٣ الاقتصادية وما صاحبها من انخفاض في أسعار المنتجات الزراعية، أصبحت هذه حركة سياسية. لقد حمل هؤلاء مسئولية الضعف في حالة الفلاح الاقتصادية على أصحاب المصالح وأصحاب العمل؛ كما أنها عارضت ما سمته باحتكارات البائعين للأدوات الزراعية وزيادة أسعارها على المزارعين، وكذلك حمّلوا الوسطاء التجاريين المسئولية لزيادتهم أسعار الحاجيات في الوقت الذي تصل فيه إلى المستهلك – نظراً لزيادة ما يتقاضوه من عمولة؛ كما ألقوا المسئولية على شركات السكة الحديدية في التسبب في كثير من مشاكل البلاد الاقتصادية.

و أصبحت لهذا الحزب قوة سياسية عامة. وأصبح لأعضائه تأثير كافٍ في معظم الولايات، بحيث تمكنوا من الضغط على حكومات الولايات والكونجرس في الموافقة على سنّ قوانين خاصة بتنظيم السكة الحديدية ومخازن الحنطة. ونتيجة لهذه الجهود، فقد أمكن خلق لجان في الكونجرس لتعمل على تنظيم هذه الأمور –السكة الحديدية ومخازن الحنطة– في الولايات أيضاً. بالإضافة إلى نشاطات هذا الحزب السياسية والاجتماعية، قام بتكوين جمعيات تعاونية للمستهلكين والمنتجين، وعلى الرغم من فشل هذه الجمعيات بسبب عدم خبرة المسئولين عنها؛ إلا أن ذلك كان تجربة لهم للنجاح في المستقبل في مثل هذه المشاريع. لقد وصل حزب الجرينجرز أعلى مراحل نجاحه في عام ١٨٧٩؛ إلا أنه لايزال– إلى الآن– يعتبر من أشهر جمعيات المزارعين في أمريكا.

انتخابات عام ١٨٧٦

فشلت محاولة الجمهوريين في إعادة انتخاب جرانت لمرة ثالثة، وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة أمام مرشح الجمهوريين جيمس بي. بلين. وكان من الممكن لهذا أن يحوز على الترشيح عن الحزب الجمهوري لولا اتهامه بقبول رشوة من أصحاب مصالح السكك الحديدية، ومحاولة تأثيره على الكونجرس في الموافقة على منح أراضي حكومية للسكك الحديدية عام ١٨٦٦م. وهكذا فقد استقر رأي الجمهوريين على ترشيح رذر فوردهيز، حاكم أوهايو، وقد كان معروفاً بأنه من الأحرار الجمهوريين ومن أبطال الحرب الأهلية. في حين أراد الحزب الديمقراطي أن يعبر عن مشاعر العصر، وضرورة العمل على إصلاحات جديدة لازمة، ولذلك فقد اختار صامويل جي. تلدن، حاكم ولاية نيويورك، الذي اشتهر بعد فضحه لعصابة تويد في مدينة نيويورك. نتيجة الانتخاب في هذا العام سببت أكبر نزاع ظهر بخصوص نتائج الانتخابات في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. لقد حصل تلدن على ١٨٤ صوتاً ناخباً، وتقدم ب ٢٦٤ ألف صوت شعبى على هيز الذي حصل على ١٦٥ صوتاً ناخباً، ولكن ظهر نزاع حول عشرين صوتاً ناخباً – إلى أي منهما تؤول هذه الأصوات؟ منها ١٩ صوتاً في الولايات الجنوبية الثلاثة: لويزيانا، ساوث كارولاينا، فلوريدا. فحتى ينجح هيز لابد له من أن يحصل على كل الأصوات الناخبة في هذه الولايات. أما الولايات الثلاثة نفسها فقد قدمت لائحتين من نتائج الانتخابات فيها: واحدة لصالح الجمهوريين والأخرى لصالح الديمقراطيين. إذن من الواضح أن نتيجة الانتخاب – دون حساب الأصوات المتنازع عليها– تؤيد تلدن، وما لم يحصل هيز على كل الأصوات المتنازع عليها، فإنه سيخسر الانتخابات.

لم يكن هناك سابقة للكونجرس بأن تعالج مثل هذا النزاع، ولذلك فقد استقر الرأي على تأليف لجنة تسمى «لجنة الانتخاب»، وتتكون من خمسة عشر عضواً مقسمة بالتساوي بين مجلس النواب، والشيوخ، ثم المحكمة العليا. من حيث الموالاة الحزبية لهؤلاء الأعضاء؛ كان سبعة منهم من الجمهوريين وسبعة من الديمقراطيين وواحد مستقل. وعندما استقال العضو المستقل الذي كان ممثلاً من المحكمة الاتحادية، اختير مكانه عضو ينتمي إلى الحزب الجمهوري؛ حيث إن باقي قضاة المحكمة كانوا من الجمهوريين. هذا الصوت الجمهوري أعطى كل نقطة في النزاع لصالح الجمهوريين. وقد حسم النزاع بأيام

محدودة قبل تسلم الرئيس الجديد لمهامه.

كان حسمُ هذا النزاع مبنياً على مساومة سياسية بين الحزبين: موافقة الحزب الديمقراطي على إعطاء نتيجة الانتخاب لهيز –الجمهوري– في مقابل تعهد الرئيس بسحب القوات الفدرالية المتبقية في كلٍ من ولايات: لويزيانا، ساوث كارولاينا، وفلوريدا. وهكذا انتهت فترة عهد التعمير في أمريكا – بانسحاب بقية القوات الفدرالية من الجنوب.



الفصل العشرون

الأحداث الهامة

١٨٩٦: فشل المحاولة لضم سانتو دومنجو.

١٨٧٠: فشلت المحاولة الثانية لضم كندا.

١٨٧١: معاهدة واشنطن «بين أمريكا وبريطانيا حلّت المشاكل المعلقة، خصوصاً طلب التعويضات بسبب ألباما» (المدمرة الكونفدرالية).

١٨٧٦: النزاع على نتيجة الانتخاب.

١٨٧٦: انسحاب القوات الفدرالية من الجنوب.

❖

CHAPTER 20

THE ADMINISTRATION OF GRANT

1 - Allan Nevins. **Hamilton Fish: the Inner History of the Grant Administration** (1965).

2 - W.B. Hesseltine. **Ulysses S. Grant** (1935).

3 - James Bryce. **The American Commonwealth** (1888).

4 - Mathew Josephson. **The Politicos** (1938).

❖

SOURCES, UNITED STATES HISTORY

Thomas A. Baily. **The American Pageant,** 2vol. (3rd ed. Heath, 1966).

Lbland D. Baldwin.**The Stream of American History,** 2vol. (4th ed.,Van Nostrand Reinhold, 1969).

John M.Blum, et. al., **The National Experience: A History of the United States, 2vol.** (2nd ed., Harcourt Brace, 1968).

Harry jj. Carman, H.c. syrett, and B.W. Wishy. A **History of the American people,** 2vol. (3rd ed., Koop,1969).

John A. Garraty. The American Nation: A History of the United states (Harper and Row. 1966).

Donald V. Gawronski. **Out of the Past: A Topical History of the United States** (Glencoe press, 1969).

Norman A. Graebner,G. C. fite,and P.L. White. **History of the United states,** 2 vol.(McGraw-Hill, 1970).

Nelson Klose . **American History,** 2vol. (Barron' s Educational series, Inc., 1973

Ostar Handlin. **The History of the United States,** 2 vol. (Holt, Rinehart,and winston), 1967).

John D. Hicks, G/E. Mowry, and R.E.Burke. **The American Nation,** 2VoL. (Houghton Mifflin, 1964).

Richard Hofstadfer,William Miller,and Daniel Aron, 2vol. **The American Republic** (prentice- Hall, 1959).

Norman C. Lumian. **Living America** (Van Nostrand Reinhold, 1969).

Samuel E. Morison,H. S. Commager, and W.E. Leuchtenburg,2vol. **Growth of the Amprican Reopublic** (6th ed., Oxford, 1969).

Samuel E. Mnison.The Oxford History of the American people,

Oxford, 1965).

Richard B. Morris and William Greenleaf. **USA: The History of a Nation,** 2vol. (Rand McNally, 1969).

Dexter perkins and Glyndon G. Van Deusen. **The United States of America,** 2vol. (2nd ed., Macmillan, 1969).

T. Harry Williams, R.N. Current, frank freidel. **American History:A Survey** (2nd ed., knopf, 1966).

T. Harry williams A History of the United States. 2vol (3rd ed., knopf, 1969).





الكاتب في سطور

من مواليد قرية برير، اللواء الجنوبي - فلسطين. أكمل دراسته الثانوية بمدينة غزة. حاصل على ليسانس الدرسات الأجتماعية بكلية الأداب، جامعة القاهرة (١٩٥٥)؛ وبكالوريوس علوم/ قسم تربية وعلم نفس (١٩٧٠) وماجيستير في العلوم السياسية والتاريخ (١٩٧٠)، ثم دكتوراه الفلسفة في التاريخ الأمريكي والعلوم السياسية (١٩٧٨) وذلك من جامعة شمال تكساس ، دنتون، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد عمل الكاتب كمحاضر لنظام الحكم الأمريكي والتاريخ الأمريكى في كلية ايستفيلد وريتشلاند في منطقة دالاس، تكساس (١٩٧٠ - ١٩٧٨) وكذلك جامعة شمال تكساس (١٩٧٣ - ١٩٧٨)؛ ثم في جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية (١٩٧٩ - ١٩٨٠)، ثم جامعة تكساس إي. أند. إم، كوليج ستيشين، تكساس (١٩٨٠ - ١٩٨٢)؛ ثم الجامعة الأسلامية بغزة منذ ١٩٨٢ حيث شغل أيضاً منصب القائم بأعمل عميد كلية التجارة ومساعد الرئيس للعلاقات العامة (١٩٨٢ - ١٩٨٥)؛ وكذلك جامعة الأزهر بغزة حيث شغل منصب نائب الرئيس للشئون الأدارية والمالية ثم عميد البحث العلمي والدراسات العليا (١٩٩١-١٩٩٤).

من مؤلفاته كتاب **أى حكم ذاتي ... وإلى اين!!؟** (مكتبة الأمل: غزه، ١٩٩٣)؛ ثم كتاب **أصول العلاقات السعودية الأمريكية** (مكتبة مدبولي: القاهرة، ١٩٩٤) كذلك العديد من الأبحاث والمقالات التي تتعلق باهتماماته بالوضع الفلسطيني الراهن والمفاوضات العربية/الأسرائيلية ، وكذلك علاقة الولايات المتحدة بالعالم العربي عامة وبالخليج العربي وفلسطين خاصة.

هذا الكتاب

تفتقر المكتبة العربية إلى كتاب جامع شامل عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية مكتوباً من قبل كاتب عربي. كان هذا هو الهدف الذي حاول الكاتب تحقيقه من وراء هذا الكتاب.

الكتاب يبدأ من البداية - الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر لما سمي فيما بعد «بالعالم الجديد»؛ الذي استتبعه الحركة الاستعمارية البريطانية في شمال أمريكا وتكوين نظام سياسي بريطاني خاص في تلك المستعمرات. يتبع ذلك استعراض لكيفية افتراق المصالح بين البلد الأم (بريطانيا) والمستعمرات ذلك الذي دفع في النهاية إلى الثورة والانفصال بين المستعمرات والبلد الأم. وتبعه عرض في تسلسل زمني يبدأ ببداية الجمهورية الأمريكية، ثم بظهور نظام المعارضة المشروعة مع بداية القرن التاسع عشر (١٨٠١ - ١٨١٨)، عهد المشاعر الطيبة التي يتبعها حركة توسعية للجمهورية الناشئة إلى الجنوب بحيث تكتمل معالمها الجغرافية الرئيسية عام ١٨٥٢. يتبع ذلك بحث تطور الأختلاف في الحضارة والثقافة بين شمال وجنوب الجمهورية الأمريكية والذي أدى في النهاية إلى الحرب الأهلية (١٨٦٠ - ١٨٦٥). وينتهي الجزء الأول هذا من الكتاب عند عملية اعادة البناء بعد نهاية الحرب الأهلية (١٨٧٧). لقد تطرق الكاتب أيضاً إلى تطور الظروف الأقتصادية والأجتماعية في أمريكا.

لقد وضع الكتاب كمحاولة لتقريب التاريخ الأمريكي إلى ذهن القارئ العربي في مسعى لمساعدة هذا القارئ على فهم التفكير والثقافة الأمريكيتين ومعرفة أسباب وتصرفات الحكومات الأمريكية - لماذا تتصرف وتسلك بطريقتها التي نراها.